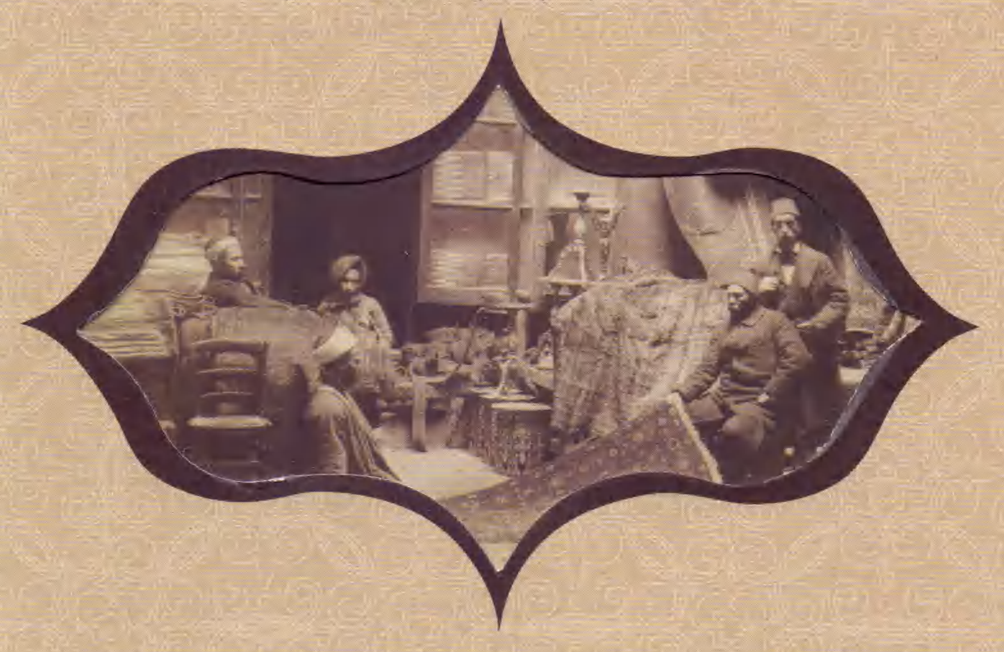




المغاربة في مصر

خلال القرن الثامن عشر



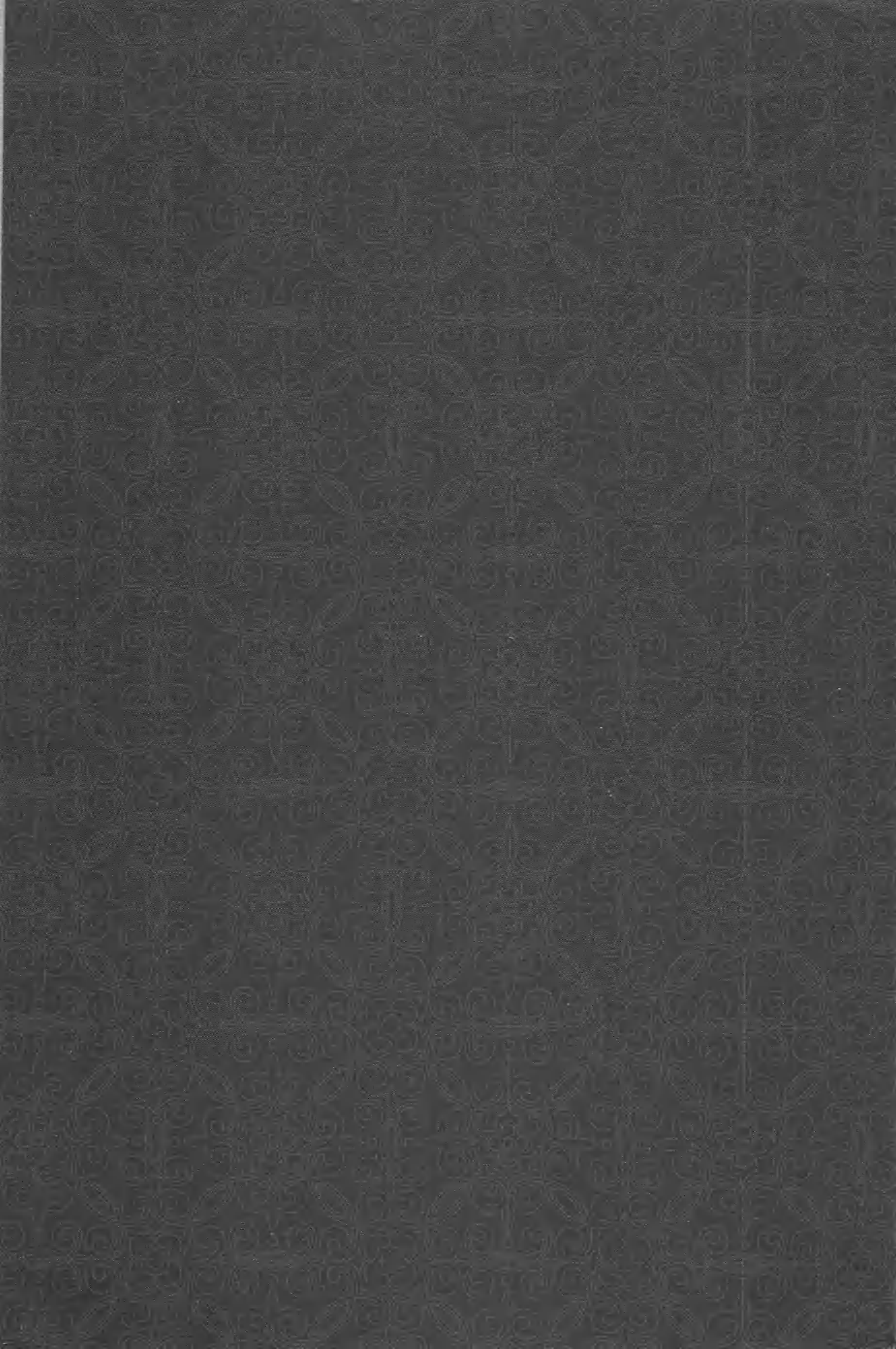
إعداد وتحرير
حسام محمد عبد المعطي

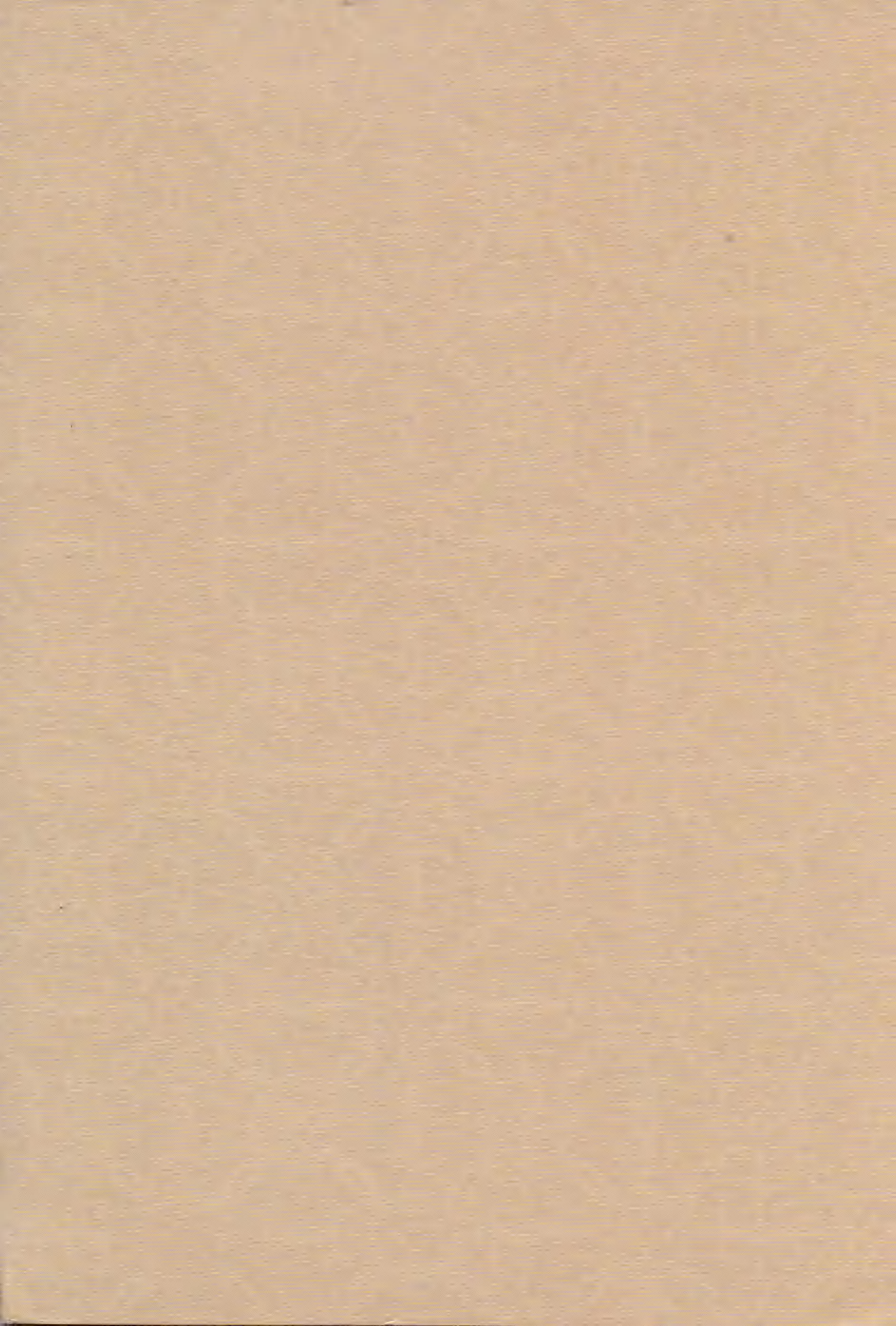
تقديم
إسماعيل سراج الدين













خلال القرن الثامن عشر

هذا الكتاب

يتناول دراسة العائلات المغربية في مصر خلال القرن الثامن عشر، وذلك من خلال إبراز دراسة هذه العائلات كخلية اجتماعية اقتصادية متحركة؛ أو بصورة أوضح دراسة حراك المجتمع من خلال العائلة المغربية، ومن ثمَّ فقد جاءت الدراسة ترجمة لعائلات النخبة التجارية المغربية ودورها في الاقتصاد المصري إبان تلك الفترة التاريخية، والمدى الجغرافي الذي اتخذته معاملاتهم التجارية بمختلف أنواعها، والرخاء الاقتصادي الذي تمتعوا به وأسبابه.



ISBN 978-977-452-266-0



المغاربة في مصر خلال القرن الثامن عشر

إعداد وتحرير

حسام محمد عبد المعطي

تقديــم

إسماعيل سراج الدين

٢٠١٥

مكتبة الإسكندرية
إدارة المشروعات الخاصة

SPecial
Projects
إدارة المشروعات الخاصة

الإشراف العام
إسماعيل سراج الدين
مدير مكتبة الإسكندرية

المشرف التنفيذي
خالد عزب

سكرتير التحرير
محمود عزت

المراجعة والتدقيق اللغوي
رانيا يونس

مراجعة ببليوجرافية
نيفين نور الدين

التصميم والإخراج الفني
شيرين بيومي

تصميم الغلاف
هاني صابر

المغاربة في مصر خلال القرن الثامن عشر



عبد المعطي، حسام محمد.
المغاربة في مصر خلال القرن الثامن عشر/ حسام محمد عبد المعطي. - الإسكندرية، مصر : مكتبة الإسكندرية، إدارة المشروعات الخاصة، 2015.
ص. سم.

تدمك 978-977-452-266-0
يشتمل على إرجاعات ببليوجرافية.

١. القبائل المغربية -- مصر.2 . مصر -- تاريخ -- العصر العثماني (1517-1914 م.) 3. المغرب - تاريخ. 4. المغرب -- علاقات خارجية - مصر. 5 . مصر -- علاقات خارجية -- المغرب. أ. العنوان.

ديوي - 962.0308992764 2013701498

ISBN: 978-977-452-266-0
رقم الإيداع : 2013/22253

المحتويات

تقديـــم

إن صفحة العلاقات بين مصر والمغرب العربي من الصفحات المشرقة في تاريخ الأمم؛ هكذا تحدثنا الشواهد الأثرية وتكشف عنه كتب التاريخ. ويعود هذا التاريخ الممتد من العلاقات إلى العصور القديمة، وكان من نتيجة هذه العلاقات عديد من الأسفار والرحلات من بلاد المغرب إلى مصر ومن مصر إلى بلاد المغرب. حتى إننا نرى الروح المغربية موجودة في مدينة الإسكندرية في أوليائها الصالحين وأسماء أحيائها وشوارعها، بل امتد الوجود المغربي إلى مدن مثل رشيد وفوة ومطوبس، وفي القاهرة عُدَّ حي ابن طولون مركزًا للمغاربة. وما زلنا إلى اليوم نرى في هذا الحي أثرًا في بقايا العائلات المغربية القاطنة به.

من أجل ذلك تأتي أهمية هذه الدراسة التي بين أيدينا «المغاربة في مصر خلال القرن الثامن عشر»؛ حيث تلقي أضواء مكثفة على العائلات المغربية في مصر، وتاريخ البيوت التجارية المغربية؛ وتكشف كذلك عن الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للمغاربة في مصر.

إن هذا كله كان دافعنا في مكتبة الإسكندرية إلى طباعة هذا الكتاب للمؤرخ المتميز الدكتور حسام عبد المعطي، الذي أنجز هذه الدراسة بمناسبة اختيار المملكة المغربية ضيف شرف معرض مكتبة الإسكندرية الدولي للكتاب، عام ٢٠١٢، وقد لاقت إقبالاً وترحيبًا دفعنا لإصدارها بطبعة موسعة. وهو يعد خطوة متقدمة للبحث في تاريخ المغاربة في مصر؛ حيث أحاطنا من خلال تحليله وربطه لما توافر لديه من معلومات بالكثير، مما جعل حياة المغاربة الذين استقروا في مصر أقرب إلينا من ذي قبل.

وختامًا نشكر المؤلف على هذا الجهد المتميز المبذول في هذا الكتاب، ونتمنى أن ينتفع به القراء والمثقفون.

الدكتور إسماعيل سراج الدين

مدير مكتبة الإسكندرية

المقدمة

حظيت دراسة الجاليات والأقليات والطوائف في مصر إبان العصر العثماني في الفترة الأخيرة بنوعٍ من الاهتمام المتزايد بهدف دراسة البناء الداخلي للمجتمع المصري في هذه الفترة المهمة من تاريخ مصر، إلا أن الطائفة المغربية كانت أقل الطوائف حظًّا من الدراسة، فلم يحظ المغاربة رغم ثقل تواجدهم في مصر إلا بدراسة الأستاذ الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن، وعلى الرغم من أهمية هذه الدراسة الرائدة والتي كانت تمثل حجر الأساس الذي سوف تنطلق منه هذه الدراسة، فإنها ركزت على كل المغاربة في مصر ورصد هذا التواجد، ولكن الإشكالية التي تطرحها هذه الدراسة هي دراسة الموجود المراكشي في مصر، وبالتالي فإن كلمة المغربي هنا تعني بالأساس المراكشيين ودورهم في مصر، وسوف تركز الدراسة على دور العائلات المغربية في الاقتصاد المصري، وكلمة مغربية هنا تعني في الأساس المغرب الأقصى أو مراكش، صحيح أنه في هذه الفترة كان يطلق على كل الوافدين من ليبيا إلى المغرب مغاربة إلا أنه أيضًا كان يطلق على كل شخص اسم مدينته مثل الطرابلسي والسوسي والفاسي. وتسعى هذه الدراسة إلى تركيز الضوء أكثر على المراكشيين وليس كل المغاربة وبالتالي فإنه يجب أن ننتبه هنا إلى أن كلمة المغربي تستخدم للإشارة بشكل خاص للوافدين من المغرب الأقصى.

وتركز هذه الدراسة على دراسة العائلات المغربية خلال القرن الثامن عشر، والغاية ليست دراسة العائلة المغربية في حد ذاتها فقط، بل دراستها كخلية اجتماعية اقتصادية متحركة؛ أو بصورة أوضح دراسة حراك المجتمع من خلال العائلة المغربية، وبالتالي فقد جاءت الدراسة ترجمة لعائلات النخبة التجارية المغربية ودورها في الاقتصاد إبان تلك الفترة التاريخية، والمدى الجغرافي الذي اتخذته معاملاتهم التجارية بمختلف أنواعها والرخاء الاقتصادي الذي تمتعوا به وأسبابه، في الوقت الذي غلب الظن فيه أن الاقتصاد المصري قد أصابه الكساد. وتصلح مؤسسة العائلة أن تكون مؤشرًا لهذا التطور التاريخي بعيدًا عن الوجود العثماني، فالمعروف أن العثمانيين لم يتدخلوا بصورة واضحة في شئون الحياة الأسرية والعائلية، وتعد تلك فرصة رائعة لدراسة الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع المصري مع ضمان عدم السقوط في التاريخ التدهوري الذي حاول دومًا أن يرسم صورة سلبية للعثمانيين في مصر.

وكان الاهتمام بتاريخ العائلات قد بدأ في فرنسا عقب الحرب العالمية الثانية، ومجال هذه الدراسات متقدم جدًّا حاليًّا في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. ويرجع اختيار التجار المغاربة كهدف للدراسة إلى أن الطائفة المغربية في مصر كانت أكبر طائفة إسلامية عربية وافدة إلى مصر خلال العصر العثماني، كما أن العائلات المغربية لم تنتشر في مصر وحدها، بل كانت لها فروع في العديد من أنحاء العالم الإسلامي إبان هذه الحقبة مما أسهم في تفعيل دور هذه العائلات في التجارة الخارجية عن طريق الشبكات التجارية التي ربطت بينها. كما أنها ترجع إلى ظروف عملية وثائقية بصورة أكبر؛ حيث تردد المغاربة بصورة أوسع من غيرهم على المحاكم؛ ربما بسبب كونهم من الوافدين الغرباء، فقد حرصوا على تسجيل أملاكهم وتعاملاتهم؛ لتأكيد هويتهم ووجودهم مما وفر المادة العلمية لهذه الدراسة.

وترجع أهمية دراسة تاريخ البيوت التجارية المغربية إلى أنها تكشف عن التطور الاقتصادي والاجتماعي من داخلية بناء النظام الحياتي للناس وللمجتمع، وليس من خلال الدولة والقوانين والنظم، كما أنها تقدم نظرة متعددة الزوايا لشخصيات هذه البيوت التي تناولتها، فتتضمن المظاهر المختلفة لعلاقاتهم بالمجتمع، مما يساعدنا على أن نضع التغيرات الاقتصادية في سياق اجتماعي وثقافي بدلاً من دراستها كظاهرة مجردة منعزلة عن أي سياق محدد. كما تتيح دراسة هذه العائلات إجابات لمختلف التساؤلات التي لا يمكن طرحها في دراسة تختص بالأوضاع الاقتصادية وحدها، كما أن دراسة البيوت التجارية والترجمة لها تعد دراسة للفئة التجارية التي تنتمي إليها هذه البيوت مما يعطينا استنتاجات تتعلق بأمور أبعد مدى تتصل بدور النخبة التجارية ووضعها والتغيرات التجارية التي طرأت عليها، والطرق التي اتبعها هؤلاء التجار لجعل نشاطهم يتوافق مع المستجدات الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة.

وفي الوقت ذاته تعد دراسة البيوت التجارية على الصعيد المنهجي دراسة محورية للتاريخ من الداخل إلى الخارج لما تبرزه من مظاهر الحياة الذاتية لهذه البيوت وما تواجهه من أمور حياتها اليومية فهي تمثل شكلاً من أشكال الكتابة التاريخية تقوم على المادة المستقاة من التعاملات اليومية بين الناس على عكس المصادر والحوليات التاريخية التي تهتم برصد الحوادث الاستثنائية، فتسمح لنا دراسة هذه العائلات بفهم تاريخ الفترة التاريخية من خلال التعاملات اليومية للناس مثل البيع والشراء والزواج والطلاق وغيرها من المعاملات.

وقد جاء الكتاب في ستة فصول إضافة إلى المقدمة والخاتمة. وقد تناول الفصل الأول عوامل الهجرة المغربية إلى مصر خلال القرن الثامن عشر، وفيه تم التأكيد على قدم التواجد المغربي في مصر وعلى أن الضغط الإسباني المستمر على المغرب والظروف السياسية التي مرت بها كانت من عوامل الطرد السكاني وهجرة العديد من العائلات المغربية إلى

مصر، بالإضافة إلى النشاط التجاري الكبير في القاهرة، والحج السنوي للمغاربة ومرورهم بمصر وكذلك للمركز الثقافي والعلمي الذي تمتعت به مصر مما جعلها محط أنظار كثير من المغاربة للاستقرار بها. كما تناول مناطق التركز المغربي في مصر.

وعالج الفصل الثاني مفهوم البيت ثم أهم العائلات المغربية التي استقرت في مصر، ثم رصد نشاط عدد من هذه العائلات التي استقرت في مصر، لبيان الدور الفاعل والحقيقي لهذه العائلات. ثم عوامل ضعف هذه العائلات وتواريها وبعدها عن العمل التجاري إلى أعمال وميادين أخرى.

أما الفصل الثالث فقد استهدف دراسة الإثراء التجاري وعوامل نجاح العائلات التجارية المغربية في مصر، وأساليبهم لتكوين الثروات بالاتجاه للتجارة في السلع والبضائع الترفيهية المطلوبة والتي تحقق أرباحًا عالية مثل البن، والأقمشة القطنية الهندية، كما تناول دورهم في ميدان الالتزام وتقديمهم القروض للطالبين من الأمراء والتجار والملتزمين ثم استثماراتهم.

وركز الفصل الرابع على دور التجار المغاربة في التنظيمات التجارية في الأسواق المصرية، فتناول تنافسهم مع الشوام والأتراك والمصريين لتولي منصب شاهبندر التجار رأس التجارة المصرية، وكذلك رئاستهم للأسواق ثم تناول علاقة هؤلاء التجار بالسلطة الحاكمة.

أما الفصل الخامس فقد تناول الحياة الاجتماعية للتجار المغاربة فتناول الطائفة المغربية والزواج والطلاق وأسبابهما، وما نتج عنهما ثم الحراك الاجتماعي والحياة داخل البيت المغربي في مصر، وفي ذات الوقت تناول دور التجار المغاربة في تشكيل المعالم الحضارية والعمرانية في مصر مثل إنشاء الوكالات والمساجد والأحياء ودعمهم للبنية الحياتية للحياة في المدن التي عاشوا بها.

في حين إن الفصل السادس والأخير قد ركز على المغاربة في الجامع الأزهر، وكيف جذب الأزهر المغاربة للدراسة به وكيف نظر المغاربة إلى الأزهر وسعوا إلى الدراسة به، وركز الفصل على الرواق المغربي في الأزهر وأهم العلماء به، ودوره في تطوير الفقه المالكي والقضايا التي تخص المجتمع المصري والمغربي.

أما عن المنهج البحثي الذي سوف تقوم عليه الدراسة، فانطلاقًا من فكرة التكامل المنهجي وانتهاجًا للموضوعية العلمية رؤي تكوين منهج توليفي يتلاءم وطبيعة الدراسة، وقد تضمن ذلك منهج البحث التاريخي، واستخدام المنهج التاريخي هنا لا يعد نوعًا من السرد التاريخي للأحداث للمادة العلمية الجديدة فقط، ولكنه بمثابة استخدام للمعطيات التاريخية وتوظيفها بالقدر الذي يتيح القدرة على ربط المتغيرات التي طرأت على العناصر المكونة للأوضاع السياسية والاقتصادية للمجتمع المصري إبان هذه الفترة التاريخية، وكذلك المنهج التحليلي والذي استخدم بغرض تحليل المعلومات والبيانات التي قام بجمعها الباحث مستخدمًا العديد من الأساليب مثل القياس الكمي المتعلق بتكوين جداول مختلفة واستخدام الأرقام، وكذلك المنهج المقارن وذلك من أجل مقارنة العائلات المغربية ببعض العائلات الشامية والتركية والمصرية، من أجل فهم الصراع المجتمعي على أدوات النظم السياسية والاقتصادية المتاحة.

أما المادة العلمية للدراسة فقد استقت الدراسة أغلب مادتها العلمية من أرشيف المحاكم الشرعية؛ حيث كانت سجلات هذه المحاكم المادة الدسمة التي اعتمدت عليها بوصفها دراسة اقتصادية اجتماعية؛ حيث كانت المحاكم الشرعية ذاكرة المجتمع والإدارة في العصر العثماني؛ فلم تكن مكانًا لفض المنازعات والحكم على الخارجين على القانون والأعراف، بقدر ما كانت تقوم بدور الشهر العقاري والسجل التجاري، فقد كانت المحكمة أداة لتسجيل الملكيات العقارية والأوقاف وعقود إنشاء الشركات والمؤسسات

التجارية، وتسجيل تركات المتوفين وتحصيل ديونهم أو سداد ما عليهم من تركاتهم، كما كانت المحكمة أداة إشهار وتسجيل للقوانين والأحكام فتسجل بها أسعار السلع المختلفة مما يجسد الحياة اليومية للمجتمع، كما أنها سجلت تطورات الحياة الاجتماعية والزواج والطلاق إضافة إلى أنها توضح التطور العمراني والحضري للمدن المصرية.

والحق أن هذه المحاكم تجسد مؤسسة حقيقية نمتلك من سجلاتها فعليًّا أكبر رصيد وثائقي في بواكير تاريخنا الحديث، لذلك يمكن القول بأن سجلات هذه المحاكم قد تكاملت مع كتابات الرحالة المغاربة والأجانب والمخطوطات والمصادر والحوليات العربية في سد الكثير من ثغرات هذه الدراسة فضلاً عن المراجع العربية والأجنبية والمقالات العلمية والرسائل الجامعية.

والواقع أنه إذا كانت الثروة هي عماد الاقتصاد والتجارة، فهي أيضًا محك معياري للتعرف على القوى الاجتماعية (الفاعلة والمهمشة) وتحديد مواقعها داخل بناء المجتمع، وتعد وثائق المحاكم الشرعية مصدرًا ثمينًا يغري بقوة لدراسة هذا الموضوع، إذ لا ترصد هذه الوثائق تركات العائلات والأفراد فحسب، وإنما تحوي كذلك معلومات غزيرة عن الطريقة التي تكونت بها تلك الثروات، كما تبدو غنية أيضًا بالكثير من التفاصيل الدقيقة عن المراحل التي تطورت خلالها الثروة، وآلية انتقالها بين الورثة من جيل إلى جيل، بالإضافة إلى الظروف المختلفة التي ساعدت على تناميها أو تلاشيها.

وفي النهاية لا يسعني إلا أن أتقدم بخالص شكري وتقديري إلى أساتذتي الذين كان لهم عظيم الفضل على هذه الدراسة، فانطلاقًا من مبدأ العرفان بالجميل أتقدم بخالص الشكر، إلى الأستاذة الدكتورة نيللي حنا، والمرحوم الأستاذ الدكتور رءوف عباس، فيعجز الباحث عن أن يوفيهما حقهما من الشكر والتقدير، فقد آلا على نفسيهما رعاية جيل بأكمله من شباب المؤرخين، كان الباحث أحدهم، برعايتهم الكريمة لسيمنار التاريخ العثماني في الجمعية

المصرية للدراسات التاريخية، جزاهما الله عن مصر خيرًا، كما أتقدم بأسمى آيات الشكر إلى إخواني وزملائي: الدكتور ناصر أحمد إبراهيم، والدكتور محمد رفعت الإمام، والدكتور عماد أحمد هلال، والدكتور مجدي جرجس، والدكتور صبري العدل، لما قدموه لي من دعمٍ متواصل، وأخيرًا أقدم امتناني وشكري وتقديري للأستاذ الدكتور ميشيل تشرير، والدكتور نيقولا ميشيل بجامعة أكس أن بروفانس بفرنسا لما قدماه لي من مساعدات عديدة.

كما لا يفوتني أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان بالجميل إلى اللجنة العلمية المشرفة على مركز تاريخ مصر المعاصر الذي عملت به خلال إعدادي لهذا العمل، وعلى رأسها الأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق، والأستاذة الدكتورة لطيفة محمد سالم لما قدمته لي من مساعدات عديدة، أما دار الكتب والوثائق القومية وعلى رأسها الأستاذ الدكتور محمد صابر عرب فيعجز الباحث عن أن يوفي العاملين بها حقهم من الشكر والتقدير، فقد بذلوا جميعًا مجهودات كبيرة لكي يظهر هذا البحث إلى النور، فجزاهم الله جميعًا خير الجزاء على ذلك. وأتقدم بالشكر أخيرًا إلى جميع أفراد أسرتي الذين لم يبخلوا علي بأية مساعدات لاسيما والدي وعمي العزيزين اللذين ضحيا من أجلي بالغالي والنفيس، جزاهما الله عني خير الثواب.

كما أتقدم بخالص شكري وامتناني الكبير للصديق العزيز الدكتور خالد عزب ولمكتبة الإسكندرية على تفضلها بنشر هذا العمل.

وفي النهاية فإن هذا لا يعني أن أحدًا يتحمل تبعة ما في هذه الدراسة من عثرات فذلك يقع على عاتقي وحدي، فكلنا يبغي الحقيقة والكمال وقد نصل إلى الحقيقة لكن يبقى الكمال لله وحده.

الدكتور حسام محمد عبد المعطي

الفصـــل الأول

الهجـــرة والتوزيـــــع الجغرافي

الهجرة المغربية إلى مصر

رغم أن ثمة عوامل عديدة كانت وراء الهجرة المغربية إلى مصر إبان العصر العثماني، فإن الوجود المغربي بها يضرب بجذوره إلى فترات تاريخية أقدم من ذلك بكثير. فمنذ العصر الفاطمي كان للمغاربة وجود قوي في مصر[١]. كما شهد العصر المملوكي هجرة مغربية قوية إلى مصر خاصة بعد سقوط غرناطة في العام (٨٩٨هـ/ ١٤٩٢م)، وقد شكل هؤلاء المهاجرون طائفة مهمة عشية نهاية العصر المملوكي، وهو ما جعل السلطان سليم الأول عند ضمه لمصر في العام (٩٣٢هـ/ ١٥١٧م) يحرص على توجيه الدعوة إليهم لمقابلة معاونيه مع من دعا من أعيان أهل البلاد الآخرين[٢]. غير أنه بسبب العديد من العوامل التي حدثت في بلدان

---

(١) لمزيد من التفصيل عن الوجود المغربي في مصر إبان العصر الفاطمي، انظر: أحمد عبد اللطيف حنفي، المغاربة والأندلسيون في مصر الإسلامية من عصر الولاة حتى نهاية العصر الفاطمي (٢١-٥٦٧هـ/ ٦٤٢-١١٧١م) (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥)؛ أحمد عبد اللطيف حنفي، الدور السياسي والحضاري للمغاربة والأندلسيين في مصر في عهد الدولتين الأيوبية والمملوكية (رسالة دكتوراه، كلية الآداب، ١٩٩٢).

(٢) ابن إياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق محمد مصطفى زيادة، مج. ٥ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤): ١٧٨.

المغرب أو حتى في مصر أثناء العصر العثماني، شهدت مصر هجرة واسعة النطاق من مراكش خاصة خلال القرن الثامن عشر. ويمكن تحديد هذه العوامل في:

أولًا: الضغط الإسباني على المغرب

منذ أن سقطت غرناطة واستطاع الملكان فرديناند وإيزابيلا توحيد إسبانيا، قررا مواصلة الهجوم على شواطئ المغرب، وإيجاد موضع قدم لهم في الشمال الإفريقي، مع عدم التوغل في الداخل؛ وذلك بهدف إعاقة أي هجوم مغربي على إسبانيا، فقد كان أشد ما يخشاه الإسبان الهجمات البحرية التي كان يقوم بها المغاربة على الشواطئ الإسبانية وتقديمهم المساعدة للمورسكيين، لذلك فقد قرر الإسبان نقل الحرب مع العرب إلى شواطئ المغرب لضمان أمن شواطئهم ومواصلاتهم البحرية[١].

وفي سنة (٩٠٣هـ/ ١٤٩٧م)، هاجمت القوات الإسبانية مدينة مليلة، وفي سنة (٩١٥هـ/ ١٥٠٩م)، هاجمت وهران وانتهى الهجوم عليها بمذبحة هائلة قتل خلالها أربعة آلاف من سكان المدينة وانتهى الهجوم باحتلال المدينة، وأقيمت أول قلعة إسبانية في شمال إفريقيا[٢]. ولن نسترسل طويلًا في سرد أحداث عمليات الصراع العنيف بين بلدان المغرب العربي وإسبانيا[٣] فليس ذلك هدف الدراسة، ولكن علينا أن نحاول معرفة أثر ذلك الصراع على هجرة المراكشيين إلى مصر؛ حيث امتد الصراع الإسباني المغربي العثماني على مدى حوالي ثلاثة قرون عملت خلالها إسبانيا على مهاجمة المدن الساحلية من طرابلس في أقصى الشرق إلى طنجة في أقصى الغرب، ومع سقوط كل مدينة من مدن

---

(١) صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، ط. ٦ (د.م.: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٣): ١٥، ١٦.

(٢) نيقولاي إيفانون، الفتح العثماني للأقطار العربية ١٥١٦/١٥٧٤، ترجمة يوسف عطا الله (بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٨): ١٧٧.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول الصراع الإسباني - المغربي، انظر: أحمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا (١٤٩٢هـ/ ١٧٩٢م) (الجزائر: الشركة الوطنية، ١٩٧٦).

ساحل الشمال الإفريقي في أيدي الإسبان كانت تتعرض لما تعرضت له وهران، فتتعرض لمذبحة ضخمة يروح ضحيتها غالبًا آلاف من السكان وفرار آلاف آخرين، لذلك فقد كان الشرق وخاصة مصر أفضل الأماكن التي يمكن الهجرة إليها؛ حيث إن أغلب مدن الساحل الإفريقي كانت تنتظر نفس المصير.

وهكذا كانت مدن الشمال الإفريقي تتعرض بين آن وآخر لهذه الهجمات الإسبانية، مما كان يدفع عددًا كبيرًا من سكانها إلى الفرار باتجاه الشرق وخاصة مصر التي كانت في مأمن من هذه الهجمات كما كانت تتميز بالاستقرار النسبي، وكان أغلب هؤلاء المهاجرين الفارين من وجه الهجمات الإسبانية من الطبقات التجارية الوسطى، والتي كانت تخشى على أموالها ومصالحها التجارية، لذلك يمكن ملاحظة أن عددًا كبيرًا من التجار المغاربة الذين توافدوا على مصر واستقروا بها كانوا من أبناء هذه المدن الساحلية التي تعرضت للهجمات الإسبانية وكانت تربطها علاقات تجارية قوية مع الإسكندرية مثل وهران والجزائر وتلمسان وجربة وغيرها[١]. ولعل هذا يفسر قلة عدد سكان مدن ولايات الشمال الإفريقي إبان القرنين السادس عشر والسابع عشر[٢].

ثانيًا: الأوضاع السياسية والاقتصادية في المغرب

تعرض المغرب إبان القرن الثامن عشر إلى أوضاع سياسية مضطربة، فقد لوحظ من خلال وثائق المحاكم الشرعية أن التواجد المغربي في مصر لم يكن كبيرًا إلا منذ العام (١١٢٣هـ/ ١٧١١م). ففي هذا العام وصلت إلى مصر بعض العائلات الفاسية مثل **بن جلون**

(١) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، المغاربة في مصر في العصر العثماني، (١٥١٧-١٧٩٨م): دراسة في تأثير الجالية المغربية من خلال وثائق المحاكم الشرعية المصرية (تونس: المجلة التاريخية المغربية، ١٩٨٢م): ٢٣.

(٢) أندريه ريمون، المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، ترجمة لطيف فرج (القاهرة: دار الفكر، ١٩٩١م) ٤٧.

وبن **جسوس** والمنجور، وتؤكد الوثائق على ذلك فتطلق عليهم لقب الواردين[١]. وخلال السنوات التالية تزايدت بصورة كبيرة أعداد العائلات المراكشية الواردة إلى مصر بشكل كبير، ولفهم أسباب هذه الظاهرة كان لابد من العودة إلى داخل المغرب ذاته.

والواقع أن أسباب ذلك كانت تعود إلى السياسة العنيفة التي اتبعها مولاي إسماعيل[٢] تجاه الحواضر التي كانت تعلن حركات انفصالية أو عصيانًا على سلطته. وكانت فاس واحدة من أهم هذه المدن التي أعلنت عصيان أوامره[٣]. ليس هذا فحسب، بل كذلك بسبب قيام مولاي إسماعيل بعمليات مصادرة واسعة النطاق لكبار التجار في فاس وغيرها من المدن. فمثلًا في سنة (١١٢١هـ/ ١٧١٠م)، صادر أملاك أولاد **جسوس** وأخذ أموالهم. وفي سنة (١١٣٣هـ/ ١٧٢٠م)، غضب السلطان مولاي إسماعيل على أهل فاس ووجه إليهم قائد جيوشه وأمر بجمع الأموال من أهلها. ويعلق الزياني على ذلك بقوله: «وخلت المدينة ولم يبق بها أحد من أهل اليسار»[٤].

أما المؤرخ المصري أحمد شلبي عبد الغني فيصف عهد مولاي إسماعيل فيقول: «وكان إذا ظهر أحد من بلاده لابد من قتله ولو كان ولده الذي من صلبه، وسلب نعمته ولو كان

---

(١) الباب العالي: ٢٥١، س ١٩٣، م ٩٠٨ (١١٢٤هـ/ ١٧١٢م).

(٢) مولاي إسماعيل، ثاني سلاطين الأسرة العلوية، وأعظم سلاطين تلك الأسرة وأطولهم حكمًا؛ حيث استمر حكمه أكثر من نصف قرن (١٦٧٢-١٧٢٧م) عمل خلالها على تثبيت قوة الحكومة المركزية من جهة وإعادة هيبة مراكش في العالم الخارجي من جهة أخرى. وقد أمضى مولاي إسماعيل سني حكمه الأولى في القضاء على النزعات الانفصالية؛ حيث واجه هذه الحركات بدموية واسعة النطاق وخاصة في فاس. انظر: العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر: ٦٤.

(٣) إبراهيم شحاتة حسن، أطوار العلاقات المغربية العثمانية قراءة في تاريخ المغرب عبر خمسة قرون (١٥١٠هـ/ ١٩٤٧م) (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨١م).

(٤) الخبر عن أول دولة من دول الأشراف العلويين من أولاد مولانا الشريف بن علي وهو منقول من كتاب: أبو القاسم أحمد الزياني، الترجمان المعرب عن دول المشرق والمغرب (باريس: المطبعة الجمهورية، ١٨٨٦م): ٢٧، ٢٨.

من أتباعه إلى أن تشتت أكثر أهل بلاده إلى البلاد والأمصار وتاهوا فيها ولم يرجعوا إلى الغرب وأكثرهم بالحجاز والشام ومصر السعيدة»[١].

كما شهد المغرب بعد موت مولاي إسماعيل عودة إلى الاضطراب والتفكك السياسي وظهرت به أكثر من حركة انفصالية، فضلًا عن حركات عبيد البخاري[٢] في تنصيب السلاطين وعزلهم إلى حد أن شهدت السنوات العشرون التالية لوفاة مولاي إسماعيل تنصيب اثني عشر سلطانًا منهم ابنه عبد الله الذي تم تنصيبه ست مرات. وخلال فترات الصراع هذه تعرضت فاس والحواضر المغربية لهجمات الجيوش المتنازعة. كما حرص كل من يصل إلى السلطة على جمع أكبر قدر من الأموال لدفع رواتب الجند والتجهيز للمعارك القادمة، عن طريق مصادرة أملاك أهل فاس والمدن المغربية الأخرى.

فمثلًا في العام (١١٤٦هـ/ ١٧٣٣م)، وبعد أن وصل مولاي عبد الله إلى السلطة أرسل محمد الزموري أحد قواده عاملًا على فاس، ويقول الزياني إنه قال له: «اقبض منهم المال وألقه في أبي الخرايب ولا تتركه عندهم ولا تأتني بهم فما أطغاهم إلا المال حتى استخفوا بالمملكة، فتوجه لفاس ونزل بدار أبي علي الروسي بالمعادي وعين النقباء في كل حومة نقيب فزمموا له التجار وأهل اليسار إلى أن حضروا عنده فأمر بسجنهم وفرض عليهم خمسمائة ألف مثقال[٣] من العشرة للثمانية للستة للأربعة إلى الثلاثة إلى ألفين، واشتغل بقبض المال

---

(١) أحمد شلبي عبد الغني، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر: القاهرة من الوزراء والباشوات، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم (د.م.: الخانجي، ١٩٧٨م): ٥٠٣.

(٢) عبيد البخاري، عمد السلطان مولاي إسماعيل إلى تكوين جيش ثابت يدين لشخصه بالولاء، واختار لتكوين هذا الجيش العبيد السود. فحررهم ومنحهم الإقطاعيات وأصبح يعرف بجيش عبيد البخاري؛ لأن السلطان كان يقدم صحيح البخاري لهؤلاء الجند ليقسموا عليه يمين الولاء قبل انخراطهم في سلك الجيش، وقد لعب هؤلاء الجنود دورًا كبيرًا في عمليات تعيين السلاطين وعزلهم بعد مولاي إسماعيل، انظر: العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر: ٦٤.

(٣) المثقال، وحدة وزن كانت تستخدم لتقييم وزن الذهب والأحجار الكريمة والسلع والعقاقير الثمينة، وكان كل مثقال يعادل درهمًا واحدًا وثلاثة أسباع الدرهم. ومنذ بداية القرن الثامن عشر كان كل مثقال يساوي درهمًا ونصف، ويتكون المثقال=

ثم فرض على أهل الرحف الألـف إلى المائة، ومن تغيب يقبض على ولده أو أخيه أو زوجته وتمادى في ذلك وفرت الناس من فاس وتفرقوا في مدن المغرب وقراه ومنهم من بلغ تونس ومصر والشام والسودان»[١] . لم يكن ذلك فقط هو ما فعله مولاي عبد الله بأهل فاس؛ ففي ولايته الثانية سنة (١١٥١هـ/ ١٧٣٩م) قام بمصادرة أغنياء وتجار فاس مرة أخرى[٢].

وإضافة إلى ذلك فقد تعرض المغرب الأقصى للعديد من المجاعات والأزمات الاقتصادية نتيجة لعدم سقوط الأمطار؛ ففي الفترة الممتدة من العام (١١٣٤هـ/ ١٧٢١م) إلى العام (١١٣٧هـ/ ١٧٢٤م) نكب المغرب بسلسلة من السنوات العجاف بسبب انحباس المطر وتسبب ذلك في غلاء فاحش ومجاعة ضارية بين السكان، وتصف المصادر ذلك فتقول: «لقد خلت مساكن الأغنياء تمامًا وانقرض السكان وسدت أبواب الدور»[٣].

وقد لاحظ أحمد شلبي عبد الغني وصول أعداد كبيرة من المغاربة في العام (١١٣٨هـ/ ١٧٢٥م)، فيذكر أنه: «ورد إلى الإسكندرية غليون ملآن غريب جت»[٤]. ويبدو أن هذا المركب جاء من المغرب بسبب الأزمة والمجاعة التي كان يمر بها، وفي نهاية عام (١١٥٠هـ/ ١٧٣٧م)، تعرض المغرب الأقصى أيضًا لمجاعة ضخمة، وتشير المصادر إلى موت أعداد

=من ٢٤ قيراطًا ويضاهي القيراط حبة الخروب، وهكذا فكان ٢٤ حبة خروب تعطي مثقالاً واحدًا، انظر: صامويل برنار، الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر، ترجمة زهير الشايب، مج. ٣، الموازين والنقود، وصف مصر، الترجمة الكاملة ٥-٦ (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٠م): ٢٢، ٢٣.

(١) الزياني، الترجمان المعرب عن دول المشرق والمغرب: ٣٩.

(٢) المصدر السابق: ٤٤.

(٣) محمد الأمين البزاز، تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٩٩٢م): ٤٧.

(٤) عبد الغني، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر: ٤٥٧.

ضخمة من أهالي فاس ومكناس وفرار أعداد كبيرة باتجاه الشرق، فالقادري يشير إلى ذلك فيقول: «إن ثلثي دور فاس خلت إما لهلاك أصحابها أو لفرارهم»[١].

وكان عدد كبير من الأسر والعائلات التي هاجرت من فاس إلى القاهرة إبان القرن الثامن عشر تعود إلى أصول يهودية مثل عائلات المنجور والبناني وجسوس وميارة وشقرون وجلون والحلو[٢]. وترجع أسباب ذلك إلى أن المجتمع الفاسي تميز أكثر من غيره من المجتمعات الإسلامية بأهمية النسب حتى يحوز الشخص مكانة اجتماعية مرموقة، وكان المجتمع الفاسي ينقسم إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي الأشراف وهم المنتسبون إلى النبي محمد ﷺ والبلديون أو المهاجرون وهم الذين ينتمون إلى أصول يهودية ثم اعتنق أجدادهم الإسلام. أما المجموعة الأخيرة فهي العامة وكان الأشراف في صراع دائم مع البلديين حول السيطرة على اقتصاديات المدينة[٣] وغالبًا ما كان الأشراف مساندين من جانب السلطان الحاكم في المغرب.

وقد دار صراع مرير بين الأشراف والبلديين حتى يتمكن الخيرون من السكنى في حي القيصرية؛ أهم أحياء فاس التجارية[٤]. ورغم أن مؤسس الأسرة العلوية مولاي رشيد سمح للبلديين بالسكنى في القيصرية وأبدى تجاههم بعض المرونة، فإن مولاي إسماعيل اتبع تجاههم سياسة عنيفة فقتل أكبر علمائهم الفقيه عبد السلام بن جسوس في العام (١١٢٠هـ/ ١٧٠٨م)[٥]. كما اتبع تجاههم سياسة مالية قاسية فصادر عددًا كبيرًا من أغنيائهم، وفي إحدى رسائله

---

(١) البزاز، تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب: ٤٩.

(٢) روجيه لوطورنو، فاس قبل الحماية، ترجمة محمد حجي، ومحمد الأخضر، مج.١ (لبنان: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٦م): ٨:٦.

(٣) محمد الغربي، بداية الحكم المغربي في السودان الغربي (العراق: دار الرشيد، ١٩٨٢م): ١٥٩.

(٤) M. Garcia Arenal, *les Bildiyyin de Fès, un groupe de néo-musulmans d'origine juive*, Studia Islamica (Paris, 1987): 123.

(٥) الزياني، الترجمان المعرب عن دول المشرق والمغرب: ٢٧.

إلى أهل فاس في العام (١١٣١هـ/ ١٧١٨م)، يتهم مولاي إسماعيل أهل فاس بأنهم تركوا كل شيء في أيدي البلديين، وكان البلديون في بداية القرن الثامن عشر مقيمين في المدينة القديمة، ولم يكونوا يشكلون طبقة اقتصادية واحدة فكان منهم التجار الكبار والحرفيون وأصحاب الحوانيت والمتسببون الفقراء، وقد رفض أشراف فاس وعامتها الاختلاط بهم والزواج منهم ونظروا إليهم دائمًا على أنهم أقل منهم في المرتبة الاجتماعية[١]؛ وهو ربما ما جعلهم يحسون بالتهميش داخل المجتمع الفاسي بصورة أكبر من غيرهم. وبالتالي يقرر عدد منهم الهجرة إلى الشرق[٢].

ثالثًا: الحج والتعليم

من بين قوافل الحج الأربع التي كانت تتجه نحو الحجاز من شتى أنحاء الدولة العثمانية وهي قوافل الشام والعراق واليمن ومصر، كان المغاربة ولأسباب جغرافية بالأساس يشكلون عنصرًا هامًّا من القافلة الأخيرة[٣]. فمنذ الفتح العربي الإسلامي لبلاد المغرب غدا المشرق العربي قبلة أنظار أهل المغرب، ومهوى أفئدتهم؛ ففيه حجهم وفيه الكعبة المشرفة وقبر النبي محمد ﷺ، وكل المواقع التي عاشتها الرسالة الإسلامية في مطالع انتشارها.

وكان التماس جوار الرسول الكريم من كبرى أمنيات المغاربة حتى ولو كانت تلك المجاورة لفترة محدودة من الزمن فالحج فريضة دينية باقية، وطالما كان المغاربة مسلمين

---

(١) Garcia, *les Bildiyyin de Fès*: 128.

(٢) وقد ألف واحد من كبار العلماء البلديين في فاس وهو الشيخ محمد ميارة والذي هاجر فرع من عائلته إلى القاهرة ألف كتابًا يدين فيه هذه السياسة التي كان يتبعها السلطان وأهل فاس تجاه المهاجرين تحت عنوان «نصيحة المغتربين وكفاية المضطرين في التفريق بين المسلمين»، انظر: القسمة العسكرية: ٦١، س ١٧٦، م ١٠٤ (١١٧٨هـ/ ١٧٦٤م).

(٣) يونان لبيب رزق، العلاقات المصرية المغربية منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام ١٩١٢، سلسلة تاريخ المصريين ٣٤ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م): ١٣٨.

مالكي المذهب، فإن كل من تيسرت له سبل الحج انطلق نحو المشرق ليؤديه، ولو كان لا يملك أحيانًا ما يكفيه رغم عناء السفر ومشاقته وصعوبات الطريقين البري والبحري، بسبب العربان أو القراصنة أو مخاطر الملاحة[١].

ولما كانت مصر محطة حتمية في طريق قوافل الحج المغربية ذهابًا وإيابًا يستريحون فيها، وكان ركب الحج المغربي يصل في العادة إلى القاهرة خلال النصف الثاني من رمضان بعد أكثر من ثلاثة أشهر من خروجه من فاس بعد رحلة شاقة جدًا عبر الأراضي الصحراوية التي تندر بها مصادر المياه خاصة تلك الممتدة من طرابلس إلى مصر عبر صحراء مصر الغربية، لما كان ذلك على الحجاج المغاربة أن يقضوا في مصر حوالي شهر إلى الربع الأول من شهر شوال للراحة وحتى يتحرك موكب الحج المصري فيتوجهون معه إلى الحجاز؛ حيث تستغرق رحلة الذهاب والعودة للحرمين حوالي ثلاثة أشهر في عمق صحراء شبه الجزيرة العربية، وعلى إثر العودة إلى مصر كان عدد من المغاربة يطيلون أمد إقامتهم في مصر، إما للتجارة أو الدراسة والتعليم[٢] وكان وجود مغاربة من أقاربهم أو معارفهم يشجعهم على الاستقرار المؤقت الذي سرعان ما كان يتحول إلى استقرار نهائي[٣]. كما قام التجار المغاربة المستقرون بمصر والتجار المصريون بدور كبير في تعليم الحجاج المغاربة التجارة دون قصد فعند وصول قافلة الحج المغربي إلى مصر كان تجار القاهرة يسارعون إلى عقد صفقات تجارية مع هؤلاء الحجاج لإعطائهم بضائع لبيعها في الحجاز على أن يحصلوا على نسبة ١٠٪ من الأرباح بعد إخراج رأس المال والمصاريف، شريطة أن يشتروا بالأموال أقمشة هندية أو بُنًّا أو عقاقير طبية من الحجاز على أن يحصلوا على ١٥٪ من أرباحها. وبذلك وجد عدد

---

(١) ليلى الصباغ، «الوجود المغربي في المشرق المتوسطي في العصر الحديث»، المجلة التاريخية المغربية، العدد ٧، ٨ (١٩٧٧م).

(٢) رزق، العلاقات المصرية المغربية: ١٨١.

(٣) ريمون، المدن العربية الكبرى في العصر العثماني: ٧٨.

ليس بالقليل من الحجاج المغاربة أنفسهم وقد انخرطوا في التجارة المصرية المربحة وما لبثوا أن فضلوا البقاء في مصر من أجل هذه الأرباح.

وكان الحج نفسه أيضًا عاملًا من العوامل التي ساعدت الفاسيين على تفضيل الهجرة إلى مصر في بداية القرن الثامن عشر؛ حيث كانوا في أكثرهم قد مروا مرات عديدة بمصر أثناء ذهابهم للحج. وبالتالي فقد كانوا على معرفة طيبة بمصر ومجتمعها وفرص النجاح التي يمكن أن يلاقوها بها. فمثلًا في سنة (١٠٨٨هـ/ ١٦٧٧م)، كان الحاج عبد الخالق بن أحمد جسوس والحاج أحمد بن محمد المؤذن والحاج عبد الله خياط يمرون بمصر للحج[١].

كما كان حب أهل المغرب للعلم وحرصهم على استقائه من مختلف مصادره من العوامل شبه الثابتة في حركة الهجرة المغربية إلى مصر خلال العصر العثماني؛ حيث أصبحت القاهرة المركز الثقافي الأساسي في المشرق العربي خلال العصر العثماني[٢]. ومثل هذه المكانة نتجت عن أكثر من سبب؛ فالمنافسة القديمة بين القاهرة وبغداد كانت قد حسمت منذ أوائل العصر المملوكي بعد أن أصاب بغداد الغزو المغولي، كما حسمت أيضًا المنافسة العلمية بينها وبين دمشق بعد الغزو الصليبي للشام، وحتى عندما انتهى هذا الغزو كانت بلاد الشام كلها قد أصبحت جزءًا من الدولة المملوكية التي اتخذت من القاهرة عاصمة لها ومقرًّا للخلافة. وعندما سيطر العثمانيون على المنطقة العربية بقيت القاهرة أكبر مراكز الثقافة والحضارة العربية، وتتأكد مكانة القاهرة العلمية خلال العصر العثماني في أنه قلما يعثر باحث على واحد من عشرات العلماء وطلاب العلم المغاربة الذين أتوا إلى المشرق دون أن يستقر في مصر ليلقي أو يتلقى الدروس في أحد معاهدها العلمية وخاصة الأزهر

(١) الباب العالي: ٢٦٦، س ١٨٤، م ١٠٣ (١٠٨٨هـ/ ١٦٧٧م).

(٢) الصباغ، «الوجود المغربي في المشرق المتوسطي في العصر الحديث»: ٨٢.

الشريف[1]. فالطبيب عبد القادر بن شقرون المكناسي أهم أطباء المغرب في النصف الأول من القرن الثامن عشر اغتنم فرصة قيامه بمناسك الحج ليدرس الطب على يدي الطبيب أحمد الزيدان في مصر[2].

كما كان لرسوخ الأزهر كمؤسسة علمية من أهم المؤسسات المتواجدة في المشرق، بل أهمها على الإطلاق في ذلك العصر، كان له دور مهم في توافد أعـداد كبيـرة من طـلاب العلم المغاربة للدراسـة به خاصـة في ظل تمتـع الأزهر بمجموعـة ضخمـة من الأوقـاف «الرزق الأحباسية»[3] التي حبست عليه لأغراض التعليم مما وفر له موردًا ماليًّا لا ينضب، مما جعله يقوم بدور مهم في استقبال الوافدين (المغاربة - الشوام - الهنود - الأتراك وغيرهم) بعد أن كفلت لهم أسباب الأمان والعيش ممثلًا في نظام الجراية[4] التي كانت تصرف لكل من يُعلم أو يتعلم به.

وقد حرص عدد كبير من الحجاج المغاربة على إطالة مدة إقامتهم بالقاهرة لمتابعة الدراسة على أيدي مشاهير المشايخ للحصول منهم على شهادة إجازة تسمح لهم بالتدريس في بلادهم. وكان هؤلاء العائدون من الشرق يقابلون بحفاوة بالغة في المراكز الثقافية

---

(١) رزق، العلاقات المصرية المغربية: ١٣٣.

(٢) عبد القادر بن شقرون، الطب العربي في القرن الثامن عشر من خلال الأرجوزة الشقرونية، تحقيق بدر التازي، ترجمة عبد الهادي التازي (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤): ٢١، ٢٢.

(٣) الرزق الأحباسية، هي مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية كانت توقف إيراداتها وترصد على المساجد والزوايا والعلماء، وكانت هذه الرزق موقوفة منذ العصر الفاطمي وظلت في تزايد مستمر حيث حرص السلاطين المماليك ثم العثمانيون على زيادة مساحاتها دعمًا للحركة العلمية والتعليمية في
الأزهر الشريف، انظر: محمد عفيفي، الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني (د.م.: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١): ٣٧.

(٤) نظام الجراية، هو نظام غذائي كان بموجبه يقدم الأزهر إلى الدارسين والمدرسين به ثلاث وجبات غذائية في كل يوم شريطة تفرغ هؤلاء الطلاب للدراسة في أروقته. القسمة العسكرية: ١٧٣، س ١٧٠، م ٢٦١ (١١٧٤هـ/ ١٧٥٩م).

في بلدانهم، وكان بعض هؤلاء يقيمون في القاهرة بصفة نهائية، وبذلك يدعمون الرواق المغربي[١] الذي سيصبح منذ بداية القرن الثامن عشر أهم وأكبر أروقة الجامع الأزهر[٢]. وقد تميزت عائلات مغربية عديدة بازدواجية في العمل العلمي والتجاري مثل عائلات البناني والسقاط وجسوس[٣].

رابعًا: موقع مصر والنشاط التجاري بها

تمتعت مصر بموقع جغرافي وتجاري فريد، فهي تتوسط بحرين عظيمين هما البحر المتوسط من الشمال والبحر الأحمر من الشرق، كما أنها تتوسط ثلاث قارات كانت مهد الحضارات منذ القدم، ولا تزال محط نشاط حضاري واقتصادي كبير هي آسيا وإفريقيا وأوروبا، وكانت لهذه المنطقة مكانة مهمة لدى بقية العالم. يضمنها وضعها الجغرافي هذا كفاصل بين بحرين عظيمين؛ إذ يختلف مناخ البلاد المطلة على البحر الأحمر والمحيط الهندي وما والاها شرقًا حتى الصين اختلافًا كاملًا عما في حوض البحر المتوسط، ولذا أصبحت منتجات شرق إفريقيا والهند واليمن نادرة في الغرب فارتفعت أسعارها، وقد وقعت مصر والبحر الأحمر عند عتبة الهند والصين وأنتجت بضائع غلا ثمنها في أسواق الغرب، فكان الإقبال على البخور والمر والتوابل هو الأشد ثم جاء الحرير والبن والأقمشة القطنية المنقوشة والخزفيات الصينية، ولم تكن تلك حالة متفردة في التاريخ. فكلما كانت البلاد الواقعة إلى الشمال والغرب من

---

(١) ريمون، المدن العربية الكبرى في العصر العثماني: ٧٨.

(٢) الرواق، عبارة عن غرفة أو مجموعة من الغرف يقيم فيها جماعة من طلاب العلم من جهة واحدة أو أصحاب مذهب واحد من جهات مختلفة، وكان الأزهر يحتوي على ٢٢ رواق سواء للغرباء الوافدين مثل رواق المغاربة والتكارنة أو للأقاليم المصرية مثل رواق الصعايدة ورواق الشراقوة أو على المذاهب مثل الحنفية، انظر: كامل محمد فوده، المؤسسات التعليمية في مصر إبان العصر العثماني ودورها في الحياة السياسية والفكرية (١٥١٧ / ١٧٩٨م) (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، ١٩٩٥): ٤٦.

(٣) المصدر السابق، مج. ١: ٤٢٣.

البحر الأحمر في حاجة ماسة إلى هذا المورد، كانت مصر وما جاورها من خطوط بحرية عبر البحر الأحمر منطقة مهمة للتجارة الدولية الكبرى ذات المصلحة في تجارة هذه المنتجات.

وقد جذبت مصر بموقعها الاستراتيجي هذا العديد من العناصر التجارية المغربية، بل والشامية والتركية، الراغبة في الثراء والعمل التجاري الضخم. ومن المؤكد أن المغاربة تعرفوا على النشاط التجاري الضخم في مصر من خلال قافلة الحج[١]. وأن الأمل في تحقيق أرباح أوفر من تلك التي يمكن تحقيقها في المدن المغربية والرغبة في ارتقاء مكانة رفيعة بين التجار كانت وراء اتخاذ عدد كبير من التجار المغاربة قرار التزوج والاستقرار في مصر، فقد كانت القاهرة ثانية أكبر المدن في الدولة العثمانية بعد إسطنبول فضلًا عن أن القاهرة كانت أهم نقاط تلاقي الطرق التجارية الدولية. ونتيجة لذلك كانت تجارة القاهرة ضخمة ومتنوعة[٢]. لقد كانت أسواق القاهرة هي التي جعلت الرحالة الأجانب يعلقون تعليقات شتى؛ فمثلًا دوناتي Donati الذي زار القاهرة في مستهل عام (١١٧٤هـ/ ١٧٦٠م) يصف القاهرة بأنها مركز التجارة الذي لا نظير له في جميع أنحاء العالم[٣]. وكان التجار المغاربة الكبار يعرفون جيدًا فرص النجاح التي تنتظر التاجر الذي يمارس نشاطه في مدينة ضخمة مثل القاهرة.

كما أن وجود العاطفة الانتمائية سهل بدوره التقارب بين مصر والمغرب مما شجع التجار على العمل التجاري بينهما، فاندفعوا فيها أكثر من اندفاعهم في التجارة مع أوروبا، خاصة وأن الصراع السياسي والحربي بين المغرب وإسبانيا جعل العلاقات الاقتصادية بين أوروبا

(١) القسمة العسكرية: ١٩٣، س ١٦٩، م ٢ ١٤٢ (١١٧٤هـ/ ١٧٦٠م).

(٢) نيللي حنا، تجار القاهرة في العصر العثماني: سيرة إسماعيل أبو طاقية شهبندر التجار، ترجمة رءوف عباس (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٧): ٦٦.

(٣) Terence Walz, *Trade between Egypt and Bilād as-Sūdān, 1700–1820* (Cairo, 1978): 2.

والمغرب تتراجع حتى نهاية القرن الثامن عشر[١]، مما جعل علاقة المغرب أكثر قوة مع بلدان المشرق العربي، أو الداخل الإفريقي؛ حيث تطلع عدد كبير من كبار التجار المغاربة للعمل في عمليات التجارة في المشرق، ولما كانت مصر محور تجارة الشرق، فقد استقرت بها العديد من العائلات المغربية[٢]. ويعلق لوطورنو على هجرة الفاسيين إلى المشرق بقوله: «لم يكن الفاسيون يشعرون بالغربة، يجدون فيها عادات كعاداتهم ولغة قريبة من لغتهم ومساجد وحمامات وأهم الأشياء التي اعتادوها لكنهم كانوا مدفوعين أيضًا (بشيطان التجارة)»[٣].

وثمة عامل آخر سهَّل انتقال المغاربة إلى مصر وهو أوجه التشابه في البيئة الاجتماعية التي لم تكن تختلف كثيرًا عن تلك التي تركوها في بلادهم، إذ كان باستطاعة أيٍّ منهم أن يمارس التجارة على نحو ما كان يفعل بوطنه الأصلي دون حاجة إلى تغيير أساسي في مهنته أو حتى مكانته الاجتماعية. وبعبارة أخرى كان من اليسير عليهم أن يندمجوا اجتماعيًّا في القاهرة عند مستوى مماثل لمستواهم في فاس ومكناس وغيرها، فلا يصبحون مهمشين عند وصولهم إلى أية مدينة مصرية[٤] بل يمارسون حياتهم في إطار اجتماعي مناظر لما اعتادوا عليه، كما أن الوجود القوي للمغاربة منذ العصر المملوكي في أغلب المدن المصرية ساعد على هجرة المغاربة؛ حيث لم يكن المهاجر الجديد يجد نفسه في بيئة تختلف كثيرًا عن بيئته. بل يجد نفسه في وسط مجموعة من الأقارب والمعارف المتفقين معه في الثقافة والعادات والتقاليد. وأكثر من هذا، انتشرت في مصر العديد من الزوايا المغربية التي كانت تستقبل الفقراء من المهاجرين وتقدم لهم الخدمات المجانية من أمور المعيشة والسكن

---

(١) علي الزواري، العلاقات التجارية بين تونس والشرق في القرن الثامن عشر من خلال قضية قراض، انظر: محمد مزالي، الولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني (د.م.: المجلة التاريخية المغربية، ١٩٨٤): ٢٢٢.

(٢) بولاق: ٢٣٥، س ٤٩، م ٥٥٥ (١٠٦٤هـ/ ١٦٥٣م)؛ بولاق: ٢١٧، س ٥١، م ٤٧٢ (١٠٧٨ هـ/ ١٦٦٧م).

(٣) لوطورنو، فاس قبل الحماية، مج. ١: ٦٤١.

(٤) حنا، تجار القاهرة في العصر العثماني: ٧١.

وغير ذلك[1]، وهكذا أسهمت كل هذه العوامل مجتمعة في وجود كثيف للمغاربة في مصر خلال العصر العثماني.

التوزيع الجغرافي للمغاربة في مصر

ليست هناك بيانات كاملة ودقيقة عن الأعداد الإجمالية للمغاربة في مصر خلال القرن الثامن عشر. والسبب الرئيسي يعود إلى عدم وجود إحصائيات دقيقة بمجمل سكان مصر قبل سنة (١٢٦١هـ/ ١٨٤٦م). وقد قدر علماء الحملة الفرنسية عدد سكان مصر بـ ٢.٥ مليون نسمــة[2]. ويقدر ريمون أعداد المغاربة من بلدان شمال إفريقيا جميعها في القاهرة بحوالي ١٠,٠٠٠ نسمة من مجموع سكانها البالغ ٢٥٠٠٠٠ نسمة[3]. أما أحمد باشا الجزار الذي أعد تقريرًا حول أوضاع مصر سنة (١٢٠٠هـ/ ١٧٨٥م)، فقد قدر عدد التجار المغاربة من كل بلدان الشمال الإفريقي في مصر بحوالي ٤٠ إلى ٥٠ ألف تاجر، فيقول «يوجد في مصر ما بين ٤٠ و٥٠ ألف تاجر مغربي الأصل يجيدون إطلاق البنادق كمهارة الأرناؤوط»[4]، وتبدو المشكلة أكبر عندما ندرك أن الجزار كان يتحدث فقط عن التجار المغاربة، فكم كان عدد طلاب رواق المغاربة بالأزهر وقد كان أكبر أروقته؟! ورغم ذلك فيبدو أن رقم أحمد باشا الجزار كبير المصداقية؛ حيث كان الجزار معاصرًا لنفس الفترة، وكان قد قضى فترة طويلة في

(١) سجلات محكمة الإسكندرية: ١٨٥، س ٣٥، م ٥٨٠ (١٠٥٣هـ/ ١٦٤٣م).

(٢) دي شابرول، وصف مصر، ترجمة زهير الشايب، مج. ١، دراسة في عادات وتقاليد سكان مصر المحدثين، الدولة الحديثة الترجمة الكاملة (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٧٩): ١٩.

(٣) ريمون، المدن العربية الكبرى في العصر العثماني: ٧٨.

(٤) أحمد باشا الجزار، «نظامنامة مصر»، في الدولة العثمانية ومصر في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، عبد الوهاب بكر (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٢): ١٨٢.

مصر. كما يمكن أخذ هذا الرقم بمصداقية كبيرة، إذا أخذنا مصداقية التقرير؛ حيث جاءت أغلب معلوماته قريبة من الواقع[١]. وبالطبع كلمة المغاربة هنا تعني جميع الوافدين من بلدان المغرب العربي وبالتالي فإنه من الصعب تحديد عدد المراكشيين في مصر، لعدم وجود تعداد سكاني واضح، لكن الذي لاشك فيه أن المراكشيين كانوا أكبر طائفة إسلامية وافدة على مصر خلال القرن الثامن عشر، وربما وصل عددهم لما بين سبعة آلاف وخمسة آلاف نسمة في القاهرة.

وفي القاهرة لم يشكل المراكشيون حيًّا منفردًا بهم، ولكنهم كانوا أكثر تمركزًا في مناطق وأحياء معينة، فالاندماج القوي والفعال في سكان القاهرة نتيجة لعدم وجود تباين في اللغة والدين أو حتى الثقافة جعل المغاربة ينسابون في المجتمع القاهري دون الإحساس بالتهميش، وبسبب ذلك كان المغاربة سريعي الانصهار في المجتمع المصري؛ فكان الجيل الثاني من أبناء التجار المغاربة ينسون أو يتناسون نسبتهم إلى المغرب فلا يحرصون على التلقب بلقب المغربي[٢]. لكن الوافدين الجدد من بلدان المغرب هم الذين جاءوا ليشكلوا بنيان الطائفة من الخارج دائمًا[٣].

وفي الوقت الذي تركز المغاربة من التونسيين والطرابلسيين بصورة كبيرة في منطقة حي طولون[٤]، كان الأندلسيون والموريسكيون أكثر تركزًا في حي باب الشعرية؛ حيث كان هذا الحي الامتداد العمراني الطبيعي للقاهرة في الشمال وبالتالي كان في إمكان هؤلاء الأقل

(١) إسكندرية الشرعية: ٢٥٨، س ٨، م ٧١٢ (٩٧٢هـ/ ١٥٦٤م).

(٢) إسكندرية الشرعية: ١٢٧، س٧٠، م ٢١٢ (١١١٦هـ/ ١٧٠٤م).

(٣) بولاق: ٢٥٤، س٤٠، م ٥١٣ (١٠٤٩هـ/ ١٦٣٩م).

(٤) André Raymond, *Les quartiers de résidence des commerçants et artisans maghrébins au Caire aux XVIIe et XVIIIe siècles, les princes arabes et leurs sources documentaires à l'époque ottomane* (Tunis, 1984): 356.

ثراءً السكنى في هذه المنطقة والاستقرار بها[١]، ومازال هذا الحي يحتفظ بواحدة من أهم حاراته تسمى «حارة المغاربة»، كما يحتفظ بالعديـد من الأوليـاء والأضرحة التي تنسب إلى المغرب[٢].

ويرجع سبب أوضاع المراكشيين المالية الجيدة إلى أنهم عندما هاجروا إلى مصر استقروا في وسط وقلب القاهرة؛ حيث أقبلوا على السكن في حي الغورية الذي كان واحدًا من أهم أحياء القاهرة التجارية؛ حيث جذب بنشاطه التجاري الضخم العائلات والتجار الفاسيين الذين هاجروا إلى مصر في القرن الثامن عشر[٣]؛ إذ إن أغلب هؤلاء التجار كانوا من ذوي الثروات الفاحشة وكانوا يمتلكون رءوس أموال كبيرة منذ وصولهم إلى مصر[٤]. حينئذ أتاح لهم ذلك الثراء شراء حوانيت وحواصل في هذا الحي التجاري النشط والذي سوف يتحول باستقرارهم فيه إلى أهم حي تجاري في القاهرة خلال القرن الثامن عشر، وإذا كان التجار الفاسيون قد اشتروا الحواصل والحوانيت في الغورية، فقد كان من الطبيعي أن يبحثوا عن أقرب الأماكن الراقية للسكنى بها، وكانت منطقة الجودرية هي المنطقة السكنية القريبة من أماكن عملهم في الغورية، ولذلك فقد اشترى أغلب التجار المغاربة منازل في الجودرية؛ حيث تم إعادة بناء وتجديد منطقة الجودرية بالكامل على أيديهم؛ فقاموا ببناء قصور فخمة بها ومن هؤلاء آل ذكري وآل يحي والبناني وجسوس والسقاط[٥]، وحتى آل الشرايبي، فالخواجا قاسم الشرايبي كان راغبًا في أواخر سني حياته في زعامة الفاسيين بعد

---

(١) الباب العالي: ٩٨، س ١٩٣، م ٤١٢ (١١٢٤هـ/ ١٧١٢م).

(٢) دار الوثائق القومية سجلات محكمة باب الشعرية: ٥١١، س ٥٩٦، م ١٨٥٧ (١٠٠٤هـ/ ١٥٩٥م).

(٣) القسمة العسكرية: ٦٦٠، س ١٢٧، م ٩٧٣ (١١٣٩هـ/ ١٧٢٦م).

(٤) القسمة العسكرية: ٥٣٨، س ١٢١، م ٧٩٠ (١١٣٦هـ/ ١٧٢٣م).

(٥) القسمة العسكرية: ١٧، س ١٧٥، م ٢٨ (١١٧٧هـ/ ١٧٦٣م).

النجاح الهائل الذي حققوه في القاهرة، ومن أجل ذلك قام بشراء عدد من البيوت بهذه المنطقة؛ حيث كان بصدد إنشاء قصر بها[١].

ومع استمرار التدفق الفاسي إلى مصر خلال القرن الثامن عشر عمل التجار المغاربة على إزاحة الفحامين وصغار التجار والحرفيين من حي الفحامين وهو الامتداد الطبيعي للغورية؛ حيث تمكنوا في الربع الأخير من القرن الثامن عشر من تحويل هذا الحي إلى منطقة تجارية رئيسية في تجارة الطرابيش والشاشية[٢] وشيدوا به العديد من الوكالات مثل وكالة العشوبي، وتمكن المغاربة من إقامة طائفة لهم في سوق الفحامين[٣]، وبسبب نشاطهم التجاري الواسع أصبح حي الفحامين هو الأكثر نشاطًا بين أحياء القاهرة في تجارة الأقمشة خلال القرن التاسع عشر[٤].

ولأسباب ثقافية ودينية كانت منطقة الأزهر مركز جذب طبيعي للمغاربة، فحرص التجار الفاسيون على امتلاك منازل ورباع لهم في هذه المنطقة لتأجيرها للحجاج المغاربة أو لينزل بها أقاربهم؛ حيث كان الحجاج المغاربة وخاصة الفاسيين يحرصون على السكنى بجوار الجامع الأزهر فيقول العياشي: «دخلنا القاهرة ضحى ولم نجد دارًا للكراء بقرب الأزهر مع شدة رغبتنا في ذلك فطرحنا أمتعتنا بوكالة قايتباي بباب الأزهر الغربي وجعلنا نطلب دارًا للسكنى فما وجدناها إلا آخر النهار بمحل يقال له البرديكية، وجدنا هناك دارًا واسعة فيها عدة مساكن إلا أنها بعيدة عن الأزهر بنحو من أربعمائة خطوة[٥].

---

(١) الباب العالي: ٥٦٨، س ٢١٥، م ١٢٣٤ (١١٤٥هـ/ ١٧٣٢م).

(٢) الصالحية النجمية: ٤٠٠، س ٥٣٢، م ٦٢٣ (١١٩٤هـ/ ١٧٨٠م).

(٣) عبد الرحمن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، مج. ٢ (بيروت: دار الجيل، د.ت.): ١٥٩.

(٤) أحمد الشربيني، تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥): ٦٢؛ الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، مج. ٢: ٦٥٠.

(٥) أبو سالم بن عبد الله العياشي، ماء الموائد المعروف باسم الرحلة العياشية، مج. ١(فاس: طبع حجر، ١٨٩٨): ١٢٥.

وبسبب ذلك فقد حرص التجار المغاربة على شراء الدور والمنشآت إلى جوار الأزهر وفي المناطق القريبة منه، فكان به حوش المغاربة ووكالة المغاربة القرمونية[١].

أما العائلات الأكثر ثروة والتي كانت تبحث عن الوجاهة الاجتماعية فقد سكنت في حي الأزبكية ذلك الحي الأرستقراطي، فقد استقرت به عائلات الشرايبي والبناني والقباج ومشيش وحدو وغيرها؛ حيث ابتنت هذه العائلات قصورًا فخمة للراحة والاستجمام بعيدًا عن ضوضاء وضجيج العاصمة.[٢]

أما الإسكندرية، فقد كانت مدينة مغربية على أرض مصرية إذ كان التواجد المغربي كثيفًا جدًّا بها[٣]، غير أن الوجود المراكشي بها كان قليلًا، ولم يتناسب قَطُّ مع الوجود المراكشي في مصر، والواقع أن ذلك كان يرجع إلى أن المراكشيين في جلهم فضلوا الحج عن طريق البر، ولم تكن قافلة الحج تمر بالإسكندرية؛ حيث كانت تصل من طرابلس عبر واحة جغبوب وسيوة إلى القاهرة مباشرة، كما أن الإسكندرية لم تربطها خطوط بحرية مباشرة مع الموانئ المغربية على النقيض مع الجزائر وتونس وطرابلس، وقد أثر ذلك بالسلب على الوجود المراكشي في موانئ مصر الشمالية، ولم يعْنِ ذلك بالطبع عدم وجود عائلات مراكشية كبيرة بها إلا أنها ظلت محدودة.

لقد شهدت مصر هجرات مغربية متتالية وخاصة خلال القرن الثامن عشر، مما جعلهم يمثلون جزءًا مهمًّا من النسيج السكاني العام في مصر، وإذا كانت مصر قد شهدت تدفق أعداد غفيرة من العراقيين والشوام في أعقاب سقوط بغداد على أيدي المغول، فقد حدث نفس الشيء في أعقاب سقوط الأندلس وتزايد الضغوط الإسبانية والبرتغالية على

---

(١) دار الوثائق القومية، محافظ دشت: ٣٩٤، س١٥١ (١٠٤٣هـ: ١٦٣٣م).

(٢) دشت: ١٣٧، س ٣٣٥، م ٢٥٩ (١٢٠٧هـ: ١٧٩٢م).

(٣) إسكندرية أشهادات: ٢٩، ٣٠، س ١٨ (١٢٢٢هـ ١٨٠٧م).

المغرب، وقد حول ذلك مصر إلى قلب العالم العربي والإسلامي، وهو ما حول السكان في مصر إلى أصول لجنسيات شتى، ولكنها في النهاية كانت مصر، التي استطاعت أن تصهر الكل في بوتقتها وتذيبهم فيها لتخلق فيهم ثقافة وقيمًا وعادات واحدة، ولتحول الجميع إلى مصريين في النهاية.

الفصل الثاني

العائلات المغربية

لم يشكل المراكشيون مجموعة قوية في مصر قبل سنة (١١٢٤هـ/ ١٧١٢م)، ولم يكن عددهم في القاهرة كبيرًا قبل هذا التاريخ[١]. نعم كان شهبندر تجار مصر من أصل فاسي منذ سنة (١١٠٩هـ/ ١٦٩٧م)، وهو محمد بن محمد بن قاسم الشرايبي، ولكنه في الواقع لم يكن يستند في وجوده في هذا المنصب على دعم ووجود جالية مغربية قوية بقدر ما كان يعتمد على ثروته الضخمة ومهارته التجارية، إضافة إلى ما كان يتمتع به من علاقات طيبة بالتجار المصريين والشوام[٢] وبالطائفة المغربية بصفة عامة، فمن أجل اكتساب تأييد وتعاطف المغاربة في مصر لم يحرص آل الشرايبي على لقب «الفاسي» مكتفين فقط بلقب المغربي حتى يشعر كل المغاربة من طرابلس حتى مراكش بأنهم من بني وطنهم. وبذلك اكتسب آل الشرايبي مساندة كل المغاربة في مصر.

وبعد عام (١١٢٤هـ/ ١٧١٢م) بدأ الفاسيون يتوافدون على مصر بأعداد كبيرة، ومع منتصف القرن الثامن عشر كان عددهم في القاهرة قد تزايد بشكل ملحوظ، وأصبح

---

(١) الباب العالي: ٨٤٢، س ١٩٢، م ٨٢٤ (١١٢٤هـ/ ١٧١٢م).

(٢) القسمة العسكرية: ٦٠٩، س ١٠٢، م ٨١٢ (١١٢٤هـ/ ١٧١٢م).

دور التجار المراكشيين في القاهرة واضحًا تمامًا للجميع[1]. لقد كانت العائلات المراكشية التي هاجرت إلى مصر تمثل الشريحة الوسطى «البرجوازية» التجارية في المجتمع المراكشي؛ حيث كانت جلها تقريبًا تعمل في التجارة قبل وصولها إلى مصر[2]، وكانت في مستوى ثراء مرتفع نسبيًّا، ورغم ذلك لم يسارع هؤلاء التجار عندما هاجروا إلى مصر لشراء عقارات والاستقرار في أماكن معينة، بل فضلوا السكن في الوكالات ريثما يدرسون أوضاع السوق المصرية، وكان بيت الشرايبي هو بيت الخبرة الذي وقع عليه عبء تقديم معلومات واضحة لهؤلاء المهاجرين الجدد[3]. حقًّا لقد وجد عدد كبير من هؤلاء التجار في آل الشرايبي السند والعون لهم، ولكن كان آل الشرايبي يبحثون طبيعيًّا عن مصالحهم؛ حيث حرصوا على إقناعهم بأن أفضل أماكن القاهرة التجارية في منطقة سوق الشرب والحمزاوي؛ حيث كان آل الشرايبي يمتلكون أكبر خانين في هذه المنطقة، وفي الغورية أيضًا استقر عدد كبير من التجار الفاسيين، حيث تحولت وكالة الشرايبي بالغورية إلى معقل للتجار الفاسيين[4]. وقد أسهمت هذه الهجرة الفاسية في التوسع التجاري الذي شهدته الغورية إبان القرن الثامن عشر الميلادي؛ حيث أصبحت أهم أسواق القاهرة. وقد استمر توافد أعداد كبيرة من العائلات المراكشية خلال القرن الثامن عشر إلى مصر؛ حيث ساعدت أصداء النجاح الذي حققه التجار المراكشيون في مصر ساعدت أعدادًا كبيرة من أفراد هذه العائلات على الهجرة والاستقرار بمصر. فمثلًا عائلة جلون رغم أن أول من هاجر منها الحاج محمد بن علي جلون في سنة (١١٢٤هـ/ ١٧١٢م)[5]، فإن استمرار توافد أفراد من هذه العائلة واستقرارهم بمصر ظل مستمرًّا حتى نهاية القرن

---

(١) القسمة العسكرية: ٦٦٠، س ١٢٧، م ٩٧٣ (١١٣٩هـ/ ١٧٢٦م).

(٢) روجيه لوطورنو، فاس قبل الحماية، ترجمة محمد حجي، ومحمد الأخضر، مج. ١ (لبنان: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٦): ٦٤٨.

(٣) القسمة العسكرية: ٣١٧، س ١١٣، م ٣١٩ (١١٣٠هـ/ ١٧١٧م).

(٤) القسمة العسكرية: ٣٢٢، س ١٥١، م ٥٠٣ (١١٥٥هـ/ ١٧٠٣م).

(٥) الباب العالي: ٢٥١، س ١٩٣، م ٩٠٨ (١١٢٤هـ/ ١٧١٢م).

الثامن عشر[1]. وعندما ضاقت الغورية بالوافدين الجدد من المراكشيين بدأ الزحف على المنطقة الممتدة للغورية واشتروا الحوانيت في حي الفحامين. وعند نهاية القرن الثامن عشر كان للمغاربة طائفة قوية به لا تقل في قوتها عن طائفة المغاربة في طولون بالقاهرة[2]. وكان شيخها دائمًا من الفاسيين منذ الربع الأول من القرن التاسع عشر[3].

ولم يكن الوجود المراكشي كبيرًا في موانئ الشمال المصري (الإسكندرية - رشيد - دمياط) فقد كان المراكشيون قليلي العدد في الإسكندرية؛ المعقل الأول للوجود المغربي في مصر، ولعل ذلك يعكس ضعف العلاقات التجارية البحرية بين الموانئ المراكشية والإسكندرية؛ حيث مثلت قافلة الحج العنصر الرئيسي لتجارة مصر مع مراكش[4]. على العكس مع تونس والجزائر التي كانت تحتفظ بعلاقات تجارية بحرية قوية مع هذه الموانئ[5]. غير أن التركز والانتشار الفاسي كان أقوى في موانئ البحر الأحمر خاصة جدة التي شهدت استقرارًا كثيفًا من المغاربة. ويكفي الإشارة فقط إلى أن أكبر عائلتين تجاريتين في جدة خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر وهما عائلتا الجيلاني والسقاط كانتا من أصول فاسية[6]. ولذلك فقد كان للتجار الفاسيين دور كبير في تجارة البحر الأحمر، واستطاعوا تكوين شبكات تجارية كانت تشمل جدة ومخا وعدن والهند كما سيتضح ذلك فيما بعد.

---

(١) الدشت: ٣٦١، س ٣٠٣ (١١٩٥هـ / ١٧٨٠م).

(٢) عبد الرحمن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، مج. ٢ (بيروت: دار الجيل. د.ت.): ٢١٩.

(٣) وقفيات الباب العالي: ٧٢، س ١، م ٨٢ (١٢٥٤هـ / ١٨٣٨م).

(٤) جيرار، وصف مصر، مج. ٤، حياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر (القاهرة: الخانجي، ١٩٨٤):٢٧٩.

(٥) المصدر السابق: ٢٨٤.

(٦) لويس بوركهارت، «جدة الدكاكين والميناء والعطور»، في قافلة الحبر الرحالة الغربيون إلى الجزيرة والخليج (١٧٦٢/١٩٥٠)، ترجمة سمير عطا الله (بيروت: دار الساقي، ١٩٩٤): ١٢٥.

لقد كانت الهجرة المراكشية إلى مصر في بداية القرن الثامن عشر أحد العوامل الرئيسية في دعم البرجوازية المصرية؛ حيث أسهم التجار الفاسيون في زيادة عرض الشريحة الوسطى للمجتمع المصري بسبب امتلاكهم لثروات ضخمة قبل هجرتهم إلى مصر، كما أسهموا في تنشيط العديد من المحاور التجارية المصرية بصورة كبيرة، فقاموا بدور مهم في تجارة تراب الذهب؛ حيث ربطتهم علاقات تجارية قوية بمراكز إنتاج الذهب في غرب إفريقيا قبل هجرتهم إلى مصر[1]. كما قام التجار المراكشيون بدور بارز في تنشيط تجارة الأقمشة القطنية الهندية التي يمكن القول بأنهم احتكروا تجارتها؛ حيث كانت على ما يبدو أفضل أنواع التجارة بالنسبة لعقلية الفاسيين التي حاولت دومًا تجنب الخسارة والتقليل من المخاطرة[2]. ولعل ذلك الاهتمام الكبير من جانبهم بتجارة الأقمشة، كان أحد عوامل استقرارهم بصورة كثيفة في الغورية؛ السوق الرئيسي للأقمشة الفاخرة في مصر[3]. لقد أسهم التجار المراكشيون في تنشيط صناعة وتجارة الأقمشة المحلية بصورة كبيرة؛ حيث قاموا بدور كبير في زيادة تمويل كافة المشروعات الحرفية أو حتى إلى الملتزمين والفلاحين، فأي مراجع لتركات هؤلاء التجار سوف يلاحظ أنهم كانوا عناصر نشطة للغاية في تقديم القروض والأموال بالفوائد إلى المحتاجين إليها[4].

وقد أخذت عائلات عديدة بالعمل في التجارة والعلم معًا، وقد تميزت هذه العائلات بتلك السمة قبل هجرتها إلى مصر؛ حيث لعب العلماء دورًا مهمًّا في دعم التجار في عملهم

---

(١) القسمة العسكرية: ٤٧، س ١٤٦، م ٥٧ (١١٥١هـ/ ١٧٣٨م).

(٢) لوطورنو. فاس قبل الحماية: ٦٣٧.

(٣) القسمة العسكرية: ٣٣٣، س ١٤٢، م ٣٩٧ (بتاريخ ١١٤٧هـ/ ١٧٣٤م).

(٤) القسمة العسكرية: ٧٠٧، ١٢٧ س، م ١٠٣٠ (١١٣٩هـ/ ١٧٢٦م).

التجاري، وفي دعم مواقف هؤلاء التجار أمام السلطة السياسية، مثـل عائلات البناني وجسوس والسقاط وميارة[١].

وأقبل التجار المراكشيون مثلهم مثل غيرهم من الجزائريين والتونسيين والطرابلسيين على الدخول في الفرق والأوجاقات العسكرية منذ وصولهم إلى مصر[٢]. كما قاموا بشراء العبيد وعتقهم وإدخالهم في الفرق العسكرية والحصـول لهم على المناصب العسكرية حتى وصل عـدد منهم للبكويـة[٣]. وبالطبع فقد حرص هؤلاء البكوات على أن يساندوا سادتهم عند تعرضهم لأية مشكلات[٤]. وقد سمحت التكوينات العائلية القوية للتجار المراكشيين بالاحتفاظ بهويتهم فترة طويلة دون امتصاص سريع من جانب المجتمع المصري سريع الامتصاص للطوائف والجاليات الوافدة، ويمكن تحديد أهم وأشهر العائلات المراكشية في الجدول التالي[٥]:

م	اسم العائلة	التاريخ التقريبي للهجرة	المكان المهاجر منه	مكان الاستقرار
١	ابن الأمين (بلامين)	ق ١٦ م	فاس	القاهرة
٢	المراكشي	ق ١١هـ/ ١٧م	مراكش	الإسكندرية
٣	الشرايبي	١٠٤٠هـ/ ١٦٣٠م	فاس	القاهرة (الغورية) الجودرية (الأزبكية)
٤	بن يحي	١٠٤٠هـ/ ١٦٣٠م	فاس	القاهرة (الأزبكية)
٥	الأبار	١١٢٤هـ/ ١٧١٢م	فاس	القاهرة

(١) القسمة العسكرية: ١٧٥، س ٢٠٥، ٢٨٣ (١١٩٦هـ/ ١٧٨١م)؛ الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، مج. ١: ٤٢٣.

(٢) القسمة العسكرية: ٢٩١، س ١١٧، ٤٧٢ (١١٣١هـ/ ١٧١٨م).

(٣) القسمة العسكرية: ٧٦، س ١٤٠، م ١٠٦ (١٠٤٧هـ/ ١٦٣٧م).

(٤) كارستين نيبور، رحلة إلى بلاد العرب وما حولها (١٧٦١/١٧٦٧)، ترجمة مصطفى ماهر، مج. ١ (د.م.: المطبعة العالمية، ١٩٧٧): ٢٤٦.

(٥) الجدول من إعداد الباحث من خلال سجلات المحاكم الشرعية.

م	اسم العائلة	التاريخ التقريبي للهجرة	المكان المهاجر منه	مكان الاستقرار
٦	البناني	١١٢٤هـ/ ١٧١٢م	فاس	القاهرة (الأزبكية)
٧	التازي	١١٢٤هـ/ ١٧١٢م	فاس	القاهرة
٨	بن جلون	١١٢٤هـ/ ١٧١٢م	فاس	القاهرة (الغورية)
٩	بنونة	١١٢٤هـ/ ١٧١٢م	فاس	القاهرة
١٠	الحلو	١١٢٤هـ/ ١٧١٢م	فاس	القاهرة
١١	جسوس	١١٢٤هـ/ ١٧١٢م	فاس	القاهرة (الأزبكية)
١٢	الخيفري	١١٢٤هـ/ ١٧١٢م	فاس	القاهرة
١٣	ذكري	١١٢٤هـ/ ١٧١٢م	فاس	القاهرة (الغورية)
١٤	زاكور	١١٢٤هـ/ ١٧١٢م	فاس	القاهرة
١٥	السقاط	١١٢٤هـ/ ١٧١٢م	فاس	القاهرة
١٦	الشاوي	١١٢٤هـ/ ١٧١٢م	فاس	القاهرة
١٧	القباج	١١٢٤هـ/ ١٧١٢م	فاس	القاهرة
١٨	المنجور	١١٢٤هـ/ ١٧١٢م	فاس	القاهرة (الغورية)
١٩	مقلب	١١٢٤هـ/ ١٧١٢م	فاس	القاهرة
٢٠	الهنداز	١١٢٤هـ/ ١٧١٢م	تطوان	القاهرة
٢١	بن شقرون	١١٣٠هـ/ ١٧١٧م	فاس	القاهرة
٢٢	التهامي	١١٣٠هـ/ ١٧١٧م	فاس	القاهرة
٢٣	ياروا	١١٢٤هـ/ ١٧١٢م	مكناس	القاهرة (الغورية)
٢٤	الحريشي	١١٣٠هـ/ ١٧١٧م	فاس	القاهرة
٢٥	الزرهوني	١١٣٠هـ/ ١٧١٧م	فاس	القاهرة (المحلة الكبرى)
٢٦	العشوبي	١١٣٠هـ/ ١٧١٧م	فاس	القاهرة

م	اسم العائلة	التاريخ التقريبي للهجرة	المكان المهاجر منه	مكان الاستقرار
٢٧	الفاسي	١١٣٠هـ/ ١٧١٧م	فاس	القاهرة (الجملون)
٢٨	مولينا	١١٣٠هـ/ ١٧١٧م	فاس	المحلة الكبرى
٢٩	الكوهن	١١٣٠هـ/ ١٧١٧م	فاس	الغورية (الأزبكية)
٣٠	القصري	١١٣٠هـ/ ١٧١٧م	فاس	القاهرة
٣١	ميارة	بين ١١٣٠-١١٤٠هـ/ ١٧١٧-١٧٢٧م	فاس	القاهرة
٣٢	النبار	١١٣٠هـ/ ١٧١٧م	فاس	القاهرة
٣٣	حنون	١١٤٠هـ/ ١٧٢٧م	مراكش	القاهرة (الغورية)
٣٤	الساكت	١١٤٠هـ/ ١٧٢٧م	؟	الإسكندرية
٣٥	ابن الحاج	١١٥٠هـ/ ١٧٣٧م	فاس	القاهرة
٣٦	أبو حلوة	١١٥٠هـ/ ١٧٣٧م	فاس	القاهرة (الغورية)
٣٧	ابن كيران	١١٥٠هـ/ ١٧٣٧م	فاس	القاهرة
٣٨	البيساري	١١٥٠هـ/ ١٧٣٧م	فاس	القاهرة
٣٩	البيطار	١١٥٠هـ/ ١٧٣٧م	فاس	القاهرة
٤٠	حسون	١١٥٠هـ/ ١٧٣٧م	فاس	القاهرة
٤١	الريس	١١٥٠هـ/ ١٧٣٧م	فاس	القاهرة
٤٢	الزليجي	١١٥٠هـ/ ١٧٣٧م	فاس	القاهرة
٤٣	الجيلاني	١١٥٠هـ/ ١٧٣٧م	فاس	القاهرة
٤٤	شقشاق	١١٥٠هـ/ ١٧٣٧م	فاس	القاهرة
٤٥	العرايشي	١١٥٠هـ/ ١٧٣٧م	مكناس	القاهرة

م	اسم العائلة	التاريخ التقريبي للهجرة	المكان المهاجر منه	مكان الاستقرار
٤٦	العلمي	١١٥٠هـ/ ١٧٣٧م	فاس	القاهرة (الغورية)
٤٧	اللبار	١١٥٠هـ/ ١٧٣٧م	فاس	القاهرة (الغورية)
٤٨	عزران	١١٥٠هـ/ ١٧٣٧م	فاس	القاهرة (الغورية)
٤٩	ماصانو	١١٥٠هـ/ ١٧٣٧م	فاس	القاهرة
٥٠	مدنية	١١٥٠هـ/ ١٧٣٧م	تطوان	القاهرة (الغورية)
٥١	بن مشيش	١١٧٠هـ/ ١٧٥٦م	فاس (تازة)	القاهرة
٥٢	برادة	النصف الثاني ق ١٨م	فاس	القاهرة
٥٣	الترهوني	١١٢٣هـ/ ١٧١٢م	فاس	القاهرة
٥٤	حميدة	النصف الثاني ق ١٨م	مراكش	القاهرة
٥٥	القرطبي	النصف الثاني ق ١٨م	فاس	القاهرة (الغورية)
٥٦	الدراوي	١١٢٣هـ/ ١٧١٢م	فاس	الغورية
٥٧	الكبيتي	النصف الثاني ق ١٨م	فاس	الغورية
٥٨	خياط	النصف الثاني ق ١٨م	فاس	الفحامين
٥٩	بنسيت	النصف الثاني ق ١٨م	فاس	الفحامين
٦٠	البقولي	النصف الثاني ق ١٨م	تطوان	الغورية
٦١	التالاوي	النصف الثاني ق ١٨م	سلا	الغورية
٦٢	الجرولي	النصف الثاني ق ١٨م	مراكش	الغورية

علينا منذ البداية أن نأخذ تواريخ الهجرة بنوع من الحذر الشديد فبالطبع ليست كلها أكيدة، بل هي تقريبية، ولعل هذا الجدول يوضح أن الهجرة المغربية إلى مصر كانت أكثر وضوحًا إبان النصف الأول من القرن الثامن عشر، فمن بين اثنتين وستين عائلة يوضح الجدول تواريخ هجرتها إلى مصر، لم يكن منها سوى ثلاث عائلات فقط هاجرت في القرن السادس عشر والسابع عشر، بينما استأثر القرن الثامن عشر بتسع وخمسين عائلة من إجمالي عدد العائلات التجارية المغربية، وهو ما يعكس حتمية وجود عوامل طرد بشرية وطبيعية في المغرب ذاته لهذا التدفـق واسع النطاق في فترة زمنية محدودة.

كما يوضح الجدول أن مدينة فاس كانت أكثر المدن التي هاجر منها المراكشيون إلى مصر، فلم يكن هناك سوى تسع عائلات فقط غير فاسيات؛ أي أن ٥٣٪ من العائلات الشهيرة بمصر كانت ذات أصول فاسية. كما يوضح أن مدينة القاهرة كانت بمثابة القطب الجاذب للعائلات المراكشية المهاجرة، فمن بين الاثنتين وستين عائلة كانت منها عائلة واحدة استقرت في الإسكندرية وعائلة في المحلة الكبرى، وفي القاهرة كان للغورية نصيب الأسد من المهاجرين المغاربة، ويمكن الترجمة لبعض هذه العائلات فيما يلي:

عائلة الشرايبي

لم تنل عائلة مغربية مثل ما نال آل الشرايبي من الشهرة خلال العصر العثماني وربما بعده أيضًا، وذلك بسبب الدور الكبير الذي قاموا به في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في مصر. ولعل الدور الأخير هو ما جعل الجبرتي يحرص على الترجمة لهذه العائلة دون غيرها من العائلات المغربية الأخرى التي قامت بدور مهم لا يقل عن

آل الشرايبي[١]. وكانت الفترة بين عامي (١٠٣٥-١٠٤٠هـ/ ١٦٢٥-١٦٣٠م) قد شهدت استقرار الأخوين قاسم بن علي الشرايبي وعبد القادر بن علي الشرايبي في مصر. ويبدو أنهما كانا بصدد الحج وأن النشاط الاقتصادي الكبير في القاهرة هو الذي دفعهما للاستقرار بها؛ حيث عملا بالتجارة واستقرَّا في منطقة الغورية[٢].

وقد واكب استقرار آل الشرايبي في مصر بروز وتزايد أهمية البن في التجارة الدولية، حيث دخل آل الشرايبي منذ بداية استقرارهم في مصر في عمليات تجارة البن الذي أصبح يجد إقبالًا كبيرًا في أسواق شمال إفريقيا، ففي سنة (١٠٥٨هـ/ ١٦٤٨م) اشترى الحاج قاسم بن علي الشرايبي مع أولاده الثلاث ١٢٥ قنطارًا من البن من ثلاثة من كبار الأمراء في مصر. ويبدو أن إرسالها إلى فاس كان هو هدف آل الشرايبي، ويستشف من هذه الوثيقة ضآلة رأس مال آل الشرايبي؛ حيث حرصوا على شراء هذه الصفقة بالأجل[٣]. وقد اتجه آل الشرايبي إلى أهم أنواع التجارة الرائجة خلال هذه الفترة وكانت تجارة التوابل، ففي تركة الخواجا محمد بن قاسم الشرايبي الجد الأكبر لآل الشرايبي والذي توفي في سنة (١٠٦٧هـ/ ١٦٥٦م)، كانت التوابل ما تزال تمثل حوالي ٦٥ ٪ من إجمالي تركته البالغة ٢٩ ألف ريال ويوضح الجدول التالي حجم التوابل في تركته[٤].

---

(١) الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، مج. ١: ١٣٧، ١٣٨، ٢٨٩.

(٢) الدشت: ٤٧٥، س ١٧٧ (١٠٦٨هـ/ ١٦٥٧م).

(٣) الصالحية النجمية: ١٠٩٧، س ٩٨، م ١٠: ٤٤ (١٠٥٨هـ/ ١٦٤٨م).

(٤) القسمة العسكرية: ١٣٨، س ٦٧، م ١٩: (١٠٧٧هـ/ ١٦٦٦م).

السلعة	الكمية والوزن	الثمن بالريال
كودة	١٨ إرديًا	١٢٦٠
لوبان (بخور)	٤٩٥ قنطارًا	٢٤٧٥
قرفة	٣٨٥ قنطارًا	٦٩٣٠
فلفل	٩١ قنطارًا	٥٠٦٠
كوركم يماني	٢٤ قنطارًا	٣٨٨
صبر	٢٨ قنطارًا	٢٠٠
سم حوت	٦٣ قنطارًا	٩٤٥
مر	١٠٢ قنطارًا	١٣٤٢
لك	١٦ قنطارًا	٢٢٤

ومنذ استقرارهم بمصر قرب الإحساس بالغربة بين آل الشرايبي في وسط لم يكن للفاسيين فيه تواجد قوي بعد، فحرصوا على التماسك والحياة العائلية فيما بينهم وتزوجوا من جوارٍ من البيض[1]. ولا توضح الوثائق الكثير عن تاريخ وفاة قاسم والدور الذي قام به، لكنها توضح أن عبد القادر استقر في جدة وأن ابنه محمد أنجب خمسة أولاد وهم: عبد القادر وعبد الرحمن وفرحة وفاطمة ومحمد الدادي «الصغير، وقد تزوج الخواجا محمد بن قاسم الشرايبي من فرحة وأنجب منها ولده الوحيد محمد الذي لقب فيما بعد بالكبير. وقد أسهمت هذه الصلات الدموية والقرابية في دعم التعاون التجاري بين فرعي العائلة في جدة والقاهرة وهي سمة تميزت بها العائلات التي حققت نجاحًا كبيرًا في تجارة البحر الأحمر؛ حيث كان لأغلب هذه العائلات فرعان في القاهرة وجدة أو مكة؛ حيث عمل آل عبد القادر الشرايبي وكلاء لبني عمومتهم في القاهرة، وقد استطاع محمد بن قاسم أن يصبح خلال منتصف القرن السابع عشر واحدًا من كبار تجار القاهرة [2]. فمثلًا في سنة (١٠٦٦هـ/ ١٦٥٥م) باع محمد صفقة أقمشة هندية فاخرة إلى قنصل البندقية في مصر

(١) الصالحية النجمية: ٥٦٢، س ٤٩٩، م ١٧٥٩، ١٧٦٠ (١٠٧٥هـ/ ١٦٦٤م).

(٢) الدشت: ٦٧٠، س ١٧٧ (١٠٦٨هـ/ ١٦٥٧م).

مركورين فرنسيسكو وأربعة تجار بنادقة آخرين قيمتها ١٤٨٥٠٠ بارة[١]، مما يعكس تنامي رأس مال آل الشرايبي بصورة كبيرة، وعند وفاته في سنة (١٠٧٦هـ/ ١٦٥٥م) كان محمد قد حصل على لقب الخواجا، وتوضح التركة التي خلفها مدى ما حققه الرجل من الثراء فبلغت تركته ٨٧٠,٢١١ بارة. وتبين تركته مدى الدور الواضح الذي أصبح يقوم به في تجارة البحر الأحمر؛ حيث ارتكز النشاط الرئيسي له على تجارة التوابل والبن كما توضح استقرار آل الشرايبي في الغورية وتغلغلهم في التجارة بها، وقد ترك الخواجا محمد ابنًا واحدًا هو محمد الذي لقب بالكبير فيما بعد، وثلاث بنات هن: كريمة وفاطمة وعوالي. وقد استطاع محمد بمساندة عمه والوصي عليه محمد بن عبد القادر أن يحل محل والده بل ويفوقه أيضًا[٢].

بيد أن النصف الثاني من القرن السابع عشر شهد حدثًا أليمًا بالنسبة لفرع العائلة في الحجاز فقد توفي الحاج محمد بن عبد القادر وولداه عبد القادر وعبد الرحمن وعدد كبير من أفراد أسرتهم إثر وباء تعرضت له جدة، ولم ينج من أفراد آل الشرايبي في جدة سوى محمد الدادي وولديه محمد وآمنة وأختيه فاطمة وآمنة، وقد انتقل بهم محمد إلى القاهرة للحياة بها؛ حيث استقبلهم محمد بن محمد بن قاسم الشرايبي في منزله[٣]. ونتيجة لازدياد عدد العائلة الجديدة خاصة بعد أن قرر أحمد بن الخواجا محمد بن قاسم أن يتزوج من آمنة ابنة محمد الدادي إثر رغبة والديهما في ذلك، نتيجة لذلك فقد تم تشييد قصر في الأزبكية انتقل إليه جميع أفراد العائلة للحياة به، وقد استطاع الخواجا محمد الكبير بمعاونة محمد الدادي الذي كان قد تمرس في تجارة البحر الأحمر نتيجة للفترة التي قضاها في جدة؛ حيث ارتبط بعلاقات قوية مع آل حميدان وزراء أشراف مكة[٤] كما ربطته بالخواجا خضر بن عثمان البغدادي

(١) زينب الغنام، الجاليات الأجنبية في مصر في العصر العثماني ١٥١٧-١٧٩٨ (رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر، د.ت.): ١٢٣.

(٢) القسمة العسكرية: ١٣٨، س ٦٧، م ١٩٤ (١٠٦٧هـ/ ١٦٥٦م).

(٣) القسمة العسكرية: ٣٩، س ١:١، م ٤٩ (١١٤٨هـ/ ١٧٣٥م).

(٤) الباب العالي: ١٦٩، س ١٩٣، م ٥٠٧ (١١١٠هـ/ ١٦٩٩م).

الذي كان من كبار تجار جدة، علاقات صداقة قوية[1]؛ وقد ساعده ذلك على أن يستحوذ لنفسه ولآل الشرايبي على جزء كبير من تجارة البن الوارد من جدة. استطاع محمد الكبير من كل ما سبق ونتيجة لتنامي ثروته على أيدي محمد الدادي أن يصبح شهبندرًا لتجار مصر منذ سنة (١١٠٧هـ/ ١٦٩٥م)، وحتى سنة (١١٠٩هـ/ ١٦٩٧م).

ورغم أن الحبوب المصدرة إلى الحجاز من مصر كانت محورًا أساسيًا في التجارة المصرية في البحر الأحمر فإن المغاربة لم يكن لهم دور كبير في هذه التجارة، فيما عدا عدد قليل من العائلات المغربية الكبرى فلم تقم العائلات التجارية الوسطى المغربية بدور ذي أهمية في عمليات تصدير الحبوب إلى الحجاز؛ حيث فضلت هذه العائلات تصدير السلع الخفيفة مثل المصنوعات الأوروبية والأقمشة المصرية، وكانت عائلة الشرايبي هي صاحبة الدور الأول في عملية تصدير الحبوب سواء من القصير أو من السويس. وقد ساعدهم على ذلك دخولهم المبكر في عمليات التزام القرى؛ حيث كانوا يعيدون تصدير ما أنتجته القرى الواقعة في التزامهم والتزامات أصدقائهم من الأمراء المماليك، فالخواجا محمد الدادي الشرايبي كان يمتلك سفينتين تشحنان بالحبوب أمام ميناء القصير في سنة (١١١٠هـ/ ١٦٩٩م)[2]. أما قاسم ابنه فقد كون شركة مع الأمير صالح القازداغلي الشهير بالفلاح، كان صالح بموجبها يقوم بتحويل الحبوب المنتجة في التزامه إلى الخواجا قاسم في القصير والسويس؛ ففي سنة (١١٤٧هـ/ ١٧٣٤م) بلغت قيمة ما حوله الأمير صالح إلى جدة ما قيمته ٣٧٥,٠٠٠ بارة[3] . كما كان عثمـان بك قد حول إليه أيضـًا في مخازنه في بولاق ١٣٠٨ أرادب من القمح قيمتها ٦٥٤٠٠ بارة، وكان

(١) القسمة العسكرية: ٢١٣، س ١٢٨، م ٣٩٩ (١١٣٨هـ/ ١٧٢٥م).

(٢) الباب العالي: ١٦٩، س ١٩٣، م ٥٠٧ (١١١٠هـ/ ١٦٩٩م).

(٣) القسمة العسكرية: ٣١١، س ٩٠١٤٩، م ٤١١ (١١٤٧هـ/ ١٧٣٤م).

لقاسم وكلاء في بولاق وقنا كان عليهم إعداد الحبوب والتعاقد مع العربان لنقلها إلى السويس والقصير، كما كان له وكلاء في السويس والقصير لإعادة شحن هذه الحبوب إلى ينبع وجدة(١).

والواقع أن هذا العام الأخير هو العام الذي شهد منعطفًا خطيرًا في حياة آل الشرايبي. ففي هذا العام قرر محمد الكبير إسناد إدارة كل مؤسسة الشرايبي إلى محمد الدادي بسبب المهارة والكفاءة وكان رأس مال الشركة حينئذ حوالي ٢,٢٥٠,٠٠٠ بارة(٢)، وبسبب نشاطه الضخم أخذ محمد الدادي يطور آليات العمل في شركة آل الشرايبي بصورة مذهلة؛ حيث اقتحم مجالات جديدة من العمل التجاري مثل الدخول في عمليات رهن الالتزامات والمضاربة على الالتزامات من الديوان وبناء السفن وبيعها وتقديم القروض والأموال بالفوائد(٣)، والتعاقد على شراء الحاصلات الزراعية منذ بداية مواسم زراعتها(٤). وبعد ثلاثة عشر عامًا من تولي محمد الدادي الشرايبي، كان رأس مال الشركة قد بلغ ١٥,٠٠٠,٠٠٠ بارة إضافة إلى شرائه لخاني الحمزاوي الكبير والصغير بـ ١٣٢٥٠٠٠ بارة في سنة (١١٢٠هـ/ ١٧٠٨م)(٥). إضافة إلى وكالة عباس أغا بالجمالية وعدد كبير من القرى المرهونة والتي في التزامه، وفي سنة (١١٢٤هـ/ ١٧١٢م) وقبل وفاة محمد الكبير بعام قرر الرجل اعترافًا بالدور الكبير لمحمد الدادي في تنمية الثروة، أن يبرم عقد شركة بين ولده عبد الله وابن ابنه محمد بن أحمد الذي كان يلقب بابن المرحوم؛ حيث خصص النصف لمحمد الدادي والنصف لابنه عبد الله

---

(١) Daniel Crecelius, *Some Remarks on the Importance of Quasar in the Eighteenth Century* (Los Angeles, California State University, N.d.): 9, 10.

(٢) الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، مج. ١: ١٣٨.

(٣) أحمد شلبي عبد الغني، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر: القاهرة من الوزراء والباشات، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم (د.م.: الخانجي، ١٩٧٨): ١٩٥.

(٤) الصالحية النجمية: ٥٥١، س ٥٠٨، م ١٦٩٣ (١١٠٨هـ/ ١٦٩٦م).

(٥) الباب العالي: ١١١، س ١٩٠، م ٥٨٦ (١١٢٠هـ/ ١٧٠٨م).

وابن ابنه محمد بن أحمد الشهير بابن المرحوم والذي يسمى محمدًا، وفي عقد الشركة حرص محمد الكبير على أن يجعل محمد الدادي متصرفًا في كـــل شيء بإدارة الشركة[١].

ومنذ سنة (١١٢٥هـ/ ١٧١٣م) وبعد وفاة محمد الكبير، أصبح محمد الدادي وشريكاه أهم تجار القاهرة وترك عبد الله كل الأمور في يدي الدادي كما كانت وركن هو إلى حياة الترف؛ حيث خصص له الدادي ٣٠٠٠٠ بارة في كل شهر كمصروف له ولمنزله، وخلال هذه المرحلة أصبحت مؤسسة الشرايبي أكبر مؤسسة مالية في مصر والحجاز وأكثرها تحكمًا في تجارة البحر الأحمر[٢]، ويصف الرحالة الفرنسي جرانجيه Granger الذي زار مصر وصاحب محمد الدادي الشرايبي في يوم (٩ ذي القعدة ١١٣١هـ/ ١٧ سبتمبر ١٧١٨م) عند سفره من القاهرة إلى السويس، وصفه بأنه صديق القنصل الفرنسي بينو وأنه كان ضابطًا بأوجاق مستحفظان ووكيل التجار، وربما كان أغنى تجار القاهرة بل تجار السلطنة العثمانية كلها. ويذكر أنه كان بصحبته ٣٨ رجلًا على أحصنة و١٦ مملوكًا على الجمال، كانت تحمل مشارب ومآكل، كما كان معه ١٨١ جملًا، ٣٠ منهم كان يحمل كل واحد منهم ٨٠٠٠ ريال (٥٢٠٠٠٠ بارة) وكان الباقون يحملون بضائع[٣].

لقد استطاع محمد الدادي إذن خلال هذه المرحلة أن يهيمن على مقدرات السوق المصرية، فكان يقدم القروض إلى كل الطالبين ولكن بشروطه التي كان على رأسها وجود الضمان أو الرهن للسداد[٤]، كما كانت قوته وقوة نفوذ أتباعه تضمن له مطالبة الأمراء المماليك بما عليهم بدون خوف أو تردد. فمثلًا في سنة (١١٢٤هـ/ ١٧١٢م) ادعى على قيطاس بك أمير اللواء

---

(١) القسمة العسكرية: ٧١٥، س ١٠٢، م ٩٥٢ (١١٢٤هـ/ ١٧١٢م).

(٢) الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، مج. ١: ١٣٨.

(٣) André Raymond, *Une famille de grands négociants en café au Caire dans la première moitié du XVIII^e siècle : les Sharaeybi, le commerce du café avant l'ère des plantations coloniales* (Le Caire: Institut Français d'Archéologie Orientale, 2001): 113.

(٤) القسمة العسكرية: ٣٠١، س١١٥، م ٤٥٢ (١١٣١هـ/ ١٧١٨م).

الشريف ودفتردار مصر مبلغ ١٢٤٣٥بارة كانت بذمة إسماعيل بك أمير اللـواء الشريـف قبل وفاته[١]، وفي سنة (١١٣١هـ/ ١٧١٨م) ادعى على ورثة أمير اللواء يوسف بك أمير الحاج الشريف ١١٩٢٤١بارة ثمن أقمشة، والواقع أن قوة نفوذ محمد الدادي وتأكده من إمكانية مدينيه على السداد حتى في حالات وفاتهم من خلال تركاتهم كانت تضمن له تجنب خسارة كبيرة كما لم يكن يتمادى أبدًا في إقراض المماليك مبالغ كبيرة[٢]. وفي سنة (١١٢٩هـ/ ١٧١٦م) قدم قرضًا قيمته ١٠٥٨رياًلا إلى الحاج محمد بن مصطفى المغربي التونسي بضمان حق خمسة عقارات في بين القصرين، وعندما لم توف تركة محمد بدين الخواجا، قام القاضي ببيع العقارات لتسديد ديون الخواجا الشرايبي[٣].

وقبل وفاته في سنة (١١٣٧هـ/ ١٧١٤م) كان الخواجا محمد الدادي، قد أعد ابنه الأكبر قاسم ليخلفه من بعده في مهام العمل التجاري فكان يرسله إلى الحجاز ويدربه على عقد الصفقات واستخلاص الديون وغير ذلك. فمثلًا في سنة (١١٢٩هـ/ ١٧١٦م) أنابه في استخلاص ديون والده من ورثة الأمير قاسم أغا تفكجيان وكان مقدراها ١٨١٠٠٠ بارة، وعندما لم توف التركة بالدين طالب قاسم ببيع عقار للمتوفى وتسديد ما عليه[٤]. وقام محمد الدادي في سنة (١١٣٥هـ/ ١٧٢٢م) بتقسيم الأموال السائلة بين أولاده؛ وهم قاسم وأحمد ومحمد جوربجي وعبد الرحمن والطيب وآمنة وفاطمة، وبين أولاد الخواجا محمد الكبير؛ وهم: عبد الله وابن ابنه أحمد وهو محمد الملقب بابن المرحوم؛ حيث بلغت هذه الأموال ٣٧,٠٠٠,٠٠٠ مليون بارة، حيث كان نصيب أولاده النصف وأولاد الخواجا محمد

---

(١) القسمة العسكرية: ٣٦٦، س ١٠٢، م ٥٥٩ (١١٢٤هـ/ ١٧١٢م).

(٢) القسمة العسكرية: ٤٥٩، س ١١٩، م ٤٨٩ (١١٣١هـ/ ١٧١٨م).

(٣) القسمة العسكرية: ٢٠٠، س ١١٩، م ٢١٢ (١١٣١هـ/ ١٧١٨م).

(٤) القسمة العسكرية: ٤٠٠، س ١٢٣، م ٥١٧ (١١٣٦هـ/ ١٧٢٣م).

الكبير النصف، وقد كان لعبد الله الثمن ولابن محمد السدس[١]. وقد تم استبقاء البضائع والعقارات والشركات كما هي وظلت حصص الشركة وتم استبقاء قاسم على رئاسة العائلة خلفًا لوالده، فأصبح قاسم منذ نهاية سنة (١١٣٥هـ/ ١٧٢٢م) الشخصية التجارية الأولى في العائلة وكان والده محمد الدادي يراقب عن كثب تصرفاته ويسدي إليه نصائحه[٢]. وتوضح الجنازة التي أقيمت لمحمد الدادي في سنة (١١٣٧هـ/ ١٧٢٤م) ما كان يتمتع به آل الشرايبي من المكانة الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية في القاهرة، فيقول الجبرتي: «وحضر جنازته جميع الأمراء والعلماء وأرباب السجاجيد والوجاقات السبعة والتجار وأولاد البلد وكان مشهده عظيمًا حافلًا؛ بحيث إن أول المشهد داخل الجامع ونعشه عند العتبة الزرقاء»[٣].

وقد استطاع قاسم أن يشغل الفراغ الذي تركه والده وأن يتوج محله شهبندرًا لتجار القاهرة، ولمدة عشر سنوات حتى وفاته في سنة (١١٤٧هـ/ ١٧٣٤م)[٤]. وقد تميزت مرحلة رئاسة قاسم للعائلة بالوصول إلى ذروة النشاط التجاري والأهمية السياسية والاجتماعية في المجتمع القاهري لكن هذه المرحلة كانت تحمل في طياتها بذور الضعف والتدهور؛ فقد شهدت المرحلة تدهور تجارة البن وتراجع أرباحه. وبالتالي فقد كان التراجع في تجارة البن واضحًا في السياسة التجارية لقاسم الشرايبي فلم يترك في تركته إلا ٤٣٥ قنطارًا كانت تمثل حوالي ٧٪ من إجمالي التركة، كما لاحظ أيضًا زيادة نشاطه في تجارة الأقمشة الهندية والخزفيات الصينية إلى جانب الأقمشة المحلية[٥].

(١) الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، مج. ١: ١٣٨.
(٢) القسمة العسكرية: ٢٥٨، س ١٢١، م ٣٥٦ (١١٣٥هـ/ ١٧٢٢م).
(٣) الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، مج. ١: ١٣٨.
(٤) الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، مج: ٢٦١.
(٥) القسمة العسكرية: ٢١٨، س ١٤٠، م ٣١٩ (١١٤٩هـ/ ١٧٣٦م).

ورغم ذلك، فقد انصب النشاط الرئيسي لقاسم في الالتزامات الزراعية سواء عن طريق الرهن والإسقاط أو الالتزام من الديون بالمضاربة عليها[١]، ورغم الأرباح الضخمة التي كان يحققها آل الشرايبي من عمليات رهن الالتزام فإن التوسع في عمليات الرهن والقروض إلى المماليك أدى في النهاية إلى تضخم مديونيات الأمراء المماليك لآل الشرايبي بصورة واسعة، وهو ما كان يهدد بدمار وخراب مالي لهم؛ حيث أصبحت مديونيات الأمراء كبيرة.

ففي العام (١١٣٨هـ/ ١٧٢٥م) كان جركس محمد بك مدينًا لقاسم الشرايبي بمبالغ مالية كبيرة جدًّا وقبل فراره من القاهرة كان جركس قد جهز مبلغ ٢.٥٠٠,٠٠٠ بارة لدفعها لقاسم مما عليه له، إلا أنه لم يتمكن من ذلك، حيث قام الجنود بمهاجمة منزل جركس، ثم ما لبث العامة أن هاجموا كل المنزل ونهبوا جميع محتوياته، وانتهى الأمر بمقتل جركس محمد بك وضياع الأموال على آل الشرايبي، وفي ذلك يقول أحمد شلبي: «وكان عنده ماية كيس[٢] مضبوطة وكان أوعد قاسم الشرايبي أن يدفعها له مما عليه فلم يتملك أن يدفعها فنهبت من جملة النهب»[٣].

وفي عام (١١٤٩هـ/ ١٧٣٦م) توفي ذو الفقار بك أمير الحاج وأكبر شخصية سياسية في مصر إبان هذه الفترة وكان مدينًا لقاسم الشرايبي بـ ٣٣٦٦٨٧٢ بارة لم يأخذ منها ورثة قاسم إلا

---

(١) إسقاطات القرى: ٢٢٨، س ١ (١١٤٢هـ/ ١٧٢٩م).

(٢) الكيس: الكيس هو وحدة نقدية عثمانية ظهرت خلال القرن السابع عشر مساوية لكميات عديدة من النقود وفقًا لوقت ومكان استعمالها، وكانت تستعمل في إسطنبول عادة كوحدة نقدية قيمتها خمسمائة قرش، والقرش الواحد يساوي ٤٠ بارة، وفي إسطنبول أطلق عليها الكيسة الرومي وكانت تساوي ٢٠٠٠٠ بارة، أما الكيسة المصري فكانت تساوي ٢٥٠٠٠ بارة. وبالقروش كان الكيس يساوي ستمائة قرش، وقد استمرت الكيسة تستعمل في النظام الحسابي العثماني حتى ألغيت في عام ١٨٦٢م كجزء من الإصلاحات التي أتت بها التنظيمات الخيرية. انظر: دانيال كريسليوس. جذور مصر الحديثة. ترجمة وتعليق عبد الوهاب بكر (د.م.: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٠): ١٤٢.

(٣) عبد الغني، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر: ٧٦.

مبالغ قليلة جدًّا بسبب عدم كفاية مخلفات تركة الأمير للوفاء بديونه(١). وفي نفس العام توفي الأمير حسن كتخدا عزبان البركاوي وكان واحدًا من كبار رجال السياسة أيضًا وكان مدينًا لقاسم بـ ٤٤٧,١٦٧ بارة لم يحصل ورثة قاسم منها إلا على ٦٤,٤٠٠ بارة بسبب عدم كفاية مخلفات الأمير(٢). كما تميز آل الشرايبي خلال رئاسة قاسم للعائلة بدعم النشاط التجاري للتجار المغاربة وبخاصة الفاسيون، وكان والده محمد الدادي الشرايبي قد انتهج سياسة معتدلة تجاه العناصر التجارية المختلفة في القاهرة، فربطتـه بالشـوام علاقات حميمة(٣).

كما تميزت سياسته تجاه الفاسيين منذ هجرتهم الواسعة إلى القاهرة في سنة (١١٢٤هـ/ ١٧١٢م) بالاعتدال فحرص على مجاملاتهم وتقديم الدعم لهم ولكن بقدر محدود لا يمس مصالح العناصر الأخرى، إلا أن قاسم تمادى في دعم التجار الفاسيين بصورة واسعة مما أدى إلى تزايد حجم الأعمال التجارية للتجار الفاسيين بصورة كبيرة، وهو ما أدى إلى حالة من النفور في الأوساط التجارية الشامية والتركية والمصرية من وجود قاسم الشرايبي في منصب شهبندر التجار نتج عنها اغتيالـه في النهايـة على أيدي هـذه العناصـر(٤).

وكان من سمات مرحلة تولي قاسم لرئاسة العائلة أيضًا سيطرته القوية على كل الأمور التجارية في يديه وعدم إعداد أحد الأفراد في العائلة لقيادة الأمور التجارية من بعده؛ فكان أخوه أحمد راغبًا في الحياة العلمية والدينية أكثر من العمل التجاري(٥). أما أخوه عبد الرحمن فقد كان قد ارتقى إلى منصب جوربجي مستحفظان وأصبح في تفكيره وتكوينه عسكريًّا بالدرجة الأولى، أما ابنه حسن أبو علي فقد كان شابًّا صغيرًا في مقتبل العمر،

---

(١) القسمة العسكرية: ٢٣٠، س ١٤٣، م ٥٠٢ (١١٤٩هـ/ ١٧٣٦م).

(٢) القسمة العسكرية: ١٤، س ١٤٥، م ١٨ (١١٤٩هـ/ ١٧٣٦م).

(٣) القسمة العسكرية: ٦٠٩، س ١٠٢، م ٨١٢ (١١٢٤هـ/ ١٧١٢م).

(٤) عبد الغني، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر: ٥٨٩.

(٥) الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، مج. ١: ٢٨٩.

ولذلك فقد كانت وفاة قاسم الشرايبي في سنة (١١٤٧هـ/ ١٧٣٤م) إيذانًا بنهاية عصر قوة وسطوة آل الشرايبي وبداية لمرحلة من التراجع والتدهور، فانسحب أحمد الأخ الأكبر لقاسم من رئاسة العائلة، وتولى أخوه عبد الرحمن جوربجي مستحفظان محله، ومنذ توليته رئاسة العائلة توالت إخفاقاته التجارية مما دفع الجميع إلى المطالبة بحقوقهم، حتى إن عبد الرحمن توفي مفلسًا بل وتم بيع حصصه في العقارات من أجل تسديد ديونه[١].

والواقع يخطئ من يعتقد أن هذا التدهور والتراجع التجاري لآل الشرايبي قد أدى إلى انقراضهم، بل إنهم تحولوا فقط إلى الأرستقراطية العسكرية؛ حيث عملوا في الأوجاقات والالتزامات إلى جانب إدارتهم لأملاكهم العقارية الكبيرة[٢]، كما عمل عدد منهم في وظائف الأوقاف أو كقبانية بالوكالات[٣] أو غير ذلك من الوظائف البسيطة التي تدر عوائد زهيدة ولكن ثابتة! وقد حدد الجبرتي إيرادات العائلة من «الالتزام والعقار والجامكية» بحوالي مليون ونصف بارة في كل عام[٤]. ولم يكن الجبرتي يقصد انقراض آل الشرايبي بقدر ما كان يقصد حزنه لفراق أحد أصدقائه حين كان يتحدث عن إبراهيم شلبي الشرايبي؛ حيث كان هو نفسه وصيًّا على تركة إبراهيم[٥].

والواقع أن آل الشرايبي ظلوا موجودين وبقوة في القاهرة خلال القرن التاسع عشر، خاصة وأن عائلة الشرايبي قد تم ضخ دماء جديدة فيها خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر؛ حيث هاجر إلى مصر في سنة (١١٢٤هـ/ ١٧١٢م) الحاج علي بن مسعود الشرايبي مع ولدي أخويه أحمد بن طاهر وعبد الوهاب بن عبد السلام بن مسعود الشرايبي؛ حيث استقروا في

(١) القسمة العسكرية: ٤٤١، س ١٥١، م ٦٤٢ (١١٥٤هـ/ ١٧٤١م).

(٢) القسمة العسكرية: ٣٦٦، س ١٤١، م ٥١٣ (١١٤٨هـ/ ١٧٣٥م).

(٣) الدشت: ٤٠٥، س ٢٦٦ (١٠٧٢هـ/ ١٧٥٨م)؛ الدشت: ٤٠٦، س ٢٦٦ (١١٧٢هـ/ ١٧٥٨م).

(٤) الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، مج. ١: ٢٩٠.

(٥) دشت: ٦٧٠، س ٣٣٠، م ٩٠١ (١٢٠٥هـ/ ١٧٩٠م).

الغورية[1]. وقد قدم إليهم آل الشرايبي في مصر الكثير من العون والمساعدة؛ فدخلوا في جميع الميادين التجارية وبخاصة تجارة البحر الأحمر والالتزام وحتى في شراء السفن. وتوضح مخلفات الحاج علي بن مسعود الشرايبي الولوج السريع لآل مسعود الشرايبي في التجارة المصرية لاسيما تجارة البحر الأحمر، فقد ترك الرجل ٣٧٥ قنطارًا من البن قيمتها ٨٠٦,٥٥٠ بارة، كما أنه كان ملتزمًا لناحية أبي كبير بالشرقية، كما كان له بذمة الخواجا قاسم بن محمد الدادي الشرايبي مبلغ ١١٤,١٥٠ بارة كان على قاسم أن يشتري له بها ربـع مركب الزفتاوي. أما إجمالي مخلفات علي فقد بلغت ١,٦٩١,٢٥٠ بارة عنـد وفاته في العام (١١٣٧هـ/ ١٧٢٤م)؛ أي بعد مـرور ثلاثة عشـر عامًا فقـط من هجـرته إلى مصر[2]، مما يعكس الثراء الكبير الذي استطاع تحقيقه في القاهرة خلال هذه الفترة الصغيرة بمساعدة آل الشرايبي الموجودين في مصر بالطبع، أما ابن أخيه أحمد بن طاهر بن مسعود الشرايبي فقد تزوج من فاطمة بنت الخواجا قاسم الشرايبي وقد استطاع أن يحقق نجاحًا تجاريًا كبيرًا أيضًا، فكان له عدد من الوكلاء في جدة وينبع والإسكندرية، وكان يتاجر في البن والورق والحبوب وغيرها من السلع، وعند وفاته في العام (١١٤٨هـ/ ١٧٣٥م) بلغت مخلفاته ١,٣٧٤,٨٢٥بارة[3]، وهكذا فقد ظل آل الشرايبي يحتفظون ببقائهم وبكونهم من تجار القاهرة المهمين حتى النصـف الأول من القرن التاسع عشـــر[4]. غير أن ذلك بالطبع لا يقارن بالعصر الذهبي للعائلة في عصر محمد الدادي، ولكن يجب أن ندرك أن هناك فارقًا كبيرًا بين البعد عن العمل التجاري، والعيش على إيرادات الأملاك والعقارات كأرستقراطية وهذا الأخير هو ما فعله آل الشرايبي.

(١) الصالحية النجمية: ٢٥٢، س ٥١١، م ٥٥٧ (بتاريخ ١١٢٦هـ/ ١٧١٤م).

(٢) القسمة العسكرية: ٦١٩، س ١٢٧، م ٩٣١ (١١٣٧هـ/ ١٧٢٤م).

(٣) القسمة العسكرية: ٤٠١، س ١٤٣، م ٤٨٢ (١١٤٨هـ/ ١٧٣٥م).

(٤) القسمة العسكرية: ١٦٠، س ٢٣٣، م ٢٥١ (١٢١٧هـ/ ١٨٠٢م).

عائلة جســـوس

عائلة فاسية تعود في أصولها إلى العائـلات اليهودية التي اعتنقت الإسـلام في فاس في القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي(١). وكانت من العائلات التي تعرضت لضغوط شديدة من قبل مولاي إسماعيل وأولاده في المغرب، كما تميزت عائلة جسوس مثلها مثل آل البناني والسقاط بالقيام بدور مزدوج في الحياتين الاقتصادية والعلمية في فاس وفي مصر أيضًا(٢). ويبدو أن أول من جاء إلى مصر من آل جسوس كان الخواجا أحمد بن عبد الخالق بن أحمد جسوس في حوالي سنة (١١٢٤هـ/ ١٧١٢م) مع ولدي ابنته فاطمة وهما عربي ومحمد ابني الطيب بن مسعود بن أحمد جسوس، ومنذ مجيئه إلى مصر توطدت العلاقة بينه وبين آل الشرايبي. ونتيجة لمعرفتهم بأهمية جدة في التجارة المصرية، فقد حرص آل جسوس منذ وصولهم إلى مصر على مد نشاطهم التجاري ليشمل جدة؛ فكان الخواجا أحمد يسافر إلى الحجاز سنويًّا في صحبة قافلة الحج للتعاقد على شراء البن والأقمشة الهندية، ثم ما لبث محمد الأخ الأصغر لعربي أن استقر في جدة وكوّن مع أخيه شركة مناصفة. وبمقتضاها كان محمد يرسل لأخيه البن والتوابل والسلع الهندية الأخرى، ودخل الجد مع حفيديه في شركات وصفقات عديدة(٣). وكان الخواجا أحمد يتردد بصورة دورية بين جدة والقاهرة، إلى أن عاجلته الوفاة في العام (١١٤٨هـ/ ١٧٣٥م) بجدة.

وتوضح التركة التي خلفها الخواجا أحمد مدى الدور الكبير الذي كان يقوم به في تجارة البحر الأحمر، وانسجامه السريع في حركة التجارة المصرية، والذي يعود في جزء كبير منه إلى

---

(١) Cigar Norman, *Société et vie politique à Fès sous les premiers Alawites (1660/1830)* (Tamuda, 1978): 164.

(٢) الدشت: ٦٤، س ٣١٦ (١٢٠٠هـ/ ١٧٨٥م).

(٣) القسمة العسكرية: ١٥، س ١٤٥، م ١٤ (١١٥٠هـ/ ١٧٣٧م).

النشاط الذي تميز به الفاسيون، وعدم وجود الحواجز والفواصل الجنسية في مصر. هذا إضافة إلى وجود جالية مغربية قوية إلى حدٍّ ما في مصر مما ساعدهم على التأقلم السريع في المجتمع المصري[1]. فمثلًا لم يكتف الخواجا أحمد بن عبد الخالق جسوس بمشاركة الفاسيين، بل نجده يشارك عائلة الغرياني الطرابلسية في العديد من الشركات، وكانت لعائلة الغرياني هذه خبرة أعمق وأوسع في تجارة البحر الأحمر وهو ما دفع آل جسوس للتعاون معهم، فكوَّن الخواجا أحمد مع الخواجا محمد بن عثمان الغرياني شركة في تجارة البن والأقمشة كان رأس مالها ٢٦٥.٣٢٦ بارة[2] نصيب الخواجا أحمد منها النصف، كما كان له شركة أخرى مع عبد الله بن عبد الرحيم الغرياني كانت حصته فيها ٢٥٠.٧٦٢ بارة، وأصبح الخواجا أحمد بن عبد الخالق من كبار مستوردي البن من جدة، فمثلًا في العام (١١٤٧هـ/ ١٧٣٤م) وقبل وفاته بعام، قام بعقد صفقة مع أحد كبار تجار القاهرة قدرها ١١٩ قنطارًا من البن بـ ٢٥٥,٣٠٩ بارات، وعندما توفي الخواجا أحمد قدرت تركته بـ ٢,٣٧٦.٢٩٨ بارة، بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من العقارات موزعة في أهم أحياء القاهرة، غير أنه لم يترك إلا ولدًا صغيرًا يسمى أبا عياد من إحدى معتقاته، وبنتين في فاس هما آمنة وفاطمة إلا أن أبا عياد سرعان ما لحق بوالده؛ حيث آل ميراثه إلى أختيه وابن عم والده علال بن مسعود بن أحمد جسوس الذي كان يعيش في جدة[3].

أما ابنا ابنته فاطمة وهما العربي ومحمد فقد أرسلا إلى فاس لإحضار والدتهما التي كانت قد تزوجت من الحاج أبي جيدة بن محمد القباج الذي حضر إلى مصر برفقة زوجته، وقد كان العربي ماهرًا في التجارة وقد قدر على عقد الصفقات وإدارة الشركة مع أخيه محمد، ولكن الوفاة عاجلته في سنة (١١٤٩هـ/ ١٧٣٦م) إثر وباء الطاعون اللعين، وما لبث

(١) القسمة العسكرية: ٢٠٩، س ١٤٠، م ٣١١ (١١٤٨هـ/ ١٧٣٥م).
(٢) القسمة العسكرية: ٢١٠، س ١٤٠، م ٣١٣ (١١٤٨ هـ/ ١٧٣٥م).
(٣) القسمة العسكرية: ٢٠٢، س ١٤٠، م ٣٠٨ (١١٤٨هـ/ ١٧٣٥م).

والدته فاطمة أن لحقت به[1]، وقد ترك عربي تركة كبيرة قدرت بحوالي نصف مليون بارة[2]. وقد آل ميراثه إلى أخيه محمد الذي أقام في جدة إلى سنة (١١٥٦هـ/ ١٧٤٣م)؛ حيث عمل وكيلًا لعدد كبير من التجار الفاسيين في القاهرة، واستطاع محمد أن يكون ثروة كبيرة من نشاطه التجاري؛ حيث قُدِّرت تركته بحوالي مليون ونصف المليون بارة، وقد ترك خمسة أولاد من زوجته رقية بنت أبي جيدة القباج وهم: قاسم وعبد الرحمن وعبد القادر وعلي ونفيسة. إلا أن الوفاة عاجلت عليًّا وهو صغير وما لبث أن لحق به أخوه عبد القادر بعد أن ترك ولدًا يسمى عبد الوهاب[3]. أما قاسم فقد ورث عن والده مهام النشاط التجاري، ليصبح واحدًا من أهم تجار القاهرة خلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر. لكن عبد الرحمن أصبح من كبار علماء الأزهر؛ حيث دفعتـه اتجاهاته إلى الدراسة به إلى أن ارتقى إلى مرتبة مدرس بالأزهر[4]، ورغم عمله بالحياة العلمية؛ فقد كان شريكًا لأخيه قاسم بحق الثلث، فيما كان ابن أخيه وهبة «عبد الوهاب» الشهيـر بـ وهبة بن عبد القادر شريكًا له بحق السدس وكان قاسم قد تزوج بزوجة أخيه عبد القادر حرصًا على رعاية ابن أخيه. وقد استطاع قاسم الذي كان العقل المدبر لكل أنشطة الشركة أن يحقق نجاحًا كبيرًا لها، فكان يتاجر في الأقمشة الهندية والمحلية، وأصبح واحدًا من كبار تجار البن الذين تراجع عددهم إبان هذه الفترة[5]. كما كوَّن عددًا كبيرًا من الشركات مع كبار العائلات المغربية في جدة، فكان له شركة مع الخواجا إبراهيم الجيلاني أكبر تجار جدة وشركة أخرى مع الخواجا أحمد الجزايرلي، وكان قاسم يعيد تصدير البن والأقمشة إلى إسطنبول وتونس، وكان

(١) القسمة العسكرية: ٢٠٧، س ١٤٤، م ٣١٢ (١١٤٩هـ/ ١٧٣٦م).
(٢) القسمة العسكرية: ١٥، س ١٤٥، م ١٤ (١١٥٠هـ/ ١٧٣٧م).
(٣) القسمة العسكرية: ١٦٣، س ٢٠٤، م ٢١٥ (١١٩٣هـ/ ١٧٧٩م).
(٤) الدشت: ٦٤، س ٣١٦ (١١٩٩هـ/ ١٧٨٤م).
(٥) ريمون، المدن العربية الكبرى في العصر العثماني: ٧٠.

إبراهيم دويب وسليمان ساسي من التجار الذين وقع عليهم عبء إعادة تصدير البضائع التي كان يرسلها إليهم قاسم في الإسكندرية[1].

وقد دفعت هذه المكانة الكبيرة التي أصبح يحتلها آل جسوس في القاهرة الخواجا أحمد المحروقي[2]، أن يطلب يد نفيسة ابنة قاسم لولده محمد من أجل تدعيم مكانة عائلته في القاهرة[3]. ومن سوء الحظ أن اجتاح القاهرة وباء الطاعون مرة أخرى في سنة (١١٩٨هـ/ ١٧٨٣م)؛ حيث أودى بحيوات قاسم وعبد الرحمن وعدد كبير من أفراد عائلتهم، ورغم ذلك تبقى عائلة جسوس بسبب الثروة الضخمة التي تركها الأخوان والبالغة حوالي ثمانية ملايين بارة واحدة من أهم وأغنى عائلات القاهرة عند مطلع القرن التاسع عشر[4]، ويبقى قصرهم المنيف في الجودرية واحدًا من أفخم منازل القاهرة[5].

عائلة العشوبي

من العائلات الفاسية التي هاجرت إلى مصر خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر، وقد تصاعد نجمها في القاهرة خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر؛ حيث أقامت هذه العائلة علاقات تجارية مع كانو وتمبكتو قبل هجرتها إلى مصر. وقد ظل آل العشوبي محتفظين بعلاقاتهم هذه مع مدن الذهب مما دعم دورهم التجاري في مصر، وقد

(١) دشت: ١١٧، س ٣١٤ (١١٩٩هـ/ ١٧٨٤م).

(٢) أصبح أحمد المحروقي شهبندرًا لتجار مصر وأغنى تجارها بعد وفاة محمود محرم في سنة ١٢١٢هـ/ ١٧٩٧م، وكان أحمد المحروقي أحد السواعد الهامة لمحمد علي في مشروعاته التجارية والعسكرية، وقد تولى ابنه محمد منصب شهبندر التجار بعد وفاة والده، انظر: القسمة العسكرية، ٦١٢، س ٢٩٠، م ١١٣٥ (١٢٤٥هـ/ ١٨٢٩م).

(٣) الدشت: ١١٧، س ٣١٤ (١١٩٩هـ/ ١٧٨٤م).

(٤) القسمة العسكرية: ١٩٥، س ٢٣٤، م ٢٦٤ (١٢١٧هـ/ ١٨٠٢م).

(٥) دشت: ١٩٩، س ٣١٥ (١١٩٩هـ/ ١٧٨٤م).

هاجر رأس هذه العائلة الخواجا محمد بن جمعة العشوبي بصحبة أخيه أحمد، وفور هجرتهم إلى مصر استطاعا بفضل الفاسيين الموجودين في القاهرة أن يشتريا حانوتًا في سوق الغورية، كما استطاعا أن يتعرفا على الأوضاع الاقتصادية في مصر. وبسبب الثراء الواسع الذي كان يتمتع به آل العشوبي سرعان ما اندمجوا في النسيج التجاري، فدخلوا في تجارة البحر الأحمر مستعينين في البداية بالشبكات والعلاقات الفاسية والخاصة بآل الشرايبي وآل جلون، غير أن نشاط آل العشوبي ظل مركزًا بصورة رئيسية في تجارة تراب الذهب، فكان أحمد ومحمد يسافران بالتبادل إلى تمبكتو[1]. ثم استقر محمد بصورة نهائية في القاهرة ليدير مصالح الشركة في مصر، وقام محمد بشراء منزل ضخم في خط الخرشتق، إضافة إلى عدة حواصل بخان القبرالي، ومنذ أربعينيات القرن الثامن عشر أصبحت الوثائق تطلق على محمد لقب الخواجا[2]، وهو ما كان يعكس تزايد دوره في تجارة البحر الأحمر؛ حيث دخل في تجارة البن والأقمشة القطنية الهندية، وعند وفاته في العام (١١٥٢هـ/ ١٧٣٩م) كان الخواجا محمد العشوبي قد دعم مكانته في الأوساط التجارية المصرية؛حيث استطاع تكوين شبكة تجارية كانت تمتد بين مخا وجدة في البحر الأحمر والقاهرة وإسطنبول وكانو وتمبكتو، وهو ما أسهم في الثراء الواسع الذي استطاع تحقيقه هو وأخوه أحمد فقدرت التركة التي خلفها بحوالي مليون ونصف المليون بارة، كان منها ٥٧٦٤ مثقالًا من تراب الذهب[3]، إضافة إلى ٥٨ قنطار بن قيمتها ١٠٣,٦٠٥ بارة. إضافة أيضًا إلى كميات كبيرة من الأقمشة القطنية الهندية والمرجان[4]، ورغم أن أحمد كان غائبًا في تمبكتو عندما توفي أخوه، فإنه فور وصوله إلى مصر، تولى الوصاية على أولاد أخيه الخمسة بناءً على طلب أخيه محمد، وتولى إدارة جميع شركات وأموال العائلة[5].

(١) القسمة العسكرية: ٦٧١. س ٨:١، م ٩٦٥ (١١٥٢هـ/ ١٧٣٩م).

(٢) الباب العالي: ٢٥٨، س ١١٩. م ١٣٢٦ (١٠٤٨هـ/ ١٦٣٨م).

(٣) الدشت: ٩٥، س ٢٥٢ (١١٥٦هـ/ ١٧٤٣م).

(٤) القسمة العسكرية: ١٢٣، س ١:٩، م ٢١٠ (١١٥٣هـ/ ١٧٤٠م).

(٥) القسمة العسكرية: ٢٢٠، س ١٥١، م ٣٣٤ (١١٥٥هـ/ ١٧٤٢م).

غير أن المنية لم تمهل أحمد كثيرًا؛ حيث توفي في أعقاب وفاة أخيه بعامين فقط (١١٥٥هـ/ ١٧٤٢م)، ولم يترك أحمد غير ابنة صغيرة كانت تسمى نفيسة، وفي أعقاب وفاة عمه تولى محمد بن محمد جمعة العشوبي إدارة أموال والده مع أخيه علي، وأصبح محمد وصيًّا على إخوته عبد الرحمن ونفسية وعائشة وفاطمة. وقد استطاع محمد أن يصبح خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر من أهم شخصيات سوق الغورية وأن يصبح شيخًا لهذا السوق في حوالي سنة (١٢١٣هـ/ ١٧٩٨م)[١]، وأصبح واحدًا من أهم تجار القاهرة، وقد دعم من نشاطه التجاري مصاهرته لآل السقاط؛ حيث تزوجت أخته عائشة من الخواجا محمد بن محمد السقاط، وقد كانت عائلة السقاط أكبر العائلات التجارية المغربية في جدة خلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر[٢]، وقد أقام الخواجا محمد العشوبي وكالة كبيرة في الفحامين[٣]. وقد تولى الخواجا محمد العشوبي مشيخة سوق الغورية خلال الفترة من (١٢٠٨-١٢١٦هـ/ ١٧٩٣-١٨٠١م). وقام بدور مهم في تجارة الأقمشة القطنية والبن، كما شارك بدور ملحوظ في أحداث الحملة الفرنسية؛ حيث كان عضوًا في الديوان الذي اختاره نابليون[٤].

---

(١) القسمة العسكرية: ٢٢٠، س ١٥١، م ٣٣٤ (١١٥٥هـ/ ١٧٤٢م).

(٢) القسمة العسكرية: ٢٢٢، س ١٥١، م ٣٣٥ (١١٥٥هـ/ ١٧٤٢م).

(٣) جومار، وصف مدينة القاهرة وقلعة الجبل، تحقيق أيمن فؤاد سيد (القاهرة: الخانجي، ١٩٨٨): ١٤٩.

(٤) أندريه ريمون، المصريون والفرنسيون في القاهرة ١٧٩٨-١٨٠١م، ترجمة بشير السباعي (القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٠١): ٤٨.

عائلـــة بن جلـــــون

من العائلات الفاسية التي هاجرت إلى مصر في وقت مبكر، فأول ذكر في الوثائق لآل جلون يرجع إلى حوالي سنة (١١٢٤هـ/ ١٧١٢م)، وتطلق الوثائق لقب «الواردي» على الحاج محمد بن علي جلون وأخيه طاهر، ويبدو من ذلك أن الأخوين كانا أول الوافدين على مصر من آل جلون[١]. ويبدو أن آل جلون كانوا أثرياء قبل هجرتهم إلى مصر يدل على ذلك الصفقات الكبيرة التي عقدوها منذ وصولهم إلى مصر، وشراؤهم لعدد من العقارات والحواصل والحوانيت في أسواق رئيسية مثل الجملون والشرب والغورية. وقد ساعدهم هذا على سرعة النجاح في المجتمع التجاري النشط بالقاهرة، كما سهل لهم وجود محمد الدادي الشرايبي على رأس الهرم التجاري المصري اقتحام أسواق القاهرة؛ حيث ارتبط آل الشرايبي بعلاقات حميمة معهم، فمنذ وصول الحاج محمد علي جلون أوصى له الخواجا محمد الكبير بن محمد بن قاسم الشرايبي بربع الوكالة الصغرى المعروفة بالحمزاوي[٢].

ومن خلال تتبع حوالي عشر تركات لأفراد من آل جلون يمكن القول إن النشاط الرئيسي لهذه العائلة تركز في التجارة الدولية وبخاصة تجارة الأقمشة المستوردة من الهند، وبسبب ذلك فقد تركز عدد كبير منهم في سوق الغورية[٣]، السوق الرئيسي للأقمشة المستوردة، بل استطاع عدد منهم الوصول إلى مشيخة هذا السوق مثل الخواجا محمد بن محمد بن المهدي جلون[٤]. كما وصل عدد آخر منهم إلى منصب نقيب السوق مثل الخواجا

---

(١) الباب العالي: ٢٥١، س ١٩٣، م ٩٠٨ (١١٢٤هـ/ ١٧١٢م).

(٢) القسمة العسكرية: ٧١٧، س ١٠٢، م ٩٥٢ (١١٢٤هـ/ ١٧١٢م).

(٣) القسمة العسكرية: ٣٩١، س ١٥٢، م ٦١٤ (١١٥٦هـ/ ١٧٤٣م).

(٤) القسمة العسكرية: ٥٠٩، س ٢١٤، م ٦٢٨ (١٢٠٢هـ/ ١٧٨٧م).

عبد الرحمن بن محمد جلون الذي شغل المنصب من سنة (١١٩٩ - ١٢٠٧هـ/ ١٧٨٤ - ١٧٩٢م)[1]. ولم يكن كل آل جلون بالطبع يعملون في تجارة الأقمشة فحسب، بل حرص عدد كبير منهم على تنويع أنشطتهم خاصة مع تضخم رءوس أموالهم؛ فالخواجا عبد الوهاب بن الجيلاني بن جلون كان يعمل في كل شيء، في البن والبخور واللك وتراب الذهب إضافة إلى الأقمشة بالطبع، كما كان يمول الشركات فكان يشارك عددًا كبيرًا من التجار في حوانيتهم[2]. ولم يكن كل آل جلون يتمتعون بثروة كبيرة؛ فالحاج محمد بن أحمد جلون الذي وصل إلى مصر من فاس في العام (١١٥٠هـ/ ١٧٣٧م) كان يعمل حانوتيًّا صغيرًا في خط بين القصرين، ويبدو من كميات السلع العديدة التي خلفها عند وفاته في سنة (١١٩٩هـ/ ١٧٨٤م) صغر حجم هذه الكميات مما قد يعكس حرص التجار في بداية نشاطهم على المواءمة بين طلب السوق وحجم رأس المال، فهو لا يريد أن يترك زبونه يذهب لغيره، بل يريد أن يأخذ منه كل شيء[3].

ومن بين العشر تركات التي عثر عليها لآل جلون كان منهم أربعة عطارين، وكان هؤلاء العطارون يبيعون دون تفريق البضائع التي يتلقونها من كبار التجار من أبناء عمومتهم وبني جنسهم من الفاسيين بالائتمان[4]. وقد كانت هذه البضائع متباينة أشد التباين، فقد كانوا يبيعون كل شيء؛ ففي المقام الأول البن بمختلف أنواعه بأسعار مرتفعة، كما كانوا يبيعون أمواس الحلاقة والمرايات والصابون والكبريت والورق والزعفران والبخور والاسبيداج وكل أنواع العطور الطبية، فهذه السلع ليست إلا قائمة مخلفات الحاج عبد الوهاب بن محمد

---

(١) الدشت: ٦٠٧، س ٣٣٥، م ٦٨٦ (١٢٠٧هـ/ ١٧٧٢م).

(٢) القسمة العسكرية: ٩٤٤، س ١٨٧، م ٥٥٥ (١١٨٦هـ/ ١٧٧٢م).

(٣) محافظ الدشت: ٣١٨، س ٢٥٢ (١١٥٦هـ/ ١٧٤٣م).

(٤) القسمة العسكرية: ٥٢٤، س ٢١٠، م ٦٤٥ (١١٩٩هـ/ ١٧٨٤م).

جلون الذي كان عطارًا في البندقيين[١]. وهكذا لم يكن آل جلون كلهم من كبار التجار؛ فقد كانوا ينتمون إلى مختلف فئات التجار، ولكن ربطتهم دائمًا المعاملات التجارية، فكانوا يجدون دائمًا الثقة في بعضهم البعض مما أتاح لهم فرصة أوسع للقيام بدور مهم في حركة التجارة المصرية[٢].

عائلة بنمشـــيش

تعود هذه العائلة بأصولها إلى سيدي عبد السلام بن مشيش الحسيني أحد أهم أقطاب الصوفية في مراكش، والذي ينتهي نسبه إلى مولاي إدريس، وهو يضارع أحمد البدوي في المكانة بمصر، وكان رأس هذه العائلة هو السيد الشريف عبد السلام بن أحمد بنمشيش الذي هاجر إلى مصر في حوالي سنة (١١٧٠هـ/ ١٧٥٦م)، ومنذ وصوله إلى مصر سانده الفاسيون، بسبب كونه من الأشراف وانتسابه إلى مولاي عبد السلام بن مشيش، فحظي بمكانة طيبة بين التجار الفاسيين، وساعدوه على شراء أحد الحوانيت في الوكالة الجديدة بالغورية[٣]؛ حيث دخل عبد السلام في تجارة الأقمشة الهندية الواردة من جدة، وقد صاحب الحاج عبد السلام عند هجرته إلى مصر ابنه الوحيد أحمد الذي كان شابًّا صغيرًا لم يتجاوز بعد العشرين من عمره، ولكنه كان متزوجًا من زينب بنت مولاي المهدي العلمي، وكانت عائلة العلمي من كبريات عائلات الأشراف في فاس، وقد استطاع الحاج عبد السلام أن يحتل مكانة مهمة بين التجار الفاسيين في الغورية وسرعان ما لقبته

---

(١) القسمة العسكرية: ٢٨٤، س ١٥١، م ٤٥٤ (١١٥٥هـ/ ١٧٤٢م).

(٢) محافظ الدشت: ٢٦٤، س ٣٤٣، م ٣٥٠ (١٢١٧هـ/ ١٨٠٢م).

(٣) القسمة العسكرية: ٣٢١، س ١٩٥، م ٣٤٩ (١١٨٨هـ/ ١٧٧٤م).

الوثائق بالخواجا[١]. لكن أحمد كان هو نقطة الانطلاق الحقيقية لوالده، فقد أخذ يسافر سنويًا في صحبة قافلة الحج إلى الحجاز، وقد ساعده استقرار أخيه من الأم الخواجا محمد بن محمد علي العرايشي في جدة على إتمام صفقات ناجحة في جدة، وبسبب إدراكه لأهمية جدة قرر الخواجا أحمد بن عبد السلام شراء مجموعة من العقارات في جدة فاشترى في سنة (١٢٠٠هـ/ ١٧٨٥م) عقارين بـ ٧٨.٧٢٠ بارة[٢].

ومع ازدياد ثروته وتنامي أعماله التجارية ركن والده إلى الراحة وترك لأحمد إدارة الأعمال التجارية بعدما أثبت نجاحًا باهرًا، ولكن والده سرعان ما عاجلته الوفاة في نهاية العام، والواقع أن عام (١٢٠٢هـ/ ١٧٨٧م) هو الذي شهد بزوغ نجم الخواجا أحمد بن عبد السلام[٣]، ففي هذا العام توفي أخوه لوالدته محمد العرايشي الذي أوصى بأن يكون الخواجا أحمد بن عبد السلام وصيًا على تركته وعلى ولده الوحيد علي الذي ما لبث أن توفي في أعقاب وفاة والده[٤]، وقد تزوج الخواجا أحمد بن عبد السلام بزوجتي أخيه آمنة بنت أحمد ذكري وفاطمة بنت علي الميري[٥]. كما وضعت الأموال التي آلت إلى الحاج اليماني بن محمد علي العرايشي تحت وصاية أحمد بن عبد السلام بسبب غيابه في فاس، ولا شك أن المبالغ التي وضعت تحت يدي الخواجا أحمد بن عبد السلام كانت كبيرة جدًا فبلغت ٢,١٦٥,٣١٠ بارات وهو بلا شك مبلغ كبير أسهم في رأس المال العامل لدى أحمد بن عبد السلام بصورة كبيرة. ولكن الأهم من هذه الأموال أن أحمد ورث عن أخيه محمد العرايشي شبكاته وعلاقاته التجارية الواسعة والممتدة إلى الهند ومخا والحديدة وتمبكتو وغيرها؛ فقد كان

---

(١) الصالحية النجمية: ٤٤٠، س ٥٣٢، م ٦٧٨ (١١٩٤هـ/ ١٧٨٠م).

(٢) القسمة العسكرية: ١٢٧، س ٢٠٣، م ١٧٧ (١١٩٢هـ/ ١٧٧٨م).

(٣) وزارة الأوقاف المصرية، حجة وقف أحمد بن عبد السلام بن أحمد مشيش المغربي، رقم ٨٠٢ (١٢٠٢هـ/ ١٧٨٧م)؛ الباب العالي: ٣٦٤، س ٣٠٨، م ٦٦٤ (١٢٠٢هـ/ ١٧٨٧م).

(٤) القسمة العسكرية: ٢٣٦، س ٢١٥، م ٢٨٥ (١٢٠٢هـ/ ١٧٨٧م).

(٥) الدشت: ٢٦، س ٣٣٢، م ٣١ (١٢٠٢هـ/ ١٧٨٧م).

محمد واحدًا من أهم تجار جدة، وكان له وكيلان في الهند هما الشيخ عبد الله أبو السعود الحساوي ومحمد بن عبد الله بن عبد الواحد، ووكيل آخر في سورات هو جوهر حامد وآخر في كراتشي إضافة إلى وكلاء في مخا والحديدة وغيرها[1]. وقد ورث أحمد كل هذه العلاقات التجارية الضخمة واستطاع بفضل ذلك أن يصبح أهم تاجر في تجارة مصر بالبحر الأحمر وأكبر مستورد للبن اليمني في مصر، وقد أهله ذلك كي يصبح شهبندرًا لتجار مصر؛ حيث ساندته الجالية المغربية الكبيرة الموجودة في القاهرة[2]. ويبدو أن ذلك حدث بمساندة أيضًا من حسن باشا قبطان الجزايرلي؛ حيث يحدثنا الجبرتي عن تعاونه الكبير مع التجار المغاربة ومساندته لهم وتقديمهم القروض إليه لإنجاح حملته[3].

على كل حال فقد ظل أحمد شهبندرًا لتجار القاهرة أربعة أعوام من (١٢٠٢ - ١٢٠٥هـ/ ١٧٨٧ -١٧٩٠م)، وقد عاجلته الوفاة بسبب وباء الطاعون اللعين الذي أصاب مصر، ودفن أحمد بن عبد السلام إلى جانب والده في زاوية العربي بالفحامين[4].

وتوضح التركة التي خلفها أحمد مدى الثراء العريض الذي استطاع تحقيقه؛ إذ تقدر الوثائق تركته بـ ١٣,١٤١,٣٥٠بارة، كما توضح تركته تشعب علاقاته التجارية لتشمل الهند وجدة ومخا. كما تُبين حجم البن الضخم في تركته حيث بلغت قيمته ٢,٧٥٨,٤١٠ بارات وبنسبة ٢٠٪ من إجمالي التركة. أما الأقمشة المستوردة من الهند فقد قدرتها الوثائق بـ ٣,٧٤٧,٨٧٠ بارة وبنسبة ٢٨٪ من إجمالي التركة[5]. وفي أعقاب وفاته وضع شريكه الخواجا أحمد بن أحمد المحروقي الذي عينه وصيًّا على ولديه زهرة ومحسن اللذين ما لبثا أن لحقا بوالدهما في نفس

---

(١) القسمة العسكرية: ٥٠٩، س ٤١٢، م ٦٢٨ (١٢٠٢هـ/ ١٧٨٧م).

(٢) الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، مج. ٢: ١٢٢.

(٣) المصدر السابق، مج. ١: ٦٢٩.

(٤) André Raymond, "Ahmad Ibn Abd al-Salam, un Sah bandar des tuggar au Caire à la fin du XVIII^{e} siècle", *Annales islamologiques* (Le Caire: Annales islamologiques, 1967): 92.

(٥) الدشت: ٣٩٩، س ٣٣٣، م ٥٦٥ (١٢٠٦هـ/ ١٧٩١م).

العام فوضع يديه على تركته. والجبرتي عند حديثه عن العلاقة التي كانت تربط أحمد بن عبد السلام وأحمد المحروقي يؤكد على أن المحروقي لجأ إلى محمد أغا البارودي كتخدا إسماعيل بك الذي «أقره مكانه وأقامه عوضه في كل شيء وتزوج بزوجاته وسكن داره واستولى على حواصله وبضائعه وأمواله»[١]. ولكن الوثائق لا تؤكد ذلك بصورة مطلقة، إلا أنها توضح أن ثمة اتفاقًا قد تم بين الأمراء المماليك والمحروقي لاقتسام التركة، فآمنة بنت أحمد ذكري تزوجها الأمير عبد الرحمن كاشف[٢].

وقدم أحمد المحروقي مبلغ ٤٥٦,٥٧٠ بارة هدية للأمراء الحكام في القاهرة من أجل اكتساب رضائهم[٣]، ولكن أحمد المحروقي فاز رغم ذلك بنصيب الأسد. فقد تزوج من زينب بنت مولاي المهدي العلمي. وقد قدر ميراثها من الخواجا أحمد وابنتها زهرة بـ ٥٩٥,٣٥٠ بارة، كما تزوج من بزار خاتون بنت عبد الله البيضا والدة محسن التي ورثت عنه ٦١٧,٣١٠ بارات[٤]. ولم يكن كل ذلك فقط ما خص المحروقي، ولكنه وضع يديه على أموال الورثة الغائبين بفاس والمقدرة بـ ١,٨٩٠,٨١٠ بارات. كما ورث المحروقي العلاقات والشبكات التجارية لأحمد بن عبد السلام. وقد أهلته هذه الثروة إلى جانب علاقاته التجارية الواسعة لأن يصبح فيما بعد شهبندرًا لتجار القاهرة.

---

(١) الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، مج. ٢: ١٢٢، ١٢٣.

(٢) الدشت: ٢٦، س ٣٣٢، م ٣١ (١٢٠٦هـ/ ١٧٩١م).

(٣) الدشت: ٢٥، س ٣٣٣، م ٣٠ (١٢٠٦هـ/ ١٧٩١م).

(٤) الدشت: ٢٥، س ٣٣٢، م ٣٠ (١٢٠٦هـ/ ١٧٩١م).

عائلة البنانـــي

من العائلات الكبيرة التي تعود أصولها إلى أصول فاسية، وهي من العائلات المهاجرة، وتوضح ترجمات الجبرتي لهذه العائلة أنها كانت ذات دور مزدوج في الحياتين العلمية والاقتصادية[١]. وتغطي الفترة موضع الدراسة حوالي أربعة أجيال من عائلة البناني، ويبدو أن أول من هاجر من آل البناني إلى مصر هو الحاج العربي بن محمد البناني وابن عمه عبد القادر بن عبد القادر البناني في حوالي سنة (١١٢٤هـ/ ١٧١٢م). وقد تميزت عائلة البناني منذ وصولها إلى مصر باعتمادها على قدرات أفرادها أكثر من اعتمادها على الفاسيين الموجودين في القاهرة؛ فسكنوا في منطقة الأزهر ولم يسكنوا في الغورية المعقل الرئيسي للفاسيين[٢]، كما قاموا بشراء مجموعة كبيرة من الحوانيت في سوق الجملون، وقام الحاج عربي بن محمد البناني بإنشاء شركة تجارية مع الخواجا رجب بن حسن الشهير بالعتقي أهم تجار سوق الجملون في سنة ١١٢٩هـ/ ١٧١٦م برأس مال قدره ٧٦٩,٠٠٠ بارة للتجارة في الأقمشـة[٣].

ومنذ وصولهم إلى مصر ظل آل البناني يحتفظون بعلاقات تجارية قوية مع مدن الذهب وكان الحاج عربي بن أحمد بن الطيب البناني يتردد بصفة شبه منتظمة بين القاهرة وتمبكتو؛ حيث كون شركة مع عمه الحاج محمد بن الطيب البناني لجلب تراب الذهب وترويج وبيع المنسوجات المصرية والهندية في تمبكتو، وعندما عاجلت الوفاة الحاج عربي في تمبكتو في سنة (١١٧٥هـ/ ١٧٦١م) كانت الأموال المخلفة عنه والخاصة بالشركة بينه وبين عمه تقدر بـ ١,١٠٩,٧٩٠ بارة وكان لكلٍّ منهما النصف[٤]. وقد قام آل البناني بدور مهم في التجارة الدولية

(١) الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، مج. ١: ٤٢٣.

(٢) الصالحية النجمية: ٣٧، س ٥١٢، م ٩٣ (١١٣٠هـ/ ١٧١٧م).

(٣) الصالحية النجمية: ١٦٢، س ٥١٢، م ٣٨٧ (١١٣٠هـ/ ١٧١٧م).

(٤) القسمة العسكرية: ١٢٩، س ١٧٢، م ١٨١ (١١٧٥هـ/ ١٧٦١م).

عبر البحر الأحمر وأسهموا بدور فاعل في تنشيط حركة التجارة في المنسوجات الهندية والبن اليمني. وكان لاستقرار عدد من أفراد آل البناني في جدة والمدينة أثر كبير في نشاطهم التجاري في حوض البحر الأحمر؛ حيث عملوا وكلاء لعائلاتهم في الحجاز، فكان الحاج عبد القادر البناني يعمل وكيلًا لأبناء عمومته المقيمين في مصر، وكان يرسل بالمبعوثين إلى الهند لشراء المنسوجات والتوابل ويعيد تصديرها إلى مصر[١].

وقد عثر الباحث في سجلات المحاكم على خمس عشرة تركة لتجار من آل البناني، وكانت تركاتهم بصفة عامة مرتفعة فكان متوسطها يصل إلى حوالي ٢٠,٠٠٠ بارة[٢]. وهو ما يتوافق مع حديث الجبرتي عند ترجمته للشيخ محمد بن عبد الواحد بن عبد الخالق البناني بقوله: «أبوه وجده وعمه من أعيان التجار والثروة بمصر»[٣]. وتوضح تركة الخواجا عبد الخالق بن حسين البناني مدى الدور النشط لهذه العائلة في تجارة البحر الأحمر؛ حيث كان للرجل وكلاء في جدة ومكة واليمن وكان يحرص على السفر إلى الحجاز بين آن وآخر، أو يرسل ابنه محمد لإتمام صفقات أكبر حجمًا. وعندما توفي عبد الخالق في سنة (١١٨٩هـ/ ١٧٧٥م) بلغت مخلفاته ١,٠٤٨,٦٨٠ بارة[٤].

ونتيجة لهذا الدور الذي قام به آل البناني؛ فقد تولى عدد منهم مناصب تجارية مهمة فتولى الخواجا عبد رب النبي بن الطيب البناني منصب شيخ التجار في الفترة من (١٢٠٤هـ/ ١٧٨٩م) إلى (١٢٠٧هـ/ ١٧٩٢م) وهو عام وفاته؛ حيث أصبح الخواجا عبد رب النبي خلال

(١) عبد الرحمن الأنصاري، تحفة المحبين والأصحاب فيما لمدنيين من الأنساب. تحقيق محمد العروسي المطوي (تونس: المكتبة العتيقة، ١٩٧٠): ١٠٦، ١٠٧.

(٢) القسمة العسكرية: ٦٩٩، س ٢٣٣، م ٨١٢ (١٢٠٨هـ/ ١٧٩٣م).

(٣) الجبرتي. عجائب الآثار في التراجم والأخبار، مج. ١: ٤٢٣.

(٤) القسمة العسكرية: ١٥، س ١٩٧، م ١٤ (١١٨٩هـ/ ١٧٧٥م).

هذه الفترة واحدًا من أهم تجار القاهرة[١]. وتوضح التركة التي خلفها مدى ما وصل إليه هذا الرجل من الثروة، ومدى تفرع أعماله وأنشطته التجارية؛ حيث كان له وكلاء وشركاء في كلٍّ من تونس وصفاقس وإسطنبول وتمبكتو ومخا وجدة، وكان يضارع هذه الشبكة التجارية الكبيرة في الخارج شبكة تمتد إلى أغلب الأقاليم المصرية فكان للخواجا عبد رب النبي وكلاء في طنطا ودمنهور وشبين الكوم والمنصورة والإسكندرية، كما كون شركات عديدة مع ملتزمي الجمارك من النصارى الشوام؛ ومنهم ميخائيل كحيل وأنطوان زغيب. وإلى جانب ذلك فقد دخل الخواجا عبد رب النبي ميدان الالتزام فكان ملتزمًا لبعض القرى بالوجه القبلي[٢]. ونتيجة لذلك النشاط فقد بلغت مخلفاته مليون ونصف مليون بارة. وكان يمتلك قصرين كبيرين في حي الأزبكية ذي الطابع الأرستقراطي بالقاهرة[٣].

وهكذا استطاع المغاربة عن طريق الدخول في التجارة البعيدة «الدولية» عبر مصر تكوين ثروات كبيرة وأن يتحولوا إلى رأسماليين كبار في المجتمع المصري، وكان الجانب الأعظم منهم قد هاجروا بصفتهم تجارًا صغارًا[٤]، كما بنى عدد كبير منهم معظم رأسماله الأول باشتغالهم بحارة على السفن[٥]، ولكن بمجرد أن انتعشت التجارة سارعوا إليها دون أن يكون في حوزتهم ممتلكات سوى نشاطهم وذكائهم وحبهم للمغامرة التي تمتعوا بها، وكون الكثير منهم الثروات وأصبحوا من كبار الرأسماليين في مصر. لقد كانت الروح التي زرعت النشاط في هؤلاء التجار هي روح الرأسمالية في كل العصور، فقد كان هدفهم الأول والأوحد هو تحقيق الأرباح وجمع الأموال وقد كانت هذه خصائص الرأسمالية الأساسية

---

(١) André Raymond, "Deux familles de commerçants Fasi au Caire à la fin du XVIII^e siècle", *Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée* (Aix-en-Provence, 1973): 270.

(٢) القسمة العسكرية: ١٨٥، س ٢٢٣، م ٢٣٧ (١٢٠٧هـ/ ١٧٩٢م).

(٣) الدشت: ١٣٧، س ٣٣٥، م ٢٥٩ (١٢٠٧هـ/ ١٧٩٢م).

(٤) إسكندرية الشرعية: ٢٩٩، س ٢، م ٩٨٦ (٩٦١هـ/ ١٥٥٣م).

(٥) إسكندرية الشرعية: ٢٦٧، س ٦٠، م ٤٦١ (١١١٤هـ/ ١٧٠٢م).

التي تعتبرها بعض مدارس المؤرخين سرًّا غامضًا، ولكن مع ذلك نجد درجات الرقي وتقدم الرأسمالية تختلف أساسًا في كل الفترات بعضها عن بعض وذلك يتناسب مع فطرة الإنسان المكتسبة[١]. ولا يمكن أن يكون آل الشرايبي المشهورون في هذا الأمر استثناءً ولكن ترجمة المؤرخين المعاصرين لهم هي التي أظهرت قصة هذه العائلة[٢]. وكما رأينا فقد كان المجتمع المصري يزخر بالعديد من العائلات الرأسمالية التي لعبت دورًا لم يكن يقل عن آل الشرايبي.

هكذا كانت صفة الرأسمالية التجارية لكبار التجار المغاربة صفة محققة، وماذا يمكن تسمية هؤلاء التجار الذين قاموا باستيراد وتصدير البن والأقمشة القطنية والحريرية[٣]، وتدخلوا في الأرض الزراعية لإنتاج الأرز والكتان والقطن[٤]، وأقاموا شبكات تجارية كبيرة امتدت إلى الهند وإسطنبول وتمبكتو وفاس وغيرها من المدن[٥]، وأقاموا الأسواق والوكالات الضخمة [٦]، وامتلكوا السفن في البحر الأحمر[٧]، وقدموا الأموال إلى السلطة السياسية[٨]، وشيدوا المساجد والمدارس[٩]. ماذا يمكن تسمية أولئك غير رأسماليين، حقيقة أن الفرق بين تاجر الجملة وتاجر التجزئة لم يكن واضحًا؛ فعدد من التجار المغاربة الكبار اشتغلوا في الاثنين معًا، ففي الغورية كان التجار المغاربة يبيعون الأقمشة الهندية التي استوردوها

(١) هنري بيرين، تاريخ أوروبا في العصور الوسطى الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ترجمة عطية القوصي (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦): ١٥٤.

(٢) عبد الغني، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر: ٥٨٩.

(٣) القسمة العسكرية: ٣٥٦، س ١٥٠، م ٥٦٦ (١١٥٤هـ/ ١٧٤١م).

(٤) القسمة العسكرية: ٣٤٤، س ٣٧، م ٥٢٨ (١٠٣١هـ/ ١٦٢١م).

(٥) القسمة العسكرية: ٢٤١، س ١٣١، م ٤٥٤ (١١٤٢هـ/ ١٧٢٩م).

(٦) إسكندرية الشرعية: ١٢٩، س ٥٣، م ٣١٤ (١٠٩٩هـ/ ١٦٨٧م).

(٧) الدشت: ٦٢٧، س ٢٤٥ (١١٥٠هـ/ ١٧٣٧م).

(٨) القسمة العسكرية: ٤٥٩، س ١١٩، م ٤٨٩ (١١٣٣هـ/ ١٧٢٠م).

(٩) القسمة العسكرية: ١٠٣، س ١٩٦، م ١١١ (١١٨٨هـ/ ١٧٧٤م).

من الهند بالجملة وبالتجزئة في حوانيتهم[1]. وكان تجار البن يفعلون تقريبًا نفس الشيء. ودون شك فالتخصص التجاري المطلق لم يكن قد اتضح بصورة كاملة بعد، فالتجار المغاربة كانوا يستوردون حسب الظروف السلع التي تعرض عليهم، بعد أن يتأكد الواحد منهم أنها سوف تحقق الربح المناسب، مما يبين أن الرأسمالية التجارية في مصر قد واءمت نفسها مع الظروف المفروضة عليها من السوق ومن ظروف العصر.

كما توضح دراسة تطور العائلات التجارية المغربية أن العائلات المشتغلة بالتجارة لم تكن تستمر طويلًا في العمل التجاري فربما استمرت جيلين أو ثلاثة أجيال أو حتى أربعة أجيال ثم كانت تهجر التجارة لتحتل مواقع أقل تعرضًا للمغامرة وأكثر اتسامًا بالتشريف فكانت تشتري منصبًا إداريًّا في أجهزة الأوقاف[2] وفي الفرق العسكرية[3]، وتحوز بعض الالتزامات الزراعية[4] كما تزيد من أملاكها العقارية وتشيد مزيدًا من المنشآت العقارية التي تدر دخولًا ثابتة كالوكالات والحمامات وأفران الخبز وغير ذلك[5].

فلم تكن هذه العائلات تختفي وتنتهي كما يذكر ريمون ولكنها كانت تتوارى بعيدًا، فقد تبين أن هذه العائلات عندما كانت تفقد قدرتها الخلاقة بعد جيلين أو ثلاثة أو أربعة أجيال كانت تتجه إلى الحياة الهادئة تعيش فيها على إيراداتها من أملاكها العقارية والوظيفية، ولم يكونوا يفعلون ذلك بدافع من الطموح الاجتماعي وحده وإنما لأن العقلية التجارية وروح المغامرة والمجازفة التي مكنت آباءهم من النجاح في التجارة كانت تجعلهم عاجزين عن التكيف مع مشروعات الأزمان الجديدة، هكذا يمكن رؤية

---

(١) الدشت: ١٠١، س ٣٣١، م ١٢٩ (١٢٠٥هـ/ ١٧٩٠م).

(٢) الدشت: ٤٠٥، س ٢٦٦ (١١٧٢هـ/ ١٧٥٨م).

(٣) القسمة العسكرية: ٢٧١، س ١٦٨، م ٤٤٤ (١١٦٩هـ/ ١٧٥٥م).

(٤) الديوان العالي: ٥٣، س ١، م ١٠٦ (١١٥٤هـ/ ١٧٤١م).

(٥) الباب العالي: ٨١٣، س ٢٦٥، م ١١٤٨ (١١٧٩هـ/ ١٧٦٥م).

ذلك بوضوح في عائلتي الشرايبي وغيرها؛ فقد كان تولي عبد الرحمن جوربجي بن محمد الدادي الشرايبي رئاسة العائلة هو النقطة الحقيقية للتراجع التجاري للعائلة. إذ كانت عقليته العسكرية وعدم تمرسه بالعمل التجاري بداية لهذا التراجع؛ حيث كانت تجارة البن آخذة في التراجع وأسواقه أكثر اضطرابًا بينما هو يريد أن يتوسع في تجارته مما أدى إلى تحقيقه لخسائر فادحة، جعلت جميع أفراد العائلة ينفضون من حوله[١] مما أدى إلى تحلل وتفكك الشركة التجارية بين أفراد العائلة. وبسبب خوف كلٍّ منهم على الأموال التي آلت إليه فقد فضلوا عدم المجازفة بها واستثمارها في العقارات، كما حاز كلُّ منهم وظيفة كبيرة في إحدى الفرق العسكرية[٢].

هكذا ظل آل الشرايبي موجودين في المجتمع المصري، ولكن دورهم التجاري المرموق كان آخذًا في التراجع. وتشير الإحصائيات من خلال المحاكم الشرعية إلى معدلات مخيفة بالنسبة لاستمرار العائلات التجارية في النشاط التجاري؛ حيث توضح أن ٣٠٪ فقط من الشركات العائلية هي التي تستمر للجيل الثاني، و١٢٪ هي التي تستمر للجيل الثالث، و٦٪ فقط هي التي تستمر للجيل الرابع، فيما كانت تختفي النسبة الأكبر من الجيل الأول، وظلت المشكلة الأساسية لهذه الشركات والمؤسسات الرأسمالية، هي كيفية الحفاظ على مبدأ توريث الإدارة ورأس المال للجيل التالي من أبناء العائلة، فقد كانت هناك مشكلات عديدة تواجه عمليات استمرار، وتراكم رأس المال التجاري في هذه النخبة.

وهكذا يمكن القول إن مصر لم تتمتع برأسمالية تجارية ثابتة، وإنه كان لكل عصر ولكل زمن رأسماليوه، فإذا عددنا البيوت التجارية المغربية المرموقة في القرن الثامن عشر، وجدنا أن عددًا ضئيلًا منها كان أجدادها القدامى تجارًا كبارًا، وأن هذه البيوت قامت

---

(١) القسمة العسكرية: ٨٧، س ١٤٠، م ١٢٥ (١١٤٧هـ/ ١٧٣٤م).

(٢) القسمة العسكرية: ٤٧، س١٨٢، م ٥٠ (١١٨٢هـ/ ١٧٦٨م).

وتكونت منذ وقت ليس بالبعيد، وهكذا فإن التجارة تنتقل من بيت إلى بيت. إنها تتجه بطبيعتها إلى أكثر من يشتغلون بها نشاطًا وتمكنًا من الاقتصاد، وليس معنى هذا أن الحركة الاقتصادية لم تلعب دورًا في نمو هذه البيوت التجارية؛ فمع نمو وازدهار تجارة جديدة كانت تظهر العديد من العائلات التي تركب الموجة التجارية من أولها. على العموم فإذا كنا نمتلك عائلات تجارية نخبوية كبيرة، وشبكات تجارية فاعلة، فلماذا لم تتطور هذه العائلات إلى رأسمالية فاعلة في حركة المجتمع للأمام؟

الفصل الثالث

الأنشطة الاقتصادية للمغاربـــة

يطرح هذا الفصل إشكالية تكوين الثروة من خلال النشاط التجاري للمغاربة، بمعنى آخر كيف استطاع هؤلاء التجار المغاربة تكوين ثرواتهم؟ وما هي أنواع التجارة التي كانت أكثر إدرارًا للربح إبان هذه الفترة التاريخية؟ وما هي التيارات التجارية التي كانت أكثر ربحًا؟ وما هي العوامل التي سهلت للتجار المغاربة الولوج والمرور إلى هذه التجارة؟ وبالتالي يمكننا ذلك من فهم طرق وآليات عمل هؤلاء التجار لتكوين الثروة وبالتالي المكانة الاجتماعية الكبيرة التي استطاعوا تحقيقها داخل المجتمع المصري.

أولاً: عوامـــل النجــاح التجاري للتجار المغاربـــة

على الرغم من الصعوبات المختلفة التي كان على التجار المغاربة مواجهتها منذ وصولهم إلى مصر، فقد كان كلٌّ منهم قد سار في طريق الثراء مع استقراره في مصر عن طريق التجارة الكبيرة التي كانوا يتمتعون بها، والتجارة الدولية البعيدة المتنقلة التي اضطروا لممارستها عندما أُخرجوا من النطاق المحلي لهم؛ حيث كانت هجرتهم وعدم وجود ارتباط قوي بينهم وبين المجتمع الذي انتقلوا إليه، عاملاً أتاح لهم حرية أكبر في الحركة والتنقل والترحال

على المحاور التجارية. وتوضح الوثائق الحركة الدائمة للتجار المغاربة؛ حيث كانوا يتنقلون بين القاهرة وجدة وتمبكتو وإسطنبول وأزمير، وقد لاحظ الجبرتي، وهو المؤرخ المدقق، أن عمليات التنقل هذه كانت أحد عوامل النجاح. فعند ترجمته لـشهبندر التجار أحمد بن عبد السلام يقول: «ومات أبوه واستقر مكانه في التجارة عرفته الناس زيادة عن أبيه وصار يسافر إلى الحجاز في كل سنة مقومًا مثل أبيه». ومن المؤكـد أن التجارة البعيدة (تجارة الهند – اليمن – غرب ووسط إفريقيا) كانت تدر أرباحًا ضخمة فهي تلعب على وتر الأسعار في سوقين الواحدة منها بعيدة عن الأخرى، إلا عن طريق الوسيط الذي ينقل السلعة بين الطرفين، وما كان يمكن أن تقوم منافسة من نوع منافسة السوق إلا لو كان هناك وسطاء كثيرون لا يرتبطون ببعض بروابط الصلة، وهكذا سيطر المغاربة كما سنرى على تجارة الذهب البعيدة وحققوا أرباحًا كبيرة من ورائها.

ولم يكن التاجر المغربي عند وصوله إلى مصر لأول مرة يحتاج لكي يبدأ نشاطًا تجاريًا إلا إلى حانوت صغير وغرفة في إحدى الوكالات في قلب القاهرة أو الإسكندرية؛ حيث كان يجد في أبناء جنسه من المغاربة وكلاء في كل مراكز مصر التجارية، بل في كل الولايات المختلفة من الدولة العثمانية. إنه يجد باختصار كل شيء تقوم عليه الثقة التجارية والتي يحتاج التاجر عادة إلى سنوات وسنوات لكي يحصل عليها، والإنسان يندهش حقيقة عندما ينظر إلى القاهرة وغيرها من المدن المصرية فيجد التجار الغرباء قد حققوا فيها الثراء والرفعة؛ تجارًا من المغاربة والشوام والأتراك !! تنطبق عليهم جميعًا بلا استثناء تقريبًا مقولـة «الحظ مع الغريب».

وكان لفهم التجار المغاربة للظروف الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع المصري دور مهم في نجاحهم التجاري في مصر، فعدد كبير من التجار المغاربة فور هجرتهم إلى مصر حرصوا على الانتماء إلى الأوجاقات العسكرية وبخاصة مستحفظان وعزبان من أجل

حماية مصالحهم، كما قدموا القروض إلى كبار الأمراء العثمانيين والمماليك، وتحالفوا مع كبار الأمراء المماليك الحكام الحقيقيين في مصر خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر؛ حيث أدرك هؤلاء التجار أن الإثراء التجاري في مصر هو رهينة التحالف بين السلطة السياسية والهياكل الاقتصادية العامة، فلم يكن بإمكان التاجر الذي يريد النجاح والوصول لقمة الهرم الاقتصادي في مصر الاعتماد فقط على الدورة الاقتصادية وجهوده الفردية، بل كان عليه لدعم أدواته التجارية الاتصال بالإدارة السياسية ودمج سياسته التجارية مع هذه السلطة، ولعل آل الشرايبي هم أفضل مثال على ذلك؛ فقد كان بروز دورهم في الحياة الاقتصادية المصرية يواكب إلى حدٍّ كبير ظهور نفوذ الأوجاقات العسكرية ثم البيوت العسكرية المملوكية، وكانت إحدى السمات الأساسية لنجاح عائلة الشرايبي تتمثل إلى حدٍّ كبير في فهم الحركة السياسية التي يعيشون بها، فعند كتابة محمد الكبير لوصيته ولعقد الشركة بينه وبين محمد الدادي الشرايبي، أمر فيها بدفع مبلغ ١٢٥٠٠٠ بارة «لجهة باب مستحفظان لمن يكون كتخدا وأمين بيت مال وكاتبًا صغيرًا ومستحفظان نظير عوايدهم على أنهم لا يتعرضون لولديه ولا شريكه المذكور».

أما محمد الدادي والذي كان هو نفسه عضوًا في أوجاق مستحفظان، فقد قـام بتدريب ابنه الأكبر قاسم ليخلفه من بعده، وأما ابنه الثاني فقد دفع به إلى أوجاق عزبان الذي سانده بقوة أثناء فتنة إفرنج أحمد، وليحوز محمد منصب جوربجي عزبان، أما ابنه عبد الرحمن فقد دفع به إلى أوجاق مستحفظان. ليس هذا فحسب ما فعله الدادي من أجل حماية مصالحه التجارية، بل أدخل معتقيهم وأتباعه ضمن هذه الأوجاقات العسكرية ورفع عددًا منهم إلى الإمارة فحصل لهم على رتبة البكوية مثل يوسف الشرايبي بك وشاهين بك.

ولكن الوضع اختلف تمامًا عندما تولى قاسم رئاسة العائلة؛ حيث أصبحت البيوت المملوكية هي المسيطرة على مقاليد الأمور في مصر، ولم يكن أمام قاسم إلا خياران، إما

مشاركة الراغبين منهم في التجارة أو تقديم القروض الضخمة إليهم ليضمن نجاح تجارته، فالأمير ذو الفقار بك الأمير المسيطر على مقاليد الأمور في مصر في الفترة من (١١٣٨-١١٤٨هـ/ ١٧٢٥-١٧٣٥م) كان مدينًا لقاسم الشرايبي بـ ٣,٥ملايين بارة، والأمير يوسف كتخدا البركاوي كتخدا عزبان كان مدينًا لقاسم عند وفاته في سنة (١١٤٩هـ/ ١٧٣٦م) بنصف مليون بارة لم يحصل منها ورثة قاسم إلا على ٥٠ ألف بارة لعدم كفاية تركة الأمير. ووصل ما على الأمراء المماليك من ديون لقاسم الشرايبي عند وفاته في العام (١١٤٧هـ/ ١٧٣٤م) إلى حوالي ٥ ملايين بارة، أما الأمير عثمان كتخدا القازدغلي فقد كان واحدًا من أهم شركاء قاسم الشرايبي، وتوضح حادثة أغا الحسبة في العام (١١٤٨هـ/ ١٧٣٥م) مدى قوة العلاقة التي كانت تربط بين هؤلاء التجار من المغاربة ورجال الحكم في مصر، فعندما تحدى الخواجا محمد بن جلون أوامر المحتسب وعثمان كتخدا القازدغلي أرسل عثمان كتخدا رجاله فأغلقوا دكان ابن جلون وفي ذلك يقول أحمد شلبي: «ثم إن عثمان كتخدا أرسل سمر دكان ابن جلون فلما سمرت دكانه توجه إلى سليمان كتخدا عزبان الجلفي وأخبره، ثم إن سليمان كتخدا أرسل جاويشًا من جاويشية الباب ففتح الدكان». وكان عثمان كتخدا وسليمان كتخدا هما أقوى شخصيتين حاكمتين في مصر إبان هذه الفترة وهو ما يعكس مدى قوة العلاقة التي كانت تربط التجار المغاربة بالأمراء المماليك.

كما أن نجاح أي تاجر رهين بظرف بعينه يتحكم في الظروف الأخرى، وهو أن يكون من البداية في مستوى عالٍ نسبيًا من الثراء. أما أولئك الذين ينجحون ابتداءً من الصفـر فكانوا ولا يزالون قلة نادرة. فهذا هو محمد بن عبد السلام بن محمد الحلو شابًا في مقتبل العمر، أعطاه أبوه في عام (١١٩٩هـ/ ١٧٨٤م) مبلغ ١٠٨٠٠٠ بارة ليختبر كفاءته ويعلمه ممارسة التجارة، وقد حقق الشاب صفقات ناجحة في مدة قصيرة جعلته يستعين به في السفر مرارًا إلى الحجاز لعقد الصفقات ومحاسبة الوكلاء، فقد اعتاد كبار التجار المغاربة

أن يعلموا أولادهم التجارة ويلقوا بهم في اليم حتى يتعلموا العوم، فلا سبيل إلى النجاح دون المخاطرة ولا يتحقق المكسب إلا بالمغامرة ولكن المحسوبة! هذا هو أحمد بن عبد السلام مشيش شاب في مقتبل العمر يرث عن والده تركـة بسيطة، لكنه يرث معها الخبرة والحنكة التجارية التي علمها له والده الخواجا عبد السلام بـن مشيش، فما يلبث بمهارته أن يحولهـا إلى ملايين البـارات ويصبح شهبندرًا لتجار مصر.

وإضافة إلى ذلك كان هناك عامل آخر مهم يفيد كل تاجر مبتدئ هو عامل الحظ؛ بمعنى أن يكون حسن الحظ، والجبرتي يلاحظ ذلك ويؤكده فمثلاً عند حديثه عن الخواجا محمود محرم يقول: «إنه كان إذا ملك التراب صار ذهبًا»، وأحمد شلبي عبد الغني عند ترجمته لمحمد الدادي الشرايبي يتحدث عن نفس الموضوع.

وليس معنى هذا أن كل هؤلاء المغاربة قد صادفوا النجاح أو أنهم لم يجدوا صعوبات حتى يستطيعوا في النهاية الوصول إلى قمة الهرم التجاري المصري، فقد كانت هناك العديد من الاختلافات الثقافية بين المغاربة والمصريين، كما أن المدن المغربية كانت مدنًا صغيرة ذات أهمية ثانوية قياسًا بالقاهرة؛ تلك المدينة الضخمة المزدحمة بالسكان ذات الطبيعة العالمية(١)، ولابد أن تكون المنافسة في مدينة ضخمة مثل القاهرة ثقيلة الوقع على الوافدين الجدد من المغاربة.

ولكن يظل السؤال الأكثر إلحاحًا هنا هو ما هي أهم أنواع التجارة والبضائع التي تاجر فيها المغاربة واستطاعوا عن طريقها تكوين هذه الثروات الضخمة التي أهلتهم لاحتلال هذه المكانة الكبيرة في الأوساط التجارية المصرية؟

---

(١) ألبرت حوراني، تاريخ الشعوب العربية، ترجمة نبيل صلاح الدين، مج. ٢ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩): ٦٢.

البــن

انتقلت عادة شرب القهوة[1] من عدن إلى مكة حوالي سنة (٩٠٦هـ/ ١٥٠٠م) ثم منها إلى المدينة المنورة، وكان استهلاك القهوة في مكة منتشرًا حتى إنه في سنة (٩١٧هـ/ ١٥١١م) جمع محتسب مكة بأمر من السلطان قانصوه الغوري أبرز العلماء للنظر في مسألة إباحة القهوة أو تحريمها، فأفتوا بتحريمها فقام المحتسب بالتدابير اللازمة لحرقها في شوارع مكة وعقاب كل من يبيعها أو يستهلكها. ولكن بالرغم من هذا التحريم ومن تأكيده المتكرر من قبل الفقهاء والإدارة السياسية، فإن القهوة قد فرضت وجودها في الحجاز.

وعرفت مصر القهوة في العقد الأول من القرن السادس عشر؛ حيث جلبها طلاب العلم اليمنيون والحجازيون معهم فشربوها في البداية في حارة الأزهر، وقد قوبلت القهوة في مصر بمقاومة عنيفة من الفقهاء، فقام صاحب العسس في القاهرة في سنة (٩٤٥هـ/ ١٥٣٩م) بمهاجمة مستهلكيها. ورغم هذه الحوادث والمواقف العدائية من القهوة فإنها فرضت نفسها كمشروب تقليدي أصبح يجد إقبالاً جماهيريًا غير مسبوق. وما لبثت القهوة أن انتقلت إلى الشام ثم إسطنبول التي تحولت إلى أكبر مستهلك في العالم للقهوة، واستوردت البندقية البن من مصر في مطلع القرن السابع عشر وعرفت أمستردام ولندن البن في سنة (١٠٣٤هـ/ ١٦٣٣م)، أما فرنسا فقد اشترى التاجر الفرنسي جان دي لاروك صفقة بن من الإسكندرية كانت السبب في فتح أول مقهى في مرسيليا في سنة (١٠٥٤هـ/ ١٦٤٤م)[2].

---

(١) يذكر أن لفظ «قهوة» تسمية عربية قديمة للنبيذ كما قيل أيضا إن هذا الشراب المنعش اكتشفه في القرن العاشر الهجري السادس عشر الميلادي في اليمن أحد الصوفية ويدعى الشيخ عمر، وكان قد لجأ إلى الجبال هربًا من الاضطهاد ومعه بعض أتباعه ولما جاع هو ومن معه اضطروا إلى شرب البن الذي ينبت هناك بالطبيعة بعد نقعه في الماء ووجدوا في ذلك متعة خاصة، وما لبث هذا الفقيه أن عمم استعمال البن بين أتباعه حيث لاحظ أنه يطرد النوم ليسهل عليهم إقامة الصلوات ليلاً. انظر: أندريه ريمون، «مصر وقهوة اليمن»، مجلة المعهد الفرنسي للدراسات القانونية والاجتماعية ١٢ (١٩٩٥): ١٨٥.

(٢) زينب الغنام، تجار القاهرة في القرن الثامن عشر (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٣): ١١٦.

ومنذ ذلك الحين تحول البن إلى سلعة تجارية عالمية؛ حيث شهد إقبالاً متزايدًا في الأسواق العالمية، وكانت اليمن السوق العالمية الوحيدة لإنتاج البن، وظلت كذلك حتى الربع الأول من القرن الثامن عشر، ولم تكن سوق البن في ميناء مخا الشهير، بل في مدينة بيت الفقيه؛ حيث كان يزرع على الجبال من حولها ثم ينقل منها إلى مخا ثم إلى جدة[١]، حيث يجد طريقه إلى السويس، وقد أصبحت القاهرة وموانئ مصر الشمالية المحور الرئيسي لتجارة البن في عالم البحر المتوسط، فكان كبار تجار القاهرة وغيرهم يستوردون في كل عام نحو ١٠٠٠٠٠ قنطار من البن اليمني، كانت تعدل حوالي نصف ما تنتجه اليمن من هذا المحصول، ليعيدوا تصديـر الجزء الرئيسي منه إلى الشام والأناضول والروميلي وبلاد المغرب وأوروبا.

ومنذ ذلك الحين ارتبطت تجارة البن وتجارة مصر بإسطنبول وولايات الدولة العثمانية أكثر من أوروبا على النقيض مع تجارة التوابل التي كانت ترتبط بأوروبا، فقد كانت القهوة مطلبًا ملحًّا في إسطنبول لذلك فقد أصدرت الإدارة السلطانية العديد من الفرمانات التي تحذر عمليات تصدير البن إلى أوروبا مثلـه في ذلك مثل السلع الاستراتيجية الغذائية كالقمح والأرز؛ ففي سنوات (١٧٠٦م و١٧٠٧م و١٧١٦م و١٧١٩م و١٧٢٠م) وغيرها وباستمرار كانت الفرمانات تشدد الأوامر بعدم السماح بتصدير البن إلى أوروبا، ولعل ذلك يؤكد مدى ما أصبح يتمتع به البن من أهمية، ومن المحتمل أن الأناضول والروميلي كانا يستهلكان حوالي نصف ما تستورده مصر من البن.

ومنذ بداية انتشاره قام المغاربة بدور مهم في عمليات نشر ونقل البن من منابعه في اليمن إلى مصر ثم إسطنبول والمغرب العربي؛ حيث قام عدد من التجار المغاربة المعروفين

---

(١) جاكلين بيرين، اكتشاف جزيرة العرب خمسة قرون من المغامرة والعلم، ترجمة قدرى قلعجي (بيروت: دار الكاتب، د.ت.): ١٠٦، ١٠٧.

بالسفارين بدور كبير في نقل البن ونشره. فمثلاً الحاج سعيد بن أحمد المغربي التاجر السفار الشهير بابن عيان جلب معه من مخا سنة (١٠٣٨هـ/ ١٦٢٨م) اثني عشر قنطارًا من البن. أما الحاج علي بن محمد الجيلاني المغربي التاجر السفار أيضًا فقد توفي في عام (١٠٣٩هـ/ ١٧٢٩م) عند عودته من اليمن وكان قد جلب معه ٢٧ قنطارًا من البن مثلت ٦٠٪ من تركته[١].

وخلال الربع الثاني من القرن السابع عشر احتل البن المرتبة الأولى في تجارة البحر الأحمر بعد تزايد الطلب عليه في الأسـواق العالمية، وقد جذبت تجارة البن بما تُدرُّه من أرباح ضخمة؛ حيث قدر عائد رأس المال فيها بما لا يقل عن ٣٣٪ خلال القرن السابع عشر، جذبت أغلب تجار مصر، وحتى العسكريين والحرفيين دخلوا هذه المغامرة ودخلوا في اللعبة التي كانت شبه مضمونة. فقد شجع استقرار سـوق البن في مصر كل فئات المجتمع على العمل في هذه التجارة المربحة، فالأسطول البحري التجاري بين جدة والسويس يقوم برحلة واحدة في العام وفور وصوله السويس تنخفض أسعار البن ثم تأخذ في الارتفاع لتصل لقمتها قبل وصول الرحلة التالية، وإذا كان لكل بلد ولكل عصر «سلعة ملكية» تفوق السلع الأخرى فيما تعود به من قيمة تجارية وأرباح، فقد كان البن كذلك، بعد أن تراجعت التوابل وتراجعت أرباحها، وأصبحت أسواقها أكثر اضطرابًا.

وقد اندفع التجار المغاربة مع غيرهم من تجار مصر في تجارة البن بصـورة واسعـة النطاق، وحرص كلٌّ منهم على إرسال العديد من الوكلاء التجاريين إلى موانئ مخا وجدة وحتى في بيت الفقيه نفسها لشراء البن من منابعه الأولى، ولم يكتف هؤلاء بما كان يعود عليهم من عمليات نقل البن وبيعه في موانئ مصر، فقد كان لكلٍّ منهم وكلاء أو شركاء في إسطنبول وبلاد الشام وسالونيك وتونس وطرابلس؛ حيث وقع عليهم عبء بيـع وتـوزيع البن.

(١) القسمة العربية: ٦٢، س ٣٠، م ٥٩٢ (١٠٣٩هـ/ ١٦٢٩م).

لقد كان للبن دور مهم في تراكم الثروة لدى التجار المغاربة، فقد كان قنطار البن يباع في جدة بثمانية ريالات، وكانت عمليات الشحن والضرائب في جدة حوالي أربعة ريالات ليصل إلى السويس، أما عمليات نقله من السويس إلى القاهرة والضرائب التي كان يتحملها فقد كانت حوالي ثلاثة ريالات؛ حيث كان سعره في القاهرة يتراوح بين ٢١و٢٢ ريالاً[١]، ولكن كان سعر قنطار البن في دمياط ورشيد والإسكندرية يتراوح بين ٣١ و٣٣ ريالاً[٢]. وغالبًا ما كان التجار المغاربة يحرصون على إرسال صفقاتهم من البن إلى إسطنبول أو أزمير؛ حيث كان سعر القنطار يتراوح بين ٥٣ و٦٠ ريالاً وهو ما يعني أن رحلة البن هذه كانت تحقق أرباحًا تصل إلى ٦٥٪ بعد خصم المصروفات والنفقات؛ لذلك لم يكن من المستغرب حرص التجار المغاربة على الانتشار الواسع في إسطنبول وأزمير وموانئ مصر الشمالية وفي موانئ البحر الأحمر.

ومن أجل هذه الأرباح الكبيرة، فقد احتل البن مكانة مهمة في تركات التجار المغاربة تراوحت بين ٧٠ و ٨٥٪ من إجمالي هذه التركات إبان النصف الثاني من القرن السابع عشر[٣]. فطالما ظلت اليمن هي المنتج الوحيد للبن الذي أصبح الإقبال عليه موضة يحتذي بها الجميع، خاصة بعد أن انتشرت المقاهي في كل مكان من جنبات العالم، فظلت أسواق البن في مصر مستقرة يتزايد عليها الطلب يومًا بعد آخر لتوريد البن[٤]. ولم يجد التاجر المغربي في وسط هذه الظروف أية دواعٍ لتنويع نشاطه؛ فالربح مضمون وإذا لم يعجبه السعر فما عليه إلا أن يتصف بقليل من الصبر وسيسير كل شيء على ما يرام، وسيأتي المشتري حتمًا أو ما يوشك أن يكون كذلك، فالسوق مستقرة والمنافسة قليلة أو منعدمة، فالخواجا

---

(١) القسمة العربية: ٧٧، س ٣٤، م ١٦٠ (١٠٤٤هـ/ ١٦٣٤م).

(٢) دمياط الشرعية: ١٢٤، س ١٣٩، م ١٦٤ (١٠٩١هـ/ ١٦٨٠م).

(٣) القسمة العسكرية: ٦٩٦، س ٦٨، م ١١٧٤ (١٠٨٠هـ/ ١٦٦٩م).

(٤) الباب العالي: ٢٩٤، س ١١، م ٨٣٤ (٩٥٧هـ/ ١٥٥٠م).

محمد بن قاسم المغربي الأندلسي الشهير بديلون توفي في العام (١٠٩٧هـ/ ١٦٨٥م)، وقد ترك بكل مخلفاته بُنًّا ما عدا منزله وأدواته وملابسه الشخصية؛ حيث ترك ٥٢٥ قنطارًا من البن قيمتها ٤٤١٠٠٠ بارة من إجمالي تركته البالغة ٥١٩٧٥٠ بارة، وعندما أحس بالموت أقام وصيته بأن يعطى لأوجاق مستحفظان تسعة وثلاثين قنطار بن، ولرواق المغاربة ستة قناطير.

أما الخواجا أحمد بن طاهر بن مسعود الشرايبي وابن عمه أحمد بن علي مسعود الشرايبي، فقد كونا شركة فيما بينهما كان لكلٍّ منهما فيها النصف وكانا يرسلان إلى جدة البضائع الواردة من أوروبا وإسطنبول مثل الأقمشة الجوخ والمرايا والسكاكين والخرز والحديد والنحاس والأخشاب وغير ذلك، فبلغ ما كان لهم في جدة تحت أيدي وكيليهما عبد القادر النماري وسالم الشرايبي في سنة (١١٤٩هـ/ ١٧٣٦م) بضائع قيمتها ٦٩٠،٦٩٠بارة ، كما كان لهما تحت يدي وكيلهما محمد مبارك في ينبع ١٩٨ قنطارًا من الدقيق و٣٧٠٨٠ بارة، وفي نفس العام قام الوكيلان عبد القادر النماري وسالم الشرايبي بشحن ١٢٠ قنطارًا من البن في المراكب من جدة لحساب الشركة في مصر.

وهكذا كان كل شيء يُقَيَّم بالبن، ولم يكن ثمة طريق بري أو بحري يتجه من مصر لا يمر به بن بقدر ما لذلك، وسوف نضيع الوقت إن حاولنا أن نعثر في الوثائق على كل أسماء الأسواق التي يوجد فيها البن الصادر عبر مصر؛ فقد كانت مصر تشغل من حيث «الترانزيت للبن المرتبة الأولى». ولم يكن ثمة تاجر يسافر من أجل أعماله أو حتى الحج لا يحمل معه بُنًّا، ولو لسداد رسوم العبور، وهكذا كان البن واحدًا من أهم أدوات التجار المغاربة لتكوين الثروة وخاصة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، ويمكن متابعة ذلك في الجدول التالي:

اسم التاجر	سنة الوفاة هـ	العائلة	كمية البن بالقنطار	قيمة البن بالبارة	إجمالي التركة بالبارة	النسبة المئوية
الخواجا طاهر بن أبو جيدة الزرهوني	١١٣١هـ/ ١٧١٨م	الزرهوني	٥٨٤	١٠٢١٤١٠	٢٢٥٥٩٥٥	٤٥٪
الخواجا أحمد بن عبد الخالق بن أحمد جسوس	١١٤٨هـ/ ١٧٣٥م	جسوس	٥٠٢	٧١٧٨٦٠	١٥٢٣٢١٨	٤٧٪
الخواجا إبراهيم ابن سعيد الشهير بابن مؤمن	١١٠٧هـ/ ١٦٩٥م	مؤمن	٢٠٢	٣٦١٢٨٥	١٤٦٥٢٥	٤٥٪
الخواجا قاسم بن محمد الدادي الشرايبي	١١٤٧هـ/ ١٧٣٤م	الشرايبي	٤٣٥	٩٠٨٧٢١	١٦,٠٠٠,٠٠٠	٧٪
الخواجا قاسم بن علي النبار المغربي	١١٤٩هـ/ ١٧٣٦م	النبار	٨٧	١١٨.٧٥٥	٧٣٨٦٠٠	١٦٪
عبد الواحد بن عبد الخالق البناني	١١٩٢هـ/ ١٧٧٨م	البناني	١٨٩	٨٤٩١٧٧	٢٤٠٠٠٠٠	٣٥٪
حسين بن عبد الرحمن بن يحيي	١١٩٢هـ/ ١٧٧٨م	يحيي	٢٠١	٤٢٦٥١٠	١٥٥٧٥٤٠	٢٧٪
محمد بن عبد الرحمن الكوهن	١٢٠٣هـ/ ١٧٨٨م	الكوهن	١٢	٣٨٤٣٠	٢١٢٦٥٢٠	١,٨٪
الخواجا أحمد بن عبد السلام مشيش	١٢٠٥هـ/ ١٧٩٠م	مشيش	٩٣٢	٤١٨٧٦١٠	١٣١٤١٣٥٠	٣١٪

ومن خلال هذا الجدول الذي شمل عددًا متنوعًا من التجار المغاربة المتباينين في اهتماماتهم التجارية يتضح مدى ما أصبح البن يتمتع به من أهمية؛ فالحاج طاهر بن أبو جيدة الزرهوني كان تاجرًا في البحر الأحمر بصورة رئيسية. ولذلك لم يكن من المستغرب امتلاكه لهذه الكميات الضخمة من البن، ولذلك فقد تنوعت تركاتهم بين السلع المغربية والأوروبية والبن الذي أصبح مطلوبًا بقوة في كل حوض البحر المتوسط، ومن ثم احتل هذه المكانة الكبيرة في تركتيهما. أما عن تراجع نسبة البن في تركة الخواجا إبراهيم بن مؤمن، فقد كان واحدًا من أهم تجار تراب الذهب الوارد إلى مصر، ورغم ذلك فقد دخل البن اهتمامه بسبب الأرباح العالية التي كان يحققها. أما الخواجا عبد الواحد البناني فقد كان واحدًا من كبار تجار البحر؛ حيث مثلت الأقمشة الهندية جزءًا كبيرًا أيضًا من تركته، وهو ما عبر عن مرحلة جديدة بالنسبة للتجار المغاربة.

أما الخواجا قاسم الشرايبي شهبندر تجار مصر وأهم تجارها فقد تراجع البن في تركته، فقد كان هؤلاء التجار يمثلون مرحلة مختلفة تمامًا في تجارة البن؛ حيث كانت تجارة البن آخذة في التراجع التدريجي وكان النصف الثاني من القرن الثامن عشر قد شهد تدهورًا كبيرًا في تجارة البن نتيجة استزراع الأوروبيين للبن في العالم الجديد؛ ففي سنة (١١٤٥هـ/ ١٧٣٢م) وصلت قهوة الأنتيل إلى فرنسا، وفي سنة (١١٤٩هـ/ ١٧٣٦م) وصلت إلى حلب، ولم تكتف قهوة العالم الجديد بمنافسة قهوة اليمن في أوروبا، ولكنها فرضت نفسها على الأسواق التقليدية للقهوة اليمنية حيث غزت مصر نفسها رغم الجودة العالية لقهوة اليمن، وذلك بسبب أسعارها المنخفضة، فأقبل تجار القاهرة عليها ليغشوا بها البن اليمني، كما أقبلت عليه الطبقات الأكثر فقرًا، وخاصة بعد أن ارتفعت الجمارك والرسوم على البن الوارد من السويس.

وأمام تقلب أسعار البن السريعة وتراجع أرباحه بعد الضرائب المتزايدة عليه، بدا التجار المغاربة أكثر وعيًا وحنكة فقاموا بتنويع أنشطتهم التجارية بصورة واسعة وتراجع حجم البن في تركاتهم واستثماراتهم بخاصة الفاسيون منهم؛ حيث أقبل هؤلاء على التجارة في الأقمشة الهندية والمحلية والطرابيش والالتزام. كما أقبل عدد آخر من المغاربة على العمل في تجارة التوابل وإنعاشها من جديد، لذلك فالملاحظ لتركات التجار المغاربة خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، سيلاحظ زيادة كميات التوابل وخاصة الفلفل والقرفة عن ذي قبل. صحيح أن كبار التجار المغاربة ظلت لديهم دائمًا كميات ضخمة من البن، وظل دورهم مهمًا للغاية في تجارته حتى نهاية القرن الثامن عشر، إلا أن هؤلاء التجار الكبار كانت لديهم القدرة دائمًا على إيجاد أسواق لما يمتلكونه من البن، ولو أدى ذلك إلى بيعه كقرض كما سنرى. أما متوسطو التجار وصغارهم والعسكريون والحرفيون، فقد تراجع دورهم في التجارة به، ولم تعد تركاتهم تشير إلى امتلاكهم لكميات ذات قيمة من البن.

وعلى الرغم من ذلك ورغم ما يمكن أن يقال عن تراجع حجم تجارة البن فقد ظل يلعب الدور الأول في تجارة مصر الخارجية حتى خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، وظلت أرباحه تشكل أهم أرباح العائلات المغربية خاصة منها العاملة في التجارة بين جدة والقاهرة، فمثلاً في العام (١٢٠٧هـ/ ١٧٩٢م) كان للخواجا إبراهيم الجيلاني - أغنى وأهم تجار جدة - شركة مع التاجر التركي باكير بن مصطفى الخربطلي، وقد ورد لهذه الشركة في هذا العام ١٠٧٨ قنطارًا من البن وهي بلا شك كمية هائلة، تفسر لماذا كون التجار المغاربة شركات تجارية مع التجار الأتراك خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر؛ حيث ظلت إسطنبول أكبر مستهلك للبن اليمني.

ثانيًا: الأقمشة القطنية الهندية

تمثل صناعة النسيج بؤرة الثورة الصناعية في أوروبا، غير أن التفوق العالمي للصين وفارس في صناعة الأقمشة الحريرية خلال القرن السادس عشر كان واضحًا، وكذلك كان التفوق الهندي في صناعة الأقمشة القطنية، بخاصة منذ بواكير القرن السابع عشر، فقد كان الهنود منتجين لأجود أنواع الأقمشة القطنية وأقلها كلفة فحظيت بقدرة تنافسية عالية على نطاق العالم. وقد تميز إنتاج المنسوجات في الهند بعلاقاته الواسعة بكلٍّ من الصناعات الزراعية وصناعة المعدات والآلات والنقل والصناعات الكيميائية للأصباغ النباتية، والصناعات الكيميائية المستخلصة من المعادن علاوة على التمويل، وكان ضروريًّا أن يكون الإنتاج تنافسيًّا في جميع هذه الصناعات المساعدة مع ضمان المؤازرة والتنسيق فيما بينها، حتى تصبح الهند بائعًا للمنسوجات عالية الجودة ورخيصة الكلفة وقد برعت الهند في كل هذا.

ومن المهم أن ندرك التغير الذي حدث في تكوين التجارة الآسيوية إبان الربع الثاني من القرن السابع عشر، ففي القرن السادس عشر كانت التوابل تتسلط بشدة على التجارة بين الهند والدولة العثمانية وحتى أوروبا، وعلى الرغم من أن الهولنديين ظل اهتمامهم موجهًا للتوابل وحدها، فإن اهتمام التجار الهنود والعثمانيين قد تحول إلى المنسوجات القطنية المنقوشة كالبفتة والموسلين والشاشية والجرسود وغيرها، فتحولت تجارة البحر الأحمر مع الهند بوجه خاص إلى المنسوجات القطنية التي من أجل رخصها ومتانتها وزهاء ألوانها فضلاً عن قابليتها للغسل مرارًا، صارت موضع التهافت الشديد لدى كلٍّ من الأثرياء والطبقات الوسطى في الدولة العثمانية وأوروبا على الرغم من كل قرارات منع استيرادها في أوروبا؛ حيث لعب البحر الأحمر الدور الأول في عمليات نقل هذه الأقمشة إلى أوروبا وبلدان المغرب العربي.

وفي القاهرة وجدت أسواق متخصصة في عمليات شراء المنسوجات الهندية من الهند ومخا وجدة وإعادة طرحها للبيع وتصديرها إلى أرجاء الإمبراطورية العثمانية وأوروبا مثل أسواق الغورية والفحامين والشرب والأزهر والبندقيين وغيرها. وظهرت في مصر فئة من التجار الأثرياء الذين قاموا بدور نقل الأقمشة الهندية، فتكونت شركات تجارية كبيرة أصبح لها وكلاء تجاريون في جدة، فكانت هذه الشركات ترسل إلى وكلائها في جدة بالحبوب والسلع الغذائية المصرية والسلع الأوروبية إضافة إلى العملات الفضية التي كانت أكثر العملات قبولاً لدى الهنود.

وقد جذبت الحركة التجارية النشطة في الأقمشة الهندية عددًا من العائلات المغربية لاسيما الفاسية، فالخواجا محمد بن قاسم الشرايبي باع في سنة (١٠٦٦هـ/ ١٦٥٥م) صفقة أقمشة هندية إلى قنصل البندقية مركورين فرنسيسكو وأربعة تجار بنادقة آخرين بمبلغ

٤٩٥٠ ريالاً[1]، وقد تضاعفت كميات الأقمشة الهندية المصدرة إلى أوروبا خلال النصف الثاني في القرن السابع عشر.

وعلى الرغم من عدم وجود تقديرات دقيقة عن حجم الواردات المصرية من الأقمشة الهندية فإن وثائق المحاكم الشرعية تحتوي على عدد هائل من تركات ومخلفات تجار الأقمشة الهندية والتي توضح ضخامة الكميات التي خلفوها من الأقمشة في حوانيتهم ومخازنهم أو حتى كانت في الطريق من جدة إليهم بحرًا أو بصحبة قافلة الحج، فالخواجا محمد الشاوي المغربي الفاسي توفي في سنة (١١٣٩هـ/ ١٧٢٦م) وترك في حواصله بوكالة الباشا بالغورية أقمشة هندية قيمتها ٢١٩٨٣٠ بارة مثلت حوالي ٩٤٪ من تركته البالغة ٢٣٢,٧٠٠ بارة. أما الخواجا أبو جيدة القباج المغربي الفاسي، فقد توفي في سنة (١١٥١هـ/ ١٧٣٨م) وترك في حواصله أقمشة هندية قدرت بـ ٧٥٢,٧٧٦ بارة مثلت حوالي ٥١٪ من إجمالي تركته وإضافة إلى ذلك وصل له أيضًا بصحبة وكيله محمد حوس بصحبة قافلة الحج كميات ضخمة أخرى.

إن المكانة الهائلة التي تمتع بها تجار سوق الغورية في مصر كانت تنبع من كون هؤلاء بالأساس تجارًا في الأقمشة المستوردة، وخاصة الأقمشة الهندية؛ حيث كانت تركات تجار سوق الغورية مرتفعة إلى حدٍّ كبير عن باقي التجار في الأسواق الأخرى. وكثيرًا ما لجأت الإدارة السياسية في العديد من الأزمات المالية إلى فرض ضرائب بعينها على تجار هذا السوق. وكان تجار الغورية في مجملهم من العائلات المغربية لاسيما منذ هجرة المراكشيين إلى مصر؛ إذ إنه من بين حوالي ٧٥ تركة للتجار المغاربة كان منهم حوالي ٥٧٪ يعملون في الغورية والفحامين والجملون.

---

(١) كان الريال يساوي ٦٠ نصف فضة إبان هذه العام.

وفي ضوء ذلك فقد سيطر التجار المغاربة على تجارة الأقمشة الهندية خلال القرن الثامن عشر على وجه الخصوص، وقد ساعدهم على ذلك تراجع دور الشوام والأتراك عن التجارة فيها مفضلين عليها التجارة في الدخان بوصفه سلعة جديدة كانت تلقى إقبالاً ورواجًا واسعين.

أما المغاربة فقد ساعد استقرار أعداد كبيرة منهم في الحجاز واليمن على وجود وكلاء تجار مغاربة بل حتى أحيانًا أفراد من نفس العائلات المقيمة في القاهرة، فعائلات البناني وجلون وجسوس كانت كلها تمتلك فروعًا لها في المدينة المنورة وجدة، وقد اعتاد هؤلاء إما السفر بأنفسهم إلى الهند أو إرسال المبعوثين لإحضار الأقمشة الهندية فالخواجا محمد بن علي العرائشي كان له ثلاثة وكلاء في الهند هم: جوهر حامد والشيخ عبد الله أبو السعود الحساوي ومحمد بن عبد الواحد، وكلهم كان عليهم شراء الأقمشة لحسابه. وقد بلغت قيمة الأقمشة الموجودة تحت أيديهم له في سنة (١٢٠٢هـ/ ١٧٨٧م) مبلغًا قدره ١،٣٥٢،٤٣٠بارة.

وقد كون التجار المغاربة شركات تجارية كبيرة كانت تقوم بعمليات الاستيراد والتصدير والتوزيع للأقمشة الهندية؛ حيث كان لهذه الشركات العديد من الوكلاء في الموانئ العثمانية كما كانت تعتمد على الرقيق لإنجاز مهام تجارية أو كمبعوثين تجاريين؛ مثل الشركة التي تكونت بين الخواجا محمد الزرهوني والحاج عبد الفتاح بن داود الصعيدي للتجارة في الشاشية والأطلس الهندي في سنة (١١٦٨هـ/ ١٧٥٤م) وقد بلغ رأس مالها ١١٣،١٠٠بارة مناصفة لكلٍّ منهما.

أما الخواجا عبد السلام بن أحمد بن مشيش فقد كان يشتري الأقمشة الهندية من جدة ومكة عند سفره بصحبة موكب الحج ثم يعيد تصديرها إلى تمبكتو وكانو؛ ففي سنة (١١٧٠هـ/ ١٧٥٦م) أرسل محمد شلبي بن جمال الدين بأربعة أحمال من الأقمشة الهندية إلى

كانو، وجعله شريكًا له في الربح مناصفة بعد إخراج رأس المال والمصاريف. كما قام التجار المغاربة بإمداد الطبقة الثرية في مصر من الأمراء المماليك وغيرهم ، فمثلاً الخواجا عمر غراب التاجر في وكالة الباشا كان له عند وفاته في سنة (١٢٠٨هـ/ ١٧٩٣م) مبلغ ٩٠٠٠٠ بارة ثمن أقمشة ابتاعها إلى إبراهيم بك قائمقام مصر و٢٠٧٩٠ بارة عند الأمير رضوان الطويل و١٢٨٧٠ بارة عند الأمير حمزة شلبي.

ولكن هل حققت التجارة في الأقمشة الهندية تراكمًا رأسماليًا لدى التجار المغاربة في مصر؟ وبالتالي كان عليهم أن يعملوا على إيجادها أو تصنيعها في مصر في أوقات أزمات عدم وصول هذه الأقمشة من الهند. في الواقع إنه من الصعب معرفة حجم الأرباح التي كانت تحققها الأقمشة الهندية بصورة دقيقة؛ ذلك أن هذه الأرباح كانت تتحدد وفقًا لعوامل عديدة منها حجم الأقمشة الواردة من الهند، ومهارة كل تاجر وقدرته على إقناع المشتري بمدى جودة هذه الأقمشة وكذلك حسب قدرة المشتري المالية على الدفع أو التقسيط وهو بالطبع على النقيض مع التوابل أو البن الذي كان سعره محددًا سلفًا في السوق، وبالتالي كان الربح فيه محدودًا وواضحًا. فمثلاً الخواجا المهدي بن عبد الرحمن العنابي الأندلسي باع في العام (١١٥٣هـ/ ١٧٤٠م) صفقتي أقمشة هندية؛ الأولى إلى الحاج محمد الريس قيمتها ٥٣٤ ريالاً والثانية إلى الشيخ عبد الهادي بن علي المغربي التطاوني قيمتها ٥٤٤ ريالاً، ورغم ذلك فقد حقق في الصفقة الأولى ربحًا قدره ٣٣ ريالاً وفي الثانية ١٢٩ ريالاً وهو ما يوضح التفاوت الكبير في ربح الصفقتين رغم تقارب قيمتهما.

وتوضح تركات التجار المغاربة العاملين في تجارة الأقمشة الهندية والتي كان متوسطها يصل لمائة ألف بارة، أن التجارة في هذه الأقمشة لعبت دورًا كبيرًا في تراكم الثروة لدى التجار المغاربة ، كما يتضح من الجدول التالي:

اسم التاجر	سنة الوفاة	قيمة الأقمشة الهندية بالبارة	النسبة المئوية لإجمالي التركة
الخواجا أحمد بن عبد السلام بن مشيش	١٢٠٦هـ/ ١٧٩١م	١.٥٦٤.٢٩٠ بارة	١٢ ٪
الخواجا عبد الكريم بن عبد الرحمن الكوهن	١١٧٣هـ/ ١٧٥٩م	٢٠٧٣٦٠ بارة	٦٠ ٪
الخواجا محمد بن عبد الرحمن الخينفري	١٢٠٢هـ/ ١٧٨٧م	٣٧٣٦١٠٠ بارة	٥٢٪
محمد بن أحمد السقاط	١١٩٦هـ/ ١٧٨١م	٧٥٠٠٠٠ بارة	٧٣٪
الخواجا عبد السلام بن محمد الحلو	١١٩٩هـ/ ١٧٨٤م	١٠١٧٠٠ بارة	١٥٪
الخواجا عبد رب النبي بن الطيب البناني	١٢٠٧هـ/ ١٧٩٢م	٥١٠٧٠٠ بارة	٣١٪
الخواجا المهدي بن عبد الرحمن العنابي الأندلسي	١١٥٣هـ/ ١٧٤٠م	١٤٩٠٤٩ بارة	٩٠ ٪

وهكذا يوضح الجدول السابق الدور الكبير للمغاربة في تجارة الأقمشة الهندية؛ حيث سيطروا على أغلب هياكلها التنظيمية في مصر، إذ أصبح شيخ التجار في الغورية وهو شيخ التجار في الأقمشة المستوردة بالأساس من كبار التجار المغاربة منذ سنة (١١٨٧هـ/ ١٧٧٣م). كما سيطروا على طرق جلب هذه الأقمشة من الهند وامتد وكلاؤهم على طول الطريق من السويس وحتى سورات في الهند مما أسهم في تكوين ثروات كبيرة لعديد من العائلات التجارية المغربية من وراء التجارة في هذه الأقمشة.

أما عن السؤال الثاني والخاص بمحاولات التجار المغاربة تطوير صناعة الأقمشة في مصر لتنافس الأقمشة الهندية أو حتى تحل محلها في حالات عدم وصولها، فذلك موضوع يحتاج لمزيد من البحث والتدقيق بصورة كبيرة، فالثابت من خلال وصف مصر ووثائق الأرشيف المصري، أنه كانت هناك محاولات مصرية لتطوير آليات صناعة الأقمشة المصرية منذ أربعينيات القرن الثامن عشر وأن مساحة الأراضي المزروعة بالقطن كانت في زيادة مطردة على حساب الأراضي المزروعة بالكتان الآخذ في التراجع، كما أن عمليات الصباغة كانت في تطور مستمر؛ فعرفت مصر خلال هذه الفترة عمليات خلط وإضافة

الألوان وعمليات تثبيتها بعد أن كانت عمليات الصباغة تتم بلون واحد فقط، وأصبح في مصر طائفة للصباغة في الملونات، بعد أن كان طوائف الصباغين في الأزرق والأحمر هم المتواجدين في السوق المصرية فقط. وأصبح في مصر أنواع من الأقمشة الهندية تصنع بها تحت نفس المسميات وتضاف إليها فقط كلمة بلدي، والواقع أن منطقتي الفحامين والغورية كان لهم دور بارز في هذه التطورات، لكن الوثائق لا تعطي معلومات واضحة تمامًا عن دور المغاربة في هذه العمليات.

وقد عمل عدد من التجار المغاربة على شراء وتجهيز الأقمشة القطنية والكتانية وإرسالها إلى فاس؛ حيث كانت تجد إقبالاً كبيرًا هناك؛ فمثلاً كان العربي بن عبد الرحمن البقولي الفاسي وهو تاجر كبير بوكالة المصبغة بالغورية يقوم بإرسال هذه الأقمشة بصحبة قافلة الحج عند عودتها من الحجاز، وتوضح تركته أن ٨٥٪ من التركة أقمشة كان بصدد إرسالها إلى المغرب.

ثالثًا: الطرابيش والشاشية

وكانت الطرابيش واحدة من أهم السلع التي تصدرها بلدان المغرب العربي إلى مصر، ويبدو أن عادة ارتداء الطرابيش كانت عادة أندلسية في الأساس. ورغم أن الطرابيش والطواقي كانت موجودة في مصر منذ القرن السادس عشر، فإن شيوع وانتشار ارتداء الطرابيش في مصر لم ينتشر بصورة واسعة بين سكان مصر إلا خلال الربع الأول من القرن الثامن عشر؛ حيث ظل قبل ذلك من السمات المميزة للمغاربة، ويبدو أن الهجرة الفاسية كانت ذات أثر واضح في نشر ارتداء الطرابيش في مصر؛ حيث شهد القرن الثامن عشر انتشارًا واسعًا في ارتداء الطرابيش في مصر، فأصبح الأمراء المماليك والحرفيون والمشايخ

والخدم والفراشون يلبسونها كلٌّ حسب مكانته، وقد ارتبط بالطربوش خلال هذه المرحلة بالشاشية وهي عبارة عن قطعة من القماش الصوف الأبيض الرقيق تلف حوله وكلما كبرت هذه الشاشية دلت على المكانة المتميزة التي يتمتع بها هذا الشخص.

وخلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر بدأ استخدام الطربوش منفردًا بدون الشاشية في الفئات العسكرية بهدف التخفيف من حركة الجنود. وقد لاحظ ذلك أحمد شلبي، فيقول عند الحديث عن الأمير إسماعيل بك بن عوض: «وكان خلفه نحو المائتين بالطرابيش الكشف»، وأيضًا في سنة (١١٤٩هـ/ ١٧٣٦م) «رجال من غير عمايم وهم بالطرابيش الكشف ومتلفعين بالشالات».

وهكذا أصبح ارتداء الطرابيش في مصر وأنحاء الدولة العثمانية موضة أقبل عليها الكبير والصغير في المجتمع المصري بل والعثماني كله، وقد امتدت هذه الموضة لتشمل النساء أيضًا فأصبح للنساء طرابيش خاصة بهن. وتشير الوثائق إلى هذه الظاهرة من خلال تركات النساء وتركات التجار المغاربة العاملين في تجارتها، وكانت أسعار الطرابيش الحريمي في الغالب ضعف أسعار الطرابيش الرجالي.

وقد أسهم انتشار استخدام الطرابيش والشاشية في نشاط تجاري ملموس للتجار المغاربة في مصر، ويمكن القول بأن تجارة الطرابيش كانت أحد العناصر الرئيسية في إنماء منطقة الفحامين تجاريًّا خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر؛ حيث تخصصت هذه المنطقة بصورة رئيسية في تجارة الطرابيش والشاشية. ويمكن الإشارة فقط إلى وكالتي العجيل والعشوبي وهما وكالتان أنشأتهما عائلتان إحداهما مسراطية والأخرى فاسية؛ حيث تخصصتا في تجارة الطرابيش. ونتيجة لتزايد الطلب على الطرابيش في أنحاء الدولة العثمانية فقد كانت تصنع في أغلب المدن المغربية لحساب التجار المغاربة الموجودين في مصر بكميات كبيرة جدًّا؛ حيث كان يعاد تصدير جزء مهم منها إلى الحجاز واليمن

وربما الهند أيضًا. ونتيجة لتزايد الطلب على الطرابيش ورغم عدم ارتداء الفرنسيين لها فإن مرسيليا أبت إلا أن تجاري التزايد الواسع في الطلب عليها فأنشئت بها مصانع خصيصًا لتصدير الطرابيش إلى الشرق وخاصة مصر؛ حيث كان الإقبال كبيرًا بسبب جودة الأجواخ الأوروبية. وكان التجار المغاربة في الإسكندرية يشترون أغلب الكميات الواردة من الطرابيش من مرسيليا ويعيدون تصديرها إلى القاهرة لحسابهم أو لشركاء لهم. وقد قدر جيرار ما كان يصل إلى مصر عن طريق الإسكندرية من الطرابيش في كل سنة بـ ٣٠٠ صندوق من الطرابيش كان كل صندوق منها يحتوي على «من ٥٠ إلى ١٠٠ دستة». والواقع أن قافلة الحج الفاسية والتونسية كانت تحمل معها ضعف هذا العدد من صناديق الطرابيش؛ حيث كانت الطرابيش واحدة من أهم السلع التي تحملها قافلة الحج المغربية إلى مصر. وفي كل مدينة مصرية انتشر التجار المغاربة لبيع الطرابيش والشاشية.

وتوضح تركات ومخلفات التجار المغاربة خلال القرن الثامن عشر التنامي الواضح لدور تجارة الطرابيش في ثروات التجار المغاربة، فلم تكن تتعدى حوالي من ٨ إلى ١٥ ٪ في تركات التجار المغاربة في الغورية خلال الربع الأول من القرن المذكور، بينما ارتفعت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر لتصل لما بين ٣٠ و٥٠ ٪ من إجمالي قيمة التركات.

ورغم ذلك فقد كانت الطرابيش ترتفع أكثر من ذلك لدى تجار الفحامين؛ فالخواجا حمودة بن العربي الأبار توفي في سنة (١١٩٥هـ/ ١٧٨٠م) وقد بلغ ما خلفه من الطرابيش الرجالي والحريمي ٤٦٩٤ ريالاً(١٠٠) من إجمالي تركته البالغة ٦٣٨٩ ريالًا أي بنسبة تصل إلى ٧٣ ٪، وترك عبد رب النبي الحريشي الفاسي طرابيش قيمتها ٤٤٧٥ بارة، وقد لعبت عائلات كيران والشاوي والحلو والتازي والأبار والتالاوي الدور الأول في إمداد القاهرة بالطرابيش الفاسية في كل عام، فمثلاً عند وفاة عبد المعطي بن عبد السلام التالاوي ترك الرجل طرابيش وشاشية بـ٣٦٠٩٠٠ بارة كانت تعد ٨٥٪ من تركته.

ولم تستمر مصر فقط في عمليات جلب الطرابيش والشاشية من المغرب بل أسهم الطلب على الطرابيش في هجرة عدد كبير من الحرفيين المغاربة العاملين في عمليات صناعة الطرابيش؛ حيث استقروا في الفحامين والغورية فشيدوا معامل لتصنيع الطرابيش كانت الوثائق تطلق عليها أسماء من صنعوها في مصر أو «طرابيش بلدي».

رابعًا: الالتزامات الزراعية

احتفظت مصر بصورة أوسع من أي بلد آخر باهتمام زراعي قوي، وظل للزراعة فيها سحرها الخاص، وفي هذا العصر كانت الزراعة، كما كانت من قبل أكثر من حرفة، كانت كما يمكن أن يسمى الآن نظام حياة، كما كانت بقدر لا يستهان به شكلاً من أشكال الفن؛ فالقمح المصري كان مطلبًا عالميًا في عالم البحرين المتوسط والأحمر، وظل الأرز المصري والسكر والكتان لهم شخصية مستقلة مقبولة خاصة بهم، وظل الطلب عليهم كبيرًا في البحرين المتوسط والأحمر، وقد احتفظت الزراعة المصرية بقوتها وظلت المصالح الزراعية هي التي تحكم مصر حتى الأمس القريب، كما ظلت عوائد الأرض هي العمود الفقري للاقتصاد المصري.

وتعد دراسة أشكال حيازة الأرض الزراعية في مصر إبان العصر العثماني واحدة من أهم المشكلات التي لا تزال تحتاج إلى المزيد من البحث والتنقيب بهدف تحديد الأطر القانونية لهذه الأشكال. ووجد نظام الالتزام وهو نظام كانت الإدارة بموجبه تتنازل للملتزم عن حق تحصيل الضرائب المفروضة على الأرض الزراعية في قرية أو عدة قرى في مقابل دفع الملتزم مبلغًا يسمى «حلوان» تعدل قيمته أموال سنة خراجية في مقابل حصوله على هامش ربح يسمى «فائض» ومساحة من الأرض تسمى «أوسية» لا يدفع عنها ضرائب للدولة.

وكان الملتزم بذلك هو ممثل الحكومة في القرية؛ حيث كان هو الذي يوافق على حيازة القرويين للأرض، ونقلها من حائز إلى آخر وتسليمها إلى الورثة، وكان مسئولاً عن إعادة توزيع الأرض المتروكة والأرض التي خلت بموت صاحبها دون وريث، وكان مسئولاً عن إعادة توزيع أرض الذين يعجزون عن زراعة أراضيهم ودفع ضرائبها، وقد حل محل نظام الأمانات تدريجيًا منذ الربع الأخير من القرن السادس عشر، ومع تدهور قوة الإدارة المصرية تزايدت حقوق الملتزمين على التزاماتهم، فبعد أن كان الالتزام يمنح لمدة عام أو عدة أعوام أصبح يمنح مدى الحياة «ملكانة».

ومنذ منتصف القرن السابع عشر كان الالتزام قد دخل حيز التوريث في مقابل دفع مبلغ حلوان قدره ثلاثة أضعاف الفائض. ومنذ ثمانينيات هذا القرن دخل الالتزام ميدان الرهن؛ حيث كان الأمراء المماليك في حاجة ملحة للأموال من أجل تمويل صراعهم المحموم من أجل الوصول إلى السلطة، وأمام تزايد عمليات الإسقاط والرهن من جانب الأمراء العسكريين المسيطرين على الالتزامات لم يكن أمام الإدارة المالية إلا الاعتراف بهذه الظاهرة، ومن ثم بدأت هذه الإدارة تحتفظ بسجلات تسجل فيها إسقاطات القرى والالتزامات سواء في ذلك بالتنازل أو بالبيع، وهو ما كان يعني اعترافًا واضحًا من قبل الإدارة بهذا الوضع منذ الربع الأخير من القرن السابع عشر.

وكان دخول التجار المغاربة إلى حيز الالتزام قد بدأ مبكرًا، فمنذ الربع الأول من القرن السابع عشر كان عدد من التجار المغاربة قد دخلوا عمليات الالتزام بوصفهم عسكرًا وجنودًا في الأوجاقات العسكرية. فمثلاً كان الخواجا علي بن محمد الرويعي شهبندر تجار مصر ملتزمًا لقرية شبرا هارس منذ العام (١٠٢٣هـ/ ١٦١٤م)، كما كان عضوًا في أوجاق مستحفظان، كما كان الحاج محمد بن عبد الله بن عبد العزيز الهنشيري المغربي الطرابلسي

ملتزمًا لفوة في سنة (١٠٨٠هـ/ ١٦٦٩م)، وكان أيضًا يعمل كجوربجي لأوجاق عزبان. غير أن ذلك كان يمثل اتجاهًا فرديًا وفي حالات يمكن حصرها.

ولكن منذ بداية القرن الثامن عشر حدث اتجاه عام في الأوساط التجارية وبخاصة المغربية تجاه الاستثمارات في الأراضي الزراعية ممثلة في الالتزامات، وسوف تحاول هذه الأوراق فهم الأسباب والدوافع التي دفعت التجار المغاربة وغيرهم من التجار إلى الدخول إلى ميدان الالتزام، وأثر ذلك على الزراعة وعلاقة هؤلاء الملتزمين الجدد بالمجتمع الريفي، ثم العوامل التي أدت إلى انسحابهم من الالتزامات في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. أما عن العوامل التي دفعت المغاربة إلى الدخول إلى ميدان الالتزام فيمكن تحديدها فيما يلي:

أولاً: تحول أراضي الالتزام منذ منتصف القرن السابع عشر إلى «ملكانة» أي حيازة مدى الحياة وقابلة للتوريث مما زاد من جاذبية الالتزام كمجال للاستثمار، كما أدى إلى نشأة سوق المضاربة فيه؛ حيث كانت أرباح الالتزام مرتفعة لمن يلتزمها من الديوان؛ حيث كانت تصل إلى ٦٨٪ قبل حذف المصروفات التي ينفقها الملتزم على الالتزام.

ثانيًا: تدهور التجارة العابرة في البن منذ سنة (١١٣٦هـ/ ١٧٢٥م)، بسبب تقلب أسعار البن في الأسواق المحلية والدولية بعد وصول بن جزر الأنتيل إلى حوض البحر المتوسط بل إلى مصر نفسها، مما جعل التجار المغاربة يحرصون على تنويع أنشطتهم الاستثمارية وكان الدخول إلى ميدان الالتزام أحد أدواتهم لذلك، وكانت تجارة البن قد حققت أرباحًا وفوائض مالية ضخمة لدى عدد كبير من العائلات المغربية مثل عائلات الشرايبي وغراب والبناني وغيرها من العائلات وهو ما جعل بعض هذه العائلات تقبل على استثمار هذه الأموال في الالتزام خاصة بعد التعديلات التي لحقت به.

ثالثًا: حاجة الأمراء العسكريين القابضين على زمام الحكم في مصر إلى الأموال، بصورة ضرورية وملحة بخاصة في ظل إسراف المماليك وتوسعهم في شراء الأسلحة وتجنيد المرتزقة وإنشاء البيوت العسكرية كبيرة العدد والتي كانت تستنزف قواهم المالية، وكانت الالتزامات تتميز بموسمية إيراداتها والتي كانت ترتبط بمواسم الحصاد. وقـد وجدت القيادة العسكرية ضالتها المنشودة في كبار التجار وأثريائهم، وكان التجار المغاربة بما كونوه ويمتلكونه من ثروات أفضل من يقوم بذلك، ويؤكد أحمد شلبي عبد الغني أن الخواجا محمد الدادي الشرايبي كان أول من أوجد نظام رهن الالتزامات، ويذكر أن محمد الدادي هو الذي أحدث الربا في مصر في سنة (١١٠٧هـ/ ١٦٩٥م) من عمليات رهن الالتزامات هذه، وهي نظرة قاصرة بالطبع تعبر عن رفضه لدخول فئات جديدة غير العسكريين لميادين الالتزام باعتباره عسكريًا، وقد تم رصد حوالي ثلاث وعشرين عائلة من العائلات المغربية دخلت ميدان الالتزام كانت أهمها على الإطلاق عائلة الشرايبي والتي يقدر الجبرتي عدد القرى الجارية في التزامها بستين قرية يبلغ عائدها السنوي حوالي مليون بارة إضافة إلى عائد البلاد المرهونة والذي يبلغ مليون ونصف المليون بارة، وتوضح الوثائق المتعلقة بالالتزام في سجلات المحاكم مدى الدور الكبير لآل الشرايبي في الالتزام؛ فمثلاً في سنة (١١٢٠هـ/ ١٧٠٨م) قام سليمان بك أمير اللواء الشريف السلطاني بإسقاط حقه في التزام قرية صـا الحجر بولاية الغربية وربع أراضي قرية طبلوة بالمنوفية في مقابل مبلغ ثلاثيـن كيسة مصرية دفعها له محمد الدادي الشرايبي، ثم قام الأمير سليمان باستئجارها منه في نفس الوقت لمدة سنة خراجية كاملة بمبلغ قدره ستة أكياس واشترط سليمان بك في عقد الإيجار أنه إذا قام خلال عام بدفع مبلغ الحلوان «الثلاثين كيسة» يعود إليه التزامه بقريتي صا الحجر وربع أراضي طبلوة وهو نفس ما حدث مع محمد بك أمير اللـواء الشريف عندما أسقط حقه في قريتي

الرقة بالجيزة ودمهوج بالغربية في العام (١١٢٥هـ/ ١٧١٣م) للدادي الشرايبي مقابل مبلغ ثلاثين كيسة ثم قام باستئجارها منه مقابل ستة أكياس في كل عام.

وهكذا أقبل التجار المغاربة على عمليات رهن الالتزامات في البداية بصورة كبيرة حيث كانت تحقق لهم مكاسب كانت تصل إلى حوالي ٢٠٪ من قيمة الالتزام دون مخاطر تذكر في الوقت الذي لم تكن التجارة الدولية سواء في البن أو غيره من السلع تحقق أرباحًا أكثر من٢٥٪ إلى٣٠٪، وهي الأكثر تعرضًا للمخاطر سواء بالغرق أو النهب على أيدي العربان. ومنذ ذلك الحين أصبح الالتزام يلعب دورًا مهمًّا في إيرادات التجار المغاربة ويظهر ذلك واضحًا جليًّا في تركاتهم؛ ففي تركة الخواجا صالح بن عبد الرحمن أمغار المتوفى في سنة (١١٢٥هـ/ ١٧١٣م) استحوذ الالتزام على حوالي٥٠٪ من إجمالي تركته.

وأصبحت فوائض الالتزام وأرباحه تمثل جزءًا رئيسيًّا في إيرادات وأرباح كبار التجار المغاربة، ففي سنة (١١٥٢هـ/ ١٧٣٩م) حققت حصة نصف قرية طنان، وتوابعها لورثة الخواجا عثمان حسون فائضًا مقداره ١٨٧٠٠٠ بارة، وفي سنة (١١٧٩هـ/ ١٧٦٥م) مثلت فوائض الالتزام ٢٣٪ من تركة الحاج حسن أبو علي ابن الخواجا قاسم الشرايبي.

وكان لعائلة الكوهن وهي عائلة تنتمي إلى أصول يهودية فاسية هاجرت إلى مصر في النصف الأول من القرن الثامن عشر، كان لها باعٌ طويل في تجارة الأقمشة الهندية والالتزام. فعندما توفي الحاج محمد بن عبد الرحمن الكوهن في سنة (١٢٠٣هـ/ ١٧٨٨م) كان في التزامه نواحي عزبة العلامية والسالمية وبسيون إضافة إلى قيراط واحد في رشيد، وقد مثلت إيرادات هذه الالتزامات في تركته حوالي ١٢٪ من إجمالي تركته البالغة ٢١٢٦٥٢٠ بارة، وهو ما يعكس مدى الدور الذي أصبحت تقوم به الالتزامات في تكوين ثروات التجار المغاربة. والحال أن الدولة العثمانية كانت لا ترحب بدخول التجار حيز الالتزام، ذلك أن

الخزانة في إسطنبول كانت تستفيد بصورة واسعة من الحلوان الذي كانت تحصل عليه من عمليات إعادة بيع الالتزامات الزراعية مرة أخرى بعد مقتل الأمراء المماليك أو فرارهم.

ولما كان الصراع دائمًا وعلى أشده بين القوى المملوكية في مصر كانت الدولة العثمانية تضمن موردًا لا ينضب من الأموال لتعوض به النقص الدائم في الخزينة الإرسالية، وكانت الدولة تحصل على حوالي ٢٥ مليون بارة سنويًّا من الحلوان. لذلك لم ترحب بدخول التجار إلى الالتزام؛ حيث إن حيازتهم لهذه الالتزامـات كانت تعني حرمانها من هذا المورد المالي المهم، ولأول مرة تلتقي أهداف الأمراء المماليك والدولة العثمانية لمنع التجار من التمادي في دخول ميدان الالتزام، وبالفعل فقد شهد النصف الثاني من القرن الثامن عشر تراجعًا واضحًا في حيازة التجار للالتزامات.

ويبدو أن دخول التجار في دائرة الالتزام كان يحمل في طياته بعض التغيرات في علاقات الإنتاج. فالوثائق تشير إلى عمليات إقراض للفلاحين كان يقوم بها الملتزمون الجدد خصوصًا في أوقات الضيق، وأصبح هؤلاء التجار يقدمون إلى الفلاحين الأثوار والتقاوي والمحاريث والنوارج وينشئون السواقي. وتوضح تركة عبد الرحمن بن محمد الدادي الشرايبي العدد الكبير الذي أصبح يمتلكه من هذه الأدوات في القرى التي كانت تقع في التزامه وهي سلكة ومحلة مرحوم وطلبية وأسبول وشبرة، كما قام هؤلاء التجار بتقديم القروض إلى الفلاحين من أجل تمويل زراعتهم، ويصف الجبرتي أحفاد الشرايبي بأنهم من نبلاء المزارعين الذين يعيشون من دخول ممتلكاتهم الزراعية ومن استغلال عادل للمزارعين، كما يتحدث عن إبراهيم جلبي الغزالي أحد أحفاد الشرايبي بأنه كان يقوم بإقراض الفلاحين التقاوي واحتياجات الزراعة، وكان هذا التحول في بعض علاقات الإنتاج يتماشى إلى حدٍّ ما مع الطلب المتزايد على السلع الزراعية المصرية في أنحاء الدولة

العثمانية وأوروبا خاصة الغلال والأرز والقطن، فهل لعب التجار دورًا في عمليات تمويل التوسع في الحاصلات النقدية وخاصة القطن؟

ورغم هذا التحول في بعض علاقات الإنتاج تبقى حقيقة مهمة وهي أن نظام الالتزام بالصورة التي انتهى إليها في أواخر القرن الثامن عشر أصبح قيدًا على تقدم الريـف والقطـاع الزراعي؛ فالالتزام يتسبب في تسرب الجزء الأكبر من الدخل الزراعي إلى جيوب الوسطاء من الملتزمين، وهؤلاء معظمهم من المماليك، وكان هؤلاء يستخدمون هذا الفائض بعيدًا عن الدولة ومشروعاتها في صراعهم الدامي للوصول إلى السلطة. وقد نتج عن ذلك ظاهرتان على درجة كبيرة من الأهمية هما:

أولاً: نقل الأعباء الضرائبية على الفلاحين والملتزمين من التجار فيما تبقى من الأرض الزراعية.

ثانيًا: إهمال الريف والقطاع الزراعي وعدم القيام بمشروعات الري وصيانة الجسور والقنوات عمومًا.

ومع تزايد الابتزازات المملوكية للملتزمين غير العسكريين واعتداءاتهم المتواصلة على القرى الواقعة في التزام التجار، فضل التجار المغاربة خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر عدم شراء الالتزامات، بل أقبل عدد من الملتزمين على بيع وإسقاط حصص التزاماتهم خشية ضياع أموالهم. ويتضح ذلك من خلال إسقاطات القرى. فمثلاً السجل رقم ١٠ وهو يحمل تاريخ (١١٧٨هـ/ ١١٦٤م) لا يوجد به أي تاجر مغربي يشتري التزامات على الإطلاق، بل فيه تاجر واحد هو عبد الرحمن القباج يسقط حصة في التزامه، ويتضح ذلك من خلال تركات التجار بصورة واضحة، فرغم ضخامة ثروة الخواجا أحمد بن عبد السلام مشيش، فإنه لم يمتلك أية التزامات، ولم يمتلك عبد رب النبي البناني شيخ التجار في

الغوريـة إلا حصـة صغيرة جدًا في إحدى القرى، وهو نفس وضع الخواجا محمد شقرون الذي لم يمتلك إلا قيراطًا ونصفًا في ناحية ميت علوان كانت تعطي عائدًا سنويًا قدره ١٣٥٠٠ بارة، هكذا تراجع التجار عن التمادي في حيازة الأرض الزراعية أمام خوفهم الدائم من المصادرات والابتزازات المملوكية وأمام موقف الدولة العثمانية والأمراء المماليك الرافض لدخولهم هذا الميدان.

خامسًا: القروض المالية

كل مجتمع يجمع المال على نحو تراكمي، ويكون لنفسه رأسمال ينقسم إلى قسمين أولهما أموال مكتنزة تظل بغير نفع مركونة تنتظر استخدامها «جواهر النساء، الأحجار الكريمة، وغير ذلك»، وثانيهما رأسمال ينساب كالمياه في قنوات الاقتصاد الاستثماري النشيط في التجارة والحرف الصناعية، وكلما زادت نسبة هذه الأموال زاد الاقتصاد نشاطًا، والعكس صحيح أيضًا فكلما زادت نسبة الأموال المكتنزة بغير نفع تكون النتيجة بالضرورة وجود رأسمال مجمد وهو ما يؤدي إلى حدوث هبوط حاد في الفائدة على هذه الأموال، وكلما زاد حجم رأس المال العامل زاد النشاط الاقتصادي في استثمار الأموال؛ أي زادت نسبة الفائدة؛ حيث غالبًا ما يستتبع النشاط الاقتصادي وزيادة رأس المال العامل زيادة كبيرة في الطلب على الاقتراض وبالتالي ارتفاع الفائدة، حدث ذلك خلال القرن السابع عشر عندما اندفعت الأموال في مصر لتمويل تجارة البن المربحة والمستقـرة وبالتالي كان هناك إقبال عام في الأوساط التجارية «وخاصة المغربية» على الاقتراض من أجل استثمار هذه الأموال في تجارة البن أو الأقمشة الهندية، لذلك ارتفعت الفائدة على القروض بصورة واضحة حتى وصلت إلى ٢٢٪؛ فمثلاً في سنة (١١٠٧هـ/ ١٦٩٥م) اقترض الخواجا محمد الدادي

الشرايبي من أولاد الخواجا محمد العاقل مبلغ ٨٠٠٠ ريال وكان عليه أن يدفع عنها في كل عام فوائد مقدارها ٤٠٠ ريال وبنسبة فائدة مقدارها ٢٢٪.

وظلت نسبة الفوائد مرتفعة خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر أيضًا خاصة أمام حاجة الأمراء المماليك إلى الأموال نتيجة توسعهم في امتلاك مماليك من الرقيق من أجل تكوين بيوت مملوكية عسكرية تكون حامية لكل أمير منهم في صراعهم المحموم من أجل السلطة.

لذلك فقد لجأ هؤلاء المماليك إلى كبار التجار لإمدادهم بالأموال، ولم يكن أمامهم أمام عناد ورفض هؤلاء التجار تقديم القروض إليهم بدون ضمانات سوى رهن هذه الالتزامات لديهم وسحب الأموال بفائدة مقدارها ٢٠٪ وهي النسبة السائدة على الفائدة في سوق المال إبان هذه الفترة، ومع تزايد نفقات الفئات العسكرية وعدم استطاعتهم الوفاء بديونهم وفوائدها كانت هذه الالتزامات قد آلت إلى التجار الذين وجدوا أنفسهم وقد تحولوا إلى ملتزمين للأرض، فمثلاً في العام (١١٤٢هـ/ ١٧٢٩م) قام الأمير محمد أغا باختيار الجاويشية ودلال البلاد بالديوان العالي بإسقاط حقه في ربع ناحية الحامول بولاية الغربية في مقابل حلوان قدره ٧٥٠٠٠ بارة ثم قام باستئجارها منه في مقابل ١٥٠٠٠ بارة في كل عام وبفائدة مقدارها ٢٠٪.

ومع تدهور تجارة البن وتقلب أسعاره وعدم القدرة على تصريفه، لجأ التجار المغاربة إلى أسلوب كان أكثر غلظة وقوة فإذا جاء أحد المقترضين من العسكر أو غيرهم إليه يطلب المال أقسم له بكل الأيمان، أنه لا يمتلك نقودًا مطلقًا، وقبل أن يهم هذا بالانصراف يقول له ولكن لدي بن!! وبالطبع لم يكن أمام المقترض إلا أن يقبل ذلك فيبيع له البن بسعر يتراوح بين ٣١ و٣٣ ريالاً للقنطار، في حين أن سعره كان يتراوح في القاهرة بين ٢١ و٢٤ ريالاً للقنطار، وعندما يخرج هذا الرجل بالبن ينادي التاجر على غلمانه وعبيده يوصيهم بأن يتتبعوا الرجل فإذا ذهب إلى السوق وباعه بحد أقصى ٢٤ ريالاً للقنطار فعليهم أن

يشتروه لحساب سيدهم بالطبع، ليس هذا كل ما كان يفعله التجار المغاربة، فعند إبرام عقد الالتزام يحرص التجار على أن يأخذوا نسبة الربح على الالتزام ٢٠٪، وهكذا كان التجار المغاربة وخاصة الفاسيين أكثر قسوة في تعاملاتهم التجارية لتكوين الثروة، فمثلاً في العام (١١٣٤هـ/ ١٧٢١م) كان إبراهيم بك كاشف إقليم المنصورة في حاجة شديدة إلى الأموال ولم يكن أمامه للحصول على هذه الأموال إلا رهن التزامه في ناحية طنبول إلى ثلاثة من انتجار المغاربة وهم الحاج عبد السلام بن العربي المغربي التطاوني والحاج عبد القادر بن محمد العربي الأبار والحاج عمر بن محمد الأبار في مقابل ٣١٢٢٠٠ بارة تعوض عنها ١١٩ قنطارًا من البن كان سعر قنطار البن ٤١ ريالاً، في حين لم يكن قنطار البـن يتعدى ٢٥ ريالاً في القاهرة.

ولم يشمل هذا النظام الإقراضي الالتزام فقط بل امتد إلى جميع ميادين الحياة، فلم يكن التجار المغاربة يقبلون تقديم القروض والأموال دون رهن ودون تحقيق مكاسب مالية مرتفعة وكانوا يعرفون دائمًا حاجة من أمامهم للأموال؛ فالخواجا عبد الله التاودي بن محمد المغربي الفاسي كان يعرف جيدًا حاجة الحاج شرف بن عبد الله بن شرف .. الأموال في سنة (١١٦٩هـ/ ١٧٥٥م). لذلك فقد وافق على أن يشتري منه الربع في وكالة في خط البندقيين شريطة أن يأخذ بثمنها بُنًّا بسعر ٣٣ ريالاً للقنطار، والجبرتي وهو المؤرخ المدقق يؤكـد على انتشار هذه الظاهرة في المجتمع بصورة واضحة، فمن بين الذين فرض إسماعيل بك عليهم الضرائب لتحصيل الفردة التي فرضها على أثرياء القاهرة لتمويل حملته على الأمراء المماليك في صعيد مصر «التجار الذين يقرضون الناس البن بالمرابحة» فالمرابحة هنا تعني الفائدة.

وكان الربع الأخير من القرن الثامن عشر قد شهد تراجعًا كبيرًا في قيمة الفائدة على القروض بسبب الأزمات التي كانت تعانيها البلاد بسبب الفوضى السياسية والابتزازات

المملوكية وتراجع تجارة البن وتقلب أسعاره في الأسواق المصرية، وهو ما أدى إلى انسحاب كميات ضخمة من النقود من السوق التجاري لتتوارى في المنشآت التجارية والعقارية أو تجمدها في صورة أحجار كريمة أو غير ذلك، وبالتالي انخفضت الفائدة نتيجة للهبوط الحاد في السوق التجاري المصري، ونتيجة لذلك فقد ظهرت في مصر بيوت تجارية أصبحت تعمل على تقديم القروض لأي طالب لها طالما رهن شيئًا مضمونًا للسداد، وبفائدة منخفضة تتراوح بين ٥ - ١٥٪ على هذه الأموال، وقد رصدت الوثائق هذه الظاهرة بوضوح فمثلاً قدم الخواجا محمد بن أحمد شقرون الفاسي في العام (١١٨٥هـ/ ١٧٧١م) إلى الحاج محمد بن يحي مبلغًا قدره ١٥٠٠ ريال، وبعد عام من هذا التاريخ حصل على ربح قدره ٢٢٠ ريالاً وبفائدة مقدارها ١٤٪، وهكذا كانت الفائدة في تراجع كلما اقترب القرن الثامن عشر من نهايته نتيجة للأزمات السياسية المزمنة التي أصبحت تمر بها البلاد، وقد لاحظ الجبرتي ما رصدته الوثائق أيضًا عندما كان يتحدث عن مصادرة الفرنسيين للخواجا محمد بن قيمو المغربي الطرابلسي في العام (١٢١٣هـ/ ١٧٩٨م) فيقول: « وأخذوا ما في الحواصل من بن وقماش ونقود له وشركائه حتى نهبوا مخازن غيره وكان عنده أمانات كثيرة للناس فإنه كان عهدة ومليًا». فمن الواضح أن هذا الرجل وغيره من التجار المغاربة أصبحوا خلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر يقبلون الودائع ويقرضون القروض على السواء، وكان أغلب هذه القروض مضمونًا بملكية عقارية، وتوضح تركة الخواجا عبد السلام بن محمد الشهير بالفاسي المتوفى في (١١٩٩هـ/ ١٧٨٤م) مدى الدور الكبير الذي أصبح يقوم به التجار في الأعمال المالية المتعلقة بالقروض والرهن والودائع.

وهكذا أصبح عدد من التجار المغاربة يعملون رجال مال يقدمون القروض ويقبلون الودائع ويدفعون الفوائد عليها، وكانت هذه العملية تعود بالطبع عليهم بفوائد مالية ضخمة أهَلتهم لاحتلال مكانة هامة في المجتمع.

سادسًا: الاستثمار في السفن والنقل البحري

كانت السفن من أهم الاستثمارات التي اندفع إليها العديد من التجار المغاربة سواء في البحر المتوسط أو البحر الأحمر، فقد كانت تجارة البحر تعني الثروة، وكان النقل البحري متغلغلاً بصورة واسعة في حركة التجارة المصرية في صورة حياة بحرية بسيطة ولكن قوية، قوامها سفن أكثرها عادية بغير سقوف وكانت إنتاجية السفينة مرتبطة بحجم الشحنات وقيمتها ونوعيتها ومصيرها، فإذا كان مالك السفينة محترفًا للنقل فحسب فإن عليه أن يحصل على أسعار متناسبة مع النفقات حتى يحقق في النهاية ربحًا، وكان العمل على هذه السفن حرفة صعبة معرضة للمخاطر لا تعطي من عائد إلا الشيء القليل، والواقع أن موضوع تأجير السفينة من جانب هذه العائلات والأفراد لم يكن أمرًا واسع النطاق، إنما كان التجار يقومون بتطقيم وتجهيز السفينة ليشحنوا عليها بضائعهم، فكانت السفينة تدخل على هذا النحو كجزء في عملية تجارية تتجاوزها أو لنقل تحيط بها، ولهذا كان المألوف أن تتم عملية النقل في إطار عملية التجارة التي تدخل فيها دخول الجزء في الكل، فتكون عنصرًا من بين عناصر متعددة تتناول النفقات والمخاطر.

فمثلاً الخواجا عبد العزيز غراب كان له النصف في غليون يعمل بين موانئ البحر المتوسط وخاصة الإسكندرية وإسطنبول شركة مع الحاج محمد بن قاسم الترهوني المغربي بالنصف الآخر، ولم يكن الخواجا عبد العزيز يعتني كثيرًا بعمليات النقل - أي أرباح النقل - بل كان كل ما يهمه إرسال البضائع وشحنها إلى إسطنبول فنجده أرسل بصحبة محمد قبودان ٦٠٠ إردب عدس وكميات كبيرة من الأقمشة المصرية، ولكنه يحاسب محمد الترهوني قبودان سفينته على حقه في نولون السفينة لست رحلات قامت بها ولم يحاسبه عليها، مما يعكس عدم الاهتمام الكبير بعمليات النقل وليس معنى ذلك أن الأرباح

التي كانت تحققها السفن من النقل لم تكن مهمة ولكنها كانت سنوية بالنسبة للتجار، والواقع أن أفضل مهام هذه السفن كانت تتم لمصلحة الدولة، فإذا نجح قبودان السفينة في إقناع القيادات الحاكمة بالتعاقد معه لنقل متعلقات الدولة أو جنود الأوجاقات كان ذلك إلى جانب البضائع التجارية يعود عليه بأرباح كبيرة؛ فمثلاً قامت إحدى مراكب الخواجا قاسم الشرايبي في سنة (١١٤٧هـ/ ١٧٣٤م) بنقل جنود أوجاق مستحفظان وعزبان لحراسة طابية جدة في مقابل ٢٧٧٠٤ بارات كما كان ربح مركب الجزايرلي الجاري في ملكة آل الشرايبي خلال نفس العام ١٦٤٥٢١ بارة. ولكن هؤلاء التجار المغاربة الذين كانوا منغمسين انغماسًا شديدًا في تجارة البحر الأحمر والمتوسط، لم يكونوا يعتبرون السفن وسيلة للتوفير في نفقات النقل إلا على نحو ثانوي جدًّا، فمن يمتلك سفينة يستطيع أن يصل وحده ويحقق بذلك منافع المحظوظين، ثم إنه يجد في شخص ريس السفينة وكيلاً عنه ينجز هذه المهمة أو يتصرف التصرف الواجب مع الوكلاء. فكان من يمتلك سفينة يجمع في قبضته كل الفرص التجارية؛ من هذا القبيل آل الشرايبي وآل المنجور في البحر الأحمر وآل غراب وغانم في البحر المتوسط الذين اشتروا السفن وطقموها وجهزوها واهتموا بشحنات البضائع التي ستعود السفن محملة بها، فهذه العملية المحفوفة بالمخاطر كانت تعود بأرباح عالية جدًّا، ففي سنة (١١١٠هـ/ ١٦٩٨م) شحن محمد الدادي الشرايبي لحسابه سفينتين من ميناء القصير بالغلال والمواد الغذائية المختلفة إلى جدة، وفي رحلة العودة كان على وكلائه شحنها بالبن والأقمشة الهندية والبخور والتوابل.

ونتيجة للأخطار الملاحية العديدة التي كانت تتعرض لها السفن، فقد حرص التجار المغاربة على امتلاك العديد من الأسهم في هذه السفن. فمثلاً في الوقت الذي امتلك فيه محمد الدادي الشرايبي حصصًا في ثلاثة مراكب في البحر الأحمر امتلك ابنه قاسم الشرايبي عند وفاته في العام (١١٤٧هـ/ ١٧٣٤م) مركبًا كاملة هي التركماني وحصصًا في خمس سفن

أخرى، وقد حرص آل الشرايبي على امتلاك الأسهم الأكبر في المراكب حتى يستطيعوا توجيهها في أي وقت تقتضيه مصالحهم.

وبالإضافة إلى هذه الاستثمارات فقد اتجه التجار المغاربة للتجارة في التوابل، فعلى الرغم من أن التوابل تراجعت من حيث الأهمية من المرتبة الأولى إلى المرتبة الرابعة في تجارة البحر الأحمر خلال القرن الثامن عشر، فقد ظل عدد غير قليل من التجار المغاربة يعمل بالاتجار بها وظلت التوابل تمثل في تركاتهم حوالي من ١٠ إلى ١٥٪، ففي تركة الخواجا حدو بن عربي المنجور ورد له في سنة (١١٣٣هـ/ ١٧٢٠م) من السويس بصحبة المراكب ٤٩٠ قنطارًا من الفلفل كانت قيمتها ٥٥٣٥٤ بارة، والخواجا طاهر بن حدو الزرهونى المغربي التاجر في وكالة الحمزاوي وصل له عند وفاته في العام (١١٣١هـ/ ١٧١٨م) بصحبة المراكب من جدة ٧٩ قنطارًا من الفلفل إلى جانب كميات أخرى من البخور والقرفة. وعند زيارته لمصر في العام (١١٧٨هـ/ ١٧٦٤م)، أكد نيبور على استمرار وصول التوابل إلى مصر عبر البحر الأحمر بكميات كبيرة فيقول: «وتحمل السفن القادمة من جدة والقوافل الآتية من مكة الكثير من التوابل المستوردة من الهند»، هكذا شهدت تجارة التوابل تراجعًا كميًّا، ولكنها لم تنقطع في ورودها عبر البحر الأحمر، وكان هذا التراجع يتماشى إلى حدٍّ كبير مع الاستهلاك العالمي للتوابل؛ حيث شهدت الأسواق العالمية تراجعًا استهلاكيًّا بها منذ (١٠٦١هـ/ ١٦٥٠م) حسب مؤشرات بردويل؛ حيث أرجع ذلك إلى تزايد استهلاك مواد ترفيه جديدة مثل القهوة والكاكاو والتبغ، وتزايد استهلاك الخضروات، وتراجع استهلاك اللحوم المحفوظة والمتبلة بعد توافر البدائل من المستعمرات في العالم الجديد.

وبالإضافة إلى ذلك فقد أسهمت الهجرة الفاسية إلى مصر خلال القرن الثامن عشر في دعم تجارة الذهب بصورة كبيرة؛ حيث كان لفاس علاقات قوية مع مدن الذهب في غرب إفريقيا منذ أمد بعيد، وكان التجار الفاسيون أكثر تمرسًا بهذه التجارة. وعندما هاجروا

للقاهرة ظلت لهم علاقات تجارية قوية مع مدن غرب إفريقيا في كانو وتمبكتو وأكدر وغيرها وظل لهم وكلاء بها، فكان للخواجا حدو بن عربي المنجور وكلاء في كانو كان يرسل لهم بالخرز والأقمشة الملونة الهندية والمصرية وكانوا يرسلون إليه بتراب الذهب.

كما شكلت الاستثمارات الحرفية واحدة من أدوات التجار المغاربة لتكوين الثروة والتراكم المالي، فقد كان امتلاك أحد الورش الحرفية سواء معمل للسكر أو معصرة للزيت أو سرجة أو طاحونة أو حتى ورشة للنسيج أو مصبغة وغير ذلك مما يدر على أي تاجر دخلاً منتظمًا مما يقوم بتحصيله من أرباح هذه المنشآت أمرًا مهمًّا، فمثلاً كان أحمد بن عبد الجليل بن زاكور الحريري يمتلك ورشة لصناعة الحرير في الغورية كان أحد عشر نوال.

كما أقبل التجار الفاسيون على شراء الجامكيات والرواتب من أجل ضمان مورد مالي دائم؛ فمثلاً قام الخواجا محمد عباس بن يحي الفاسي بشراء ٩٠ عثمانيًّا بدفاتر أموال الحرمين بثمن قدره ١٢١٥٠٠ بارة، كانت تعطي عائدًا سنويًّا قدره ٦٦٧٥بارة، وعندما توفي الخواجا محمد شقرون في عام (١١٩٢هـ/ ١٧٧٨م) كان له أربعة عشر عثمانيًّا بدفاتر الحرمين، وقد أقبل على الجامكيات والرواتب عدد كبير من هؤلاء التجار خاصة خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر نتيجة لتدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية مع تزايد التسلط المملوكي على مصر.

هكذا يتضح الدور الكبير للتجار المغاربة في التجارة المصرية وأن نشاطهم التجاري الرئيسي انصب على التجارة الدولية العابرة، وقد كانت أكثر أنواع التجارة المصرية إدرارًا للأرباح تجارة التوابل ثم تجارة البن وتجارة الذهب والأقمشة الهندية من أهم أنواع التجارة لتحقيق تراكم رأس مالي مهم، مما أهَّلهم لدخول ميدان الالتزام الذي كان يمثل قمة الاستثمار المالي في مصر، والذي كان يعني تحولاً كبيرًا للدخول إلى استثمار جزء كبير من

هذا التراكم المالي الذي تحقق لديهم في تنمية إنتاج الريف وتحديث الصناعات الحرفية القائمة على الإنتاج الريفي بإمداد الفلاحين والحرفيين بالأموال لزراعة القطن والكتان وإقامة الورش الحرفية للنسيج والحياكة، ولكن ضعف القدرة على الربط بين الإنتاج والتسويق والابتزازات المملوكية ونهب البكوات المماليك للالتزامات الزراعية دفعهم إلى التخلص من هذه الالتزامات فتخلصوا من جزء كبير منها وتراجعوا عن شرائها وباءت المحاولة بالفشل بسبب الفوضى السياسية والتركيز فقط على التجارة الخارجية، دون إحداث تطوير لآليات التجارة والإنتاج الداخلي، وهي الأزمة التي كان يجب أن تجد حلاً في إيجاد استقرار سياسي، وهو ما فعله محمد علي باشا.

الفصل الرابع

دور المغاربة في التنظيمات التجارية

إن استقراء العديد من وثائق المحاكم الشرعية المتنوعة على مدار العصر العثماني والتي تتناول العلاقات التجارية والتنظيمات التجارية، تؤكد بوضوح أن حركة التجارة كانت تعتمد أساسًا على جهود الأفراد، بينما اقتصر دور الإدارة على تحصيل الجمارك من خلال نظام الالتزام والعناية بتدبير احتياجات الجيوش والمهمات السلطانية دون تدخل كبير في تحديد النشاط التجاري وأدواته وهياكله التنظيمية. ولم تتدخل الإدارة إلا لإقرار ما اتفق عليه التجار. ولذلك يمكن القول بأن حركة التجارة داخل الولاية المصرية كانت تتمتع بقدر كبير من الحرية في الممارسة والمنافسة ويحكمها ما يصطلح عليه حديثًا باسم اقتصاد السوق الذي يقوم على ترك الحرية الكاملة للتجار وإخضاع النشاط التجاري لقانون العرض والطلب؛ حيث تركت الإدارة والأجهزة الإدارية للتجار الحرية الكافية لإدارة أعمالهم وتنظيماتهم والتعامل مع نظرائهم على اختلاف جنسياتهم[1].

---

(١) عبد الحميد سليمان، تاريخ الموانئ المصرية في العصر العثماني (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥): ٢٧٦.

شهبندر تجار القاهرة

لم يكن منصب شهبندر التجار منصبًا إداريًا تابعًا لأجهزة الإدارة، بل كان منصبًا شرفيًّا يمكن تشبيهه اليوم بـ «رئيس الغرفة التجارية المصرية». فقد كانت أول وأهم الواجبات التي تناط به الدفاع عن مصالح التجار والتجارة المصرية والتجار وحمايتهم من أي اعتداء على مصالحهم وتجارتهم، وكان اختياره يتم بواسطة التجار أنفسهم، ولم يكن الجهاز الإداري غالبًا يتدخل في عمليات تعيينه إلا بعد ترشيح التجار له وموافقتهم عليه؛[١] فكان تدخل الدولة هنا لإقرار هذا التعيين وإعطائه الصبغة الشرعية[٢]. وكان من أهم الواجبات المنوطة بـشهبندر التجار محاولة الحد من المنافسة العنيفة بين التجار للمحافظة على تحقيق أرباح عالية تعوض تجار النخبة التجارية عن أية خسائر قد تلحق بهم من وراء غرق الشحنات أو نهب العربان للتجارة، فكانت الأسعار غالبًا مستقرة في الأسواق، وبالطبع لم يكن ذلك في مصلحة المستهلكين وإن كان في مصلحة التجار، فكان التجار دائمًا يعوضون خسائرهم من أسعار السلع المصدرة أو المستهلكة، فإذا غرقت سفينة من الخمس عشرة سفينة القادمة من جدة والمحملة بالبن كانت أسعار البن ترتفع على الفور لتعوض هذه الخسارة، وبالطبع كان شهبندر التجار يقوم بالدور الأكبر في محاولة تقريب أسعار هذه السلع لتعويض خسائر التجار[٣].

---

(١) رفعت موسى محمد، الوكالات والبيوت الإسلامية في مصر العثمانية (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٣): ١٠٨.

(٢) نيللي حنا، تجار القاهرة في العصر العثماني: سيرة إسماعيل أبو طاقية شهبندر التجار، ترجمة رءوف عباس (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٧): ٦٣، ٦٤.

(٣) الدشت: ٢٥٧، س ١٤ (١٠٣٠هـ/ ١٦٢٠م).

كما كان شهبندر التجار يشارك في تعيين شيوخ الأسواق والسماسرة والدلالين[١] وذلك من خلال التنسيق مع قاضي القضاة الذي كان يرسل شاهدين من المحكمة لكي يشهدا في حضوره على رضا أهل السوق عن الشخص المرشح شيخًا للسوق أو شيخًا للدلالين والسماسرة، وكان هؤلاء الشيوخ يقرون أمام شهبندر التجار على المحافظة على الأسس والقواعد السائدة في السوق وعدم الخروج عنها[٢]. كما كان من واجبات شهبندر التجار أن يتدخل لفض أية منازعات تتعلق بالتنظيمات الداخلية لطائفة التجار مثل تعيينات مشايخ الأسواق والنقباء، والإشراف أيضًا على حل المشاكل والقضايا التجارية بالقاهرة[٣].

وليس ثمة شكوك في أن تولِّي أي تاجر لهذا المنصب كان يدعم من مكانته ومكانة الجماعة أو الطائفة التي ينتمي إليها بصورة قوية. فقد كان منزل شهبندر التجار دائمًا مقصد التجار الغرباء القادمين إلى القاهرة، كما كانت أجهزة الإدارة تطلب غالبًا منه توفير ما يتعذر عليها جمعه من سلع وبضائع، كما استفاد شهبندر التجار من الثقة الواسعة في مكانته التجارية، كما كان دائمًا موضع احترام الجميع بوصفه أغنى وأهم تجار مصر قاطبة. ولم ترد أية وثائق حول احتكار شهبندر التجار أو أحد من طائفة التجار لإنتاج وبيع وشراء سلعة معينة؛ فلم تمارس هذه الطائفة التجارية أي احتكار معين، بل كان السوق مفتوحًا دائمًا أمام الجميع. فكان من السهل على أي تاجر وافد أن يشتري حانوتًا في أحد أسواق القاهرة، وأن يصبح عضوًا في الطائفة التجارية التي يريد أن يكون عضوًا بها حسب نوع تجارته[٤].

---

(١) الباب العالي: ٣٢، س ١٧٨، م ١٤٦ (١١٠٤هـ/ ١٥٩٥م).

(٢) سليمان محمد حسين، تجار القاهرة في القرنين السادس عشر والسابع عشر (رسالة دكتوراه، كلية الآداب، ٢٠٠١): ٦١.

(٣) ياسر حلمي أحمد عبده، طبقة التجار في مصر عصر دولة المماليك وأثرهم في المجتمع المصري (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، ١٩٩٦): ٢١٦، ٢١٧.

(٤) حنا، تجار القاهرة في العصر العثماني: ٧٠.

وقد هلَ العصر العثماني على مصر وكان للشوام السيطرة شبه الكاملة على حركة التجارة المصرية؛ حيث سيطرت هذه العناصر الشامية على التجارة الدولية العابرة، وانتشر الشوام في موانئ اليمن والحجاز ومنذ منتصف القرن السادس عشر في الهند أيضًا. وأفضل مثال على مدى الدور الكبير للشوام في التجارة المصرية هو دور عائلة ابن الجمال الحلبية[١]؛ حيث ظل رأس هذه العائلة رئيسًا لتجار القاهرة منذ (٩٧٥-٩٩٧هـ) [٢] كما ظل عدد تجار النخبة التجارية المصرية في معظمه من العناصر التجارية الشامية[٣]. ويكفي فقط الإشارة إلى عائلات يغمور والعاصي والذهبي وأبي طاقية وابن الكركية وابن نجيم وابن الدهان وآل عريقات وغيرهم الكثير[٤].

وكان هؤلاء التجار الكبار يلعبون الدور الأساسي في اختيار **شهبندر التجار**، ونتيجة لذلك التواجد التجاري الكبير للشوام، فقد سيطروا على منصب **شهبندر التجار** وتوارثته عائلات ذوات أصول شامية؛ حيث ساند التجار الشوام المنتشرون في كافة أسواق القاهرة ذويهم وبني جنسهم لتولي هذا المنصب. ومنذ النصف الثاني من القرن السادس عشر أصبح التواجد المغربي محسوسًا بصورة أكبر على المستوى التجاري بصفة عامة، إلا أنه رغم ذلك ظل أقل على مستوى النخبة التجارية؛ حيث ظل للشوام السبق في عدد العائلات التجارية الثرية[٥]. وقد برز اسم آل الرويعي في النخبة التجارية بالقاهرة منذ الربع الأخير من القرن السابع عشر، حيث كان الخواجا أحمد بن محمد الرويعي قد هاجر على أرجح الاحتمالات من الأندلس في أعقاب سقوط غرناطة إلى الإسكندرية؛ حيث استقر في حارة

(١) الباب العالي: ٥٩، س ٢١، م ١٥٧ (٩٧٠هـ/ ١٥٦٢م).

(٢) القسمة العسكرية: ١٥٢، س ١٥، م ٢٣٢ (٩٩٥هـ/ ١٥٨٦م).

(٣) الباب العالي: ١٩، س ٤٩، م ٢٢٦٦ (٩٩٢هـ/ ١٥٨٤م).

(٤) القسمة العسكرية: ٦٩، س ٦٠، م ٨٦ (١٠٦٣هـ/ ١٦٥٢م).

(٥) القسمة العربية: ٣٥٧، س ١٠، م ٥٥٠ (١٠٠٣هـ/ ١٥٩٤م).

المغاربة[1]. ولكن ولديه أحمد ومحمد فضَّلا الانتقال والإقامة في رشيد التي كانت محورًا من المحاور التجارية لتجارة التوابل الآخذة في الازدهار مرة أخرى منذ منتصف القرن السادس عشر[2].

وقد أخذ أحمد في التنقل بين رشيد وبولاق والقاهرة وقد أسهم ذلك في ترسيخ مكانته التجارية فى رشيد؛ حيث أصبح شهبندرًا لتجارها، ورغم ذلك فقد قرر أحمد الانتقال إلى القاهرة تاركًا لأخيه محمد إدارة جميع أعماله في رشيد والإسكندرية. وقد استطاع أحمد نتيجة لمهارته التجارية أن يصبح أهم شخصية تجارية بالقاهرة في مستهل القرن السابع عشر، ورغم أن أحمد الرويعي حاول مرارًا الإشارة إلى أصله بالرشيدي، وأبدى مرونة كبيرة تجاه التجار الشوام[3]، إلا أن التجار الشوام تصدوا دومًا لوصوله لمنصب شهبندر التجار، وبفضل المكانة الكبيرة التي أصبح يحتلها والثروة الضخمة التي أصبح يحوزها الخواجا أحمد الرويعي، بخاصة في أواخر سنوات حياته، فقد سمح له ذلك بأن يكون شهبندرًا لتجار القاهرة، إلا أن الرجل كان يرى أن العمر قد أزف به وأن من الأفضل أن يدفع بها إلى ابن أخيه علي بن محمد بن أحمد الرويعي ساعده الأيمن الذي دربه على العمل التجاري وأعده ليخلفه في إدارة أعماله وشركاته؛ حيث لم ينجب أحمد إلا ابنة واحدة.[4] وبالفعل نجح أحمد الرويعي في أن يعين ابن أخيه عليًّا في منصب شهبندر التجار في عام (١٠٢١هـ/ ١٦١٠م)، وقد فقد علي الرويعي بوفاة عمه أحمد السند القوي الذي كان يسانده، وراح التجار الشوام يحيكون له الدسائس والمؤامرات حتى تم عزله في سنة (١٠٢٢هـ/ ١٦١٣م) لصالح الخواجا

---

(١) الصالحية النجمية: ١١١، س ٤٧٦، م ٤٥٦ (١٠٠٩هـ/ ١٦٠٠م)؛ إسكندرية الشرعية: ٢٩٤، س ٧٣، م ٣٦٨ (١١٤٨هـ/ ١٧٣٥م).

(٢) رشيد الشرعية: ٢٣٨، س ١، م ٣١٨ (٩٥٦هـ/ ١٥٤٩م).

(٣) الباب العالي: ٢٩٤، س ٩٤، م ١٢٩٣ (١٠٢١هـ/ ١٦١٢م).

(٤) حسين، تجار القاهرة في القرنين السادس عشر والسبع عشر: ٤٣.

إسماعيل أبي طاقية الحمصي[١]. وأمام هذا الجو المشحون بالمنافسة من جانب الشوام فقد فضل علي الرويعي الاستقرار في رشيد التي ظل بها إلى أن توفي في سنة (١٠٣٤هـ/ ١٦٢٤م)[٢].

هكذا ظل للشوام سيطرة شبه كاملة على رأس المؤسسة التجارية المصرية حتى وفاة الخواجا جمال الدين الذهبي البعلبكي في نهاية عام (١٠٥٩هـ/ ١٦٤٩م)[٣]؛ حيث تزوجت زوجته لطيفة بنت الخواجا الكبير محب الدين الصالحي من تاجر مغربي متوسط الحال يسمى قاسم بن محمد بن أبي العباس التلمساني المغربي[٤]. وقد سعت لطيفة إلى تولية زوجها الجديد محل زوجها الفقيد؛ حيث عمل الرجل وزوجته على إقناع رجل السلطة الحاكمة بتوليته لهذا المنصب المهم، كما سعى الخواجا قاسم لحشد تأييد التجار لتوليه هذا المنصب وبالفعل تنجح لطيفة في تولية زوجها لمنصب شهبندر التجار بعد أن وضعت بين يديه ثروتها من زوجها جمال الدين الذهبي ووالدها الخواجا محب الدين الصالحي[٥]، ولم تمضِ سوى ثمانية أشهر فقط على تولي قاسم لهذا المنصب؛ حيث تكتل التجار الشوام ضده واستطاعوا أن يعزلوه ويولوا محله الخواجا معتوق بن عبد الوهاب الشهير بابن الدهان الحلبي[٦]، وقد ظل الشوام مسيطرين على هذا المنصب حتى نهاية القرن السابع عشر عندما تولى الخواجا عبد الجواد الشيشيني الفيومي هذا المنصب في الفترة من (١١٠٧هـ- ١١٠٩هـ/ ١٦٩٥م - ١٦٩٧م)[٧]، إلا أنه بدا منذ تولي هذا الرجل لمنصب شهبندر التجار أن شخصية ونفوذ الخواجا محمد بن محمد الشرايبي كانت أكثر وضوحًا وبروزًا من شخصية الشيشيني نفسه. وتشير الوثائق إلى

---

(١) حنا، تجار القاهرة في العصر العثماني: ٦٣.

(٢) رشيد: ٣٧٨، س ٤١، م ٩٥٣ (١٠٣٣هـ/ ١٦٢٣م).

(٣) القسمة العربية: ١٥١، س ٤١، م ١٩٠ (١٠٦٠هـ/ ١٦٥٠م).

(٤) القسمة العربية: ٣٠٩، س ٤٤، م ٦١ ٤: (١٠٦٥هـ/ ١٦٥٤م).

(٥) القسمة العربية: ٣٢٦، س ٣٤، م ٥٣٥ (١٠٦٨هـ/ ١٦٥٧م).

(٦) الدشت: ٣٤٠، س ١٩ (١٠٦٠هـ/ ١٦٥٠م).

(٧) الصالحية النجمية: ٢٧٢، س ٥٠٨، م ٨٣٦ (١١٠٧هـ/ ١٦٩٥م).

ذلك بوضوح فتقول: «بحضرة الخواجا عبد الجواد الشيشيني رئيس التجار بمصر المحروسة ونخبة الخواجات صاحب المقام والمقال الخواجا محمد بن محمد الشرايبي»[١].

لقد نجح آل الشرايبي الفاسيون في انتزاع منصب شهبندر التجار من التجار الشوام والمصريين منذ نهاية سنة (١١٠٩هـ/ ١٦٩٧م)؛ حيث أصبح محمد بن محمد بن قاسم الشرايبي رئيسًا لتجار مصر حتى سنة (١١٢٤هـ/١٧١٢م) عندما تنازل عنها للخواجا محمد الدادي الشرايبي[٢] الذي ظل يشغل هذا المنصب حتى وفاته في سنة (١١٣٧هـ/ ١٧٢٤م)[٣]؛ حيث حل ابنه قاسم محله حتى اغتياله في سنة (١١٤٧هـ/١٧٣٤م)[٤]. والآن يبدو السؤال الذي يطرح نفسه على بساط البحث هو كيف استطاع آل الشرايبي المغاربة الوصول إلى هذا المنصب في ظل وجود شامي كان لا يزال قويًا في النخبة التجارية في مصر؟ وكيف استطاعوا المحافظة على هذا المنصب هذه الفترة الطويلة؟ ولماذا خرج من بين أيديهم؟

في الواقع إن نجاح آل الشرايبي يرجع إلى السياسة الماهرة التي اتبعوها منذ وصولهم إلى مصر، فقد عملوا على جمع الطائفة المغربية وراءهم بكامل انتماءاتها، فرغم أنهم فاسيون، فقد كانوا يلقبون أنفسهم بلقب «المغربي» فقط حتى يكتسبوا تعاطف جميع المغاربة[٥]. كما اتبعوا سياسة الحكمة ومهادنة الشوام وعدم الدخول في منافسة علنية مع أحد من الشوام، بل على النقيض من ذلك تمامًا. فقد اتبعوا سياسة مرنة للغاية تجاه الشوام وهو ما يتضح من حرص عـدد من التجار الشوام على تعيين محمد الشرايبي وصيًّا على تركاتهم

---

(١) الصالحية النجمية: ٦٤، س ٥٠٨، م ٢٢٧ (١١٠٧هـ/ ١٦٩٥م).

(٢) القسمة العسكرية: ٧١٥، س ١٠٢، م ٩٥٢ (١١٢٤هـ/ ١٧١٢م).

(٣) عبد الرحمن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، مج. ١ (بيروت: دار الجيل. د.ت.): ١٣٧.

(٤) أحمد شلبي عبد الغني، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات، تحقيق عبد الرحمن عبد الرحيم (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٧): ٥٨٩.

(٥) القسمة العسكرية: ١٣٨، س ٦٧، م ١٩٤ (١٠٦٧هـ/ ١٦٥٦م).

وأبنائهم القصر[١]. وفي هذه السياسة يقول أحمد شلبي: «وكان كريمًا يواسي الناس خيـرًا ويسعى في مصالحهم»[٢].

كما أسهمت الثروة الكبيرة التي امتلكها آل الشرايبي في نهاية القرن السابع عشر في دعم مكانتهم لدى سائر تجار النخبة التجارية القاهرية، وبالتالي لم يكن هناك مشكلات في تولي آل الشرايبي لهذا المنصب، أما كيف استطاعوا المحافظة عليه، فالواقع يؤكد أن قيام الخواجا محمد بن قاسم الشرايبي بالتنازل للخواجا محمد بن عبد القادر الشرايبي الشهير بالدادي عن إدارة بيت الشرايبي سمح للدادي بأن يحل محله دون مشكلات كبيرة في جميع مهامه ومناصبه، خاصة أنه أصبح يدير أكبر مؤسسة تجارية في مصر. وبالطبع فقد كان لدى الدادي جميع أساليب التاجر الناجح التي كانت تمكنه من تولي هذا المنصب[٣]. أما قاسم فقد كان الابن الأكبر لمحمد الدادي، وكان يعده منذ مولده ليكون خليفته، فعلمه وسقاه كل خبرة ومهارات عمره، لذلك فقد حقق تقدمًا كبيرًا على نحو ما أكده أحمد شلبي: «وكان قد فاق والده في كل شيء وزاد على والده بالتواضع الزايد»[٤].

كانت وفاة قاسم المفاجئة في سنة (١١٤٧هـ/١٧٣٤م) بداية التراجع الكبير الذي شهده بيت الشرايبي. ويرجع ذلك إلى شخصية أخويه اللذين خلفاه في رئاسة البيت، فأخوه أحمد كان رجل علم وأدب يميل إلى الحياة العلمية والدينية وعندما ولوه رئاسة البيت رفض ذلك وتنازل عنها لأخيه عبد الرحمن[٥] الذي كان منذ شبابه قد التحق بأوجاق مستحفظان وكان قد ارتقى إلى رتبة جوربجي لهذا الأوجاق. وبالتالي فقد كانت عقلية الرجل عقلية عسكرية

---

(١) القسمة العسكرية: ٦٣٥، س ١٠٧، م ٦٧٩ (١١٢٧هـ/ ١٧١٥م).

(٢) عبد الغني، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر: ٤٠٣.

(٣) الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار: ١٣٧.

(٤) عبد الغني، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر: ٥٨٩.

(٥) المصدر السابق: ٥٩٠.

غير مرنة، وعندما خلف قاسمًا في إدارة بيت الشرايبي تسبب بسبب عدم معرفته بالأمور التجارية في نكبات تجارية واسعة لآل الشرايبي، وهو ما حدا بأفراد البيت للمطالبة بأنصبتهم الشرعية، وبالتالي تفككت العائلة وتحللت القوة الاقتصادية لها[١].

هناك عامل آخر أسهم في ضياع منصب الشهبندرية من بيت آل الشرايبي، وهو تكتل وتحالف تجار القاهرة ضد آل الشرايبي بسبب تحالفاتهم السياسية التجارية مع المماليك دون مراعاة لجانب التجار. فالخواجا قاسم الشرايبي كون مع الأمراء المماليك والتجار الفاسيين مجموعة من الشركات التجارية كانت في مجملها تبتلع السوق المصرية. وأمام ذلك فقد تحالف التجار ضده وتآمروا على اغتياله، وكما يقول أحمد شلبي عبد الغني: «والسبب في موته أنه فصد في أنثييه»[٢]، وكان الفاصد له رجل مزين من فوه بأنها جماعة من الخواجات.... فالتفت إليه الخواجا وقال له «قتلتني يا ظالم»[٣].

أما العامل الأخير فكان يرتبط بالتغير الذي طرأ على التجارة المصرية ذاتها؛ فخلال القرن السابع عشر والنصف الأول من القرن الثامن عشر، ظل البن هو السلعة الرئيسية في التجارة المصرية وظلت أرباحه تحقق أعلى العوائد المالية لتجار القاهرة[٤]، إلا أنه منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر أصبح الدخان مهمًّا أيضًا في التجارة المصرية، لذلك فقد كان الدخان يحقق أرباحًا مرتفعة، لذلك فقد كان يطلق على شهبندر التجار الجديد الخواجا محسن رمضان من أعيان التجار في البن وورق الدخان[٥]. أما التجار المغاربة

---

(١) القسمة العسكرية: ٤٤١، س ١٥١، م ٢: ٦٤ (١١٥٤هـ/ ١٧٤١م).

(٢) أنثييه: فخزه، والمقصود أن المزين أخطأ عن قصد في معالجة الجرح الذي في فخذ الخواجا، وكان وراء ذلك مجموعة من كبار تجار القاهرة.

(٣) عبد الغني، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر: ٥٨٩.

(٤) أندريه ريمون، «مصر وقهوة اليمن»، مجلة العهد الفرنسي للدراسات القانونية والاجتماعية سيداج ١٢ (١٩٩٥): ١٩٨.

(٥) الباب العالي: ٢٤٠، س ٢١٦، م ٥٥: ٤ (١١٤٨هـ/ ١٧٣٥م).

وبخاصة آل الشرايبي فلم يقبلوا على التجارة في الدخان بسبب موقف الفقهاء المالكية القاضي بتحريمه[١]. وقد سيطر العنصر التركي على تولي منصب شهبندر التجار منذ نهاية الخمسينيات للقرن الثامن عشر وتولت عائلات المصابني والآلآيلي والملاطيلي هذا المنصب بسبب تجارتهم الكبيرة في البن والدخان بين مصر وإسطنبول وأزمير[٢].

وعندما جاء حسن باشا الجزايرلي إلى مصر على رأس الحملة العثمانية في سنة (١٢٠٠هـ /١٧٨٥م) كان حسن باشا في حاجة ملحة إلى الأموال والقروض فلجأ إلى التجار المغاربة[٣]، وقد طلب منه هؤلاء أن يساعدهم على تعيين أحدهم « شهبندرًا لتجار مصر بعد أن فرغ هذا المنصب بعد وفاة الخواجا أحمد بن رجب الآلايلي في نهاية سنة (١١٩٩هـ/ ١٧٨٤م)،[٤] ورشحوا من بينهم الخواجا الشريف أحمد بن عبد السلام مشيش والذي أصبح يحوز ثروة كبيرة بعد وضع يده على مخلفات أخيه لوالدته محمد بن علي العرائشي،[٥] وساعدهم تواجدهم التجاري في مصر إبان هذه الفترة على نجاح محاولتهم؛ حيث ظل يتولى أحمد بن عبد السلام هذا المنصـب إلى وفاته في سنة (١٢٠٥هـ/١٧٩٠م)[٦]، حيث خلفه الخواجا محمود محرم الفيومي»[٧]. ويعكس تولي العديد من كبار التجار المغاربة لمنصب شهبندر التجار أعلى منصب في السلم التجاري المصري مدى القوة الاقتصادية التي أصبح يتمتع بها التجار المغاربة في مصر؛ حيث كانت هذه القوة العامل الأول الذي أفضى بهم للوصول إلى هذه المكانة المهمة.

---

(١) إبراهيم اللقاني، نصيحة الإخوان في اجتناب الدخان، ميكروفيلم رقم ١٩٠٤؛ (د.م.: دار الكتب المصرية، د.ت.): ٥، ٦.

(٢) الدشت: ٣٩٩، س ٣٣٣، م ٥٦٥ (١٢٠٦هـ/ ١٧٩١م)؛ الباب العالي: ٥٦٠، س ٣٠١، م ١٠٢٨ (١١٩٩هـ/ ١٧٨٤م).

(٣) الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، مج. ١: ٦٤١، ٦٤٩.

(٤) القسمة العسكرية: ١٦٦، س ٣١٦ (١١٩٩هـ/ ١٧٨٤م).

(٥) القسمة العسكرية، مج. ٢: ١٢٢.

(٦) الدشت: ٥٨٠، س ٣٣٣، م ٦٦٦ (١٢٠٨هـ/ ١٧٩٣م).

(٧) القسمة العسكرية: ٥٨٠، س ٣٣٣، م ٦٦٦ (١٢٠٨هـ/ ١٧٩٣م).

دور التجار المغاربة في تنظيمات الأسواق

شهدت القاهرة العثمانية نموًا حضاريًا كبيرًا خلال العصر العثماني جاء نتيجة لنمو حضاري وتجاري كبيرين بعد أن استعادت مصر جزءًا مهمًّا من تجارتها سواء بعودة تجارة التوابل خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر(١) أو نمو تجارة السكر(٢)، والبن والأقمشة القطنية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر(٣) وقد أدى ذلك إلى تزايد أعداد الأسواق تزايدًا كبيرًا فحدد ريمون عدد ١٤٤ سوقًا و ٣٤٨ وكالة وخانًا في داخلها(٤). والواقع أن تجارة البن لعبت الدور الأول في تطور أسواق المدينة التجارية؛ حيث قامت مصر بإعادة تسويق جزء رئيسي من البن اليمني إلى أنحاء الدولة العثمانية وأوروبا(٥)؛ حيث كان الأسطول البحري ينجز رحلة واحدة غالبًا في العام، وعند وصوله إلى السويس تنخفض على الفور أسعار البن، ثم ما تلبث أن تأخذ في الارتفاع حتى وصول الأسطول البحري محملاً بالبن مرة أخرى(٦). لذلك فمن السهل أن نفهم لماذا كان هناك هذا العدد الكبير من المخازن لتخزين البن والأقمشة القطنية، ولهذا فقد تجهزت المدينة جيدًا، ففيها أحياء كاملة عبارة عن مخازن وحواصل منها ما يتكون من خمسة طوابق(٧)، وعلاوة على ذلك فقد أنشئت

---

(١) القسمة العربية: ٦٣، س ١٤، م ٩٦ (١٠٠٨هـ/ ١٥٩٩م).

(٢) القسمة العسكرية: ٣٣٨، س ٦٤، م ٤٩٨ (١٠٧٠هـ/ ١٦٥٩م).

(٣) الباب العالي: ١٠٥، س ٢٢٦، م ١٤٦ (١١٥٦هـ/ ١٧٤٣م).

(٤) ريمون، «مصر وقهوة اليمن»: ٢٢٧.

(٥) زينب الغنام، تجار القاهرة في القرن الثامن عشر (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، ١٩٨٣):٤٥، ٤٦.

(٦) لويس بوركهارت، «جدة الدكاكين والميناء والعطور»، في قافلة الحبر والرحالة الغربيون إلى الجزيرة العربية (١٧٦٢/١٩٥٠)، ترجمة سمير عطا الله (بيروت: دار الساقي، ١٩٩٤): ١٣٠.

(٧) ريمون، «مصر وقهوة اليمن»: ١٦٩.

العديد من الوكالات في بولاق ومصر القديمة لتخزين البضائع الواردة والمصدرة من وإلى القاهرة[١].

وقد اقتضت الأوضاع التجارية في مدينة القاهرة تعيين شيوخ للتجار في الأسواق والوكالات الكبرى[٢] وكذلك تعيين شيخ لكل طائفة تجارية تتخصص في بيع سلعة معينة مثل طائفة الزياتين والقطانين وغيرها[٣]، وكانت المسئولية الملقاة على عواتق هؤلاء الشيوخ كبيرة، إذ كان عليهم تصريف أمور الأسواق وضبط حركتها ورعاية مصالح التجار ومتابعة سير الحركة التجارية فيها.

ويصحب عملية تعيين هؤلاء الشيوخ عدة إجراءات يأتي على رأسها موافقة أهل السوق من تجار وسماسرة ودلالين على تعيينهم أمام القاضي أو من يمثله. ولم تأت هذه الرغبة من فراغ، وإنما جاءت نتيجة لتوافر الصفات التي كان ينشدها أهل السوق في الشخص الذي يرغبون في تنصيبه شيخًا عليهم، ومن بين هذه الصفات أن يكون أمينًا صادقًا مستقيمًا رفيقًا بهم حريصًا على كف الأذى عنهم، فضلاً عن حسن طباعه ونظافة سيرته وأقدميته في السوق ومكانته الكبيرة بين التجار، ومعرفته بالأساليب التجارية والقوانين والأعراف السائدة بين سابقيه من المشايخ[٤]. وكان يتم تسجيل اختيار أهل السوق لشيخهم أمام أحد قضاة الشرع وبمعرفة شهبندر التجار، ثم يقر أهل السوق بطاعته والتزام أوامره[٥].

هكذا كان اختيار مشايخ الأسواق يتم برضاء واختيار أهل السوق، وهو ما جعل وجود مشايخ من أجناس وطوائف معينة معبرًا إلى حدًّ ما عن تركز هذه الطائفة في هذا السوق،

---

(١) بولاق الشرعية: ٢٣١، س ٤٩، م ٥٤٧ (١٠٦٤هـ/ ١٦٥٣م).

(٢) القسمة العسكرية: ١٠١، س ١٦٤، م ١٦٤ (١١٦٧هـ/ ١٧٥٣م).

(٣) دار الوثائق القومية. سجلات الديوان العالي: ٤١، س ١، م ٩١ (١١٥٤هـ /١٧٤١م).

(٤) حسين، تجار القاهرة في القرنين السادس عشر والسابع عشر: ٦٥.

(٥) الباب العالي: ٣٢، س ١٧٨، م ١٤٦(١١٠٤هـ/ ١٦٩٢م).

فمثلاً يعكس عدم تولي أحد من التجار المغاربة لمنصب شيخ التجار بسوق أمير الجيوش طوال فترة الدراسة تقريبًا يعكس ضعف عدد التجار المغاربة في هذا السوق[١]، كما أن السيطرة الواضحة للطرابلسيين والتونسيين على مشيخة سوق طولون تعكس الوجود الكبير لهم في طولون.

ولم يتمكن المغاربة من مشيخة أسواق أخرى بصورة مطلقة مثل طولون[٢]، إلا خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر بعد الهجرة الفاسية في بداية القرن المذكور والتي اتخذت من سوق الغورية مركزًا رئيسيًا لها، ومنذ الربع الثاني من القرن الثامن عشر كان التجار الفاسيون قد أحكموا سيطرتهم على الحركة التجارية في سوق الغورية[٣].

وتوضح حادثة أغا الحسبة في سنة (١١٤٨هـ/ ١٧٣٥م) مدى ما وصل إليه الفاسيون من نفوذ في داخل هذا السوق، فقد قرر إسماعيل أغا تابع عبد الله الدالي الذي تولى كمحتسب للقاهرة أن يعيد حفل رؤية هلال رمضان بركاب جميع مشايخ الأسواق في موكب كبير؛ فوافق جميع مشايخ الأسواق إلا شيخ الغورية والجملون الشيخ علي بن مصطفى الفـوي الشهير بالأسد فإنه جمع تجار سوقه وطلب منهم الأموال حتى يستطيع تجهيز لوازم موكبه فاعترض المغاربة الذين أصبحوا ذوي ثقل كبير في الغورية، بأن من العادة أن يجهز الشيخ ذلك الحفل من ماله الخاص وأن باقي مشايخ الأسواق فعلوا ذلك، وتزعم المغاربة في هذا الرفض الخواجا محمد بن المهدي جلون، وأمام ذلك فقد أرسل شيخ الغورية إلى المحتسب الذي أبلغ عثمان كتخدا القازدغلي الأمير المملوكي الحاكم في مصر، بذلك فأرسل عثمان كتخذا جنوده فأغلقوا (سمروا) محل **ابن جلون** في الغورية، فذهب محمد **بن جلون** إلى سليمان كتخدا الجلفي وكان واحدًا من كبار رجال الحكم في مصر يشكو إليه ما فعله عثمان كتخدا، فأرسل سليمان كتخدا

---

(١) القسمة العسكرية: ١٤، س ١٠٧، م ١٨ (١١٢٧هـ/ ١٧١٥م).

(٢) طولون: ٣٢١، س ١٨٨، م ١٠٢٤ (١٠٠٩هـ/ ١٦٠٠م).

(٣) القسمة العسكرية: ٣٥٧، س ١٩٤، م ٣٣٣ (١١٨٨هـ/ ١٧٧٤م).

الجلفي أتباعه ففتحوا محل ابن جلون، وعند صعود أحمد المطرباز - وكان يشغل منصب باش أوضباشية مستحفظان - إلى القلعة قابل أحد الخواجات المغاربة فاعتقد أنه محمد بن جلون، فأهانه وسقّه به ولما كان هذا الخواجا على علاقة قوية بحسين كتخدا مستحفظان الدمياطي فقد أقسم حسين كتخدا ألا يخرج شيخ الغورية والجملون في الموكب وإذا خرج هو أو أحد من أتباعه قتلهم، وبالفعل لم يخرج شيخ الغورية في الموكب(١)، ولا تخلو هذه القصة التي رواها أحمد شلبي من الدلالات على مدى ما أصبح يتمتع به التجار المغاربة من القوة والنفوذ داخل المجتمع المصري، ولدى الإدارة السياسية الحاكمة فقد كان عثمان كتخدا القازدغلي وسليمان كتخدا الجلفي هما الحاكمين الفعليين لمصر إبان هذه الفترة(٢).

وقد سعى المغاربة بهذا النفوذ وفي نفس العام إلى عزل الشيخ علي بن مصطفى الفوي الشهير بالأسد من مشيخة سوق الغورية والجملون وولوا الشيخ على العشوبي على الغورية والخواجا محمد بن يحي العروي المغربي على مشيخة سوق الجملون(٣)، ورغم موافقة التجار المغاربة فيما بعد على عودة آل الفوي إلى مشيخة السوق، فقد كانت موافقة مشروطة بتعيين النقيبين من المغاربة وألا يعمل آل الفوي أي شيء إلا بعد الرجوع إليهم(٤).

ويبدو أن الطائفة الفاسية التي هاجرت إلى مصر جاءت تحمل في طياتها نفس الانقسام الداخلي في المجتمع الفاسى؛ حيث دار صراع داخل الطائفة الفاسية حول تولي مشيخة السوق لعناصر من الفاسيين المنتمين إلى أصول يهودية، ويبدو أن ذلك هو الذي عزز من موقف آل الفوي، إضافة إلى مصاهرة آل الفوي لتجار من المغاربة ، مما دعم من موقف علي بن مصطفى الفوي لتولي مشيخة السوق في نهاية نفس العام مرة أخرى. على العموم فمع

(١) عبد الغني، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر: ٦٠٦، ٦٠٧.

(٢) الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، مج. ١: ٢٨٤.

(٣) القسمة العسكرية: ٢٧١، س ١٤٣ (١١٤٨هـ/ ١٧٣٥م).

(٤) القسمة العسكرية: ٢٧١، س ١٤٣، م ٣١٦ (١١٤٨هـ/ ١٧٣٥م)؛ القسمة العسكرية: ٦٣، س ١٦٩، م ٩٧ (١١٧٤هـ/ ١٧٦٠م).

مرور الوقت أمكن للفاسيين تخطي هذه الأزمة وتناسي التراث الفاسي في واقع مصري لم يكن يعترف إلا بالنجاح التجاري. فتولى الخواجا عبد الكريم بن أبي جيدة بن برادة مشيخة هذا السوق في الفترة من سنة (١١٨٧ - ١١٩٨هـ/ ١٧٧٢ – ١٧٨٢م). ويوضح الجدول التالي مشايخ سوق الغورية من الفاسيين[1].

الاسم	الفترة التي تولاها
الخواجا علي العشوبي	١١٨٧ – ١١٩٧هـ/ ١٧٧٣ – ١٧٨٢م
الخواجا عبد الكريم بن أبو جيدة برادة	١١٩٨ – ١١٩٩هـ/ ١٧٨٣ – ١٧٨٤م
الخواجا عبد القادر بن أحمد الشاوي	١١٩٩ – ١٢٠٢هـ/ ١٧٨٤ – ١٧٨٧م
الخواجا عبد الرحمن بن عبد الخالق القباج	١٢٠٢ – ١٢٠٤هـ/ ١٧٨٧ – ١٧٨٩م
الخواجا محمد بن محمد بن علي جلون	١٢٠٥ – ١٢٠٧هـ/ ١٧٩٠ – ١٧٩٢م
الخواجا عبد رب النبي بن الطيب البناني	١٢٠٨ – ١٢١٦هـ/ ١٧٩٣ – ١٨٠١م
الخواجا محمد محمد بن علي العشوبي	١٢١٦ – ١٢١٧هـ/ ١٨٠١ – ١٨٠٢م
الخواجا عبد الله التاودي	١١٤٨هـ/ ١٧٣٥م

هكذا تمكن التجار الفاسيون خلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر من السيطرة على منصب شيخ الغورية، كما تولى بعض التجار المغاربة مشيخة سوق الشرب[2] فتولى الخواجا محمد بن يحي العروي المغربي في الفترة من (١١١٠هـ–١١١٦هـ/ ١٦٩٨–١٧٠٥م)[3] ثم

(١) الجدول من إعداد الباحث من خلال سجلات محكمة القسمة العسكرية.

(٢) ظلت عائلة النبراوي وهي عائلة مصرية تحتكر رئاسة هذا السوق منذ منتصف القرن السابع عشر وحتى سنة ١١١٠هـ/ ١٦٩٨م، فقد تولى الخواجا محمد بن علي بن داود هذا المنصب خلال الفترة بين سنتي ١١٠٤هـ/ ١٦٩٢م و١١١٠ هـ/١٦٩٨م وكان أبوه وجده قد شغلا نفس المنصب من قبله. انظر: الباب العالي: ٣٢، س ١٧٨، م ١٤٦ (١١٠٤هـ/ ١٦٩٢م).

(٣) القسمة العسكرية: ١٣٧، س ٩٨، م ٢٣٧ (١١١٠هـ/ ١٦٩٨م).

تولاها الخواجا محمد بن سليمان المغربي الشهير بالبكري حتى سنة (١١١٨هـ/ ١٧٠٦م)[١] . ثم تولاها الخواجا محمد بن يحيي الغزولي حيث ظلت عائلة الغزولي هذه والتي تنتمي لأصول شامية تتوارث هذا المنصب طوال أغلب فترات القرن الثامن عشر[٢]. كما سمح التواجد الكبير للتجار المغاربة بالفحامين بالسيطرة على مشيخة هذا السوق منذ نهاية القرن الثامن عشر؛ حيث أصبح يطلق على شيخ الفحامين «شيخ التجار المغاربة بالفحامين»[٣] مثله في ذلك مثل طولون[٤].أما الأسواق الكبرى الأخرى فقد احتكر مشيختها عناصر مصرية أو شامية أو عناصر رومية أو تركية، فأغلب مشايخ خان الخليلي كانوا من العناصر التركية، وبالطبع فهذا لا يعني عدم وجود عناصر تجارية مغربية في هذا الحي[٥]. فمثلاً في سنة (١١٨٧هـ/ ١٧٧٣م) حضر كل تجار خان الحنا الواقع في قلب سوق خان الخليلي إلى المحكمة وكان عددهم حوالي ٦٩ تاجرًا وكان منهم ٧ تجار من كبار التجار المغاربة[٦].

وفي الوقت ذاته تولى عدد من التجار المغاربة منصب نقيب لبعض الأسواق؛ حيث كان النقيب هو نائب الشيخ وكان يحل محله في غيبته، كما كان يتولى غالبًا إدارة أحد أقسام الأسواق للتخفيف عن شيخ السوق، وقد سيطر التجار المغاربة على منصب نقيب سوق طولون[٧]، ومنذ سنة (١١٤٨هـ/١٧٣٥م) سيطر التجار المغاربة على منصبي نقيبي شيخ الغورية؛ حيث كان لسوق الغورية نقيبان بسبب ضخامة الأعمال التجارية به[٨]. فمثلاً في سنة (١٢٠٢هـ/١٧٨٧م)

---

(١) القسمة العسكرية، س ٩٨، م ١٢٤٤ (١١١٨هـ/ ١٧٠٦م).

(٢) القسمة العسكرية: ٣٧، س ١٠٨، م ٤٠٣ (١١٢٨هـ/ ١٧١٥م).

(٣) وقفيات الباب العالي: ٧٢، س ١ (١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م)؛ الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، مج. ٢: ٦٥٠.

(٤) طولون: ٣١٠، س١٩٧، م ١٠٥٨ (١٠٤٠هـ/ ١٦٣٠م).

(٥) الصالحية: ٣٠، س ٥١٤، م ٧٣ (١١٣٧هـ/ ١٧٢٤م).

(٦) الباب العالي: ٢٣٩، س ٢٨١، م ٦٨٧ (١١٨٧هـ/ ١٧٧٣م).

(٧) الباب العالي: ٢٣٢، س ٣٠٦، م ٣٤٦ (١٢٠٢هـ/ ١٧٨٧م).

(٨) القسمة العسكرية: ٦٠، س ١٨٤، م ١٤٦ (١١٨٣هـ/ ١٧٦٩م).

كان شيخ الغورية الخواجا محمد بن محمد جلون، وكان النقيبان هما الخواجا أحمد بن محمد جلون وعبد الرحمن بن أحمد جلون(١)، ويبدو أن شيخ السوق كان يلعب دورًا كبيرًا في اختيار النقيب. كما سيطر التجار المغاربة على مناصب مشايخ الأسواق في الثغر السكندري، طوال أغلب الفترات، فكان شيخ سوق باب البحر والطيارة وسوق خط الميدان في فترات عديدة من العناصر المغربية، كما تولى التجار المغاربة مشيخة وكالة الزيت في بولاق طوال أغلب فترات الدراسة(٢)، ولم ينافسهم في مشيخة هذه الوكالة أحد بسبب دورهم الكبير في تجارة الزيت، ولا شك في أن الدور التجاري الكبير الذي لعبه التجار المغاربة في التجارة المصرية، هو الذي أهلهم لتولي رئاسة هذه التنظيمات التجارية الهامة في مصر، سواء في ذلك منصب شهبندر التجار أو العديد من مناصب مشايخ الأسواق الأخرى.

التنظيمات التجارية للتجار المغاربة

عاش المغاربة منذ هجرتهم إلى مصر في بلد مفتوح تفرد بموقع متميز على طريق التجارة بين الشرق والغرب وبانتمائه إلى نطاق جغرافي أكثر رحابة واتساعًا من حدود عالم السلطنة المملوكية القديم؛ ولذلك فقد نعموا بقدر كبير من اتساع الحيز الجغرافي الذي أتاح لهم أن يسهموا بدور ملموس في حركة التجارة وأن ينسجوا مع غيرهم من رعايا الدولة العثمانية خيوط شبكات تجارية متينة على أساس من المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة سواء على

---

(١) القسمة العسكرية: ٥٠٩، س ٥١٤، م ٦٢٨ (١٢٠٢هـ/ ١٧٨٧م).

(٢) بولاق الشرعية: ٢٤٩، س ٣٤، م ٥٢٧ (١٠٣٦هـ/ ١٦٢٦م).

صعيد السوق المحلي الداخلي أو على مستوى التجارة بين مصـر وولايات الدولـــة أو غيرها من المنطقة[١].

الشبكات التجارية للمغاربة

لما كانت الهجرة المغربية إلى مصر خلال العصر العثماني هجرة واسعة النطاق، ولما كانت أغلب العناصر المغربية المهاجرة تعمل في التجارة فقد عمل المغاربة على إنشاء قواعد ودوائر تجارية في المدن والموانئ التي كانوا راغبين في التعامل التجاري معها، فركزت العائلات التونسية والطرابلسية في بداية هجرتها إلى مصر على إنشاء قواعد وشبكات تجارية لها في موانئ البحر المتوسط، فكان لها وكلاء في أزمير وبيروت وإسطنبول وسالونيك وجربة وسفاقص وغيرها من الموانئ[٢]، كما احتفظت أغلب هذه العائلات بشبكاتها التجارية مع تمبكتو وكانو وأكدار[٣]. ورغم أنهم على الأرجح لم يكن لديهم وكلاء في الموانئ الأوروبية فقد كانت لهم علاقات تجارية قوية للغاية مع البنادقة والفرنسيين الذين كثيرًا ما كانوا ينسجمون معهم بسبب معرفة بعضهم الفرنسية أو الإيطالية، مما كان يعفي هؤلاء الأوروبيين من دخول العناصر اليهودية كعناصر وسيطة في الحركة التجارية[٤]، ومع استقرار عدد كبير من العائلات المغربية في القاهرة امتدت دوائر شبكاتهم لتشمل مخا وجدة[٥] وفي بعض الأحيان الهند أيضًا[٦]، وقد عرفت هذه العائلات كيف تستفيد من

(١) محسن علي شومان، اليهود في مصر العثمانية حتى القرن التاسع عشر، سلسلة تاريخ المصريين (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠): ٢٥٥.

(٢) القسمة العسكرية: ٥، س ٦١، م ١٣ (١٠٨٢هـ/ ١٦٧١م).

(٣) طولون: ٤٥٨، س ١٨٥، م ١٤٣٧ (١٠٠٠هـ/ ١٥٩١م).

(٤) الإسكندرية: ٢٥٢، س ٢٤، م ٧٨٠ (٩٩٣هـ/ ١٥٨٥م).

(٥) القسمة العسكرية: ٣٥٤، س ١٣٠، م ٥٦٩ (١١٤٢هـ/ ١٧٢٩م).

(٦) القسمة العسكرية: ٣٦٤، س ١٣٤، م ٦٧٩ (١١٤٥هـ/ ١٧٣٢م).

التشتت الجغرافي للفارين من إخوانهم من الأندلس؛ بحيث وظفوهم في الهياكل التجارية المنتشرة في الموانئ العثمانية وحتى في الهند(١).

ومنذ النصف الثاني من القرن السادس عشر اتخذ العديد من العائلات التجارية المغربية من تجارة البحر الأحمر محورًا رئيسيًّا لنشاطهم التجاري، وساعدهم على ذلك الانفراج والانتعاش الاقتصادي الذي بدأت تشهده تجارة التوابل مرة أخرى. واتخذ هؤلاء التجار من كلكوت وكجرات ومخا وجدة والقاهرة والإسكندرية محورًا رئيسيًّا لنشاطهم التجاري(٢). ولم يكن هذا المحور التجاري يشكل فقط الهيكل الأساسي للتجارة المتوسطية، بل وأيضًا أحد الأقطاب الكبرى للتجارة الدولية في ذلك الوقت. وانتشر أفراد ووكلاء ومبعوثون لعائلات أمغار والرويعي والفهمي والحضري والقسنطيني وغروش وغيرها على طول هذه الخطوط التجارية(٣).

ومع ازدهار تجارة البن منذ الربع الثاني من القرن السابع عشر، تراجعت الشبكات التجارية للتجار المغاربة عن الامتداد للهند وتركز وجودها في الموانئ اليمنية وجدة(٤)، ليفسحوا المجال للتجار الهنود بخاصة تجار مدينة سورات الهندية لمد شبكاتهم التجارية في هذه المنطقة(٥)، بيد أن الشبكات التجارية للتجار المغاربة وسعت من نفوذها ومناطق تواجدها في الشمال لتشمل إسطنبول وأزمير وسالونيك وبورصة إضافة إلى فاس وجربة وطرابلس وتونس وكانو وتمبكتو بالطبع من أجل إحكام السيطرة على مصادر إنتاج البن

---

(١) القسمة العربية: ٢٣٨، س ١٩، م ٣٤٤ (١٠٢٠هـ/ ١٦١١م).

(٢) القسمة العربية: ٩٢، س ٦، م ١٥٣ (٩٨٣هـ/ ١٥٧٥م).

(٣) القسمة العربية: ٢٦٩، س ٤، م ٤٩٩ (٩٨٣هـ/ ١٥٧٣م).

(٤) القسمة العسكرية: ٢٣٢، س ٨٨، م ٣٢٨ (١١٠٦هـ/ ١٦٩٤م).

(٥) Blair B. Kling and M.N. Pearson, *The Age of Partnership: Europeans in Asia before Dominion* (Honolulu: The University Press of Hawaii, 1979): 131.

ومناطق استهلاكه. هكذا فالشبكات التجارية النشطة، عندما تتعرض للتراجع في منطقة ما نتيجة لتراجع سلعة تسعى إلى مكان آخر وراء منافعها وتدفع برءوس أموالها إليها(١).

وقد أدت الهجرة الفاسية الكبيرة إلى مصر خلال بواكير القرن الثامن عشر إلى تقوية الدوائر والشبكات التجارية للتجار المغاربة في منطقة البحر الأحمر بصورة كبيرة، خاصة أن عددًا كبيرًا من العائلات الفاسية استقرت لها فروع في المدن الحجازية واليمنية سواء جدة أو مكة أو المدينة أو مخا(٢). وهو ما قوى من سيطرة الشبكات التجارية للمغاربة على جزء كبير من الحركة التجارية في البحر الأحمر(٣). ولكن كان يعيب الشبكات التجارية الفاسية ارتكازها على محور مخا وجدة و القاهرة وتونس وفاس وأيضًا كانو، ولكنها لم توسع من حيز امتدادها باتجاه الشمال إلى إسطنبول وأزمير وموانئ الشام(٤). وهو ما أدى إلى تراجع دورها نوعًا ما في تجارة البن خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، بعد تعرض البن للتراجع بعد إنتاج البن في العالم الجديد(٥)؛ حيث ظلت إسطنبول طوال القرن

---

(١) القسمة العسكرية: ٢٤١، س ١٣١، م ٤٥٤ (١١٤٢هـ/ ١٧٢٩م).

(٢) عبد الرحمن الأنصاري، تحفة المحبين والأصحاب في معرفة ما للمدنيين من الأنساب، تحقيق محمد العروسي المطوي (تونس: المكتبة العتيقة، ١٩٧٠): ١٦٢.

(٣) الصالحية النجمية: ١٠٦، س ٥٢١، م ٢٧١ (١١٧٠هـ/ ١٧٥٦م).

(٤) الدشت: ٦٠٧، س ٢٤٣ (بتاريخ ١١٤٦هـ/ ١٧٣٣م).

(٥) بدأت زراعة البن في المستعمرات الفرنسية بالعالم الجديد «أمريكا» بجزر المارتينيك، وبدأ الإنتاج في سنة ١٧٢٥م وفي الأنتيل في سنة ١٧٢٦م وأدخل إلى أوروبا سنة ١٧٣٠م، وأصبحت جزر الأنتيل الفرنسية هي المركز الأساسي والعالمي لتصدير البن وكان يباع طوال النصف الثاني من القرن الثامن عشر بسبب رخص ثمنه في حوض البحر المتوسط.
André Raymond, *Artisans et commerçants au Caire au XVIII^e siècle* (N.p., 1973): 133.
André Raymond, "Deux familles de commerçants Fasi au Caire à la fin du XVIII^e siècle", *Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée* (Aix-en-Provence, 1973).

الثامن عشر أكبر مستهلك للبن اليمني. ولذلك فقد كان دور الشبكات التجارية الفاسية أكثر وضوحًا في نقل البن إلى القاهرة والإسكندرية فقط[١].

وعلى أية حال فقد امتدت الشبكات التجارية المغربية على جميع مسارات التجارة المصرية بقوة وكانت كل أنواع السلع الشرقية والغربية تدخل في هذه الشبكات: الحرير الفارسي والأقمشة الهندية والتوابل والذهب والفضة والمرجان واللؤلؤ والبن والأرز والنيلة والنشادر والخشب وغير ذلك، ولعل الشبكات التجارية التي امتلكها آل أمغار وآل الشرايبي وآل غراب وآل اللوبري مثالاً جيدًا على ذلك[٢]، لقد كانت هذه الشبكات تنفذ إلى قلب الريف المصري لتمول إنتاج محاصيل معينة مثل الكتان والسكر والقطن ولتقوم بتجهيزها وإعدادها للشحن ثم تنقلها إلى مناطق استهلاكها[٣].

التمويل والشركات التجارية

كان للتمويل تأثيره المباشر وغير المباشر على استثمارات الأفراد؛ فمن خلال توفر التمويل وسهولة الحصول عليه يزداد النشاط التجاري والصناعي في المجتمع، ومن هنا فإنه بسبب عدم تطور أسواق المال في مصر والدولة العثمانية والتي تؤدي إلى إيجاد البنوك، فقد بقي التمويل الشخصي من جانب التجار هو المصدر الرئيسي والمهم للتمويل والذي يتحكم في تأمين السيولة، وكان عدم توفر هذه السيولة واحدة من أهم العوائق التي تواجهها استثمارات التجار، لذا فإن توافر السيولة المالية لدى التاجر، يعد من القضايا المهمة، وكان يتم التغلب على مأزق السيولة هذا عن طريق الشراكة[٤]، ففي بعض الأحيان

---

(١) القسمة العسكرية: ٩٤:٤، س ١٨٧، م ٥٥٥ (١١٨٦هـ/ ١٧٣٣م).

(٢) القسمة العسكرية: ٤٠١، س ١٤٣، م ٤٨٢ (١١٤٩هـ/ ١٧٧٢م).

(٣) بولاق الشرعية: ٦١١، س ٥١، م ١٤٠٨ (١٠٨٠هـ/ ١٦٦٩م).

(٤) حنا، تجار القاهرة في العصر العثماني: ١٠٩، ١١٠.

كان يشارك ما يتراوح بين تاجرين أو أربعة تجار في هذه الشركات التجارية[١]، وكان هؤلاء الشركاء من الإخوة أو من الأقارب أو من الطائفة المغربية وحتى من خارجها وكان يتم بناء هذه الشركات بصيغة عقد الشركة، وهو عقد مشاركة يقوم بموجبه أطراف الشركة بإقرار كل التفاصيل المتعلقة بحجم الاستثمار الذى لم يكن دائمًا متساويًا بين الشركاء[٢]، وفترة الشراكة وقيودها من ناحية مجال العمل وتوزيع المهام[٣]؛ حيث كان صاحب المال يعد بمثابة الشريك غير الفعال في حين أن الطرف الآخر العامل يعد الشريك الفعال.

وفي بعض الأحيان كان يتم تحديد أنواع البضائع التي يتعين على الشريك الفعال التجارة بها، وتحديد الطرق التجارية التي يجب عليه اتخاذها، ومدى المسئولية التي تقع على عاتق كل طرف من الأطراف المشاركة. وإذا ما انتهت الشركة كان على التجار الشركاء تصفية حساباتهم وتوزيع الربح بالنسبة وتسجيل عقد «تفاسخ» إنهاء الشركة وإشهار ذلك بتسجيله لدى القضاء[٤]، وقد فضل عدد من التجار المغاربة عقد المشاركة[٥].

وتوضح دراسة تركات التجار المغاربة تنوعًا غريبًا في هذه الشركات ومستواها وأحجامها[٦]. وكانت الدوافع التي تدفع العديد من التجار إلى استخدام مثل هذا النوع

---

(١) القسمة العربية: ٩٣، س ١، م ١٤٤ (٩٧٠هـ/ ١٥٦٢م).

(٢) يمكن التمييز هنا بين أنواع رئيسية من الشركات مثل شركة المفاوضة ويقصد بها عقد شركة على المساواة التامة في رأس المال والربح، وشركة العنان ويقصد بها عقد شركة بدون شرط المساواة التامة في رأس المال والربح ، فلا يشترط في الشريكين في شركة العنان أن يكون رأس مالهم متساويًا بل يجوز أن يكون رأس مالهم مختلف الجنس والقيمة، وشركة المضاربة ويدفع فيها الشخص ماله إلى أحد التجار الذين يثق بهم التاجر في المال بهدف البيع والشراء من أجل الربع. وكان بعض الممولين يشترطون التجارة في سلع معينة أو عدم السفر بالأموال خارج مناطق محددة، سحر حنفي، العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام الكبرى في القرن الثامن عشر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠): ١٣٤، ١٣٥.

(٣) القسمة العسكرية: ١٧٨، س ٧٧، م ٢٨٢ (١١٧٩هـ/ ١٧٦٥م).

(٤) إسكندرية الشرعية: ٢٤٨، س ٣٥، م ٦٢٢ (١٠٥٤هـ/ ١٦٤٤م).

(٥) الباب العالي: ١٤١، س ١٠٦، م ١٦٣٧ (١٠٣٥هـ/ ١٦٢٥م).

(٦) القسمة العسكرية: ٢٦٨، س ١٥٠، م ٤٤٨ (١١٥٤هـ/ ١٧٤١م).

من التعاملات التجارية ترجع إلى رغبة التجار في تفادي الوقوع في المخاطر بتوزيع كبار التجار رأس مالهم على عدد من الشركات التجارية لاعتقادهم أن وضع رأس المال كله في صفقة واحدة أو في شركة واحدة من الممكن أن يعرضه للمخاطرة[1]. وكذلك لأن تعدد الشركات يحدث سيولة نقدية وسلعية لدى التاجر عن طريق وصول الصفقات إلى أيٍّ من شركائه سواء مع إسطنبول أو مكة أو كانو أو غيرهم وتحقيق أرباح دورية طوال أغلب فترات العام[2].

وكانت بعض هذه الشركات طويلة الأجل والبعض الآخر لمجرد صفقة أو موسم تجاري مثل الشركات العديدة التي كانت تنشأ مع موسم الحج في كل عام وتنتهي بعودة الحجاج[3].

وغالبًا ما حرص التجار المغاربة عند تكوينهم للشركات مع التجار غير المغاربة أن يكونوا الطرف الفاعل حتى يضمنوا بقاء الأموال تحت أيديهم[4]. وبسبب نشاطهم وحبهم للتنقل على المحاور والممرات التجارية مثل الشركة التي كونها الخواجا علي بن حسن الشويخ الشامي وابن عمه أحمد مع الخواجا محمد بن علي بن علي جلون للتجارة في الأقمشة برأس مال قدره مائة ألف بارة كان للخواجا علي الشويخ وابن عمه النصف ولجلون النصف الآخر[5].

ولم يقتصر الأمر على ذلك فقط ولكن كان يرجع أيضًا إلى حجم رأس مال كل تاجر ورغبته في استثمار هذا المال، فقد فضل عدد آخر من هؤلاء تمويل التجارة دون المخاطرة بأنفسهم وحياتهم فقاموا بتقديم الأموال إلى الطالبين ليكونوا معهم شركات يحصلون

---

(١) André Raymond, *Artisans et commerçants au Caire au XVIII^e siècle:* 305.

(٢) القسمة العسكرية: ٨٧، س ١٣١، م ١٧٧ (١١٤٢هـ/ ١٧٢٩م).

(٣) الباب العالي: ٢٦٦، س ١٨٤، م ١٠١٣ (١٠٨٨هـ/ ١٦٧٧م).

(٤) بولاق الشرعية: ٤١، س ٣٧، م ١٢١ (١١٤٤هـ/ ١٧٣١م).

(٥) القسمة العسكرية: ٦١١، س ٢١٧، م ٧٣٥ (١٢٠٦هـ/ ١٧٩١م).

بموجبها على نصف الأرباح بعد خصم رأس المال والمصاريف. فمثلاً من أجل الدخول في تجارة البحر الأحمر، كون الشوام المسيحيون شركات تجارية مع التجار المغاربة أصحاب النفوذ التجاري الواسع في جدة خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر؛ إذ كون الأخوان حنا ويوسف ولدا موسى كحيل شركة تجارية مع الخواجا حسن الشهد بن عبد السلام بن محمد جلون وبرأس مال قدره ٢٩٠,٠٠٠بارة[١].

كما عمل آل الشرايبي في التوكيلات التجارية بشكل كبير فكانوا وكلاء عدد كبير من التجار من إسطنبول والهند ومخا وجدة، فمثلاً كان الخواجا خضر بن عثمان البغدادي واحدًا من كبار تجار جدة في النصف الأول من القرن الثامن عشر، وكان يقوم بإرسال البن والأقمشة الهندية إلى آل الشرايبي في القاهرة لتصريفها وإرسالها إلى إسطنبول أو شمال إفريقيا أو أوروبا، وكانوا يرسلون إليه ما يحتاجه من بضائع وسلع مصرية أو أوروبية أو تركية، وقد طلب خضر من قاسم شراء أخشاب من إسطنبول وبناء مركب للعمل بين جدة والسويس. وبالفعل فقد تم شراء أخشاب ولوازم لهذا المركب بلغت ٤٦٢١٧٧ بارة إلا أن وفاة خضر حالت دون إتمام بناء هذا المركب، وقد أرسل قاسم إليه في جدة غلالاً وحبوبًا مصرية قيمتها ٢١٤١٠٩بارات[٢].

والواقع أن التجار الفاسيين لم يقبلوا بصورة كبيرة على تكوين الشركات، بل فضلوا نظام الوكلاء والمتعهدين «المبعوثين»، ولم يكن نظام الشركة خارج نطاق العائلة كبيرًا في حجم تجارتهم[٣]، إلا خلال مرحلتين؛ الأولى عند هجرتهم إلى مصر في بداية القرن الثامن عشر بسبب غموض الأسواق أمامهم؛ لذلك فقد فضلوا عدم المخاطرة بدفع أموالهم في السوق مفضلين الدخول في شركات مع تجار مغاربة أو مصريين أو شوام لخبرتهم بالسوق

(١) الدشت: ٢٦٤، س ٣٤٣، م ٣٥٠ (١٢١٧هـ/ ١٨٠٢م).

(٢) القسمة العسكرية: ٢١٣، س ١٢٨، م ٣٩٩ (١١٣٩هـ/ ١٧٢٦م).

(٣) القسمة العسكرية: ٢٩٨، س ١٤٧، م ٤٠٨ (١١٥٣هـ/ ١٧٤٠م).

مثل الشركة التي كونها الخواجا رجب بن حسن العتقي مع الحاج العربي بن محمد البناني المغربي الفاسي برأس مال قدره ٧٦٦,٠٠٠ بارة، لكل واحد منهما النصف ويحدد العقد «ليتجرأ بذلك سوية بالبيع والشراء والأخذ والعطاء في الأقمشة الهندية». وعلى الرغم من أن الخواجا رجب كان مقترضًا من العربي ٢٥٧,٠٠٠ بارة من أصل رأس ماله المشارك به في الشركة فقد كان العربي يرغب في اكتساب مزيد من الخبرة بالسوق المصرية[١]، وارتبط آل جسوس منذ وصولهم إلى مصر بشركة تجارية مع آل الغرياني فكان للخواجا أحمد بن عبد الخالق بن أحمد جسوس شركة كبيرة مع الخواجا محمد بن عثمان الغرياني؛ حيث بلغت حصة الخواجا أحمد جسوس منها بحق النصف ٤٢٧٥ ريالاً مثلت حوالي ١٥٪ من إجمالي تركته[٢].

أما المرحلة الثانية فقد كانت في الربع الأخير من القرن الثامن عشر بعد تدهور الأحوال الأمنية نتيجة لابتزازات الأمراء المماليك وتدهور تجارة البن بصورة حادة. ويمكن رؤية ذلك بوضوح من خلال تركات كبار التجار الفاسيين. فالخواجا عبد رب النبي البناني كان له سبع شركات مع أربعة تجار من تونس؛ وهم: محمد معين وحمودة عبود ومحمد عروسي ومحمد عريدوا، وثلاث شركات في مصر مع ميخائيل كحيل وأنطوان زغيب وكلاهما من مسيحيي الشام الذين أخذ دورهم يتزايد في الاقتصاد المصري بعد توليتهم إدارة الجمارك المصرية منذ عهد علي بك الكبير، وشركة مع الخواجا محمد كيران المغربي الفاسي أحد رفقاء حياته. وقد بلغ إجمالي ما للخواجا عبد رب النبي في هذه الشركات ٦٤٨٧ ريالاً مثلت ٤٠٪ من إجمالي تركته.[٣] أما الخواجا أحمد بن عبد السلام مشيش شهبندر التجار، فقد كان له عند وفاته في سنة (١٢٠٥هـ/١٧٩٠م) ثماني شركات كبرى؛ أربع منها مع تجار

---

(١) الصالحية النجمية: ١٦٢، ١٦٣، س ٥١٢، ٥١٠، م ٣٧٨، ٣٩٠ (١١٣٠هـ/ ١٧١٧م).

(٢) القسمة العسكرية: ١٥، س ١٤٥، م ١: (١١٤٨هـ/ ١٧٣٥م).

(٣) القسمة العسكرية: ١٨٥، س ٢٢٣، م ٢٣٧ (١٢٠٧هـ/ ١٧٩٢م).

مغاربة كانوا يعيشون في جدة وهم إبراهيم الجيلاني وأخوه عربي الجيلاني ومحمد بن العربي السقاط ومحمد السلاوي. أما الأربعة الآخرون فقد كانوا الخواجا أحمد المحروقي ومحمود محرم وعبد رب النبي البناني وأنطوان زغيب، وقد بلغت حصة الخواجا أحمد عبد السلام في هذه الشركات ٣٦٤٠٢ ريال مثلت ٢٤٪ من إجمالي تركته[1].

والواقع أن الشركات القائمة في إطار العائلة كانت السمة البارزة الموجودة لدى التجار المغاربة وقد ساعدهم الانتشار العائلي في أكثر من منطقة على إقامة مثل هذه الشركات، مما أسهم في دعم البناء العائلي للتجار المغاربة، وغالبًا ما كانت الشركات بين الإخوة من نوع المفاوضة خاصة إذا كانت قائمة عن ميراث الأب وكان الإخوة في سن متقاربة. مثال تلك الشركة التي كانت قائمة بين الأخوين محمد بن عبد الرحمن الكوهن وأخيه عبد الكريم للتجارة بين جدة والقاهرة في البن والأقمشة القطنية والكتانية[2]. ولكن الشركة القائمة بين صالح بن سعد أبي هاشم الجربي وأخويه سليمان وأحمد كانت من نوع المضاربة؛ حيث كان الأخوان قاصرين لذلك فقد كان صالح يتولى إدارة جميع أمور الشركة البالغ رأس مالها ٤٢٢٥٩٣ بارة[3]، هكذا كان عقد الشركة يقدم إطارًا قانونيًا مرنًا للمعاملات التجارية بين التجار المغاربة وغيرهم.

الوكـــــلاء والمبعوثون التجاريـــــــون

كانت طريقة الوكلاء التجاريين واحدة من بين الطرق التجارية الشائعة في مجال التجارة في أنحاء الدولة العثمانية، وكان نظام الوكلاء التجاريين هو الأكثر شيوعًا بين التجار المغاربة

---

(١) الدشت: ٣٩٩، س ٣٣٣، م ٥٦٥ (١٢٠٦هـ/ ١٧٩١م).

(٢) القسمة العسكرية: ٧٢، س ٢٠٢، م١٠٦ (١١٩٢هـ/ ١٧٧٨م).

(٣) القسمة العسكرية: ١٥٢، س ١٩٨، م ٢٣٦ (١١٦٨هـ/ ١٧٥٤م).

في مصر؛ حيث كان عدد كبير من التجار المغاربة ذوي رءوس أموال كبيرة سمحت لهم باستخدام أكثر من وكيل في الموانئ المختلفة[١].

وكان الوكيل يقيم في مدينة ساحلية أو في مركز تجاري لتمثيل مصالح التجار المقيمين في مكان آخر، وكانوا يرسلون إليه بضائعهم لبيعها، وكان الوكيل يقوم بعمليات البيع والشراء تنفيذًا للتعليمات التي يتلقاها من التجار[٢]، وكان أصحاب السفن والبحارة أو المبعوثون من الرقيق أو صغار التجار يُستخدمون وسطاء في المبادلات التجارية[٣]، بين الوكلاء والتجار، وقد ساعدت الهجرة المغربية الواسعة إلى أغلب أنحاء الدولة العثمانية التجار المغاربة على اتخاذ وكلاء من بني جنسهم يأمنون إليهم، فهذا التشتت الجغرافي الذكي على مستوى أهم المدن والمراكز التجارية العثمانية، سمح للتجار المغاربة في مصر بامتلاك شبكات تجارية كبيرة قائمة على وجود الوكلاء، ففي جدة مثلاً تركزت العديد من العائلات المغربية وعملت في التوكيلات التجارية سواء لتجار مصر أو حتى للتجار الهنود واليمنيين[٤]. فكانت عائلة الجيلاني والسقاط والكوهن من كبريات العائلات المغربية التي تعمل في التوكيلات التجارية في جدة خلال القرن الثامن عشر؛ فكان الخواجا إبراهيم الجيلاني يعمل وكيلاً لعدد كبير من التجار الشوام والمصريين والمغاربة[٥]. واستقرت فروع لعائلات جسوس والخيفري في جدة وأخذت التوكيلات التجارية لعدد كبير من تجار القاهرة. فمثلاً الخواجا محمد بن عبد الرحمن الخيفري عمل وكيلاً لخمسة من كبار تجار القاهرة في سنة (١٢٠٢هـ/ ١٧٨٧م). وقد بلغ ما أرسله الخواجا محمد الخيفري لهؤلاء التجار على التوالي: الخواجا أحمد

(١) القسمة العسكرية: ٨٧، س ١٣١، م ١٧٧ (١١٤٢هـ/ ١٧٢٩م).
(٢) شوقي عبد القوي عثمان، تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية، سلسلة عالم المعرفة ١٥١ (الكويت، ١٩٩٠): ٢٧٦.
(٣) الإسكندرية الشرعية: ١٠٨، س ٢٤، م ٣٢٦ (٩٨٣هـ/ ١٥٧٥م).
(٤) القسمة العسكرية: ٥٤١، س ١٢٨، م ٩٢٥ (١١٤٠هـ/ ١٧٢٧م).
(٥) القسمة العسكرية: ٤٦٨، س ١٢٠، م ٦١٠ (١١٦٦هـ/ ١٧٢٠م).

بن عبد السلام مشيش١٨٠ قنطارًا من البن، والحاج أحمد الصاوي ٩٠ قنطار بن، والمعلم فرج حنا الحمصي ٢٠٤ قناطير بن، والمعلم أنطوان زغيب ٩٠ قنطار بن. ولعل ذلك يعكس بالطبع حرص التجار المغاربة العاملين في التوكيلات التجارية على الحصول على أكبر عدد من التوكيلات من أجل تحقيق أكبر قدر من الأرباح؛ حيث كان محمد الخيفري يتقاضى عن كل قنطار من البن ٩٠ بارة عمولة(١).

بيد أن العائلات التجارية الكبرى كانت تفضل تعيين الوكلاء من داخل العائلة وخاصة من الأبناء الأصغر سنًّا من أجل إكساب هؤلاء الأبناء المهارة والحنكة في العمل التجاري؛ ففضلت عائلات الرويعي والشرايبي والبناني والعشوبي وغيرها استخدام وكلاء من نفس العائلة(٢)، فمثلاً كان الحاج أحمد العشوبي يقيم في حلب من أجل أن يرسل إلى أخيه محمد بن أحمد العشوبي بالحرير الخام؛ حيث كان الحرير يجد إقبالاً كبيرًا في مصر(٣)، ويمكن أن نرى المهام المنوطة بالوكيل من خلال نص أحد عقود هذه الوكالة في المحكمة؛ حيث جاء كما يلي: «أن ينوب عنه في المطالبة بديونه وحقوقه في مجالس السادة القضاة ونوابهم وفي الحبس والترسيم والملازمة والإخراج والتعويض وفي فعل ما يجوز له من بيع وشراء وسفر وحضور وجعل له أن يوكل من شاء متى شاء وأن يفعل ما له به من الحظ والمصلحة»(٤). هكذا يوضح النص المهام الكبيرة التي كان يقوم بها الوكيل في المنظومة التجارية.

وفي الوقت ذاته كان هناك نظام المبعوثين التجاريين؛ فكان بإمكان أي تاجر أن يسلم إلى أحد التجار الصغار الذين يثق بهم مبلغًا من المال أو البضائع ليقوم ببيعها في مكان محدد

---

(١) القسمة العسكرية: ٥٠٩، س ٢١٤، م ٦٢٨ (١٢٠٢هـ/ ١٧٨٧م).

(٢) الصالحية النجمية: ٢٣٦، س ٤٧٠، م ٩٦٨ (٩٩٥هـ/ ١٥٨٦م).

(٣) القسمة العسكرية: ٢٣٧، س ١٨٦، م ٣٠٣ (١١٨٥هـ/ ١٧٧١م).

(٤) الصالحية النجمية: ٢٢٨، س ٤٥٢، م ٦١٤ (٩٧٥هـ/ ١٥٦٧م).

ويشتري بدلاً منها بضائع أخرى[١]. وكان هذا المبعوث يحصل في مقابل ذلك على مبلغ من المال أو يقتسم مع التاجر الأرباح بعد خصم مصاريف الرحلة. هكذا كان بإمكان أي تاجر أن يجد من يرسله في مهام تجارية محددة بالعمولة أو بالنسبة حسب رغبته.

الائتمان

تميزت العمليات التجارية في مصر العثمانية ببروز ظاهرة الائتمان أو البيع والشراء بالأجل والتقسيط[٢]، فقد كانت كل طبقات وفئات المجتمع من أدناها إلى أعلاها تأخذ بنظام الائتمان هذا، من أصغر صاحب دكان إلى أكبر تاجر، الجميع يعيشون على الائتمان[٣]، فهذا النظام كان يتيح لتاجر يبلغ رأس ماله ٥,٠٠٠ بارة في تحقيق أعمال مقدارها ٥٠,٠٠٠ بارة في السنة[٤]، وما مهلة السداد التي يقدمها ويتلقاها كل تاجر إلا نوع من الاقتراض ولكن بدون فائدة، وكانت ميزانية كل تاجر تتضمن إلى جانب المخزون السلعي، ما له من ديون وما عليه من دين[٥]، وبالطبع فالحكمة تقتضي من كل تاجر الحفاظ على التوازن ولكنها لا تفترض يقينًا الانصراف عن هذا الشكل من المعاملات فلو توقف الائتمان لاختنق السوق. فالواقع الذي تؤكد عليه الوثائق هو أن ما لا يقل عن ٧٥٪ من الصفقات الكبيرة بين التجار لم يكن الدفع فيها فوريًا بل كانت تسوى بالائتمان، فكان الطرفان يتفقان على ميعاد لسداد باقي ثمن الصفقة أو تسديده على أقساط، المهم أن يحدَّد ميعاد يناسب الطرفين بالطبع للسداد[٦].

---

(١) طولون الشرعية: ٢٩٠، س ١٨١، م ٩٩١ (٩٩٤هـ/ ١٥٨٥م).

(٢) الغنام، تجار القاهرة في القرن الثامن عشر: ٥٠.

(٣) القسمة العسكرية: ٦٩، س ٦٠، م ٨٦ (١٠٦٣هـ/ ١٦٥٢م).

(٤) فرناند بردويل، الحضارة المادية والاقتصادية والرأسمالية، ترجمة مصطفى ماهر، مج. ٢ (القاهرة: دار الفكر، ١٩٩٤): ٥٠٥.

(٥) الدشت: ٤٦٧، س ٢٩٣ (١١٩٠هـ/ ١٧٧٦م).

(٦) بولاق الشرعية: ٣٨٦، س ٣٧، م ١٠٣٣ (١٠٤٥هـ/ ١٦٣٥م).

وتمتلئ سجلات المحاكم الشرعية بالصفقات التجارية التي توضح دور الائتمان في دعم ومرونة المنظومة التجارية المصرية[١]. وكان عدد من التجار يشترط لضمان السداد وضع رهن لديه حتى يضمن وفاء المدين بدينه[٢]، كما أن ارتباط حياة الأمراء المماليك الاقتصادية بالالتزامات وحتى بالجوامك (المرتبات) جعلت من دخولهم المالية موسمية مما جعل حياتهم دائمًا قائمة على الائتمان؛ أي على الشراء من التجار بالأجل، ودراسة تركة أي أمير مملوكي بما فيهم كبار حكام مصر توضح أن عليه ديونًا لتجار الزيت والبن والصابون والكبريت بل وحتى الحلاقين والخياطين[٣]. وتوضح دراسة تركات التجار الدور الكبير الذي كان يلعبه الائتمان في إحداث سيولة تجارية في داخل المنظومة التجارية في مصر[٤]. ولتلافي الأضرار الناجمة عن موت التجار المدينين مفلسين فقد كان يتم تقسيم التركة بالأنصبة أي بإعطاء كل صاحب دين مقدارًا من المال يتناسب وحجم دينه لدى المتوفى[٥]، فعندما توفي الخواجا محمد الشاوي بن محمد بن ذكري وكان إجمالي تركته يصل إلى ٢٣٢,٧٠٠ بارة إلا أن إجمالي الديون التي كانت عليه كانت تصل إلى ٢٧٤,٦٩٠ بارة - فقد تم تقسيم التركة بنسبة ٨٤٪ لكل دائن؛ فمثلاً كان عليه للخواجا عبد الوهاب الشرايبي مبلغ ٤٢٥٧٥ بارة لم يأخذ منها شيخ الركب إلا ٣٥,٢٩٥ بارة، كما كان عليه للشيخ عبد العزيز شيخ ركب الحجاج المغاربة الفاسيين ٦٥,٠٠٠ بارة لم يأخذ منها إلا ٥٤٩٢٥ بارة[٦]. وقد خلق هذا النظام مرونةً أكثر لدى النظام الاقتصادي المصري وجعل التجار أكثر ثقة في سداد ديونهم أو حتى في أسوأ الحالات جزء منها مما ساعد على دعم نظام الائتمان في بناء النظام الاقتصادي،

---

(١) بولاق الشرعية: ٤٦، س ٣٨، م ١٤٦ (١٠٤٥هـ/ ١٦٣٥م).

(٢) الباب العالي: ٥٦٠، س ٢٤٠، م ٦٤٣ (١١٦٣هـ/ ١٧٤٩م).

(٣) القسمة العسكرية: ١٤، س ٦٥، م ٢٠ (١٠٧١هـ/ ١٦٦٠م).

(٤) الدشت: ٧٢٣، س ٣٢٥ (١٢٠٢هـ/ ١٧٨٧م).

(٥) القسمة العسكرية: ٤١٩، س ٣٣١، م ٣٣٧ (١٢٠٥هـ/ ١٧٩٠م).

(٦) القسمة العسكرية: ٦٦٠، س ١٢٧، م ٩٧٣ (١١٣٩هـ/ ١٧٢٦م).

وكان نظام الائتمان واحدًا من أكثر أساليب التجار المغاربة الصغار شيوعًا في سعيهم إلى تحقيق ثروات صغيرة سريعة معتمدين على السلف المالية وعلى الممارسات الأساسية التي يتيحها الائتمان من قبيل شراء الكتان قبل الحصاد؛ فمثلاً الحاج جمعة بن علي بن أبي القاسم المغربي الفاسي مع الحاج محمد بن سلامة بن محمد البهنساوي وشريكه صلاح الدين بن أبي بكر الشهيب، كان الذى يستحقه الحاج جمعة بذمتهما مبلغ ٨٦٤٠ بارة ثمن ١٦ فدان كتان؛ تسعة أفدنة بناحية النوير وستة أفدنة بناحية أهناس بري بالمنيا[١].

أما التاجر الكبير فقد كان يحقق من وراء هذا النظام فائدة كبيرة لنفسه كما كان يتيح لزبائنه أن يستفيدوا من تسهيلاته الداخلية، ولكنه يمارس في الوقت نفسه وعلى نحو منتظم لونًا آخر من الائتمان عندما يتجه إلى أموال المقرضين والممولين من خارج المنظومة التجارية الأعيان واليهود والعسكريين يقترض منهم الأموال السائلة ولكن هذه المرة بالفائدة، وهنا نتبين الفارق الكبير بين التسهيلات الائتمانية الداخلية والقروض بالفائدة؛ لأن العملية التجارية التي تعتمد على هذا الأساس ينبغي عليها في نهاية المطاف أن تحقق نسبة من الربح أعلى بشكل واضح من نسبة الفائدة على القروض، وبالطبع لم يكن ذلك متاحًا إلا لدى كبار التجار وكانت التجارة الدولية دائمًا هي التي تستطيع أن تحقق أرباحًا عالية يمكنها تغطية الفائدة وتحقيق هامش ربح معقول[٢]، وأفضل مثال على ذلك ما كان يفعله الخواجا محمد الدادي الشرايبي فنجده يحصل على قروض بفائدة من أولاد الخواجا محمد العاقل الشامي بفائدة مقدارها ٢٢٪[٣]؛ وفي نفس الوقت فلم يكن لديه أي مانع من

(١) بولاق: ٣٤، س ٣٦، م ١٠٣ (١٠٣٨هـ/ ١٦٢٨م).

(٢) بردويل. الحضارة المادية والاقتصادية والرأسمالية: ٥٢١، ٥٢٢.

(٣) القسمة العسكرية: ٦٧، س ١٠٠، م ١٠٧ (١١٢٠هـ/ ١٧٠٨م).

البيع بالائتمان «الأجل» لأي مشترٍ يثق في قيامه بالسداد فكان يقدم البن إلى تجار تجزئة من المنصورة ومن طنطا والجيزة ومن غيرها من المدن المصرية[1].

ولاشك في أن الحج قد أسهم بدور كبير في تنمية العمليات الائتمانية بصورة كبيرة في كل أنحاء العالم الإسلامي وليس في جنبات الإمبراطورية العثمانية فقط، فلم يكن ينتهي سوق حج واحد دون أن تكون هناك عمليات ائتمان صفقات ضخمة تتم بالأجل للعام القادم أحيانًا بفوائد بسيطة كانت تصل لحوالي ٥ ٪ وكانت كميات كبيرة من الديون المتبقية يتم تسويتها بوعد السداد من خلال الوكلاء أو بتأجيل السداد إلى موسم الحج القادم[2].

أمن التجارة

لا شك في أن التجارة كانت تتعرض للكثير من المخاطر نتيجة للعديد من العوامل؛ منها الظروف الطبيعية والسياسية والأمنية، فكثيرًا ما تعرضت السفن العاملة بين موانئ البحر الأحمر للغرق بسبب الشعاب المرجانية[3]، فمثلاً في العام ١١٣٦هـ/١٧٢٣م تعرضت أربعة مراكب للغرق هي أبو راوية والنجار وأبو زعبل والبواب. وكان لاصطدام المركبين الأخيرين بالجزر المرجانية الأثر الأول في غرقهما[4]، كما كانت شدة الأمواج سببًا في غرق السفن في كثير من الأحيان في البحر المتوسط، بل إن بعض السفن كانت تتحطم في الموانئ نتيجة لشدة هذه الأمواج[5]. كما كان العربان مصدر إزعاج دائمًا لأمن السفن العاملة في البحرين الأحمر والمتوسط عند اقترابها من الشاطئ، ففي سنة ١١١٤هـ/١٧١٢م نهب عربان

---

(١) الصالحية النجمية: ١٨، س ٥٠٨، م ٥٦ (١١٠٦هـ/ ١٦٩٤م).

(٢) بوركهارت، «جدة الدكاكين والميناء والعطور»: ١٣٢.

(٣) فاروق عثمان أباظة، عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر ١٨٣٩-١٩١٨ (القاهرة، ١٩٨٧): ٢٠، ٢١.

(٤) محمد بن علي فضل الطبري المكي، إتحاف فضلاء الزمن بتاريخ ولاية بني الحسن، مخطوط، رقم ٢٢٠٦ (دار الكتب المصرية، تيمور): ٢٥٥.

(٥) حنفي، العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام الكبرى: ٦٦.

الصوالحة مركب الزفتاوي قبل وصولها إلى السويس وسلبوا منها سبعمائة وخمسين فرق بن إضافة إلى كميات كبيرة من الأقمشة الهندية(١). وكانت الحرائق من الحوادث شائعة الحدوث في السفن أيضًا فيذكر نيبور أنه عند سفره من السويس في سنة ١١٧٦هـ/ ١٧٦٢م تعرض المركب الذي كان مسافرًا به إلى الحريق مرتين بسبب انقلاب الكانون الذي تطبخ عليه النساء(٢).

والواقع أن هناك عنصرين أساسيين كانا وراء الأزمات الأمنية التي كانت تعاني منها مصر خلال العصر العثماني؛ الأول: هو العربان وتعرضهم للقوافل بصورة دورية(٣) وإخلالهم الدائم بتعهداتهم تجاه نقل التجارة بأمان كافٍ(٤)؛ حيث وقع على هؤلاء العربان مهام نقل التجارة سواء عبر قافلة الحج أو من السويس إلى القاهرة، وقد تأكدت هجمات العربان بصورة واضحة على التجارة خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر خاصة مع ضعف شخصية أمراء الحج وإحجام الأمراء الأقوياء عن تولي هذا المنصب، فمثلاً في سنة ١٢٠٢هـ/ ١٧٨٨م هاجم العربان قافلة الحجيج والتجار عند خروجها من السويس ونهبوا منها حمولة جمل من الأقمشة والبن. ويبين الجبرتي أثر ذلك على التجار فيقول: «وحصل لكثير من الناس وغالب التجار الضرر الزائد، ومنهم من كان جميع ماله بهذه القافلة، فذهب جميعه ورجع عريانًا أو قتل وترك مرميًا»(٥). وفي سنة (١١٩٤هـ/١٧٨٠م) حاصر العربان قافلة الحج ونهبوا نصف حمولاتها(٦). كما أخل عدد كبير من العربان المتعاقدين مع التجار بتعاقداتهم

(١) عبد الغني، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر: ٣٤١، ٣٤٢.

(٢) كارستين نيبور، رحلة إلى بلاد العرب وما حولها (١٧٦١/١٧٦٧)، ترجمة مصطفى ماهر، مج. ١ (د.م.: المطبعة العالمية، ١٩٧٧): ٤٢٩.

(٣) أحمد الرشيدي، حسن الصفا والابتهاج بذكر من ولي إمارة الحج، تحقيق ليلى عبد اللطيف أحمد (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٠): ٥٢.

(٤) بولاق الشرعية: ٦٥٨، س ٥١، م ١٥٠٨ (١٠٨٠هـ/ ١٦٦٩م)؛ الباب العالي: ٤١، س ١، م ١٦٣ (٩٣٧هـ/ ١٥٣١م).

(٥) الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، مج. ٢: ٥٥.

(٦) المصدر السابق، مج. ١: ٥٨٤.

فكانوا يختلسون البضائع من البخور والبن ويضعون مكانها الحصى والرمال أو ينهبون الحملات ويدعون بأن اللصوص داهموهم ونهبوا البضائع[١].

أما السبب الثاني: فقد كان يرجع إلى الحمايات والمغارم الدائمة التي كان يفرضها رجال الفرق العسكرية على التجار[٢] إضافة إلى الصراعات العسكرية بين البيوت المملوكية مثل الصراع العنيف الذي دارت رحاه بين الفقارية والقاسمية واستمر لمدة ٦٨ يومًا في سنة ١١٢٣هـ/١٧١١م[٣]. كما اتصفت الفترة التي تولاها جركس محمد بك شيخًا للبلد بالفوضى والاضطراب؛ حيث أباح جركس لرجاله النهب والسلب[٤].

ويجب الحذر من الاستغراق في تفاؤل زائد عند الحديث عن الأمن في القاهرة، كما أنه من المبالغة أيضًا الحديث عن الفوضى مثلما يحدث كثيرًا في هذا المجال، فلم تكن الفوضى والاضطرابات المستمرة تعم مصر، كما لا يمكن الحديث عن أمن دائم[٥]، وتبدو المأساة والهوة أكبر عندما يعتمد الذين يدرسون الأمن فقط على المصادر المعاصرة التي كتبها مؤرخون عسكريون أمثال «أحمد شلبي، أحمد الدمرداش»؛ حيث حرصت هذه المصادر دائمًا على إيراد الحوادث النادرة والطرائف الغريبة والتي كان منها بالطبع حوادث السرقة والمعارك العسكرية أو ما يمكن وصفه بالحروب الأهلية داخل المدينة[٦]، ورغم أن الاعتماد على وثائق المحاكم الشرعية يعد عيبًا خطيرًا باعتبارها أوراق الدولة الرسمية، فإن المزج والمراجعة والتحليل للمصادر والوثائق يؤكد على أنه إذا تم استبعاد سنوات

---

(١) الباب العالي: ٣٠٨، س ٢٧٠، م ٥٣٥ (١١٨٣هـ/ ١٧٦٩م).
(٢) عبد الغني، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر: ١١٨.
(٣) عبد الكريم رافق، بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت ١٥١٧ – ١٧٩٨ (دمشق. ١٩٦٨): ٢٨٩.
(٤) عبد الغني، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر: ٦٦٤.
(٥) ريمون، «مصر وقهوة اليمن»: ٢١٣.
(٦) عبد الغني، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر: ٥٨٣.

القحط والمجاعات نتيجة لعدم فيضان النيل[١]، وسنوات الفوضى والاضطراب السياسي وهي سنوات قليلة إذا قورنت بطول الفترة العثمانية، يكشف باستثناء هذه السنوات عن استتباب شبه قوي للمنظومة الأمنية لمصر العثمانية. فكانت حوادث السرقة وقطع الطرق قليلة الحدوث، فمنذ الوصول العثماني إلى مصر أدارت الدولة الطرق والممرات التجارية عن طريق الأدراك أو الخفراء، وأعطت لكل قرية على النيل حماية المراكب التي تمر عبر أراضيها؛ حيث تم تخصيص مبالغ مالية لحماة الأدراك[٢].

وفي كل مدينة تم تعيين صوباشي كانت مهمته الرئيسية تنحصر في القبض على كل من يتعرض للأمن أو يخل به، وكان الصوباشي وعدد من مقدميه يجوبون المدن دومًا لردع كل من تُسَوِّل له نفسه بالسرقة أو الإخلال بالأمن[٣] وفي القاهرة كان مقر الصوباشي بجانب باب زويلة في وسط العاصمة تقريبًا[٤]. وكان يعاونه عدد من المقدمين موزعين على الدروب المختلفة، على كل باب من أبواب الدروب تم تعيين حراس أو خفراء لحراسة الدرب، وفي كل مبنى تجاري سواء وكالة أو خان كان هناك حرس لأمن هذه المنشآت[٥] وإذا تهاون أي حارس وقصر في أداء مهامه كان عليه أن يتحمل جزاء ذلك، فإذا ثبت تقصير هؤلاء الحراس فى أداء مهامهم كانوا يتحملون دفع ثمن المسروقات[٦].

أما الحراسة الليلية أو ما كان يطلق عليه العسس، فقد كانت هذه المهمة مسندة إلى أوجاق تفكجيان الذي كان عليه تعقب اللصوص والجناة ليلاً بصحبة الصوباشي أو

---

(١) ناصر إبراهيم، الأزمات الاجتماعية في مصر في القرن السابع عشر (القاهرة: دار الأوقاف العربية، ١٩٨٨): ٢٤٨، ٢٤٩.

(٢) عبد الحميد سليمان، «نظم إدارة الأمن في مصر العثمانية»، مجلة كلية الآداب، العدد ٥٧ (١٩٩٣): ٦٥.

(٣) ميكل ونتر، المجتمع المصري تحت الحكم العثماني، ترجمة إبراهيم محمد إبراهيم (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١): ٣٣٨.

(٤) الباب العالي: ١١:٤١، س ٦٣، م ١٧٠٧ (١٠٠٤هـ/ ١٦٩٥م).

(٥) إسكندرية الشرعية: ٩٣، س ٤٢، م ٢٦٤ (١٠١٨هـ/ ١٦٠٩م).

(٦) إسكندرية الشرعية: س ٤٢، ص ٩٣، م ٢٦٤ بتاريخ ١٠١٨هـ/ ١٦٠٩م.

بمفردهم[1]. وبصفة عامة فرغم تكرار حوادث السرقة من حين إلى آخر؛ فالواقع أنها تبدو قليلة للغاية في خضم مدينة كبيرة مثل القاهرة أو رشيد والإسكندرية[2]، ولم يحدث أن تعرضت الأسواق للسرقة بصورة جماعية، إلا مرات قليلة جدًّا على مدار الفترة العثمانية مثل سنة ١٠٥٢هـ/ ١٦٤٢م، وقد روى محمد بن أبي السرور البكري حادث السطو على ٤٨ حانوتًا في سوق المغاربة في طولون، ثم أطنب البكري في سرد تفاصيل ووقائع هذا الحادث مما يدل على أن مثل هذا النوع من الحوادث كان استثنائيًّا[3].

وقد روى الجبرتي أيضًا حادث سرقة أحد الحواصل في باب الشعرية في سنة ١٢٠٠هـ /١٧٨٥م فيقول: «وكان بظاهر الحاصل وأخذوا منه صندوقًا في داخله اثنا عشر ألف بندقي عنها ثلاثون ألف ريال في ذلك الوقت، وفيه من غير جنس البندقي أيضًا ذهب ودراهم وثياب حرير وطرح النساء المحلاوي التي يقال لها الحبر، وبعد أيام قبضوا على رجلين أحدهما فطاطيري والآخر مخلاتي بتعريف الخفراء بعد حبسهما ومعاقبتهما فأخذوا منهما شيئًا واستمرا محبوسين. ويوضح هذا الحادث شيئين أساسيين هما مدى الاطمئنان والأمن في وضع مثل هذه المبالغ الكبيرة في الحواصل، وكذلك سرعة رجال الأمن في إلقاء القبض على الجناة، هكذا كانت عمليات السرقة من داخل الحوانيت قليلة ويمكن تداركها[4].

وإضافة إلى ذلك فقد اعتمد المغاربة على قدرتهم الذاتية لحماية تجارتهم أيضًا. فقد حرص التجار المغاربة على امتلاك البنادق والطبنجات. وتوضح تركات عدد كبير منهم

---

(١) إسكندرية الشرعية: ٢٧٣، س ٨، م ٧٣٧ (٩٧٢هـ/ ١٥٦٤م).

(٢) إسكندرية الشرعية: ٣٧٦، س ٢٩، م ١١٠٣ (١٠٠٠هـ/ ١٥٩١م).

(٣) محمد بن السرور البكري، الروضة المأنوسة في أخبار مصر المحروسة، تحقيق عبد الرازق عبد الرازق عيسى (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ١٩٩٧): ١٥٤.

(٤) الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، مج. ١: ٦١٣.

امتلاكهم لكميات كبيرة من الأسلحة النارية[١]، ولعل استخدام عدد منهم في النظام العسكري المملوكي فى النصف الثاني من القرن الثامن عشر، خير مثال على مدى تمرسهم العسكري[٢]، وخلال رحلة قافلة الحج كان التجار المغاربة دائمًا مسلحين حمايةً لأنفسهم وأموالهم، وقد دفعت قدرتهم العسكرية عددًا من أمراء الحج على تكوين قوة عسكرية منهم للدفاع عن قافلة الحج[٣]، ونتيجة لهذه المخاطر البالغة ولعدم وجود وسائل تأمينية ضد هذه الأخطار، فقد حرص التجار على تنويع تجارتهم وعدم شحن كميات كبيرة من بضائعهم وأمتعتهم في سفينة واحدة أو قافلة واحدة[٤]، وعملوا على تقسيم رءوس أموالهم في عدد كبير من الشركات[٥]، والصفقات وتنويع أصول رءوس أموالهم بصورة واسعة، للحد من هذه الأخطار.

نظم تعامل التجار المغاربة

لاشك في أن نجاح التجار المغاربة، كان يرجع في جزء كبير منه إلى فهمهم العميق للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر إبان العصر العثماني، فكان لإجادتهم فن التعامل مع الحكام ورجال الحكم والعلماء أثر كبير في هذا النجاح كما سيأتي:

---

(١) القسمة العسكرية: ٥١، س ١٨٧، م ٦١ (١١٨٦هـ/ ١٧٧٢م).

(٢) القسمة العسكرية: ٩٨، س ٢٢٥، م ١٤٤ (١٢١٠هـ/ ١٧٩٥م).

(٣) أحمد باشا الجزار، «نظامنامة مصر»، في الدولة العثمانية ومصر في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، عبد الوهاب بكر (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٢): ٢٠٢، ٢٠٣.

(٤) القسمة العربية: ١٧١، س ١١، م ٢٧٩ (١٠٠٤هـ/ ١٥٩٥م).

(٥) بولاق: ٤١، س ٣٧، م ١٢١ (١١٤٤هـ/ ١٧٣١م).

التجار المغاربة والسلطة السياسية

رغم أن تاريخ الولاية المصرية من القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر هو تاريخ النزاع من أجل الاستيلاء على السلطة وعلى المنافع التي تتيحها[١]، ورغم أن التجار المغاربة لم يلعبوا دورًا نشطًا في الصراع على السلطة الذي دارت رحاه بين السلطات العثمانية والجماعات العسكرية المحلية «المملوكية»، فلم يسعوا بصورة مباشرة للحصول على الالتزامات التي تصارعت عليها الجماعات العسكرية، كما لم يكونوا طرفًا في أعمال العنف التي وقعت بين الأطراف المتصارعة طوال أغلب فترات العصر العثماني، إلا أنهم لم يكونوا مجرد مراقبين سلبيين للأحداث التي تبلورت صورتها في تلك الأيام[٢]، بل على النقيض من ذلك تمامًا، فقد كان التجار طرفًا محايدًا يمتلك الثروة؛ فسعى إليه كلا طرفي الصراع لاكتسابه إلى جانبه، فقد كان تأييد التجار لأحد طرفي الصراع يقلب توازن القوى لصالحه مما جعل الأطراف المتصارعة تأخذ في اعتبارها جيدًا الوزن السياسي والاقتصادي والاجتماعي للتجار، فمثلاً في سنة ١١٣٨هـ/١٧٢٥م وعندما أراد ذو الفقار بك الأمير الحاكم في مصر إرسال حملة عسكرية كبيرة ضد خصمه العنيد جركس محمد بك لجأ إلى الخواجا قاسم الشرايبي من أجل توفير الأموال لتمويل الحملة. وفي ذلك يقول مصطفى بن الحاج إبراهيم: «ونرجع إلى زين الفقار بيك رأى أحضر قاسم جلبي الشرايبي وألزمه بثلاثمائة كيس من مال البهار من التجار ودفع له تمسك بخمسمائة كيس أول وثانٍ ... قبض زين الفقار بيك ما ذكرناه من الشرايبي وشهل بهم التجريدة[٣].

---

(١) ريمون، «مصر وقهوة اليمن»: ١٧٩.

(٢) حنا، تجار القاهرة في العصر العثماني: ١٧٤.

(٣) مصطفى ابن الحاج إبراهيم المداح الشهير بالقينلي: مجموع لطيف يشتمل على وقائع مصر القاهرة من سنة ١١٠٠هـ إلى آخر تاريخ المجموع ١١٥٢هـ انظر: المكتبة الوطنية بفينا: ١٦٨، رقم Hist. Osm. 38.

أما عن شكل العلاقة بين التجار المغاربة والسلطة السياسية الحاكمة فقد اتخذت أشكالاً وأطوارًا مختلفة كانت تتناسب مع شخصية القابضين على ذمام السلطة في الولاية المصرية. على مدار القرن الثامن عشر، فمنذ بداية القرن الثامن عشر كان النفوذ السياسي الأكبر للفرق والأوجاقات العسكرية. وقد شهد عام (١١٢١هـ/ ١٧٠٩م) أزمة إفرنج أحمد والصراع العنيف بين الأوجاقات العسكرية الذي أفضى في النهاية إلى تآكل قواها، فقد سيطرت الأوجاقات العسكرية وقادتها سواء الأغا أو الكتخدا أو الأود باشي على مجريات الأمور السياسية في مصر خلال هذه الفترة، ورغم أن قواها أخذت في التراجع أمام البيوت المملوكية فإن ذلك مر برحلة طويلة نسبيًّا حتى منتصف القرن الثامن عشر(١)، كما بدأ ظهور البيوت المملوكية، وتمتد المرحلة الثالثة من العام (١١٢١هـ/ ١٧٠٩م) حتى وصول الفرنسيين إلى مصر. وقد سيطرت على مصر خلالها البيوت المملوكية التي استطاعت إحكام قبضتها على أدوات الحكم(٢)، وخلال كل مرحلة من هذه المراحل كان التجار المغاربة يتخذون مواقع جديدة وعلاقات متجددة مع قوى السلطة الفاعلة في الولاية المصرية.

لقد استطاعت عائلات النخبة التجارية المغربية من أمثال عائلات الشرايبي والمنجور وجسوس والبناني والعشوبي وجلون وغيرها أن تكون ثروات طائلة من نشاطها التجاري جعلت منها قوة اقتصادية مهمة داخل بناء المجتمع، ونتيجة لذلك الثراء العريض الذي حازه هؤلاء التجار فقد شكلوا العمود الفقري للطبقة البرجوازية الوسطى في مصر خاصة

---

(١) مصطفى ابن الحاج إبراهيم. تاريخ وقائع مصر، مخطوط رقم ٤٠٤٨ (د.م.: دار الكتب والوثائق المصرية، د.ت.): ٨.

(٢) بوصول البكوية المملوكية إلى مركز السيادة والقوة على الإدارة العثمانية والأوجاقات خلال القرن الثامن عشر. أصبحت «الرئاسة» فيها معقودة للبك أو للبكوات المسيطرين على أدوات الحكم في القاهرة، وكان زعيم البكوات والحاكم الفعلي لمصر يلقب بألقاب عديدة حتى استقرت في النهاية على لقب شيخ البلد منذ ١١٥٣هـ/ ١٧٤٠م، ولكنه وحتى قبل ذلك التاريخ كانت المصادر التاريخية تتحدث ببساطة عن وصول «الرياسة» في مصر إلى فلان من الأمراء المماليك وعادة ما كان هذا يلقب بـ «كبير القوم» أو «عزيز مصر»، انظر: أحمد الدمرداش، الدرة المصانة في أخبار الكنانة، تحقيق دانيال كريسيليوس، وعبد الوهاب بكر (د.م.، ١٩٩٢): ١٧٩.

خلال القرن الثامن عشر، وكانت السلطة السياسية تعرف ذلك جيدًا فكانت تسارع إليها لطلب الأموال لسد أي عجز أو أزمة مالية لديها، وقد ترتب على ذلك وجود علاقة خاصة بين السلطة في مصر والتجار المغاربة تقوم على ارتباط المصالح بين الطرفين، وأنه طالما كان التجار المغاربة مصدرًا من مصادر تمويل السلطة فقد كانت هذه الأخيرة تقدم لهم ألوان الرعاية والحماية[١]، وقد دخل التجار المغاربة في علاقات مختلفة مع جماعات السلطة من خلال معاملاتهم التجارية وغير التجارية فأدخلوهم شركاء في بعض أعمالهم وأقرضوهم المال، وتنافسوا معهم في بعض المشروعات التجارية الأخرى، فنجدهم يتعاونون معًا أحيانًا في مسألة تتصل بالمصالح المشتركة، وأحيانًا أخرى نجدهم على طرفي نقيض، وبعبارة أخرى لم يقتصر دور التجار المغاربة على تلبية حاجات الحكام بالأموال بل تعاملوا معهم كجماعة لها شخصيتها المستقلة[٢].

وقد سبق القول إن ازدواجية السلطة في مصر قد سمحت بهامش أوسع من حرية الحركة للتجار تجاه الطرف الذي كانوا يرون مصالحهم معه، فاستعان التجار برجال أوجاق مستحفظان لوقف تعديات الباشاوات عليهم، فعندما قام إبراهيم باشا السلحدار في سنة (١٠٣٢هـ/ ١٦٢٢م) باتباع سياسة تعسفية تجاه التجار بطرح البضائع والسلع عليهم وإجبارهم على شرائها بسعر أعلى من السعر المعتاد فقد تصدى له رجال الأوجاقات العسكرية ومنعوه من الاستمرار في تلك السياسة[٣].

---

(١) يونان لبيب رزق، تاريخ العلاقات المصرية المغربية منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام ١٩١٢ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠): ١٨٨، ١٨٩.

(٢) حنا، تجار القاهرة في العصر العثماني: ١٧٥.

(٣) محمد بن عبد المعطي الإسحاقي، أخبار الأول فيمن تصرف في مصر من أرباب الدول (القاهرة: المطبعة العثمانية، ١٣٠٤هـ): ١٧٤.

وقد ارتبط التجار المغاربة بمصالح استراتيجية مع الباشاوات؛ خاصة تجار البحر الأحمر بعد أن أصبح الباشاوات هم أنفسهم ملتزمين لجمرك البهار[1]؛ حيث أصبح الباشاوات يرعون التجار بصورة واضحة بوصفهم الممولين الرئيسيين لإيرادات الجمرك، فعندما قام عربان الصوالحة[2] في سنة (١١١٤هـ/ ١٧٠٣م) بمهاجمة مركب الزفتاوي ونهبوا منها ٢٢٥٠ قنطارًا من البن صعد الخواجا محمد الدادي الشرايبي يصاحبه عدد من كبار التجار إلى القلعة وعرضوا عليه الأمر فالتزم لهم برد البضائع المنهوبة، واجتمع الباشا بالأمراء وألزمهم بالقيام بحملة كبيرة على عربان الصوالحة ورد البن إلى التجار، وأصر على الخروج بنفسه على رأس حملة عسكرية إذا لم يقم الأمراء بذلك[3].

كما حرص كبار التجار المغاربة على تكوين علاقة طيبة مع الباشاوات؛ ففي سنة (١١٣٢هـ/ ١٧١٩م) اشترى الخواجا محمد الدادي الشرايبي جارية لعبد الله الشرايبي بـ ١٣٠.٠٠٠ بارة إلا أن رجب باشا والي مصر أرسل يطلبها فكساها الخواجا وأرسلها صحبة الطواشي إلى الباشا[4].

أما عن العلاقات التي ربطت بين التجار المغاربة والأوجاقات العسكرية، فقد كانت علاقات قوية للغاية؛ حيث كان عدد كبير من التجار المغاربة قد أقبلوا منذ الربع الأخير من القرن السادس عشر على الانخراط والانضمام في صفوف هذه الأوجاقات وبخاصة أوجاق مستحفظان بوصفه أهم وأقوى الفرق العسكرية في مصر والسلطنة العثمانية،

---

(١) شومان، اليهود في مصر العثمانية حتى القرن التاسع عشر، مج. ٢: ١٦١.

(٢) الصوالحة: إحدى القبائل الحجازية التي تنسب إلى قبائل حرب الحجازية وقد هاجروا إلى الطور ثم زحفت موجات كبيرة منهم إلى ولاية القليوبية، انظر: سميرة فهمي عمر، دور عربان الوجه البحري في تاريخ مصر العثمانية (رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، ١٩٩٢): ٦٨.

(٣) عبد الغني، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر: ٣٤١، ٣٤٢.

(٤) المصدر السابق: ٣١٠.

ومنذ النصف الثاني من القرن السادس عشر أقبل التجار المغاربة على الدخول والعمل في هذه الفرق العسكرية من أجل اكتساب حمايتها لتجارتهم وللحصول كذلك على مورد مالي شبه منتظم من خلال الرواتب النقدية والعينية[١]، ولم يمانع العسكريون في دخول التجار للفرق العسكرية حيث كان دخولهم هذه الفرق يساهم في زيادة مواردها وإيراداتها؛ حيث كان الأوجاق يحصل على ١٠ إلى ٢٠٪ من إجمالي تركات هؤلاء التجار[٢] إضافة إلى دخول عدد كبير من هؤلاء الجنود كشركاء تجاريين أو حتى مقترضين من التجار[٣].

ومنذ هجرتهم الكبيرة إلى مصر خلال بداية القرن الثامن عشر أدرك التجار الفاسيون ضرورة انتسابهم للأوجاقات من أجل حمايتهم[٤]. فمنذ وصوله إلى مصر انضم الخواجا حدو بن عربي المنجور إلى أوجاق مستحفظان[٥]. وأصبح ابنه أحمد من كبار العسكريين والتجار في مصر فكان جوربجي طائفة جمليان سنة (١١٦٩هـ/ ١٧٥٥م)[٦].

كما لم يكتف التجار بكونهم أعضاء في هذه الفرق بل أشركوا معتقيهم في الأوجاق وساندوهم حتى الوصول إلى البكوية[٧]. وقد أكد نيبور عند زيارته للقاهرة في سنة (١١٧٨هـ / ١٧٦٤م) على أن التجار يحرصون على دفع معتقيهم في القوات العسكرية من أجل حماية مصالحهم وأعمالهم[٨]. ولعل أسرة الشرايبي أفضل مثال على ذلك فالجبرتي يصفهم بقوله: «وبيتهم المشهور بالأزبكية بيت المجد والفخر والعز، ومماليكهم وأولاد مماليكهم من

---

(١) إسكندرية الشرعية: ٥٣، س ٤، م ١٦٨ (٩٩٦هـ/ ١٥٨٧م).

(٢) أندريه ريمون، المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، ترجمة لطيف فرج (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩١): ٧٦.

(٣) الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، مج. ٢: ٤٠، ٤١.

(٤) القسمة العسكرية: ٨٩٤، س ٩٨، م ١٦٤٦ (١١١٨هـ/ ١٧٠٦م).

(٥) القسمة العسكرية: ٤٩٧، س ١١٩، م ٥٣٤ (١١٣٤هـ/ ١٧٢١م).

(٦) القسمة العسكرية: ٢٧١، س ١٦٨، م ٤٤٤ (١١٦٩هـ/ ١٧٥٥م).

(٧) عبد الغني، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر: ٥١٥.

(٨) نيبور، رحلة إلى بلاد العرب وما حولها (١٧٦١/١٧٦٧): ٢٤٦، ٢٤٧.

أعيان مصر جوربجية وأمراء»[١]. ولم يكن آل الشرايبي فقط هم الذين اتبعوا ذلك بل سار وراءهم كل التجار المغاربة، فقام الخواجا عثمان حسون بإدخال معتوقه محمد في أوجاق عزبان؛ حيث حاز رتبة جوربجي عزبان[٢].

ومنذ الربع الثاني من القرن الثامن عشر أصبحت البيوت المملوكية هي التي تسيطر منفردة على مقاليد الأمور في مصر، ولا ريب في أن معاناة التجار المغاربة مثلهم مثل باقي سكان القاهرة كانت بسبب المظالم والأعمال التعسفية المألوفة التي كان يمارسها عليهم هؤلاء المماليك الذين يمتلكون جزءًا من السلطة، وبالتالي فلم تستطع سلطة أخرى أن تحد من إفراطهم في التعسف والنهب دون حدوث أزمات حقيقية[٣].

ولم يكن أمام التجار المغاربة إلا خياران لتأمين تجارتهم وحماية أموالهم؛ الأول هو مشاركة الراغبين منهم في التجارة، والثاني تقديم القروض الكبيرة إليهم ليضمنوا نجاح تجارتهم فمثلاً الأمير محمد جركس بك المتحكم الفعلي في البلاد في سنة (١١٣٨هـ/ ١٧٢٥م) لم يكن أمام التجار لحماية أنفسهم وأموالهم منه إلا تقديم القروض إليه، ولم يكن جركس يسدد هذه الأموال أبدًا،[٤] وفي ذلك يقول أحمد شلبي «فانظر يا أخي إلى هذا الرجل الذي أتعب الأغنياء وأخرب الفقراء وأهلك الناس وأهلك البلاد»[٥]؛ حيث كان أتباع محمد بك جركس «السراجون» يقومون باقتحام بيوت التجار أثناء الليل للحصول على الأموال وقتلوا أحد التجار داخل مسكنه، وفي نهاية نفس العام أشاع أتباعه أيضًا الرعب في الأسواق فكان يحتل ثلاثة أو أربعة منهم أحد الدكاكين ويحصلون منه على ما يشاءون دون دفع الثمن، وكان

---

(١) الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار: ٢٨٩.

(٢) القسمة العسكرية: ١٤٢، س ١٨٧، م ١٨٧ (١١٨٦هـ/ ١٧٧٢م).

(٣) ريمون، «مصر وقهوة اليمن»: ٢١٣.

(٤) عبد الغني، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر: ٤٧٦.

(٥) المصدر السابق: ٥٦٨.

لابد من حدوث انقلاب لإجبار جركس وأتباعه على الرحيل؛ حيث شارك التجار بدور هام في ذلك[١]. أما الأمير ذو الفقار بك المسيطر على مقاليد الأمور في مصر في الفترة من (١١٤٠-١١٤٣هـ/ ١٧٢٧-١٧٣٠م) فكان مدينًا لقاسم الشرايبي بـ ٣,٥ ملايين بارة[٢]. أما الأمير إسماعيل أغا كتخدا جاويشان فقد كان مدينًا للخواجا عبد السلام بن عبد الرحمن الهنداز بـ ٨٥١٩١ بارة[٣]، بينما كان الأمير أحمد جوربجي كومليان مدينًا في سنة (١١٤٨هـ/ ١٧٣٥م)للخواجا عثمان حسون بمبلغ ٨١٤٢٠ بارة[٤]، والأمير حسن بك رضوان كان مدينًا لـشهبندر التجار الخواجا أحمد بن عبد السلام بـ ٢٠٥٥ ريالاً[٥].

والحال أنه خلال ثلاثينيات القرن الثامن عشر، أصبح على كل تاجر كبير يرغب في حماية تجارته وأمواله اتخاذ أمير مملوكي سندًا شرعيًّا لحمايته. وقد أضحى ذلك جليًّا من خلال كل مصادر وحوادث هذه الفترة؛ ففي حادثة أغا الحسبة سنة (١١٤٨هـ/ ١٧٣٥م) يقول أحمد شلبي: «إن عثمان كتخدا أرسل سمر دكان **ابن جلون**، فلما سمرت دكانه توجه إلى سليمان كتخدا عزبان الجلفي وأخبره»، فأرسل سليمان الجلفي من فتح الدكان وكان عثمان كتخدا القازدغلي وسليمان كتخدا الجلفي هما الأميران الحاكمان في مصر، ثم يقول عن تاجر مغربي آخر: «وكان ذلك المغربي ممن يتردد على حسين كتخدا الدمياطي»[٦]. وبالطبع فقد كان الطريق الأول وغالبًا الأخير لاكتساب مثل هذه العلاقة مع الأمراء المماليك هو تقديم المال إليهم.

---

(١) ريمون، «مصر وقهوة اليمن»: ٢١٣.

(٢) القسمة العسكرية: ٣٣٠، س ١٤٣، م ٥٠٢ (١١٤٩هـ/ ١٧٣٦م).

(٣) القسمة العسكرية: ٣٤٣، س ١٤٦، م ٤٤٨ (١١٥٢هـ/ ١٧٣٥م).

(٤) القسمة العسكرية: ٢٦٠، س ١٤٣، م ٣٠٥ (١١٤٨هـ/ ١٧٣٥م).

(٥) الدشت: ٣٩٩، س ٣٣٣، م ٥٦٥ (١٢٠٦هـ/ ١٧٩١م).

(٦) عبد الغني، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر: ٦٠٦، ٦٠٧.

ومنذ ستينيات القرن الثامن عشر أقبل الأمراء المماليك بشكل واسع على تشكيل فيالق عسكرية داخل بيوتهم من المغاربة بسبب إجادتهم لاستخدام البنادق[١]، وقد ظهر ذلك بوضوح في أكثر من مناسبة. ففي سنة (١١٦٨هـ/ ١٧٥٤م) كانت واقعة المغاربة مع جماعة علي الخربطلي كتخدا مستحفظان، ويقول عنها أحمد الدمرداش: «وإذا بمغربي من داخل الحاصل أرمي عليه طبنجة صادفت في صدره فمات لوقته ... فأرسل يحضر أغا الإنكشارية، فأتى وما قدر أن يقرب باب الوكالة مكرنكين[٢] مقدار مايتين رامي بندق»[٣]. هكذا ظهرت قوة المغاربة العسكرية ضد رأس أكبر قوة عسكرية في مصر وهو أغا الإنكشارية، وقد دفع هذا التفوق الأمراء المماليك إلى تكوين فيالق من المغاربة المشاة لاستخدامها ضد بعضهم[٤]، ففي العام (١١٨١هـ/ ١٧٦٧م) ذكر الجبرتي أنه: أخرج خلفهم خليل بك تجريدة أخرى فيها ثلاثة صناجق ووجاقلية وعسكر مغاربة»[٥]، وكان خليل بك واحدًا من كبار الأمراء وأمير الحج أما من خرجت خلفهم التجريدة فكانوا خصومه من الأمراء المماليك الذين احتلوا المنيا[٦]، وتتأكد هذه الحقيقة مما ذكره الرحالة الفرنسي فولني الذي كان يجوب مصر والشام في هذا التوقيت بأن الجيش الذي أرسله علي بك الكبير إلى الشام في العام (١١٨٤هـ/ ١٧٧٠م) بلغ نحو ٤٠ ألف رجل منهم ٢٠ ألفًا من المحاربين بينهم خمسة آلاف فارس من المماليك و١٥٠٠ من المشاة المغاربة، ولم يذكر فولني باقي الجنود مما يدل على أن هؤلاء الجنود كانوا القوة الهامة في جيش علي بك»[٧].

---

(١) الدشت: ٣٩، س ٢٦٠ (١١٦٣هـ/ ١٧٤٩م).

(٢) مكرنكين: أي متحصنين في داخل الوكالة.

(٣) الدمرداش. الدرة المصانة في أخبار الكنانة: ٣٦٤.

(٤) الدشت: ٦٦٢، س ٢٩٦ (١١٩١هـ/ ١٧٧٧م).

(٥) الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، مج. ١: ٣٢٠.

(٦) رزق، تاريخ العلاقات المصرية المغربية: ٢٠٩.

(٧) فولني، ثلاثة أعوام في مصر وبر الشام، ترجمة إدوارد البستاني (بيروت: دار المكشوف، ١٩٤٩): ٨٧.

وفي الوقت ذاته تشير الوثائق إلى تغلغل المغاربة داخل البيوت المملوكية، وتوضح حرص الأمراء المماليك على استخدام المغاربة كجنود مشاة في داخل تكويناتهم العسكرية، ولكنهم لم يسمحوا لهم بأن يكونوا فرسانًا، فكان عبد السلام بن محمد جلون أغا العسكر المغاربة بخدمة الأمير علي بك الكبير القازدغلي في سنة (١١٧٥هـ/ ١٧٦١م)[1]. وكان الأمير عبد المجيد بن أبي زيد المغربي أغا العسكر المغاربة بخدمة الأمير ذي الفقار كاشف المنوفية في سنة (١٢١٠هـ/ ١٧٩٥م)[2]. وفي عام (١٢١٠هـ/ ١٧٩٥م) كان عبد السلام بن المهدي التطاوني أغا عسكر المغاربة بمصر[3]، وبالطبع ذلك الوجود العسكري المغربي يسهم في خدمة أهداف وسياسة التجار المغاربة فيصبحون على علم ودراية كافية بالتطورات السياسية الدقيقة في البلاد.

وعلى الرغم من ذلك فقد تميز الربع الأخير من القرن الثامن عشر بالابتزازات المملوكية الواسعة للتجار؛ حيث عمل البكوات المماليك على امتصاص الفئة التجارية عن طريقين؛ أولهما فرض فردة على تركات التجار المتوفين تسميها الوثائق «صايل» كانت تتراوح بين ٣٠ و٥٠٪ من إجمالي تركات التجار حسب قوة الورثة ومقدرتهم على الدفاع عن حقوقهم وعلاقاتهم بالأمراء المماليك القابضين على السلطة[4]. ويمكن أن نرى حجم هذا الصايل في الجدول التالي[5]:

(١) القسمة العسكرية: ٢٩٩، س ١٧٢، م ٣٢٩ (١١٧٥هـ/ ١٧٦١م).

(٢) الدشت: ٦٦٢، س ٢٩٦ (١١٩١هـ/ ١٧٧٧م).

(٣) القسمة العسكرية: ٥٠٢، س ٢٣٨، م ٥٣٦ (١٢١٠هـ/ ١٧٩٥م).

(٤) القسمة العسكرية: ٦٨، س ١٨٩، م ٨٥ (١١٨٧هـ/ ١٧٧٣م).

(٥) الجدول من إعداد الباحث من خلال سجلات محكمة القسمة العسكرية.

اسم التاجر	سنة الوفاة	اسم الأمير صاحب الفردة	إجمالي التركة بالريال	إجمالي الفرده بالريال	٪
عبد الرحمن بن أبي جيدة البيساري	١١٧٥هـ/ ١٧٦١م	؟ (الجهات معلومة)	٢٥٠١٩	٨٠٢	٪٣١
عبد الوهاب بن أبي جيدة البيساري	١١٨٥هـ/ ١٧٧١م	؟! (الجهات معلومة)	٣٦٥٣	٢٥٠٠	٪٦٨
محمد بن عبد الرحمن القباج	١١٨٥هـ/ ١٧٧١م	الجهات عديدة من الأمراء ؟؟	٤٨٦٣	١٥٤٤	٪٣١
محمد بن أحمد شقرون	١١٨٧هـ/ ١٧٧٣م	؟! (الجهات معلومة)	٣٥٣٤	١٢٠٠	٪٣٣
الخواجا قاسم بن محمد جسوس	١١٩٩هـ/ ١٧٨٤م	لجهة الأمراء	٧٢١٠٤	٥٨٠٠	٪ ٨
الخواجا محمد بن عبد الرحمن الخنفري الفاسي	١٢٠٢هـ/ ١٧٨٧م	حسن باشا غازي وأتباعه	٧١٦٥٤	٢٠٠٠٠ مشط	٪٢٧
أحمد بن عبد السلام بن مشيش	١٢٠٥هـ/ ١٧٩٠م	لجهة الأمراء	١٤٦٠١٥	٥٠٧٣	٪٣٦

ويوضح الجدول مدى ابتزاز الأمراء المماليك للتجار في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، ولعل ذلك يعكس رغبة التجار في نهاية القرن الثامن عشر في إخفاء أموالهم ودفعها في حلقة الأوقاف العقارية لتفادي العمليات الابتزازية المستمرة من جانب الأمراء المماليك[١]، ويرجع التفاوت الكبير في قيمة الفردة التي كان يقررها الأمراء المماليك إلى قوة الورثة وعلاقاتهم بالأمراء المماليك، وعدد الأمراء المماليك ومدى قوة كلٍّ منهم[٢].

ثانيهما الزواج بزوجات التجار ووضع أموالهم وأموال أطفالهم تحت وصاية هؤلاء الأمراء وكان ذلك هدفًا آخر من أهداف الأمراء المماليك[٣]؛ حيث استطاعوا امتصاص هذه الأموال وبالتالي انتقلت هذه الأموال من أيدي أبناء التجار والعائلات المغربية

(١) الباب العالي: ٢٦، س ٣٠٧، م ٣٩ (١٢٠١هـ/ ١٧٨٦م).

(٢) القسمة العسكرية: ٩٤٤، س ١٨٧، م ٥٥٥ (١١٨٦هـ/ ١٧٧٢م).

(٣) الدشت: ٨٦١، س ٣٢٨ (١٢٠٤هـ/ ١٧٨٩م).

إلى الفئة العسكرية[1]، وكان هذان العاملان البداية الحقيقية لمعول الهدم في بناء الطبقة التجارية الوسطى المصرية.

ومع استبعاد علي بك الكبير لليهود من إدارة الجمارك ومنح هذه الإدارة للشوام المسيحيين في سنة (١١٨٣هـ/ ١٧٦٩م)، حدث اتجاه أقوى لدى المغاربة في تكوين شركات تجارية مع هؤلاء الشوام الذين تزايد دورهم في التجارة المصرية؛ فكون الخواجا عبد رب النبي البناني شركة كبيرة مع المعلم ميخائيل كحيل، وكان أنطوان زغيب من بين أربعة شركاء رئيسيين للخواجا أحمد بن عبد السلام شهبندر التجار[2].

كما ارتبط التجار المغاربة بعلاقات قوية مع باقي فئات التجار في داخل المجتمع المصري، فرغم المنافسة القوية في داخل أسواق القاهرة بين هؤلاء التجار، فإنهم كانوا جميعًا يتفقون على الوقوف إلى جانب بعضهم ضد تطلعات وأطماع الأمراء المماليك في ثرواتهم، إلى جانب دعم مصالحهم بالحد من المنافسة للوصول إلى أكثر أسعار السلع فائدةً لهم، كما قام العديد من التجار المغاربة بإقامة شركات أو حتى إبرام عقود صفقات مع هؤلاء التجار مما دعم من أواصر الترابط والتلاحم بينهم. كما عمل عدد كبير من التجار المغاربة في جدة وكلاء للتجار الشوام والأتراك والمصريين وهو ما أوجد نوعًا من التفاهم والمصالح المشتركة بين الجميع[3]، كما أسهمت عمليات المصاهرات بين كبريات العائلات التجارية الشامية والتركية والمصرية ومثيلاتها من العائلات المغربية في الحد من الخلافات والمنافسة بين

(١) الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، مج.٢: ٢٩.

(٢) القسمة العسكرية: ١٨٥، س ٢٣٣، م ٢٣٧ (١٢٠٧هـ/ ١٧٩٢م).

(٣) القسمة العسكرية: ٢٣١، س ١٣٦، م ٣٢٩ (١١٨٨هـ/ ١٧٧٤م).

هذه العناصر[1]. فمثلاً نجد أن الخواجا طاهر بن أبي جيدة الزرهوني قام قبل وفاته باختيار الخواجا خليل بن محمد محفوظ الشامي ليكون وصيًا على تركته وأولاده[2].

وهكذا يمكن القول أخيرًا بأن التنظيمات التجارية في مصر خلال العصر العثماني، كانت تنظيمات قوية استهدفت في الأساس مصالح التجار، وأنها كانت تنظيمات متطورة إلى حد كبير لمواكبة أي تغير يستهدف مصالحهم، وقد أسهم وجود المحاكم الشرعية كأداة تسجيل للتعاملات التجارية كعقود الشركات والديون وإبرام الصفقات في دعم وجود هذه النظم التجارية. وقد برز التجار المغاربة بصورة واضحة مسيطرين على العديد من التنظيمات التجارية المصرية، وظهر التجار المغاربة بنشاطهم الواسع وامتلاكهم لشبكات تجارية فعالة تمتد لمسافات بعيدة. كما عكست تعاملاتهم مع السلطة السياسية قدرة ممتازة لاستيعاب التغيرات السياسية المتطورة والتأقلم معها لدعم وجودهم ونشاطهم، وهو ما مكنهم من الظهور بمظهر أقوى الطوائف الموجودة في المجتمع المصري خلال القرن الثامن عشر.

---

(١) القسمة العسكرية: ٣٢١، س ١٩٤، م ٢٩٩ (١١٨٨هـ/ ١٧٧٤م).

(٢) القسمة العسكرية: ٢٩١، س ١١٧، م ٤٠٢ (١١٣٢هـ).

الفصل الخامس

الحياة الاجتماعية للمغاربـــة

شكل المغاربة لبنة هامة في البناء الاجتماعي المصري خلال القرن الثامن عشر، ولم يحدث أن عاش المغاربة داخل المجتمع المصري كجالية أجنبية ذات خصائص اجتماعية وثقافية متمايزة، لكنهم عاشوا كجماعة وطائفة شاركت الأكثرية في الخصائص الثقافية والاجتماعية العامة باعتبارهم جزءًا من البناء الاجتماعي أثروا في هذا البناء ثقافيًّا واجتماعيًّا، لذلك فإن المجتمع امتصَّهم وصهرهم في النهاية ليتحولوا من مغاربة وافدين إلى مصريين، ومن ثم فقد أصبحوا يشكلون مع المصريين والشوام والأتراك وغيرهم من الوافدين جسدًا اجتماعيًّا واحدًا صبه وكوَّنه المجتمع المصري. وترجع الإشكالية التي يطرحها هذا الفصل إلى جدلية العلاقة بين المجتمع المصري والعائلات المغربية الوافدة، كيف حاولت أن تستمر متماسكة التكوين؟ وكيف ذابت في النهاية في بناء هذا المجتمع؟ وما هي العادات والتقاليد التي نقلوها إلى المجتمع المصري، والأثر الذي تركوه في البناء الاجتماعي والثقافي والعمراني في هذا المجتمع المصري؟

أولاً: طائفة المغاربة في مصر

سيطرت على مصر خلال العصر العثماني تلك النزعة المميزة للحكم العثماني والتي كان ينضم بموجبها كافة السكان في طوائف مهنية أو طوائف جنسية، ولم يستثن من هذا الوضع سوى ذوي الوظائف المرموقة والعلماء، وكانت هذه الطوائف تخضع لما يتماشى مع طبيعة السياسة الاقتصادية المركزية العثمانية لإشراف السلطة عليها، وقد تمثلت الأهداف الرئيسية من وجود هذه الطوائف في الإشراف على السكان المقيمين في المدن الكبرى، والحفاظ على الأمن والاستقرار وتأمين دفع الضرائب، والقيام بالأعمال العامة والمنافع الخدمية بما يتماشى مع احتياجات الطائفة[١]، وخلال القرنين السادس عشر والسابع عشر كان المغاربة من كل بلدان الشمال الإفريقي في القاهرة ينتظمون في طائفة واحدة هي طائفة المغاربة في طولون، كما كان شيخ طولون شيخًا للتجار المغاربة في طولون أيضًا[٢]؛ لذلك فقد كان عادة أغنى وأهم شخصية مغربية في حي طولون، وكان بذلك يمارس سلطة مزدوجة على التجار وسوق طولون وعلى أهالي طولون أيضًا، وهي خاصية تميز بها عن مشايخ الأسواق والطوائف الأخرى[٣].

وكان شيخ طولون يمارس مهام اجتماعية متعددة تجاه طائفته، فكان حامي الأرامل واليتامى؛ حيث يساعدهم على نيل حقوقهم، وكان غالبًا وكيلاً لعدد كبير منهم يدافع عن حقوقهم[٤]، كما كان في أحيان كثيرة ناظرًا ورئيسًا للأوقاف الخيرية في الحي؛ فمثلاً في سنة

---

(١) يعقوب لانداو، تاريخ يهود مصر في الفترة العثمانية (١٥١٧-١٩١٤)، ترجمة جمال أحمد الرفاعي، وأحمد عبد اللطيف حماد (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠): ١١٣، ١١٤.

(٢) طولون الشرعية: ٣٢١، س ١٨٨، م ١٠٢٤ (١٠٠٩هـ/ ١٦٠٠م).

(٣) طولون الشرعية: ٣١٠، س ١٩٧، م ١٠٥٨ (١٠٤٠هـ/ ١٦٣٠م).

(٤) القسمة العسكرية: ١١، س٤٠، م ٢٣ (١٠٣٧هـ / ١٦٢٧م).

(١٠٨٢هـ/ ١٦٧٠م) كان شيخ طولون سليمان بن صالح بن طالب شيخ طائفة المغاربة التجار بطولون ناظرًا على وقف الحاج قاسم بن عمر الشهير بجدي، وكان وقفًا كبيرًا يضم مجموعة من العقارات وسبيل ماء إلى جوار مسجد ابن طولون، وكان السبيل في حاجة إلى الترميم والتجديد فقام سليمان بترميمه وتجديده على نفقته الخاصة «من ماله وصلب حاله»[١]، وفي سنة (١١٠٥هـ/ ١٦٩٣م) قام سليمان بن حميدة ومحمد بن سلام ببناء طابونة لصناعة الخبز في منطقة طولون وكانت هذه الطابونة مجاورة لمجموعة من الوكالات، وكانت مدخنة الطابونة تضر بساكني الوكالة، كما كانت تضر بأهالي وسكان المنطقة، لذلك فقد حضر شيخ طولون عبد الله بن سعيد بن يحي ومعه عدد من أهالي طولون لدى قاضي القضاة واشتكوا إليه ذلك، فأمر القاضي بإغلاق الطابونة ونقلها إلى مكان آخر[٢]، وغالبًا ما كان شيخ طولون يمتلك سلطة على الطائفة المغربية في طولون؛ فكان همزة الوصل الرئيسية بين الأهالي في الحي والسلطة السياسية، غير أنه أيضًا بسبب هذا الدور وبسبب ثرائه الواسع كان شيخ طولون عرضة للمصادرة من قبل السلطة الحاكمة؛ ففي سنة (٩٣٠هـ/ ١٥٢٤م) قام أحمد باشا الخاين بمصادرة أبي سعيدة شيخ طائفة المغاربة في طولون[٣].

والواقع أن الوجود المراكشي في طولون كان قليلاً، غير أنه في ظل عدم وجود طائفة للمراكشيين فقد كانوا يقعون تحت نفوذ شيخ طولون، وكانت تربطه بهم علاقات قوية.

ولم يشكل المراكشيون جماعة منتظمة التكوين إلا خلال القرن الثامن عشر، فعلى الرغم من الوجود المغربي الكثيف في الغورية فلم يستطع المغاربة تكوين طائفة بهذا

(١) الباب العالي: ١١٨، س ١٥٤، م ٣٩٠ (١٠٨٢هـ/ ١٦٧١م).

(٢) الباب العالي: ١٥٥، س١٨٠، م ٥٢٥ (١١٠٥هـ/ ١٦٩٣م).

(٣) نجم الدين الغزي، الكواكب السائرة في أعيان المائة العاشرة، تحقيق جبرائيل سليمان جبور، مج. ٥ (بيروت، ١٩٤٥): ١٥.

الحي التجاري العريق؛ حيث كانت الغورية تحفل بعدد كبير من التجار المصريين والشوام والأتراك[١].

ولكن مع تزايد هجرة الفاسيين إلى مصر واستقرارهم في الفحامين وانتقال عدد كبير من أغنياء التجار التونسيين في طولون إلى الفحامين أيضًا، أصبح للمغاربة طائفة تجارية مهمة منذ الربع الأخير من القرن الثامن عشر في الفحامين[٢]، وكان شيخ مغاربة الفحامين شيخًا لسوق تجاري أكثر منه شيخًا لطائفة؛ فكانت الوثائق تنعته بـ«شيخ التجار المغاربة بالفحامين»، وكان شيخ التجار المغاربة في الفحامين غالبًا من التجار الفاسيين؛ حيث كان لهم الوجود الأقوى والأهم بين الطائفة المغربية في هذه المنطقة[٣].

إن اختيار شيخ الطائفة كان بالتراضي والاتفاق بين أفراد الطائفة أنفسهم، ولم تكن السلطات الحاكمة تتدخل في هذا الاختيار، إلا لإقرار ما اتفق عليه بين أبناء الطائفة.[٤] كما أن بعض العائلات توارثت هذا المنصب طالما كان لدى العائلة ابن قوي الشخصية يحل محل والده أو أخ قوي الشخصية يحل محل أخيه، ولم يكن شيخ الطائفة يتقاضى رواتب ثابتة، إلا أنه كان يستفيد بخلاف الوجاهة الاجتماعية، من خلال نظارته على مجموعة الأوقاف الخيرية للمغاربة سواء في طولون أو في أحد الثغرين[٥]. وقد حرص مشايخ الطائفة وخاصة مشايخ طولون على إنشاء الأوقاف والظهور بمظهر الخيرين على فقراء المغاربة

---

(١) القسمة العسكرية: ٢٩٢، س ١٣١، م ٤٧٩ (١١٤٢هـ/ ١٧٢٩م).

(٢) عبد الرحمن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، مج. ٢ (بيروت: دار الجيل، د.ت.): ٢١٩.

(٣) القسمة العسكرية: ٢٨٥، س ١٧٥، م ٤٠١ (١١٧٧هـ/ ١٧٦٣م).

(٤) طولون الشرعية: ٨١، س ١٩٧، م ٢٨٤ (١٠٤٥هـ/ ١٦٣م).

(٥) إسكندرية الشرعية: ٨٢، س ٤٥، م ١٩٩ (١٠٣٥هـ/ ١٦٢٥م).

فأسهموا في إنشاء الأسبلة[1] والكتاتيب[2]. ورغم هذا الثراء العريض الذي حققه التجار المغاربة، فلم يشكل المغاربة أقلية ثرية مختلفة عن باقي عناصر المجتمع المصري، بل عرفت الطائفة المغربية تفاوتًا اجتماعيًّا ملحوظًا، ففي الوقت الذي كان آل الشرايبي على قمة الهرم الاجتماعي المصري كان عدد ليس بالقليل من المغاربة من المتسولين يجمعون الصدقات من الطرقات[3]، وقد أنشأ التجار المغاربة زوايا للفقراء من بني وطنهم أو حتى من غيرهم لتقديم الطعام[4]، وأوصى عدد كبير منهم بشراء كميات كبيرة من القمح وتوزيعها على الفقراء؛ فمثلاً في سنة (١١٣١هـ/ ١٧١٨م) أوصى الخواجا مسعود بن مقلب الفاسي بشراء مائة إردب من القمح قيمتها ١٢٠٠٠بارة توزع على الفقراء، كما أوصى أيضًا بتوزيع مبلغ ٤١٢٩١ بارة نقدًا على الفقراء والمساكين[5]، بيد أنه إذا كانت العائلة هي أساس المجتمع السليم فإن الزواج هو اللبنة الأولى في بنائها، وينبغي علينا قبل أن نبدأ الحديث عن الحياة العائلية داخل البيت المغربي أن نشير إلى ذلك الوعاء الذي كانت تجري فيه الأحداث العائلية، وهو المنزل الذي كانت تمارس فيه العائلة والأسرة حياتها وجزءًا من تجارتها.

ثانيًا: منازل المغاربة

ففي مستوى النخبة التجارية المغربية كانت العائلات المغربية الكبرى تمتلك مجموعات كبيرة من القصور والمنازل الكبيرة التي كانت تعبر عن ثراء واسع كانت تحوزه

(١) إسكندرية الشرعية: ١٢٧، س ٤٢، م ٣٧٠ (١٠١٩هـ/ ١٦١٠م).

(٢) بولاق الشرعية: ٣٦٨، س ٣٨، م ٩٨٢ (١٠٤٦هـ/ ١٦٣٦م).

(٣) الباب العالي: ١٥٢، س ٣٥٢، م ٢٤٥ (١١٩٨هـ/ ١٧٨٣م).

(٤) إسكندرية الشرعية: ٢٩٠، س ٢٤، م ٨٧٢ (١١١٦هـ/ ١٧٠٤م).

(٥) القسمة العسكرية: ١١٩، س ١١٥، م ١٤٤ (١١٣١هـ/ ١٧١٨م).

هذه العائلات[1]، ورغم أن البعض كانوا يرددون مقولة أن التجار كانوا يعيشون في بيوت متواضعة خشية المصادرة من جانب الحكام، فإن الوثائق التي تحتوي على المخلفات العقارية للتجار المغاربة لا تؤكد هذه المقولة؛[2] حيث عاش كبار التجار المغاربة في قصور حقيقية كانت لا تقل في فخامتها عن قصور الأمراء المماليك، سواء كانت هذه القصور في الأحياء الأرستقراطية مثل الأزبكية أو حتى كانت في الأحياء المختلفة مثل الجودرية والأزهر[3].

وكانت هذه القصور والمنازل تتكون في الغالب من دورين يحيط بهما حديقة، فعندما يدخل الزائر لها يجتاز ممرًا واسعًا يسمى دهليزًا يفضي في نهايته إلى فناء المنزل، وفي منتصف الفناء كانت توجد نافورة للمياه يحيط بها بعض الأشجار من النخيل والعنب وغيرها، كما اشتملت هذه المنازل على حواصل وفناء الخدمة والذي كان يحتوي على نصبة الكوانين التي تستخدم في طهي الطعام، واحتياجات المنزل من ساقية وطاحونة وفرن[4]، فيما كانت القاعة الرئيسية للمنزل تطل على الحديقة، وفي الدور العلوي توجد الغرف المخصصة للنساء أو ما كان يطلق عليه فيما بعد الحرملك، لقد اشتملت هذه المنازل على حجرات وردهات واسعة وجدران مزخرفة ونوافذ ومشربيات منقوشة بأشكال فنية بديعة، وكانت القاعات الموجودة في الدور الأرضي مخصصة لاستقبال الضيوف من كبار التجار، وكثيرًا ما كانت تشهد عقد الصفقات التجارية، كما كان كبار التجار يستقبلون بها الشخصيات المهمة من رجال السلطة والأمراء المماليك[5].

---

(١) الباب العالي: ٨٢٧، س ٢٦٥، م ١١٧١ (١١٧٩هـ/ ١٧٦٥م).

(٢) الدشت: ٥٧٦، س ٢٨٢ (١١٨٢هـ/ ١٧٦٨م).

(٣) القسمة العسكرية: ١٦٨، س ١٩٩، م ١٩٧ (١١٩٠هـ/ ١٧٧٦م).

(٤) رفعت موسى، الوكالات والبيوت الإسلامية في مصر العثمانية (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٣): ٢٢٣.

(٥) الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، مج. ١: ٢٨٩.

فالجبرتي عندما يتحدث عن عائلة الشرايبي وهي تمثل قمة النخبة التجارية المغربية في مصر يصف منزلهم بأنه كان يتكون من اثني عشر منزلاً منفصلاً، كما يذكر أن بيتهم كان محورًا رئيسيًّا للحياة السياسية والاقتصادية والعلمية في القاهرة، فيذكر أن رضوان كتخدا الجلفي وكان واحدًا من أهم الأمـراء الحاكمين في القاهرة يتردد على منزلهم في كثير من الأوقات[1]، وتصف الوثائق قصر الشرايبي بأن به قاعتين كبيرتين لاستقبال الضيوف، وأن كلاًّ منهما مفروشة بالسجاد الفارسي، وتطل إحداهما على بركة الأزبكية ويعمل على خدمة القاعتين سبعة من العبيد[2]، ولم يكتف آل الشرايبي بقصرهم الكبير هذا في الأزبكية، بل كانوا يقومون بشراء أفخم القصور المعروضة للبيع في الأزبكية. ففي سنة (١١٤٤هـ/١٧٣١م) اشترى الخواجا قاسم الشرايبي واحدًا من أفخم قصور الأزبكية وأعرقها وهو قصر الأمير علي كتخدا مستحفظان الأزبكاوي بـ ٨٧٢٢٤ بارة[3].

ولم تكن عائلة الشرايبي هي العائلة المغربية الوحيدة التي تمتلك القصور الفخمة في الحي الأرستقراطي من العاصمة المصرية، بل كانت عائلات المنجور والبناني وغراب ومشيش وغيرها من العائلات التجارية الكبرى والتي يمكن أن يطلق عليهم الصفوة التجارية تمتلك قصورًا لا تقل فخامة عن آل الشرايبي. وعندما تحدث الجبرتي عن الحريق الكبير الذي التهم حي الأزبكية في سنة (١١٩٠هـ/ ١٧٧٦م) ذكر أن أربعة من أعيان القاهرة قاموا بإعادة بناء قصورهم في مدة قصيرة حتى عادت أفضل مما كانت، وكان من هؤلاء الأربعة واحد من كبار الأمراء المماليك هو الأمير رضوان بك بلفيا واثنان من كبار التجار المغاربة وهما الخواجا أحمد بن عبد السلام مشيش شهبندر التجار، والخواجا عمر بن عبد العزيز غراب (تونسي)، وواحد من كبار التجار المصريين هو الخواجا محمود محرم

---

(١) المصدر السابق: ٢٩٠.

(٢) القسمة العسكرية: ٢١٨، س ١٤٠، م ٣١٩ (١١٤٨هـ/ ١٧٣٥م).

(٣) القسمة العسكرية: ١١، ١٢، س ١٣٣، م ١٥ (١١٤٤هـ/ ١٧٣١م).

شهبندر تجار مصر فيما بعد[١]. كما أقام عدد كبير من التجار قصورًا حقيقة لهم في منطقة الأزهر والسبع قاعات وغيرها. فمثلاً قام الخواجا عبد الرحمن بن عبد الخالق القباج الذي أصبح شيخًا للغورية بإنشاء منزل ضخم في السبع قاعات؛ حيث اشترى أرض هذا المنزل من الأمير أحمد جوربجي اختيار الجراكسة بـ ٤٠,٠٠٠ بارة وصرف على إنشائه وعمارته مبلغ ١١٣٥٩٨ بارة[٢].

ثالثًا: الـــــــزواج والعائلة

إن الزواج من الثوابت الإنسانية العالمية الأكثر انتشارًا وتوغلاً منذ القدم، وطرح موضوعه لدى العائلات التجارية المغربية في مصر ينحصر أساسًا في ربطها بطبيعة البنية الاجتماعية والاقتصادية السائدة لدى العائلات المغربية، وتحاول هذه السطور تسليط الأضواء على دلالات الزواج من الناحية الاجتماعية والاقتصادية وهو ما يصطلح على تسميته بعبارة «حسب ونسب» وهو مأثور كان شائعًا ولا يزال في كل المجتمعات العربية، ويستعمل بخاصة في عمليات الخطوبة والمراد منه الحديث عن رصيد المرأة المعنوي والعائلي ورصيدها المادي والاقتصادي[٣]. إن هذا الترابط بين ما هو عائلي ودمي من ناحية وبين ما هو اقتصادي من ناحية أخرى هو الإشكالية التي نحاول فهمها في العلاقات التصاهرية المغربية، وما هو أثر هذا الزواج على عمليات الحراك الاجتماعي لدى المغاربة؟

---

(١) الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، مج. ١: ٨٦.

(٢) الدشت: ٥٧٦، س ٢٨٢ (١١٨٢هـ/ ١٧٩٨م).

(٣) عبد الواحد المكني، الحياة العائلية بجهة صفاقس بين ١٨٧٥-١٩٣٠: دراسة في التاريخ الاجتماعي والجهوي (صفاقس: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٩٩٦): ٥٣.

كان المجتمع ينظر إلى الزواج على أنه قضية عائلية بالأساس؛ فكل زيجة كانت تمليها مكانة العائلة ومصالحها والمقاييس المعتمدة لاختيار شريك الحياة كانت مرتبطة بطبيعة البناء الاجتماعي والعائلي أكثر من أي اعتبار آخر، وككل الطوائف الوافدة إلى مصر عمل المغاربة على الزواج من داخل الطائفة بصورة كبيرة من أجل المحافظة على هويتهم وتميزهم الاجتماعي[1]، وساعدهم على ذلك التركز السكاني المغربي في أحياء معينة بصورة كبيرة مثل طولون والجودرية والأزهر والغورية، وكان مغاربة الإسكندرية ورشيد أكثر التصاقًا في عمليات التزاوج والتصاهر[2]. وقد كان ما لا يقل عن ٦٦٪ من مجموع الزيجات التي تم حصرها والبالغة ١٥٧ عقد زواج كان من داخل الطائفة المغربية[3]، وقد جعل ذلك النسب المغاربة شبه عائلة كبيرة متفرعة، تصل بالتالي إلى نوع خفيف من قرابة عائلية دموية متصلة سارية وزاحفة بين كل العائلات المغربية. وقد حرص المغاربة على حصر الزيجات داخل نفس الطائفة بصورة كبيرة خاصة في الأجيال المهاجرة الأولى[4]؛ فالمصاهرات الزوجية مع بقية الطوائف والمصريين وغيرهم ظلت ضعيفة في الأجيال الأولى، كما أن أغلب الزيجات من خارج الطائفة في مراحل المهاجرين الأولى كانت تشمل الرجال بصورة أكبر؛[5] فمن بين ٥٢ حالة زواج من خارج الطائفة استأثر الرجال بـ ٣٢ حالة أي بنسبة ٦١٪ من حالات الزواج من خارج الطائفة المغربية[6]. وليس معنى ذلك أن المغاربة كانوا جالية منغلقة على نفسها، إلا أن نسبة الانفتاح على المجتمع كانت تتفاوت حسب زمن وصول العائلة إلى مصر، فمع مرور الوقت وبعد جيل أو اثنين أصبحت العائلات المغربية

---

(١) بولاق الشرعية: ٣٨٥، س ٣٩، م ٩١٣ (١٠٤٨هـ/ ١٦٣٨م).

(٢) إسكندرية الشرعية: ٣٢٤، س ١، م ١٣٨٠ (٩٥٨هـ/ ١٥٥١م)؛ رشيد الشرعية: ٤٧٢، س ٥٩، م ١١٨٢ (١٠٥٢هـ/ ١٦٤٣م).

(٣) رشيد الشرعية: ٤٧٢، س ٥٩، م ١١٨٢ (١٠٥٢هـ/ ١٦٤٣م).

(٤) طولون الشرعية: ٤٣٤، س ١٨٦، م ١٤٢٦ (١٠٠٦هـ/ ١٥٩٧م).

(٥) الصالحية النجمية: ٣٦، س ٥١٨، م ٩٣ (١١٤٨هـ/ ١٧٣٥م).

(٦) بولاق الشرعية: ٩٢، س ٥٣، م ٣٨١ (١٠٨٢هـ/ ١٦٧١م).

لا تحس بضرورة وجود مثل هذه الزيجات الداخلية، صارت بل تتصاهر مع عائلات مصرية أو شامية أو تركية تتكافأ معها في نفس المكانة الاقتصادية والاجتماعية[1]. فالخواجا عبد الله بن عبد الوهاب الشهير بابن الحاج الفاسي كان تاجرًا كبيرًا في سوق الغورية وتزوج من زينب ابنة شيخ الغورية علي بن مصطفى الفوي[2]، وكانت عائلة الفوي عائلة مصرية عريقة تحتكر منذ بداية القرن الثامن عشر رئاسة هذا السوق كما كانت تتمتع بثراء عريض[3]، كما تزوج الشيخ محمد بن محمد الجوهري وكان من كبار علماء الأزهر الشريف[4] من فاطمة ابنة الخواجا عبد الواحد بن عبد الخالق البناني، وكان لآل الجوهري مكانة مهمة في المجتمع القاهري، ويدل الوقف الكبير الذي أوقفته فاطمة في سنة (١١٩٩هـ/ ١٧٨٤م) على مدى ما كان يتمتع به آل البناني من الثراء العريض؛ حيث أوقفت في حضور زوجها عشرة عقارات منها أماكن بالأزبكية وحصة كبيرة في وكالة الدنوشري، مما يوضح رغبة العائلات المغربية الكبيرة والثرية في مصاهرة مثيلاتها من العائلات المصرية العريقة سواء في العلم أو الثروة أو المكانة الاجتماعية من أجل الدخول في بنية المجتمع المصري وإذابة ذلك الأصل المغربي[5].

وبالإضافة إلى ذلك فقد كان للفاسيين المهاجرين إلى مصر خصوصيتهم في الزواج؛ حيث إن هجرتهم خلال الربع الأول من القرن الثامن عشر جاءت تحت ظروف سياسية قهرية ففر أغلبهم بدون اصطحاب زوجاتهم وأولادهم، ولذلك فقد تزوج عدد كبير منهم بجاريات من الرقيق الأبيض من الجركسيات؛ حيث كانت لديهم عند هجرتهم ثروات

---

(١) القسمة العسكرية: ٣٥٤، س ٢١١، م ٤٠٤ (١١٩٩هـ/ ١٧٨٤م).

(٢) الدشت: ٤٦٧، س ٢٩٣ (١١٩٠هـ/ ١٧٧٦م).

(٣) القسمة العسكرية: ١٣٨، س١٥٢، م ٢٠١ (١١٥٥هـ/ ١٧٤٢م).

(٤) الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، مج. ١: ٤٢٦.

(٥) الدشت: ٩٨، س ٣١٨ (١١٩٩هـ/ ١٧٨٤م).

كبيرة سمحت لهم بمثل هذه الزيجات،[1] فكانوا يقومون بشراء الجاريات وعتقهن والزواج منهن[2]، وتلك عادة كانت منتشرة بصورة واسعة في المجتمع[3]. ولكن عددًا كبيرًا منهم أرسلوا في سنة (١١٥٠هـ/ ١٧٣٧م) لإحضار زوجاتهم من فاس[4]. ولعل الخواجا طاهر بن أبي جيدة بن أحمد الزرهوني المغربي الفاسي مثال جيد لذلك، فقد كان الرجل متزوجًا من ابنة عمه طاهرة بنت محمد الزرهوني وقد تركها في فاس عندما هاجر إلى مصر في حوالي سنة (١١٢٤هـ/ ١٧١٢م)، واتخذ بمصر مستولدتين هما خديجة بنت عبد الله البيضا التي أنجب منها ولديه عليًّا وعبد الله، وفاطمة بنت عبد الله التي أنجب منها ولده أحمد[5].

وقد عرف المجتمع المصري بأنه مثل كل المجتمعات العربية يقوم فيه الزواج على الارتباط الداخلي أي على اختيار شريك الحياة في دائرة القرابة وبخاصة الذكورية مع تفضيل خاص للزواج من ابنة العم، والواقع أنه لا يوجد أي عامل ديني يجبر على مثل هذا النوع من الزواج أو يمنعه فالإسلام يحرم الزواج من أشخاص بعينهم (الأم – البنت – الأخت – العمة... إلـــخ) ولا يحرم زواج الأقارب، فنلاحظ إذن أن الدين لم يتدخل في تدعيم هذا الزواج، ولكن المجتمع المصري والمغربي ظل يجل هذا الزواج ويحبذه، وكانت الأمثلة في المجتمعين المغربي والمصري تشجع وتحث على هذا الزواج[6]، كما كان هناك العديد من العوامل التي كانت تدفع العائلات التجارية بصفة خاصة إلى مثل هذا الزواج؛ منها:

---

(١) القسمة العسكرية: ١٣٣٠، س ١٤٣، م ٣٩١ (١١٤٨هـ/ ١٧٣٥م).

(٢) الباب العالي: ٥٦٠، س ٢١٨، م ٩٧٣ (١١٥٠هـ/ ١٧٣٧م).

(٣) بولاق: ٣٠٢، س ٣٦، م ٨٠٨ (١٠٣٩هـ/ ١٦٢٩م).

(٤) إبراهيم شحاتة حسن، أطوار العلاقات المغربية العثمانية قراءة في تاريخ المغرب عبر خمسة قرون، (١٥١٠هـ/ ١٩٤٧م) (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨١): ٤٤٠، ٤٤١.

(٥) القسمة العسكرية: ١٩١، س ١١٧، م ٤٠٢ (١١٣١هـ/ ١٧١٨م).

(٦) بنت عمي من لحمي ودي، وآخذ ابن عمي وأتغطى بكمي.

أولاً: رفض العائلات التجارية التي استطاعت أن تكون ثروات كبيرة ومكانة اجتماعية مرموقة أن يتسلل لأملاكها أي شخص غريب عن طريق الإرث، كما أن الزواج من ابنة العم يسير التكاليف، ثم هو مصدر لدعم المستوى الاقتصادي البعيد للمنافع المادية التي يجب أن تبقى في إطار العائلة.

ثانيًا: الرغبة في تدعيم العائلة ديمغرافيًا واقتصاديًا، وبالتالي تدعيم مكانتها ودورها في النسيج الاجتماعي.

ثالثًا: وجود نوع من الاستحسان والمعرفة والعاطفة بين أفراد العائلة يصعب خلقها ووجودها في مجتمع محافظ مغلق نوعًا ما على المرأة[١]، ولعل عائلة الشرايبي وهي واحدة من أهم العائلات التي مارست هذا النوع من الزواج خير مثال على ذلك، فالجبرتي عند حديثه عن الحياة الاجتماعية لهذه العائلة يقول: «ومن أوضاعهم وطرائقهم أنهم لا يتزوجون إلا من بعضهم البعض ولا تخرج من بيتهم امرأة إلا للمقبرة فإذا عملوا عرسًا أولموا الولائم وأطعموا الفقراء والقراء على نسق اعتادوه، وتنزل العروس من حريم أبيها إلى مكان زوجها بالنساء الخلص والمغاني والجنك تزفها ليلاً بالشموع وباب البيت مغلوق عليهن»[٢].

ورغم مبالغة الجبرتي في ذلك فتبدو هذه المقولة صحيحة إلى حدٍّ ما، فمن بين حوالي خمسة وعشرين فردًا من أفراد عائلة الشرايبي توضح الوثائق أسماء زوجاتهم كان منهم ثمانية تزوجوا من أبناء عمومتهم بنسبة ٣٢٪[٣]، وأحد عشر تزوجوا من إماء من معاتيقهم

---

(١) المكني، الحياة العائلية بجهة صفاقس بين ١٨٧٥-١٩٣٠: ٥٩.

(٢) الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، مج. ١: ٢٩٠.

(٣) القسمة العسكرية: ٤٧، س ١٨٢، م ٥٠ (١١٨٢هـ/ ١٧٦٨م).

بنسبة ٤٤٪[١]، وستة تزوجوا من خارج نطاق العائلة بنسبة ٢٤٪، ويلاحظ أن زواج آل الشرايبي من خارج نطاق العائلة والإماء لم يحدث بصورة واسعة، إلا منذ الجيل الخامس من العائلة. فمثلاً الأمير إبراهيم شلبي بن محمد جوربجي الشرايبي الشهير بالغزالي وهو الذي كان صديقًا للشيخ عبد الرحمن الجبرتي وكان الشيخ وصيًّا على تركته وأولاده، كان متزوجًا من زبيدة بنت يونس البرلي وهي ابنة لإحدى العائلات ذوات الأصول التركية[٢]. ولم تكن ظاهرة زواج أبناء العم تقتصر على عائلة دون أخرى؛ حيث شملت عائلات مغربية في قمة الهرم الاقتصادي وعائلات في الوسط وأسفله أيضًا مثل عائلات البحار وجلون والعجيل وجميعي وغيرها من العائلات، ويوضح الجدول التالي بعض هذه الحالات[٣]:

ويلاحظ على زواج أبناء العم أن البنات كن غالبًا ما يزلن قاصرات؛ فمسعودة بنت أحمد بن مسعود ثابت كان عمرها عشر سنوات عند عقد قرانها[٤]، وهو ما يوضح رغبة الآباء في هذا الترابط العائلي، فمثلاً حرص الخواجا صالح بن عبد الرحمن بن صالح الشهير بابن سعد المغربي عند كتابته لوصيته قبل وفاته على أن يقرر في نهايتها زواج ابن أخيه عبـد الرحمن بن إبراهيم من ابنته الوحيدة القاصرة خديجة[٥]. على العموم يجب علينا عدم المبالغة في هذه الظاهرة بدرجة كبيرة، فلم تكن حالات زواج أبناء العم تتعدى في حالات العينة المدروسة حوالي ١٢٪ مما يعكس ضعف هذه الظاهرة عن الفكرة الشائعة.

(١) الصالحية النجمية: ٥٦٢، س ٤٩٩، م ١٧٥٩، ١٧٦٠ (١٠٧٥هـ/ ١٦٦٤م).

(٢) الدشت: ٩٧٠، س ٣٣٠، م ٩٠١ (١٢٠٥هـ/ ١٧٩٠م).

(٣) الجدول من إعداد الباحث من خلال سجلات الباب العالي، القسمة العسكرية والصالحية النجمية.

(٤) بولاق الشرعية: ٢٥٣، س ٥٣، م ٤٧٣ (١٠٨٢هـ/ ١٦٧١م).

(٥) القسمة العربية: ٢٩، س ١، م ٧٣٦ (٩٧١هـ/ ١٥٦٣م).

اسم الزوج	اسم الزوجة	العائلة	الصداق
حسين بن مصطفى حسون	زينب بنت عثمان حسون	حسون/ فاسية	٢٥٠٠٠ بارة
عبد الرحمن بن محمد بن العربي المنجور	صفية بنت حدو بن العربي المنجور	المنجور/ فاسية	١٥٠٠٠ بارة
محمد بن الطالب بن أحمد جلون	صفية بنت عبد الرحمن بن أحمد جلون	جلون/ فاسية	٣٠٠٠٠ بارة

هناك ظاهرة أخرى يمكن ملاحظتها وهي أن عددًا من العائلات التجارية حرصت على زواج بناتها في داخل العائلة عن طريق زواجها بأحد المعاتيق الذي غالبًا ما يكون الأب أو أحد أفراد العائلة أعتقه وأدخله في إحدى الفرق العسكرية حتى أصبح أميرًا، وبذلك تقوي العائلة علاقتها بهذا المملوك لكي يدافع عنها بقوة عند الأزمات[1]. وفي نفس الوقت تضمن العائلة عدم دخول شريك جديد في الميراث العائلي؛ حيث كان ميراث هذا المملوك يؤول إلى معتقيه[2]، وأفضل مثال على ذلك شاهين بك قائمقام مصر ومعتوق الخواجا محمد الدادي الشرايبي الذي كان متزوجًا من فاطمة بنت حسن بن مسعود الشرايبي[3]، والأمير محمد جوربجي مستحفظان بن عبد الله معتوق الخواجا عبد الرحمن بن محمد الدادي الشرايبي الذي تزوج زوجتين في وقت واحد من آل الشرايبي هما نفيسة بنت معتقه عبد الرحمن وصفية بنت الخواجا حسن أبو علي ابن الخواجا قاسم الشرايبي[4].

كما يمكن ملاحظة ظاهرة زواجية أخرى وهي زواج الأخ من زوجة أخيه المتوفى؛ حيث حرصت العائلات والتجار على الزواج من أرامل أخواتهم بهدف حماية أموال وأملاك العائلة من التشتت في حالة زواج الأرامل بغريب من خارج العائلة، ورعاية أبناء

---

(١) القسمة العسكرية: ٤٣، س ١٤١، م ٥٦ (١١٤٨هـ/ ١٧٣٥م).

(٢) القسمة العسكرية: ٢٥٩، س ١٧٢، م ٣٧٦ (١١٧٥هـ/ ١٧٦١م).

(٣) القسمة العسكرية: ٧٦، س ١٤٠، م ١٠٦ (١١٤٧هـ/ ١٧٣٤م).

(٤) الدشت: ٢٨٣، س ٣٠٢ (١١٩٥هـ/ ١٧٨٠م).

الأخ المتوفى، ولعل الحادثة الأكثر شهرة في تاريخ الجبرتي من هذا النوع هي زواج الخواجا أحمد بن عبد السلام مشيش من زوجات أخيه من الأم الخواجا محمد بن محمد بن علي العرائشي[١]، كما تزوج الخواجا قاسم بن محمد الدادي الشرايبي من صفية معتوقة وزوجة أخيه محمد جوربجي عزبان بعد وفاته وأنجب منها قاسم ولديه الوحيدين وهما حسن أبو علي وصفية[٢].

لقد كان موضوع المصاهرة عن طريق المرأة بين العائلات المغربية موضوعًا مهمًّا للغاية؛ فالمرأة كان لها دورها الفعال في نسج شبكة التصاهر بين هذه العائلات؛ حيث كانت عمليات التصاهر تحيل الطائفة المغربية إلى عائلة كبرى، ومن أجل هذا التصاهر قدمت العائلات المغربية لبعضها تسهيلات ومساعدات قوية، فتوضح الوثائق أن عائلة الشرايبي قدمت تسهيلات وضمانات كبيرة لعائلة المنجور منذ هجرة الأخيرة إلى مصر، وعند تفحص أسباب ذلك نجد أن والدة الخواجا محمد الدادي كانت آمنة بنت العربي المنجور؛ أي أن آل المنجور كانوا أخوال محمد الدادي[٣]. وهكذا كانت أغلب العائلات المغربية تدخل في عمليات مصاهرة قوية مع بعضها من أجل دعم نشاطها الاقتصادي وتفعيل دورها التجاري، ويمكن رؤية هذه المصاهرات في الجدول التالي[٤]:

---

(١) الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، مج. ٢: ١٢٢.

(٢) القسمة العسكرية: ٢١٨، س ١٤٠، م ٣١٩ (١١٤٨هـ/ ١٧٣٥م).

(٣) القسمة العسكرية: ٣٩، س ١٤١، م ٤٩ (١١٤٨هـ/ ١٧٣٥م).

(٤) الجدول من إعداد الباحث من خلال سجلات القسمة العسكرية.

اسم الزوج	اسم الزوجة	عائلة الزوج	عائلة الزوجة
أحمد بن حسين بن أحمد القباج	خديجة بنت عبد السلام بن محمد جلون	القباج	جلون
محمد بن عبد العزيز غراب	عائشة بنت علي التازي	غراب	التازي
عبد الله بن محمد التاودي	فاطمة بنت عبد الخالق البناني	التاودي	البناني
أحمد بن العربي بن يحي	آمنة بنت أحمد البناني	يحي	البناني
أحمد بن محمد مقلب	آمنة بنت عبد الوهاب المنجور	مقلب	المنجور
حمودة بن محمد الأبار	هنا بنت حسن العجيل	الأبار	العجيل
عبد الله بن محمد عياد	فاطمة بنت محمد عصفوري	عياد	عصفوري
عبد رب النبي بن الطيب البناني	آمنة بنت حسن القباج	البناني	القباج
محمد بن عبد القادر جسوس	فاطمة بنت محمد القباج	جسوس	القباج

وهكذا يتضح مدى الدور الذي كانت تلعبه المرأة المغربية في نسج شبكات من المصاهرة والعلاقات الاجتماعية القوية بين العائلات المغربية. وكانت هذه العائلات الثرية عندما تتصاهر تغالي في الصداق (المهر) المقدم إلى الزوجة.

وكانت ظاهرة تعدد الزوجات منتشرة إلى حدٍّ ما في جميع طبقات المجتمع المصري، وبالطبع كان التجار المغاربة بحكم امتلاكهم لأموال كبيرة ومكانة اجتماعية مرموقة كانوا من بين الذين أقبلوا على الزواج بأكثر من واحدة كما كانوا يمتلكون عددًا من المستولدات. والواقع أن أحدًا لم يبحث بعد في أسباب هذه الظاهرة وحالتها الكمية في داخل بنيان المجتمع المصري، ففي الأوساط التجارية المغربية بلغت حالة التجار المتزوجين بأكثر من واحدة ١٢٩ تاجرًا من بين العينة موضع الدراسة والبالغة ٣٧٥ تركة تاجر وبنسبة ٣٤٪. ويبدو هذا الرقم قليلاً بالنسبة للتصورات المتوقعة، ويبدو أن بعض العوامل كانت تحد من هذه الظاهرة منها حرص التجار على بقاء أملاكهم وتجارتهم في أولادهم الأشقاء خشية الخلاف والشقاق، كما أن العائلات العريقة لم تكن تقبل أن تكون بناتها زوجة

ثانية؛ حيث كانت الزوجة الثانية في منزلة أقل؛ ولذلك فغالبًا ما كانت الزوجة الثانية من الإماء أو الأرامل والمطلقات[1].

والسؤال عن العوامل التي كانت تجعل التجار المغاربة يقبلون على مثل هذه الزيجات يعد مهمًّا، فهل كان التجار المغاربة يقبلون على تعدد الزوجات كسلوك عام في المجتمع، أم كان ذلك لظروف اضطرارية لها ما يبررها لدى كل منهم؟ والواقع أن العديد من العوامل كانت تدفع هؤلاء التجار للزواج من أكثر من مرة أو اتخاذ مستولدات ومنها عدم الإنجاب؛ فالتاجر الذي لم تنجب له زوجته الأولى كان يتزوج من أخرى من أجل إنجاب الأبناء، كما كانت نوعية الأطفال أيضًا سببًا من أسباب الزواج، فقد كان العديد من التجار يبحثون عن إنجاب الذكور لكي يحملوا أسماءهم وثرواتهم. وكان ميلاد الطفل فرصة لإقامة احتفالات تشارك فيها الأسر المغربية الأخرى؛ حيث كان الولد الذكر في المجتمع المصري والمغربي مرغوبًا فيه، ومن حسن الحظ عند التاجر المغربي أن يرزق بطفل ذكر. وعندما يكون المولود أنثى فإنها تستقبل عادة بفتور خاصة إذا كانت البنت الثانية، فمثلاً أنفق على سبوع محمد بن الخواجا العربي المنجور مبلغ ٣٠٠٠ بارة وهو مبلغ كبير يعكس الاهتمام بالمولود الذكر من جانب التجار المغاربة[2]. والملاحظ أن السببين المذكورين يتلازمان ويتكاملان؛ فمسألة الإنجاب والأبناء الذكور كانت دائمًا هاجسًا ملحًّا ميز الفكر الذكوري السائد في المجتمع. فالخواجا أبو جيدة بن محمد القباج المغربي الفاسي كان تاجر أقمشة كبيرًا في وكالة المصبغة وكان متزوجًا من فاطمة بنت محمد بن ذكري. إلا أنه لم ينجب منها سوى ابنتين هما مكية وآمنة. لذلك فقد تزوج من فاطمة بنت أحمد بن عبد الخالق جسوس وكانت أرملة ولكن لم يرزق منها إلا بابنة واحدة هي رقية[3]. كما أن الخواجا محمد بن أحمد

(١) القسمة العسكرية: ٣٣٠، س ١٤٣، م ٣٩١ (١١٤٨هـ/ ١٧٣٥م).

(٢) القسمة العسكرية: ١٣٤، س ١٣١، م ٢٥٤ (١١٣٣هـ/ ١٧٢٠م).

(٣) القسمة العسكرية: ٢٠٧، س ١٤٤، م ٣١٢ (١١٥٨هـ/ ١٧٤٥م).

شقرون كان متزوجًا من ابنة عمه صفية بنت محمد شقرون التي لم تنجب مما دفعه بالزواج من أخرى[١]، وهكذا فقد كانت الرغبة في وجود وريث ذكر يحمل اسم التاجر ويرث هذه الأموال الكثيرة التي جمعها التاجر بعد رحلة معاناة كبيرة، كانت هذه الرغبة هاجسًا ملحًّا على أنفس هؤلاء التجار[٢].

وإضافة إلى ذلك فقد أسهم الترحال والإقامة المزدوجة في أكثر من مكان؛ حيث كان التجار كثيري الترحال بين المدن والبلدان، أسهم في اتخاذ منازل وزوجات لهم في المدن التي كانوا كثيري التردد عليها. فمثلاً كان لعدد من التجار المغاربة منازل وزوجات في جدة التي كانوا كثيري التردد عليها؛ وأخيرًا فقد تزوج بعض التجار من زوجات أخواتهم المتوفين أو تزوج أبناء الأخ من زوجات أعمامهم للمحافظة على الميراث العائلي ورعاية الأبناء كما سبق القول، فقد كان الزواج وسيلة لانتقال الأملاك من فرد لآخر خارج نطاق البيت أو للمحافظة على الأملاك في بيت واحد، لذلك فقد كانت المرأة التي ورثت أموالاً من زوج متوفى أو من أب أو كانت في حالة ميسورة كانت في وضع أفضل من غيرها من النساء، فكان بإمكانها وضع العديد من الشروط عند زواجها مرة أخرى للمحافظة على حقوقها التي ترغب فيها، وكانت مكانتها الاقتصادية والاجتماعية تسمح لها بوضع مثل تلك الشروط.[٣]

ومن المؤكد أن تجارب الزواج السابقة قد لعبت دورًا في صياغة آمال وطموحات مثل هؤلاء النساء؛ فشروط مثل تلك التي كانت تضعها النساء والتي كانت تعطيها لهن الشريعة

---

(١) الدشت: ٦٠٧، س ٣٣٥، م ٦٨٦ (١٢٠٧هـ/ ١٧٩٢م).

(٢) هناك العديد من الحالات التي تؤكد ذلك؛ فمثلًا كان محمد بن أحمد البناني المغربي الفاسي متزوجًا من طاهرة بنت العربي التازي التي لم تنجب مما دفعه إلى شراء مستولدة سوداء تسمى محبوبة، وقد أنجب منها بنتًا أطلق عليها زينب، ثم حملت من جديد وكان يأمل أن يكون هذا الحمل ذكرًا إلا أن الوفاة عاجلته قبل أن تضع ما في بطنها، انظر: الدشت: ٣٦٠، س ٢٦٨ (١١٧٢هـ/ ١٧٥٨م).

(٣) طولون الشرعية: ٤٤٦، س ١٨٧، م ١٥٥٩ (١٠٠٨هـ/ ١٥٩٩م).

الإسلامية لا يمكن إلا أن تكون ناتجة عن تجربة مريرة سابقة علمتهم أن كل شيء يجب أن ينص عليه بوضوح، وأنه لا مكان للأشياء غير المحددة وأن العقد شريطة المتعاقدين[١]، ونلاحظ ذلك بوضوح أكثر من حرصها على الشروط في عقود زواج.

ومنذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر ظهرت في مصر ظاهرة خطيرة في الأوساط الاجتماعية والاقتصادية المصرية وهي تصارع الأمراء المماليك على الزواج من زوجات كبار التجار المتوفين من أجل الحصول على أموالهن، وقد لاحظ الجبرتي هذه الظاهرة وقال عنها: «فإذ مات بعض الأعيان بادر أحد المماليك إلى سيده الأمير صاحب الشوكة وقبل يده وطلب منه أن ينعم عليه بزوجة الميت فيجيبه إلى ذلك، ثم تراه راكبًا في الوقت والساعة وذهب إلى بيت المتوفى ولو قبل خروج جنازته، ونزل في البيت وجلس فيه وتصرف في متعلقاته وحازه وملكه بما فيه، وأقام بمجلس الرجال ينتظر انقضاء العدة ويأمر وينهي ويطلب الغداء والعشاء والفطور والقهوة والشربات من الحريم، ويتصرف تصرف الملاك وربما وافق ذلك غرض المرأة، فإذا رأته شابًا مليحًا قويًا وكان زوجها المقبور بخلاف ذلك أظهرت له المخبآت، فيصبح أميرًا من غير تأمر وتتعدد عنده الخيول والخدم والفراشون والأصحاب ويركب ويذهب ويجيء إلى بيت سيده»[٢].

لقد كان مثل هذا الزواج هو أحد العوامل التي أسهمت في تسرب الأموال والثروات من بين أيدي البيوت التجارية في مصر في النصف الثاني من القرن الثامن عشر؛ حيث كانت هذه الأموال تنتقل إلى أيدي الفئات المملوكية التي كانت تستخدم هذه الأموال في حياتها الترفيهية وفي صراعاتها المحمومة ضد بعضهم البعض[٣]، وكان على نساء التجار المغاربة

---

(١) نيللي حنا، تجار القاهرة في العصر العثماني: سيرة إسماعيل أبو طاقية شهبندر التجار، ترجمة رءوف عباس (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٧): ٢٤٣.

(٢) الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، مج. ٢: ٢٩، ٣٠.

(٣) الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، مج. ٢: ٢٩، ٣٠.

بسبب الثراء الواسع الذي كان يحوزه أزواجهن طلب واسع من قبل الأمراء المماليك؛ فزوجة شهبندر التجار أحمد بن عبد السلام آمنة بنت أحمد بن ذكري رغم تقدم سنها؛ حيث كان يتراوح بين ٤٥ و٥٠ عامًا فإنها بسبب ميراثها الكبير من قبل زوجيها بالتعاقب محمد العرائشي ثم أحمد بن عبد السلام كانت محل صراع الأمراء المماليك؛ حيث ورثت عن زوجيها مبلغ ٧٤٠٠٠٠ بارة، وقد تزوجها الأمير عبد الرحمن كاشف تابع محمد بك مراد وهو واحد من كبار رجال الحكم في مصر عند نهاية القرن الثامن عشر(١). ولا شك في أن هذه الظاهرة قد تسببت في شروخ اجتماعية وأسرية في بنية العائلة المغربية بل والمصرية أيضًا. فمثلاً لجأ أحمد بن أحمد بن محمد العشوبي إلى القضاء للدعاء على والدته فاطمة بنت محمد مقلب التي تزوجها الأمير خليل بن عبد الله معتوق أحمد أوده باشي مستحفظان بعد وفاة والده؛ حيث كانت والدته وصية عليه لرفع وصايتها عنه ورفع يدها عن منزله الكائن بالغورية، مما يبين الشروخ القوية داخل الأسرة المغربية من جراء عمليات زواج المماليك بزوجات التجار(٢)، وهو ما أحدث أزمة اجتماعية كانت تتوازى مع الأزمات السياسية والاقتصادية التي كانت تمر بها مصر على أيدي المماليك الأواخر في نهاية القرن الثامن عشر، وفي ضوء ذلك يمكن فهم تزايد عمليات الوقف من قبل النساء في هذه الفترة بمحاولاتهم وقف المحاولات الابتزازية المملوكية لهم ولأولادهم.

---

(١) المصدر السابق: ٢٩، ٣٠.

(٢) القسمة العسكرية: ٢١٩، س ١٧٥، م ٣٠٦ (١١٧٧هـ/ ١٧٦٣م).

رابعًا: الطـــــــلاق وأثره في العائلة

إن الطلاق كظاهرة هو دليل على أزمة الأسرة والعائلة وتعثر العلاقة الزوجية، لذلك فإن فهم ظاهرة الطلاق في المجتمع المصري والأوساط المغربية خاصة هو بمثابة فهم للأفكار والعقليات السائدة إبان هذه الفترة التاريخية، ذلك أن الطلاق إلى جانب كونه يخضع أحيانًا لنزوات الزوج في مجتمع ذكوري أو لإرادة الزوجين فإنه محكوم أيضًا باختيارات العائلات وأمزجتها. إن الطلاق في الأوساط المغربية في مصر إضافة إلى أنه نتيجة مباشرة للحياة الأسرية للزوجين فهو أيضًا مثل الزواج كان مسألة تهم العائلة وتؤثر في حياتها(١).

وقد كان للوثائق المدونة في المحاكم الشرعية والخاصة بالطلاق طبيعة خاصة، ففي جزء كبير منها تكون المرأة هي التي تطلب اللجوء إلى القضاء، ذلك أن الرجل لم يكن يحتاج المحكمة كثيرًا إذا ما كان راغبًا في طلاق زوجته. فقد كان بإمكانه فعل ذلك شفهية في حضور شهود على ذلك فقط(٢) أو كتابة ورقة على نفسه بذلك، ولذلك فقد كان جزء كبير من الحالات التي تم تسجيلها في المحكمة تقف فيها المرأة أو أحد وكلائها لطلب الطلاق(٣)، وبالطبع يكون الأزواج غير راغبين في الطلاق من أجل التخلص من مؤخر الصداق ونفقة العدة والكسوة وغيرها من الالتزامات المالية(٤)، بل إن بعض الأزواج كانوا يطلبون الأموال، ولذلك فقد كانت أكثر الوثائق المسجلة في المحاكم هي نوع من الخلع(٥)

---

(١) المكني، الحياة العائلية بجهة صفاقس بين ١٨٧٥-١٩٣٠: ١٠٧.

(٢) باب الشعرية الشرعية: ٥٥، س ٥٨٨، م ٢١٧ (٩٦٨هـ/ ١٥٦١م).

(٣) طولون الشرعية: ١٦، س ١٩٠، م ٥٣ (١٠١٣هـ/ ١٦٠٤م).

(٤) الباب العالي: ٣٤٣، س ٣٠٦، م ٥١٨ (١٢٠٣هـ/ ١٧٨٨م).

(٥) الخلع يعني النزع والإزالة في اللغة، ويقال خلع الرجل ثوبه خلعًا بالفتح إذا نزعه عن بدنه، ويقال خلع امرأته خلعًا بالضم إذا أزال زوجيتها، ويقال خالعها، وهو يعني حل عقد النكاح، ويقال خالعت المرأة زوجها مخالعة، إذا افتدت منه طلقها، انظر:-

أكثر منها طلاق وتوضح سجلات ووثائق هذه المحاكم أن هذا النوع من الطلاق كان سائدًا في المجتمع[1].

ومن بين حوالي خمس وأربعين وثيقة طلاق لمغاربة لم يعثر الباحث إلا على حالة واحدة فقط طلق فيها الزوج زوجته دون أن تبادر المرأة إلى طلب ذلك، وهذه الوثيقة هي وثيقة طلاق الخواجا أحمد بن عبد الخالق جسوس لزوجته خديجة بنت عبد الله معتوقة وزوجة الخواجا محمد ذوتين؛ حيث قرر الخواجا أحمد جسوس دفع كامل مستحقات خديجة المالية «مؤخر صداقها ونفقة العدة والمتعة والحقوق الزوجية»، وهو ما يوضح أن تكرار هذا النوع من الطلاق في داخل المحاكم كان أقل[2].

وليس من السهل أن نقف على أهم أسباب الطلاق في مجتمع كانت تسيطر فيه قيم مختلفة لا تبيح ذكر هذه الأسباب بوضوح مثل الأمراض الخطيرة المعدية والأمراض الجنسية والعقم وغيرها، ولكن كان غياب الزوج وسفره أكثر الأسباب لدى نساء التجار المغاربة لطلب الطلاق.

وكان من حق الزوجة التي خلعت زوجها بسبب الغياب عنها وعدم النفقة عليها أن تأخذ من زوجها أو حتى من تركته حق النفقة عليها المدة التي غاب عنها، وأن تأخذ مؤخر صداقها؛ فمحبوبة بنت عبد الله الحبشية معتوقة وزوجة الحاج محمد بن عبد السلام بن يحي طلبت فسخ عقد زواجها من الحاج محمد بسبب سفره إلى الحجاز وتركه لها بدون

- سلوى علي ميلاد، وثائق الخلع (الإسكندرية: مطبعة الإسكندرية، ١٩٩٦): ٤، ٥.

(١) بولاق الشرعية: ٢٤، س ٣٨، م ٨٦ (١٠٤٥هـ/ ١٦٣٥م).

(٢) الصالحية النجمية: ٣٨٠، س ٥١٧، م ٨٩٩ (١١٤٨هـ/ ١٧٣٥م).

نفقة، وعندما توفي محمد في الحجاز أقر لها القاضي بنفقتها سنتين غيابه عنها ومؤخر صداقها[1].

كما أن سوء المعاملة والعنف الجسدي المتكرر من قبل الزوج كان من العوامل التي تدفع بالزوجة إلى طلب الطلاق. فمثلاً ذهبت إحدى النساء إلى القاضي بالثغر السكندري ومعها زوجها وطلبت من زوجها أن يشهد على نفسه: «أنه إذا ضربها ضربًا مبرحًا ظهر أثره على جسدها وحضرت إلى القاضي وأعلمته بذلك وثبت ذلك عليه، كانت طالقًا منه وأقر الزوج بذلك أمام القاضي»[2]. كما أن الزواج بأخرى كان يؤدي بالزوجة إلى طلب الطلاق خاصة إذا كان ذلك أحد شروط عقد الزوجية أو حتى ذكر لها الزوج ذلك ولو شفهية أمام شهود[3]. هكذا يعكس نص الوثائق أن العقد كان شريطة المتعاقدين ولو حتى بالشفهية والشهود في بعض الأحيان.

ولا شك أن زواج الأقارب إذا كان عاملاً مهمًّا لتدعيم العائلة وترابطها فإن طلاق الأقارب كان يحمل بذورًا قوية للفشل العائلي؛ حيث كان يتسبب في شروخ عميقة في العلاقات العائلية، كانت تؤدي غالبًا إلى حالة من التنافر داخل بنيان العائلة، فمثلاً كان طلاق أحمد بن الخواجا عبد الله محمد الشرايبي الكبير لفاطمة بنت الخواجا محمد الدادي الشرايبي أحد العوامل التي أسهمت بقوة في سوء العلاقة بين آل الشرايبي ولجوئهم إلى المحاكم لفض الشركة بينهم[4].

---

(١) القسمة العسكرية: ٤٠٦، س ٢٢٣، م ٤٩٧ (١٢٠٨هـ/ ١٧٩٣م).

(٢) إسكندرية الشرعية: ٩١، س ٣، م ٢٧٠ (٩٦٤هـ/ ١٥٥٦م).

(٣) إسكندرية الشرعية: ٢٩١، س ٤٩، م ٧٧٤ (٩٧٣هـ/ ١٥٦٥م.)

(٤) القسمة العسكرية: ٥٦٨، س ١٦٣، م ٩١٢ (١١٦٧هـ/ ١٧٥٣م).

لقد كانت حياة التجار في التنقل والترحال بين مدينة وأخرى ومنطقة وأخرى قد تطول أو تقصر حسب ظروف كل تاجر دافعًا لها على طلب الطلاق بخاصة إذا تركها بدون نفقة، بل إن بعض الزوجات اشترطن في عقود زواجهن على أنه إذا سافر أزواجهن بدون رضائهن كن طالقات، فعزيزة ابنة الحاج سعيد بن عبد الله العياشي المغربي عند عقد قرانها على الخواجا يحيى بن عبد العزيز بن عبد الرحمن المغربي الجربي التاجر بسوق طولون في سنة ١٠١٣هـ/١٦٠٤م اشترطت عليه «أنه إذا سافر بغير رضاها إلى بلاد المغرب وسافر وتركها أربعة أشهر بلا نفقة كانت طالقًا منه»[١]. وكان من حق الزوجة التي غاب زوجها عنها أن تلجأ إلى قاضي الشرع مع شهود على غيبته وتركه لها بلا نفقة فيأمر القاضي بطلاقها إذ صح ادعاؤها[٢].

خامسًا: الحـــــراك الاجتماعي

سمحت الثروات الكبيرة التي امتلكتها العائلات المغربية بعملية حراك اجتماعي واسعة لها؛ حيث سعت هذه النخبة التجارية المغربية إلى الارتباط والاختراق والدخول في النخبة العسكرية الحاكمة والفئة الأرستقراطية الشريفة والعلمية، وكان أمام هذه العائلات طريقان لتحقيق هذا الحراك الاجتماعي، الأول بدخولهم وأبنائهم في الفرق العسكرية وقد نجحوا في ذلك إلى حدٍّ كبير حتى أصبح من أبناء وأتباع هذه العائلات أمراء؛ فقد اتجه آل الشرايبي إلى الانضمام للنخبة السياسية والعسكرية الحاكمة في القاهرة

---

(١) إسكندرية الشرعية: ٤٢٠، س ١٦، م ١١٤٩ (١٠١٣هـ/ ١٦٠٤م).

(٢) الباب العالي: ١٧، س ١٣، م ٩١ (٩٦٠هـ/ ١٥٥٢م).

فكان محمد الدادي الشرايبي أحد أعضاء أوجاق مستحفظان،[١] كما تولى ابناه محمد وعبد الرحمن منصبي جوربجي عزبان[٢] وجوربجي مستحفظان وأصبح يلقب نفسه بزادة[٣]، وكان معاتيقه من كبار أمراء مصر بل إن شاهين بك كان قائمقام مصر[٤].

أما الطريق الثاني والذي استهدف منه المغاربة الدخول إلى بنيان الصفوة السياسية الحاكمة فكان عن طريق الزواج؛ إذ كانت بعض العائلات المغربية تحقق ذلك الحراك الاجتماعي سواء بالانتساب لجماعة الأشراف أو الانتقال إلى النخبة العسكرية الحاكمة عن طريق عمليات الزواج؛ حيث عمل كبار التجار المغاربة على تحقيق أفضل صفقة ممكنة لأنفسهم ولأبنائهم سواء على المستوى المادي أو الاجتماعي؛ فحرص الخواجا عثمان حسون على أن يزوج ابنته صفية من الأمير سليمان بن عبد الله معتوق محمد الصابنجي باش جاويش مستحفظان الذي رحب بالتأكيد بهذا الزواج بسبب ميراثها الكبير من والدها الذي بلغ مليوني بارة[٥]. كما تزوج الأمير مصطفى أغا أغات جمليان وتابع عثمان كتخدا القازدغلي من فاطمة بنت الخواجا محمد القباج[٦]، كما تزوج الخواجا المهدي بن عبد الرحمن العنابي المغربي الأندلسي من آمنة بنت الشيخ محمد أبي الفضل بن الشيخ أبي المكارم البكري الصديقي، وكانت عائلة البكري واحدة من كبريات العائلات المصرية[٧]. هكذا سعت العائلات المغربية لتحقيق حراك اجتماعي كبير يضعها على رأس السلم الاجتماعي سواء السلطوي أو التشريفي.

---

(١) القسمة العسكرية: ٨٩٤، س ٩٨، م ١٦٤٦ (١١١٨هـ/ ١٧٠٦م).

(٢) القسمة العسكرية: ٤٠٥، س ١٤١، م٥٦١ (١١٤٧هـ/ ١٧٣٤م).

(٣) الديوان العالي: ١٠٣، س ١، م ٤٥٤ (١١٥٤هـ/ ١٧٤١م).

(٤) القسمة العسكرية: ٤٣، س ١٤١، م ٥٦ (١١٤٨هـ/ ١٧٣٥م).

(٥) القسمة العسكرية: ٢٣٠، س ١٤٩، م ٣٧٣ (١١٥٣هـ/ ١٧٤٠م).

(٦) الدشت: ٥٦١، س ٣٣٦، م٧٢٥ (١٢٠٨هـ/ ١٧٩٣م).

(٧) القسمة العسكرية: ٢٩٨، س ١٤٧، م ٤٠٨ (١١٥١هـ/ ١٧٣٨م).

سادسًا: البيـــت المغربي من الداخـــل

كان نظام المجتمع ذكوريًا بمعنى أنه يعتمد على الرجل من حيث الإعالة، ويعتمد على المرأة في القيام بالأعمال المنزلية وإنجاب الأطفال ورعايتهم، ونتيجة لهذا التقسيم الواضح في العمل، كان الرجل هو رئيس العائلة وله السلطة على زوجته وأولاده. وكانت هذه السلطة مؤيدة ومدعمة بالعرف والقانون. فكان على النساء مسئولية تنشئة وتربية الأطفال؛ فكان الطفل يظل حتى سن السادسة يعتمد في شئونه التربوية والنفسية على رعاية أمه، أما الفتاة فإنها وإلى أن تتزوج تكون صنيعة أمها[١]. إن هذا الدور التربوي للأم يبدو في ظاهره مقتصرًا على دور الرعاية (الرضاعة - الأكل - النظافة) لكنه في باطنه يتعدى ذلك؛ فالأم عبر نصائحها اليومية وحواديتها الليلية ومعاشرتها الدائمة للابن كانت تضع فيه اللبنات الأولى للمعرفة والوعي[٢]، وكان الآباء من التجار الذين ينفصلون عن زوجاتهم يحرصون على بقاء بناتهم عند مطلقاتهم اعترافًا منهم بقدرة الأم الطبيعية على تربية البنت. أما الولد فعندما كان يبلغ سن السادسة كان الآباء يبدأون في تسليط النظر عليهم ورعايتهم وتعليمهم في الكتاتيب؛ حيث يتم الطفل مراحل التعليم فيحفظ القرآن ويتعلم الحساب حتى سن الثانية عشرة[٣]، وبعدها يبدأ والده في تمرينه في أحد الحوانيت التابعة له شخصيًا ويبدأ في تلقينه سر التجارة وفنونها.

وكانت المرأة تخرج أقل ما يمكن، إذ كان مجالها هو المنزل. ولكن ينبغي ألا يبالغ في هذا الاحتجاز الذي كان نسبيًا وراسخًا في العوائد حتى إنه لم تكن تتصور كيفية أخرى للحياة، فمن الأكيد أن النساء كن يقضين حقًا أيامًا كاملة دون أن يخرجن من منازلهن، وأنهن

(١) اكف القدرة على فُمّها تطلع البنت لأمها.

(٢) المكني، الحياة العائلية بجهة صفاقس بين ١٨٧٥-١٩٣٠: ٢٥٦.

(٣) مضابط إسكندرية الشرعية: ٣١٤، س ١، م ١٠٠٤ (١١٣١هـ/ ١٧١٨م).

كن لا يخرجن وحدهن إلا نادرًا في الأوساط التجارية الثرية[1]، وكان لنساء كبار التجار والأسر الكبيرة انشغالات من نوع آخر؛ فكان وجود خادمات عديدات يعفيهن تقريبًا من كل الاهتمامات المنزلية ورعاية الأطفال، لكنهن كن يحتفظن في هذا المجال بدور المراقبة، وكانت لهن من جهة أخرى التزامات اجتماعية في مجتمع متشبث بالشكليات كالزيارات والحفلات العائلية والإعداد للاستقبالات التي يقيمها الزوج[2]، ورغم ذلك فقد كانت هناك فرص متعددة نسبيًّا لخروج السيدات وذلك من أجل الذهاب إلى المحاكم الشرعية لأخذ مواريثهن أو بيع أو شراء أية ممتلكات خاصة بهن[3]. كما كن يتبادلن الزيارات مع النساء ذوات القربي من أبناء الطائفة المغربية وزيارات المقابر يوم الجمعة، كما كانت المرأة المغربية تحرص بصورة قوية على زيارة أضرحة الصالحين، خاصة الإمام الحسين والسيدة زينب والسيدة نفيسة والمرسي أبو العباس وأحمد البدوي، كما كن يخرجن للاغتسال في الحمامات العامة.

كان ذلك ينطبق على نساء كبار التجار، ولكن نساء التجار المتوسطين وصغارهم كن أكثر حرية في الخروج وممارسة الحياة العامة، فكن يخرجن إلى الأسواق لشراء ما يلزمهن، كما كن يعملن في منازلهن في الغزل والنسيج، فكن يساعدن أزواجهن في نسج وحياكة الملابس التي يبيعونها في حوانيتهم، كما أن النساء الأرامل وحتى زوجات صغار التجار كن يعملـن كدلالات يمررن على المنازل لبيع الأقمشة والغزل[4].

لقد كان نسك المرأة المغربية موجهًا بالأحرى إلى الأولياء والجن؛ فإلى الصلحاء لكونهم شفعاء عند الله أقل منهم أشخاصًا ذوات طاقة خارقة للعادة، وإلى الجن بصفة خاصة حيث كن يعتبرن مرافقين مستترين قادرين على القيام بحيل خبيثة للإنسيين أو على

---

(١) الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، مج. ٢: ٢١.

(٢) روجيه لوترنو، فاس قبل الحماية، مج. ٢، ترجمة محمد حجي، ومحمد الأخضر (لبنان: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٦): ٧٧٩، ٧٨٠.

(٣) القسمة العسكرية: ٣٨٨، س ٢١٢، م ٥٤٦ (١٢٠٠هـ/ ١٧٨٥م).

(٤) إسكندرية الشرعية: ١٥٧، س ٣٧، م ٥٢٧ (١٠٢٠هـ/ ١٦١١م).

مساعدتهم ومن أجل ذلك كن يلجأن إلى العرافين والسحرة من أجل إنجاب الأبناء الذكور ومن أجل اكتساب حب الزوج[١]، فمثلاً نجد أن فاطمة بنت أحمد بن عبد الخالق جسوس أوصت قبل وفاتها بشراء شاش هندي لضريح الإمام الحسين[٢].

وكان البيت المغربي من داخله يخضع لترتيب اجتماعي واضح؛ فكانت النساء والزوجات الأحرار أولاد التجار الأثرياء يتمتعن بمكانة خاصة لدى أزواجهن، فحسب عائلة الزوجة وقوتها كانت الزوجة تتمتع بمكانة أكبر، وغالبًا ما كان التجار المغاربة الأثرياء يشترون لزوجاتهن منذ الزواج جارية تعمل في خدمتها، إذا كانت من عائلة مرموقة أو كان والد الزوجة نفسه يشتري لها جارية[٣]. وكان رصيد المرأة المغربية السلالي والمادي يسمح لها بمكانة كبيرة خاصة وأن هؤلاء الزوجات كن يرثن عن آبائهن ثروات كبيرة، وتوضح المواريث الخاصة بالنساء المغاربة أن نساء هذه العائلات كن يمتلكن ثروات كبيرة[٤]:

اسم المرأة	سنة الوفاة	اسم العائلة التي تنتمي إليها	إجمالي ثروتها بالنصف فضة
صفية بنت عبد الرحمن جلون	١١٥٧هـ/١٧٤٤م	جلون	٥٠٧١٩
عائشة بنت محمد العربي المغربي الأبار	١١٧٥هـ/١٧٦١م	الأبار	٥٢٧٤٤
فاطمة بنت محمد بن يحي المغربي الفاسي	١١٨٨هـ/١٧٧٤م	ابن يحي	٢٩٠٠٢٥
فاطمة بنت محمد بن عبد الخالق البناني الشهير بالجباس	١٢٠٨هـ/١٧٩٣م	البناني	٢٤٦٣٣٤
عائشة بنت محمد بن ذكري	١٢٠٨هـ/١٧٩٣م	ذكري	٤١٨٧٣
فاطمة بنت محمد الطيب البناني	١٢١٥هـ/١٨٠٠م	البناني	٩٢٤٨٥

(١) لوترنو، فاس قبل الحماية، مج. ٢: ٧٧٩.

(٢) القسمة العسكرية: ٢٠٧، س ١٤٤، م ٣١٢ (١١٥٠هـ/ ١٧٣٧م).

(٣) بولاق الشرعية: ٢٥٣، س ٥١، م ٧٤٣ (١٠٨٢هـ/ ١٦٧١م).

(٤) الجدول من إعداد الباحث من خلال سجلات المحكمة العسكرية.

هكذا أسهمت الثروات التي كانت تحوزها المرأة المغربية من مواريث آبائها وبني قرباها في دعم مكانتها الاجتماعية. وقد حرص عدد كبير منهن على تحويل هذه الأموال إلى عقارات مربحة أو علوفات شهرية من أجل المحافظة على دخل شهري أو سنوي مقبول[١]، ولكن هذه المكانة المتقدمة للمرأة المغربية كانت تتراجع إذا لم تنجب المرأة طفلاً ذكرًا؛ حيث يبدأ التاجر في البحث عن زوجة أخرى أو شراء مستولدة يتم التسري بها لإنجاب الأبناء[٢]، ويبدو أن التجار كانوا يلجأون إلى المستولدات عندما يكونون متزوجين بزوجات من عائلات عريقة، أو أن زوجاتهم يكن شخصيات قوية أو أثيرة لديهم[٣]، كما أن المستولدة كانت تسمح له بحرية أكبر في استبدالها إذا لم تنجب، فكانوا يلجأون إلى ذلك السلوك هربًا من تعدد الزوجات،[٤] فإذا أنجبت المستولدة بنتًا كانت تظل جارية غالبًا إلى وفاة سيدها[٥]؛ حيث كان إنجابها يعفيها من التعامل كالجواري[٦]، لكنها كانت لا ترث في ميراث سيدها، وغالبًا ما كان يخصص لها وصية أو يضمها إلى المنتفعين من وقفه. فالخواجا محمد بن عبد القادر جسوس كان متزوجًا من لطيفة ابنة عبد الرحمن بن عبد القادر جلون ولأنها لم تنجب له الولد الذكر، ولأن عائلة جلون كانت عائلة عريقة، فقد فضل الخواجا محمد شراء مستولدة؛ حيث أنجب منها طفليه آمنة وأحمد[٧]، وبالطبع كان إنجاب الذكر بالنسبة للمستولدة يعني الحرية والزواج من سيدها، كما كان يعطيها مكانة مرتفعة داخل البيت. وكانت الجواري البيض من ذوات الأصول الروسية والأوروبية يحتلون مكانة

---

(١) القسمة العسكرية: ٨٧، س ١٧٢، م ١٢٨ (١١٧٥هـ/ ١٧٦١م).

(٢) القسمة العسكرية: ٣٩٢، س ١٧١، م٦٠٠ (١١٧٥هـ/ ١٧٦١م).

(٣) القسمة العسكرية: ١٧٤، س ١٩٤، م ١٨٧ (١١٨٨هـ/١٧٧٤م).

(٤) طولون الشرعية: ١٩٠، س ١٨٥، م ٥٨٧ (١٠٠٠هـ/ ١٥٩١م).

(٥) الدشت: ٣٦٠، س ٢٦٨ (١١٧٢هـ/ ١٧٥٨م).

(٦) الدشت: ١١٦، س ٢٣٣ (١١٣٦هـ/ ١٧٢٣م).

(٧) القسمة العسكرية: ٣٤٥، س ١٥١، م ٥٢٩ (١١٥٥هـ/ ١٧٤٢م).

أعلى من الجواري الحبشيات في داخل البيت، وكانت هذه الفروق تظهر في مهام العمل التي تسند إلى كلٍّ منهن، وفي حجج وصايا التجار؛ حيث نجد غالبًا أن التجار يمنحون أتباعهم وجواريهم البيض مبالغ مالية ضعف الجواري الحبشيات. يظهر ذلك من وصية الخواجا أحمد بن عبد الخالق بن أحمد جسوس الذي خصص لمعتقته عائشة بنت عبد الله البيضاء مبلغ ٣٥٣٠٠ بارة، في حين خصص لمعتقته ورد الحبشية مبلغ ١٠٧٠٠ بارة، وبالطبع لم يكن ذلك أمرًا عامًّا[١]. وحتى إذا كان التاجر راغبًا في الزواج من جواريه في أواخر سني حياته بهدف تأمين حياتهن، فقد كان الصداق الذي يقدمه إلى الجواري البيض ضعف الصداق الذي يقدمه للحبشيات تقريبًا[٢]. ولم يكن ذلك يعني أن جميع المغاربة الذين لم ينجبوا كانوا يستخدمون المستولدات فكثير منهم كان يتزوج بمصريات أيضًا، فمثلاً نجد الخواجا عبد الوهاب بن عبد الرحمن بن يحي الذي كان متزوجًا من رقية ابنة عمه عبد السلام بن يحي تزوج من إحدى المصريات وأنجب منها حسن، إلا أن الوفاة عاجلت عبد الوهاب وما يزال طفله رضيعًا.[٣] وقد نتج عن ترحال التجار بشكل دوري وجود عائلات ممتدة بين القاهرة وفاس؛ فمثلاً مسعود بن محمد بن كيران الفاسي توفي في القاهرة في العام (١١٣٠هـ) وكانت له زوجة في القاهرة هي رقية بنت محمد أبو شنب وقد أنجب منها عبد الله ومحمدًا، في حين أنه كان يمتلك زوجتين أخريين في فاس هما عائشة بنت عبد القادر بن كيران وأنجب منها ثلاثة أبناء هم الطيب ومحمد وصفية، أما الزوجة الأخرى فهي منانة بنت محمد التي أنجب منها عبد الكريم وفاطمة، كما أن الرجل كان قد تزوج في تونس من سيدة تدعى آمنة وأنجب منها عبد الرحمن، إلا أنه طلقها.[٤]

---

(١) القسمة العسكرية: ٢٠٢، س١٤٠، م ٣٠٨ (١١٤٨هـ/ ١٧٣٥م).

(٢) القسمة العسكرية: ٤٠٧، ٤٠٨، س ٥٩، م ٣٨٤، ٣٨٦ (١٠٦٣هـ/ ١٦٥٢م).

(٣) كانت هذه الزوجة تسمى فاطمة بنت إبراهيم العطار، انظر: القسمة العسكرية: ٢٢٥، س ٢١١، م ٢٧٢ (١٢٠٠هـ/ ١٧٨٥م).

(٤) القسمة العسكرية، ٣٦٩، س ١١٣، م ٣٨٠ (١١٣٠هـ/ ١٧١٧م).

أما العبيد فقد كان المعيار للتمييز بينهم في المرتبة داخل البيت يعود إلى المهام والعمل الذي يسنده سيد البيت إليهم؛ فالمماليك الذين تم إدخالهم في الفرق العسكرية بعد عتقهم وارتقائهم لمرتبة الإدارة كانوا يحتلون مكانة متقدمة في منازل أسيادهم إذ كانوا يعيشون معهم في هذه المنازل؛ فشاهين بك ورضوان بك وغيرهما من مماليك آل الشرايبي ظلوا يعيشون داخل منزل آل الشرايبي بالأزبكية[1]، كما كان العبيد والمماليك الذين يعملون في التجارة وكلاء ومبعوثين يحتلون أيضًا مكانة عالية داخل العائلة المغربية[2]، وكان عدد من هؤلاء الرقيق يتعلمون التجارة من أسيادهم ويتحولون بعد عتقهم إلى تجار كبار؛[3] فالحاج سلطان بن عبد الله الأسمر معتوق الخواجا أحمد بن عبد السلام شهبندر التجار اكتسب الخبرة في العمل التجاري، وفي أعقاب وفاة سيده عمل في التجارة وأصبح يتاجر في البن وكان له وكلاء في الحجاز والسويس. وعند وفاته في سنة (١٢١١هـ/ ١٧٩٦م) ترك تركة عبرت عن نمو ثروته ومكانته في المجتمع حيث ترك ٥٦٧٩٠ بارة[4].

وثمة ظاهرة لطيفة أيضًا بالنسبة للتجار، فقد قام هؤلاء التجار بتزويج عبيدهم بعد أن قاموا بعتقهم وعلموهم التجارة، وفي بعض الأحيان دفعوا بهم في الفرق العسكرية[5]، فغالبًا ما كان سيد البيت هذا راغبًا في تزويج هؤلاء من إحدى بنات العائلة أو أقاربها أو إحدى زوجات التجار الكبار، مما كان يعزز من مكانتهم داخل بناء العائلة؛ فالخواجا محمد بن عبد الرحمن الخنفري الفاسي والذي كان واحدًا من أهم التجار الفاسيين في القاهرة خلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر زوج معتوقه مصطفى بن عبد الله من أخت زوجته

---

(١) القسمة العسكرية: ٣٤، س ١٨٧، م ٤٢ (١١٨٦هـ/ ١٧٧٢م).

(٢) إسكندرية الشرعية: ١٩٢، س ٩، م ٥٧٧ (٩٧٩هـ/ ١٥٧١م).

(٣) الباب العالي: ٦، س ٣٠٦، م ٨ (١٢٠٢هـ/ ١٧٨٧م).

(٤) القسمة العسكرية: ٥٧٧، س ٢٢٤، م ٦٩٢ (١٢١١هـ/ ١٧٩٦م).

(٥) بولاق الشرعية: ٥٧٤، س ٥١، م ١٣٢٦ (١٠٧٩هـ/ ١٦٦٨م).

صفية بنت عبد الفتاح الشويخ، وكانت عائلة الشويخ من كبريات العائلات التجـارية الشامية في مصر[١]. وحرص الخواجا قاسم الشرايبي على أن يزوج معتوقه غيطاس بن عبد الله من أم هان بنت عبد الباقي المغربي والتي كانت زوجة للخواجا علي بن يحي المغربي الشهير بالحباشي حيث ورثت عنه مليون ونصف بارة إضافـة إلى مركـب الأزمرلي، وبالتالي كانت هذه الثروة تدخل في الإطار العائلي؛ حيث كان السيد يرث عبده[٢].

وفي نهاية هذا الترتيب الاجتماعي داخل بيوت النخبة التجارية المغربية، كان هناك العبيد العاملون في الخدمة المنزلية، وغالبًا ما كانوا من العبيد السود الأفارقة، وقد ربطت العلاقات الحميمة بين هؤلاء الرقيق جميعًا وبين أسيادهم الذين عملوا على تأمين حياتهم حتى بعد وفاتهم، لذلك فقد حرص هؤلاء التجار على أن يوصوا لهم بالأموال لشراء علوفات «مرتبات» في أجهزة الدولة المختلفة[٣]، ولعل وصية الخواجا محمد بن قاسم الشرايبي الكبير عبرت عن ذلك بوضوح فقد خصص الرجل لكل واحد من عبيده التسعة ٢٥٠٠٠ بارة لشراء علوفه حتى يحيوا حياة مستقرة وآمنة من بعده.[٤]

سابعًا: العـــادات والتقـــاليـــــد

استطاع المجتمع المصري على مر الزمان أن يجمع بين كل طوائفه ويمتص كل الوافدين على اختلاف عقائدهم وأجناسهم وعاداتهم وتقاليدهم ويصهر الجميع دائمًا في بوتقته

(١) القسمة العسكرية: ٨٣، س ١٦٧ (١١٢٤هـ/ ١٧١٢م).

(٢) القسمة العسكرية: ١٥٨، س ١٤٥، م ٢١٣ (١١٥٠هـ/ ١٧٣٧م).

(٣) القسمة العسكرية: ٤٩، س ١١٩، م ٥٣٤ (١١٣٥ هـ/ ١٧٢٢م).

(٤) القسمة العسكرية: ٧١٥، س ١٠٢، م ٩٥٢ (١١٢٤هـ/ ١٧١٢م).

فيأخذ منهم ما يناسبه ويصبغهم بعاداته وتقاليده، وقد ظلت هذه العادات والتقاليد قاسمًا مشتركًا بين جميع فئات المجتمع؛ من حيث لغة التخاطب والمظهر العام وعادات تناول الطعام والمظاهر الاحتفالية المتعلقة بالزواج والطفولة والختان والمراسم الجنائزية المرتبطة بالحزن والحداد واحترام رجال الدين وتبجيل الأولياء[١].

ولم يكن اندماج المغاربة في المجتمع المصري اقتصاديًّا لينجح كل هذا النجاح لولا اندماجهم وتأقلمهم الاجتماعي في بنيان المجتمع المصري، وفهمهم العميق للشخصية المصرية وبنيتها النفسية والثقافية والحضارية، فضلاً عن الأمن والاستقرار الذي نعموا به منذ وصولهم مهاجرين إلى مصر، إلى جانب عدم وجود فواصل في اللغة والدين إضافة إلى قدم تواجدهم بالبلاد الذي يعود إلى مئات السنين. والواقع أنه لم تؤثر طائفة وافدة في المجتمع المصري خلال العصر العثماني أكثر من التأثير المغربي؛ فقد أسهم التواجد المغربي الكبير في مصر في نشر الكثير من العادات والتقاليد المغربية في المجتمع المصري، وبمرور الوقت أصبحت هذه العادات والتقاليد جزءًا من كيان ووجدان المجتمع المصري خلال هذه الفترة، وهو ما يؤكد على التواصلين الاجتماعي والثقافي في بناء المجتمعات العربية بصفة عامة.

ولعل التصوف هو الظاهرة الأكثر بروزًا في كل العادات والتقاليد التي نشرها المغاربة في مصر؛ فالكثير من القرى والمدن المصرية تحتفظ بالعديد من الأولياء والأضرحة التي ينتسب أصحابها إلى المغرب العربي، مثل المرسي أبي العباس والشاطبي وإبراهيم الدسوقي

(١) محسن شومان، اليهود في مصر العثمانية حتى القرن التاسع عشر، مج. ٢، سلسلة تاريخ المصريين (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠): ٣٠٧.

وأحمد البدوي[١]، وعطية أبي الريش وسيدي محمد الحلوجي[٢] وسيدي محمد بن صالح[٣]، وغيرهم الكثير من كبار الأولياء[٤]، ويعرف الجميع الدور الكبير الذي لعبه الشاذلية في مصر خلال العصر المملوكي والعثماني؛ حيث كان للشيخ أبي الحسن الشاذلي المغربي الدور البارز في تأسيس ونشر هذه الطريقة بمصر، وكذلك كانت أغلب الطرق الصوفية التي انتشرت في مصر تعود أصولها إلى بلدان المغرب مثل العيسوية والأحمدية والوفائية وغيرها.[٥] وقد حرص عدد من التجار على رصد مبالغ مالية من تركاتهم لهؤلاء المتصوفة بسبب اعتقادهم فيهم؛ فمثلاً الخواجا عبد الوهاب بن محمد جلوان رصد من تركته مبلغ ٤٥٠ بارة لجماعة الشاذلية القاطنين بالإمام الحسين[٦].

وقد لاحظ الجبرتي ذلك عند ترجمته للعديد من العلماء المغاربة اتجاههم للتصوف؛ وهو ما يوضح الدور المهم الذي أسهم به المغاربة في نشر التصوف في مصر، لقد كان عدد كبير من التجار المغاربة من المتصوفة، فحرص بعضهم على إقامة حفلات الذكر في منازلهم ودعوة المتصوفة إليها. فمثلاً الخواجا حدو بن عربي المنجور كان يعمل ليلة في كل شهر يصرف عليها ٣٠٠ بارة؛[٧] حيث يمد هؤلاء المتصوفة بالطعام والشراب، بل حرص عدد من التجار على رصد مبالغ من تركاتهم لأضرحة هؤلاء الأولياء؛ فالخواجا عبد رب النبي بن

---

(١) محمد حسن محمد حسن، الأبعاد الاجتماعية لظاهرة التصوف عصر سلاطين المماليك «٦٤٨-٩٢٣هـ / ١٢٥٠-١٥١٧م (رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، ١٩٩٦): ١٢.

(٢) إسكندرية الشرعية: ٤٢٣، س ٨٥، م ٥٠٩ (١١٧٣هـ/ ١٧٥٩م).

(٣) أحمد صبحي منصور، العقائد الدينية في مصر الإسلامية بين الإسلام والتصوف (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠): ١١٣.

(٤) لوترنو، فاس قبل الحماية، مج. ٢: ٨٦٨، ٨٦٩.

(٥) إسكندرية الشرعية: ٤٣١، س ٤٨، م ٥٣٧ (١٠٥٧هـ/ ١٦٤٧م).

(٦) القسمة العسكرية: ٤٧٤، س ١٩٢، م ٤٥٥ (١١٨٧هـ/ ١٧٧٣م).

(٧) القسمة العسكرية: ٤٩٧، س ١١٩، م ٥٣٤ (١١٣٢هـ/ ١٧١٩م).

الطيب البناني رصد لضريح سيدي أحمد البدوي ٢٦ ريالاً ولضريح سيدي علي الرويعي ١٠ ريالات[١]. كما أوصت فاطمة بنت عبد الخالق جسوس بشراء شاش هندي لضريح الإمام الحسين[٢].

ويبدو أن الحركة الصوفية أصبحت في بعض جوانبها ظاهرة اجتماعية واقتصادية أكثر منها ظاهرة دينية أو فلسفية، فقد ارتبطت هذه الموالد بنشاط اقتصادي واسع للتجار، ففي هذه المناسبات كانوا يروجون للعديد من بضائعهم وقد ظهر ذلك واضحًا عندما ذكر الجبرتي قيام علي بك الكبير بإنشاء وكالة ضخمة في طنطا إلى جانب المسجد الأحمدي، وأنه أصبح يطلق عليها الغورية لتوجه كبار تجار الغورية في القاهرة إليها في كل عام، وبالطبع فقد كان هؤلاء التجار في أكثرهم من المغاربة[٣]. لقد قدمت الطرق الصوفية شبكة رئيسية لوسائل الاتصال الأفقية بين جماعات التجار المغاربة في القاهرة، ومن ناحية أخرى، كانت هذه الجماعات الصوفية مغلقة على نفسها، كما قامت على أسس عرقية، وكانت تحتفظ بعلاقات حميمة وتجارية بالوطن البعيد الذي يجلبون منه السلع اللازمة لتجارتهم بالقاهرة[٤]، ولعل الطريقة العيسوية مثال جيد على ذلك. ويصف الجبرتي هذه الجماعة فيقول: «وأما العيسوية فهم جماعة من المغاربة وما دخل فيهم من أهل الأهواء ينسبون إلى شيخ من أهل المغرب يقال له سيدي محمد بن عيسى، وطريقتهم أنهم يجلسون قبال بعضهم صفين ويقولون كلامًا معوجًا بلغتهم بنغم ضربًا شديدًا مع ارتفاع أصواتهم، وتقف جماعة أخرى قبالة الذين يضربون بالدفوف فيضعون أكتافهم في أكتاف بعض لا يخرج واحد عن

---

(١) القسمة العسكرية: ١٨٥، س ٢٢٣، م ٢٣٧ (١٢٠٧هـ/ ١٧٩٢م).

(٢) القسمة العسكرية: ٢٠٧، س ١٤٤، م٣١٢ (١١٥٠هـ/ ١٧٣٧م).

(٣) الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، مج. ٢: ٢٤٣.

(٤) بيتر جيران، جذور الرأسمالية الإسلامية في مصر، ترجمة سليمان محروس، مراجعة رءوف عباس حامد (القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر، ١٩٩٢): ٥٢.

الآخر ويتلوون وينتصبون ويرتفعون وينخفضون ويضربون الأرض بأرجلهم، كل ذلك مع الحركة العنيفة والقوة الزائدة؛ بحيث لا يقوم هذا المقام إلا كل من عرف بالقوة»[١].

وهكذا أسهم المغاربة في نشر العديد من الطرق الصوفية في مصر، وقد أشاع المغاربة عن الزبيدي العالم اليمني الشهير مؤلف «تاج العروس في شرح القاموس» وغيره القطبانية[٢]، فكان إذا وفد أحد هؤلاء المغاربة إلى مصر حاجًّا ولم يصله بشيء لا يعتبر حجه كاملا[٣].

وإذ كان التجار المغاربة في مصر قد أسهموا في نشر القهوة والمقاهي في بلدانهم تأثرًا بمصر، حيث نقل التجار المغاربة البن من مصر إلى بلدانهم، فقد كان انتشار ودخول الدخان إلى مصر في العام (١٠١٢هـ/ ١٦٠٣م)[٤] قد جاء على أيدي التجار المغاربة من بلاد التكرور؛ حيث نقله البرتغاليون إلى ساحل السنغال في القرن السادس عشر[٥]. ومن هناك نقله التجار المغاربة إلى مصر عند نقلهم لتراب الذهب؛ حيث جلبه علي بن سليمان المغربي المسراتي لأول مرة من خلال الوثائق في سنة (١٠٢٥هـ/ ١٦١٦م)[٦]، وعلى الرغم من أن المذهب المالكي - الذي كان يتبعه أغلب التجار المغاربة - قد حرم الدخان[٧]، فإن عددًا قليلاً من

---

(١) الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، مج. ٣: ٤٣.

(٢) كانت كلمة قطب تطلق على الأولياء الذين اعتقد العامة في تفضيل الخالق لهم، انظر: أحمد الدمرداش، الدرة المصانة في أخبار الكنانة، تحقيق دانيال كريسيليوس، وعبد الوهاب بكر (د.م.، ١٩٩٢): ١٢٠.

(٣) توفيق الطويل، التصوف في مصر إبان القرن العصر العثماني (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨): ١٢٩.

(٤) محمد بن عبد المعطي الإسحاقي، أخبار الأول فيمن تصرف في مصر من أرباب الدول (القاهرة: المطبعة العثمانية، ١٣٠٤هـ): ١٧٥.

(٥) محمد الغربي، بداية الحكم المغربي في السودان الغربي (بغداد: دار الرشيد، ١٩٨٢): ٤٨٤.

(٦) القسمة العربية: ٢٦٢، س ٢١، م ٣٩٦ (١٠٢٥هـ/ ١٦١٦م).

(٧) الحسين بن عبد الله الورثيلاني، نزهة الأنظار في فضل التاريخ والأخبار (الجزائر: مطبعة بيرفونتانا، ١٩٠٨): ٢٧١.

التجار المغاربة ظلوا يقومون بالتجارة فيه[1]، وإن كان كبار التجار المغاربة قد أحجموا عن الإسهام في تجارته بصورة واضحة[2].

وفي ميدان الملابس أسهم التجار المغاربة وخاصة الفاسيين في أعقاب هجرتهم إلى مصر في نشر ارتداء الطرابيش في مصر بصورة واسعة[3]؛ حيث أصبح ارتداء الطربوش المغربي موضة يحتذي بها الجميع، وإلى جانب الطرابيش فقد كانت الأحرمة «البرانس» الصوفية والتي ترد صحبة ركب الحج المغربي أو تصنع في طولون والإسكندرية محل إقبال كبير من جانب المجتمع المصري وبخاصة الحجيج[4]، كما كانت النعال المغربية أيضًا محل إقبال كبير.

ثامنًا: دور التجار المغاربة في التنمية الحضرية والعمرانية في مصر

ساعدت عدة عوامل على بروز دور التجار المغاربة في الحركة العمرانية في مصر في العصر العثماني، ويمكن تحديدها فيما يلي:

أولاً: تراجع دور الفئات الحاكمة التي كانت تقوم بإنشاء المشروعات العمرانية والمنشآت العامة؛ فالدور الذي كان يقوم به السلاطين المماليك في إنشاء الفنادق

---

(١) بولاق الشرعية: ٥١٩، س ٣٦، م ١٤٦١ (١٠٣٩هـ/ ١٦٢٩م)؛ الدشت: ٧٠١، س ١٤٨ (١٠٤٠هـ/ ١٦٣٠م)؛ الإسكندرية الشرعية: ١٦٦، س ٣٥، م ٣٣٩ (١٠٥٣هـ/ ١٦٤٣م).

(٢) القسمة العسكرية: ٣٨٨، س ١٤٦، م ٥٠٢ (١١٥١هـ/ ١٧٣٨م).

(٣) القسمة العسكرية: ٦٦٠، س ١٢٧، م ٩٧٢ (١١٣٩هـ/ ١٧٢٦م).

(٤) طولون الشرعية: ١٧٩، س ١٨٥، م ٥٥٤ (٩٩٩هـ/ ١٥٩٠م).

والخانات والمساجد والأسبلة توقف بعد انتقال عاصمة الدولة إلى إسطنبول وتحول مصر إلى ولاية تابعة من بين اثنتين وثلاثين ولاية. ورغم أن الباشاوات الذين تولوا حكم مصر في صدر الحكم العثماني أولوا اهتمامًا كبيرًا بعمليات المنشآت المعمارية خلال القرن السادس عشر، فقد تركز دورهم بصورة رئيسية على الموانئ ثم أخذ هذا الدور في التراجع منذ بداية القرن السابع عشر، بسبب قصر مدة حكمهم[1]، والصراع بين هؤلاء الباشاوات والأمراء المماليك وتقلص نفوذ هؤلاء الباشاوات حتى أنهم لم يعودوا يخرجون خارج القلعة إلا في المناسبات خلال القرن الثامن عشر[2]، وقد أتاح غيابهم في حركة التعمير فرصة أوسع لبروز دور التجار والأمراء المماليك في حركة العمران بوصفهم ذوي الثروة والنفوذ الكبير؛ حيث كانت هذه المنشآت تحتاج إلى مبالغ مالية ضخمة[3].

ثانيًا: تكوين عدد كبير من التجار المغاربة ثروات كبيرة وتراكم مالي نتيجةً لانتعاش حركة التجارة الخارجية المصرية بعد ضم مصر للعالم العثماني، إضافة إلى دخول منتجات جديدة في التجارة المصرية بصورة رئيسية مثل البن اليمني والمنسوجات القطنية وانتعاش تجارتي التوابل والسكر خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر والربع الأول من السابع عشر، وقد تطلب ذلك بناء العديد من المنشآت التجارية الضخمة لاستيعاب عمليات تخزين وإعادة تصدير هذه المنتجات. ويوضح ريمون أهمية تجارة البن في دعم المنشآت التجارية فيشير إلى أنه تعرف بالقاهرة على ٣٤٨ خانًا ووكالة كان من بينها ٢٢٩ خانًا ووكالة متخصصة في

---

(١) حنا، تجار القاهرة في العصر العثماني: ١٩٩، ٢٠٠.

(٢) أحمد شلبي عبد الغني، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات، تحقيق عبد الرحمن عبد الرحيم (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٧): ١٢٦.

(٣) الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، مج. ١: ٤٩١.

تجـارة البـن، وبالطبع كان للتجار بصفة عامـة الدور الأول في بناء هذه المنشآت التجارية[١].

ثالثًا: النمو السكاني الذي شهدته القاهرة خلال القرن الثامن عشر؛ فقد شهدت توسعًا في العديد من المحاور نتيجة لهذا الاستقرار المغربي أو حتى من الريف المحيط بالقاهرة أو من المدن الأصغر إليها، وقد شهدت الأحياء التي تركز بها المغاربة توسعًا عمرانيًا كبيرًا مثل باب الشعرية والأزبكية وحتى في وسط المدينة حيث قام كبار التجار المغاربة بشراء وإحلال وإقامة مجموعات سكنية كبيرة في قلب قاهرة المعز، ويمكن رؤية ذلك في حي الجودرية والغورية والفحامين[٢].

رابعًا: كانت القاهرة تشهد أثناء موسم الحج وخاصة خلال شهر رمضان توافدًا بشريًا كبيرًا من كل شمال ووسط إفريقيا؛ حيث كانت تستقبل ما لا يقل عن ٣٠،٠٠٠ نسمة لمدة شهر تقريبًا، وبالتالي كان لا بد من وجود منازل ورباع ووكالات وخانات لاستقبال هؤلاء الحجيج؛ حيث كان من السهل استيعاب هؤلاء في مبانٍ كان يعدها التجار من أجل تحقيق أرباح حقيقية[٣]؛ حيث كان الحجاج المغاربة والأفارقة يؤجرون هذه المباني لمدة حوالي ثلاثة أشهر منذ وصولهم إلى مصر حتى عودتهم من الحجاز، وكان أغلبهم يحرصون على حفظ بعض أدواتهم وتجارتهم بها؛ حيث كانت أسعار هذه السلع تنخفض عند وصول قافلة الحج المغربي إلى مصر ثم تأخذ في الارتفاع، فكان التجار والحجاج يخزنون مثلاً الزيت والطرابيش والكبريت لبيعها عند العودة، ومن أجل ذلك حرص التجار المغاربة على إنشاء عدد من الرباع

(١) أندريه ريمون، المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، ترجمة لطيف فرج (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩١): ١٧٦.

(٢) الصالحية النجمية: ٨١، س ٥١٨، م ١٨١ (١١٤٨هـ/ ١٧٣٥م).

(٣) أبو سالم بن عبد الله العياشي، ماء الموائد المعروف باسم الرحلة العياشية، مج. ٢ (فاس: طبع حجر،١٨٩٨): ١٢٥.

والوكالات[١]؛ حيث كانت تدر عائدًا مرتفعًا، وكان وجود نوع من الثقة بين الحجاج المغاربة وبني جنسهم من التجار المستقرين بمصر يدفعهم إلى السكنى لديهم بها أكثر من غيرها. لذلك فقد أقبل التجار المغاربة على إنشاء وامتلاك الرباع والوكالات والمنازل لتأجيرها إلى ذويهم من الحجاج المغاربة. ولعل ذلك يفسر رغبة التجار المغاربة في شراء منازل ورباع ووكالات في منطقة الأزهر[٢]؛ حيث كان للحجاج المغاربة رغبة شديدة للسكنى بالقرب من الأزهر[٣].

خامسًا: كان امتلاك وكالة أو ربع أو حمام أو غير ذلك يدر على أي تاجر دخلاً منتظمًا مما يقوم بتحصيله من إيجار تلك المنشآت، وهذا أمر مهم، فقد كان هذا النوع من الاستثمار الأكثر ضمانًا والأقل ربحية مطلوبًا بصفة خاصة في الأوقات التي تتذبذب فيها الأسواق أو تتذبذب أسعار العملة[٤]، في مثل تلك الأزمات المتكررة كان الاحتفاظ بالأموال أو البضائع عرضة للمخاطرة، ولكن كان الاستثمار في العمائر الحضرية والعقارات يميل دائمًا إلى الزيادة في مثل تلك الأزمات؛ فالأرض لا تغش أبدًا، وكان التجار يعرفون هذه الحقيقة، ويعرفون أن الأرض غير معرضة لغوائل وتقلبات الزمان والقدر وما تتعرض له الشركات التجارية من الخسارة.

سادسًا: حرص التجار المغاربة على تنويع أصولهم المالية خشية حدوث أية عمليات مصادرات لهم سواء من جانب الباشاوات خلال القرن السادس عشر[٥] أو من

---

(١) إسكندرية الشرعية: ٢٢٥، س ٧٣، م ٢٧٤ (١١٤٧هـ/ ١٧٣٤م).

(٢) الباب العالي: ٢٦، س ٣٠٧، م ٣٩ (١٢٠١هـ/ ١٧٨٦م).

(٣) يونان لبيب رزق، العلاقات المصرية المغربية منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام ١٩١٢، سلسلة تاريخ المصريين ٣٤ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠): ٥٩، ٦٠.

(٤) حنا، تجار القاهرة في العصر العثماني: ٢٠١.

(٥) الغزي، الكواكب السائرة في أعيان المائة العاشرة، مج. ١: ١٥٧.

جانب الأمراء المماليك خلال القرن الثامن عشر[١]، وبالطبع كانت الأموال النقدية وحتى البضائع أكثر عرضة للمصادرة. ويشير الجبرتي إلى ذلك؛ فمثلاً في سنة (١١٩٧هـ/١٧٨٢م) قام مراد بك بمصادرة واسعة لعدد كبير من التجار، فيقول الجبرتي: «وأخذ في تجهيز تجريدة وعزم مراد بك على السفر وأخذ في تجهيز اللوازم فطلب الأموال فقبضوا على كثير من مساتير الناس والتجار والمتسببين وحبسوهم وصادروهم في أموالهم وسلبوا ما بأيديهم فجمعوا من المال ما جاوز الحد ولا يدخل تحت العد»[٢]. كانت رغبة التجار المغاربة في الظهور كشخصيات عامة في المجتمع المحيط بهم عاملاً مهمًّا في تفعيل دورهم في التنمية العمرانية والحضرية في مصر؛ حيث كان إنشاء مؤسسة ذات أثر نفعي عام تعطيهم اسمًا وشهرة قوية داخل المجتمع[٣]، كما أن إقامة التجار المغاربة لمثل هذه المنشآت وخاصة الخيرية منها «المساجد، والأسبلة، والكتاتيب» كانت تساعدهم على الاندماج في داخل بنيان المجتمع المصري.

ومن أجل كل هذه العوامل، فقد اهتم التجار المغاربة بالاستثمار العقاري بصورة كبيرة. فتوضح المخلفات العقارية للمغاربة مدى ضخامة المؤسسات العقارية التي كان يمتلكها هؤلاء التجار؛ فآل الشرايبي ترك لهم الخواجا قاسم الشرايبي عند وفاته في سنة ١١٤٧هـ/١٧٣٤م أكثر من خمسين منشأة عقارية في القاهرة وجدة ومكة منها وكالة الحمزاوي وهي واحدة من أكبر وأهم وكالات القاهرة خلال العصر العثماني، ووكالة عباس أغا بالجمالية، ووكالة أزبك بالأزبكية، ووكالة النملي «الشرايبي بالغورية» وحمام الشرايبي، وحمام شرف الدين، وحمام القابودان، إضافة إلى مصبغة وعدد من الطواحين وغير ذلك من

---

(١) الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، مج. ١: ٦٣٨.

(٢) المصدر السابق: ٥٦٧.

(٣) حنا، تجار القاهرة في العصر العثماني: ٢٠٢.

العقارات[١]. وقد بلغت القيمة الإجمالية للعقارات والمنشآت التي خلفها قاسم الشرايبي حوالي أحد عشر مليون بارة[٢]. وكان الاستثمار العقاري في مثل هذه المنشآت السكنية مهمًا للتجار؛ حيث كانت هذه الوحدات السكنية المنخفضة القيمة الإيجارية محل نظر الغالبية من أهالي القاهرة والوافدين عليها، نظرًا لقدرة الغالبية العظمى من السكان على إيجارها، وقد اهتم التجار المغاربة بهذه النوعية من الاستثمارات فأقاموا العديد من الرباع أو الوكالات الكبيرة، وشيدوا فوقها المساكن والرباع أيضًا.

وشهد النصف الثاني من القرن الثامن عشر اتجاه التجار بصورة كبيرة إلى تنمية ثرواتهم العقارية بسبب عمليات المصادرات الواسعة التي كان يقوم بها المماليك الأواخر؛ فعمل التجار المغاربة على شراء عدد كبير من المنشآت العقارية للمحافظة على ثرواتهم، وقاموا بوقفها[٣]، كما أن عددًا كبيرًا منهم فضل توزيع أملاكه على عدد كبير من المنشآت، فكانوا يمتلكون ويموِّلون إنشاء منشآت بأسهم وحصص معينة في الوكالات والمنشآت الكبيرة؛ حيث كانت كل منشأة تقسم إلى أربعة وعشرين سهمًا «قيراط». وكانت عائلة ذكري الفاسية مثالاً جيدًا لذلك فقد كان الخواجا محمد المهدي بن محمد بن ذكري يمتلك عند وفاته في سنة (١٢٠٥هـ/١٧٩٠م) ثمانية أسهم في معصرة للزيت في بولاق وسهمين في حمام الشرايبي وسهمين في وكالة الشرايبي وقيراطين في مصبغة بخط البندقيين وقيراطين ونصفًا في حمام شرف الدين، وغير ذلك أيضًا[٤].

وقد حرص كبار التجار على وقف أملاكهم العقارية؛ حيث اعتبرت الأوقاف وسيلة مهمة للمحافظة على مجمل الأملاك العقارية التي تعود ملكيتها إلى العائلات التجارية،

(١) القسمة العسكرية: ٨٧، س ١٤٠، م ١٢٥ (١١٤٧هـ/ ١٧٣٤م).

(٢) القسمة العسكرية: ١٤٤، س ١٥١، م ٦٤٢ (١١٥٤هـ/ ١٧٤١م).

(٣) الباب العالي: ٣١٠، س ٣٠٦، م ٤٧٧ (١١٩٨هـ/ ١٧٨٣م).

(٤) الدشت: ٢٦٧، س ٣٣٠، م ٣٦٣ (١٢٠٥هـ/١٧٩٠م).

ليستخدمها خلفاؤهم دون خوف من تقسيمها عن طريق الإرث[1]، فقد حرص التجار المغاربة على تخليد ما يملكون في عقبهم وذريتهم من بعدهم، حيث كان هؤلاء التجار مدفوعين لعمليات الوقف هذه بعوامل متنوعة منها سوء تصرف بعض الأبناء والأحفاد وإهدارهم للأموال، وبالتالي يظل الوقف مصدر أمان للحياة الطيبة لهم[2]، وللمحافظة على الوحدة العائلية والتقارب العائلي؛ حيث ظل الوقف أحد أبرز أسس العائلة ودعامتها؛ فهو أساس اقتصادي يدعم مكانتها الاجتماعية، وهو مظهر من أهم مظاهر تواصلها كما أنه علامة اجتماعية واقتصادية على مكانة العائلة، فكلما كان الوقف ضخمًا دل ذلك على قوة نسبها وشرفها وفخرها بين العائلات، وظل دائمًا مصدرًا من أكبر مصادر تواصلها[3]. فقد استمر الوقف هو الرباط الأساسي الذي يجمع أفراد العائلة حوله؛ حيث ظل الوقف أحد عوامل تواصلهم وترابطهم وعلى حد قولهم في الوثائق: «ولم يبق بينهم إلا أماكن الواقف، فإنها باقية شركة بينهم على ما شرطه الوقـف حسب اعترافهـم وتصادقـوا على ذلك»[4].

وثمة دلالات وثائقية على أن عدد عمليات الأوقاف التي قامت بها العائلات التجارية المغربية في مصر، كانت أكثر وجودًا ووضوحًا إبان النصف الثاني من القرن الثامن عشر. فعلى المستوى الكمي يبقى عدد الأوقاف التي أوقفتها العائلات المغربية خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر أقل منها في النصف الثاني من القرن؛ فمن بين ٣٥ وقفًا رصدها الباحث للعائلات المغربية، كان منها ١٢ وقفًا في النصف الأول من القرن الثامن عشر، في حين كان هناك ٢٣ وقفًا في النصف الثاني، ويبدو أن السبب الرئيسي لزيادة

(١) القسمة العسكرية: ١٧، س ١٧٥، م ٢٨ (١١٧٧هـ/ ١٧٦٣م).

(٢) طولون الشرعية: ٣٥٠، س ١٨٦، م ١١٤٧ (١٠٠٦هـ/ ١٥٩٧م).

(٣) المكني، الحياة العائلية بجهة صفاقس بين ١٨٧٥-١٩٣٠: ٢٢١.

(٤) إسكندرية الشرعية: ٤٢، س ٨٨، م ٢٤ (١١٧٢هـ/ ١٧٥٨م).

هذه الأوقاف بصورة مرتفعة خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر[١] يرجع إلى الوضع السياسي للولاية المصرية التي تميزت خلال هذه الفترة المذكورة بالأزمات السياسية والاقتصادية، فخلال هذا القرن تعرضت مصر لهزة عنيفة بسبب غياب الأمن وانتشار المصادرات[٢]. وكان الوقف هو أحد الأدوات لحماية الأموال والعقارات من كل المظالم والمصادرات[٣]. كما يمكن إرجاع ذلك أيضًا إلى تراجع قبضة الدولة وسيادتها نسبيًّا على الولاية المصرية[٤].

وقد تميزت هذه الأوقاف بضخامتها واحتوائها على العديد من الوكالات والرباع، وكان الجزء الأصغر منها يوقف من أجل أعمال خيرية في حين كان جزؤها الأكبر وقفًا على الواقف نفسه ثم ذريته من بعده[٥]، مما يؤكد على أن الوقف كان إجراءً تأمينيًّا للحفاظ على الملكية من التلف عبر الأجيال. لقد ظل الوقف طوال العصر العثماني أحد أهم مقاييس عراقة وثراء العائلات، ولذلك فقد أقبل التجار المغاربة لدعم عائلاتهم عن طريق عمليات الوقف بصورة كبيرة[٦].

---

(١) الباب العالي: ٦٧٩، س ٢٥٤، م ١١٤٧ (١١٧٣هـ/ ١٧٥٩م).

(٢) الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، مج. ١: ٦٣٦.

(٣) وزارة الأوقاف المصرية، حجة وقف محمد السقاط المغربي بن عبد الكريم، رقم ٨٠٦ (١٢٠٣هـ/ ١٧٩٥).

(٤) عبد الوهاب بكر، الدولة العثمانية ومصر في النصف الثاني من القرن الثامن عشر (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٢): ١١، ١١٢.

(٥) الباب العالي: ٦٧٩، س ٢٥٤، م ١١٤٧ (١١٧٣هـ/ ١٧٥٩م).

(٦) وزارة الأوقاف المصرية، حجة وقف الحاج عبد الرحمن بن أحمد الحريشي المغربي، رقم ٣٥٤ (١٢٠٩هـ/ ١٧٩٤م)؛ القسمة العسكرية: ٤٣٢، س ٢٢٩، م ٦٨٧ (١٢١٥هـ/ ١٨٠٠م).

الوكـــــالات

قامت الأنشطة الاقتصادية بدور أساسي في تنظيم المدن المصرية. ويتضح تفوق العوامل الاقتصادية وتتجلى آثارها الحاسمة على البنيان الحضري خاصة في حالة المدن التي تقع جغرافيًّا على المحاور التجارية الرئيسية مثل مدن الإسكندرية ورشيد والقاهرة والسويس[١]، ويمكن ملاحظة ذلك بصورة رئيسية في المدينة الأخيرة فرغم عدم توافر وسائل العيش بها بسبب عدم وجود المياه العذبة، فقد نشأت المدينة بسبب الأنشطة الاقتصادية الضخمة[٢].

وقد تطلبت تلك الحركة التجارية النشطة في مصر إقامة العديد من المنشآت والمؤسسات التجارية الكبيرة سواء في الموانئ أو في القاهرة، وقد أسهم الباشاوات والأمراء في إنشاء بعض هذه الوكالات مثل وكالتي سنان باشا ببولاق[٣]، ووكالة مصطفى باشا الغزي في الإسكندرية[٤]أو وكالة ذي الفقار بك بالجودرية[٥]، غير أنه وقع على التجار بصورة رئيسية إنشاء هذه المنشآت التجارية الكبيرة دعمًا منهم للبنية الأساسية لأنشطهم التجارية، وقد قام التجار المغاربة بدور مهم في بناء وإنشاء الوكالات، وكان يدفعهم إلى استثمار جزء كبير من أموالهم في مثل هذه المؤسسات الكبيرة عواملُ عديدة منها:

حرص التجار المغاربة على وجود مقر رئيسي لهم في منطقة حيوية تجاريًّا خاصة في قلب القاهرة، وكان عليهم لإيجاد مثل هذا المقر الرئيسي أن يمتلكوا أو يشيدوا وكالات خاصة

---

(١) ريمون، المدن العربية الكبرى في العصر العثماني: ١٧.

(٢) جيرار، الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر، وصف مصر ٤ (القاهرة: الخانجي، ١٩٨٤): ٣٠٣.

(٣) يوسف الملواني، تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب، تحقيق عماد أحمد هلال، وعبد الرازق عبد الرازق عيسى (القاهرة: العربي، ٢٠٠٠): ٢٢٦ .

(٤) إسكندرية الشرعية: ٨٠، س ٥٢، م ١٦٥ (١٠٨٠هـ/ ١٦٦٩م).

(٥) عبد الغني، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر: ٥٦٦.

بهم، كما أن إنشاء مثل هذه الوكالات كان فرصة للبعد عن منافسيهم، واختيار موقع معين غالبًا ما يكون في صدارة السوق أو في موقع أفضل من منافسيهم[١].

كما كان إنشاء وكالة ذات طابع مؤسسي ضخم تعطي لصاحبها سمعة تجارية طيبة في كل أنحاء المدينة؛ حيث يتردد الحديث بين العامة دائمًا بأسمائهم كما كانوا دائمًا يتناولونهم بالثراء والثروة الضخمة، مما كان يجعلهم دائمًا محل ثقة واحترام جميع التجار، وخاصة الوافدين الجدد على المدينة. كما أن موسمية التجارة بسبب وسائل النقل والاعتماد على الحاصلات والمحاصيل الزراعية الموسمية كان يجعل من الضروري وجود مخازن ووكالات كبيرة لتخزين البضائع؛ حيث كانت أسعار هذه البضائع مثل البن والكبريت والزيت والتوابل وغيرها تحقق أرباحًا تصل إلى ٢٠٪ من جراء عمليات التخزين لبيعها في غير موسم وصولها[٢]، كما كانت الوكالات تدر دخلاً على أصحابها من تأجير حوانيتها أو حواصلها وما فوقها من المساكن، وكانت الوكالة تحصل ثمنها بما فيه ثمن الأرض في ست سنوات تقريبًا[٣]. وبالطبع كانت قيمة الوكالات تختلف حسب حجمها وأهمية الموقع الذي توجد به، فوكالة الكتان في بولاق كانت قيمتها ١٠٠،٠٠٠ بارة، أما وكالة ذي الفقار بك الكبرى بالجودرية التي أنشأها في سنة (١١٤٢هـ/ ١٧٢٩م) فكانت قيمتها ٣٧٥٠٠٠ بارة. وفي سنة (١١٧٩هـ/ ١٧٦٥م) أنشأ الخواجا محمد بن عبد الرحمن البناني وزوجته نفيسة بنت عبد الخالق البناني وكالة كبيرة في باب زويلة؛ حيث كانت نهاية القرن الثامن عشر تشهد نمو المنطقة التجارية في وسط المدينة باتجاه الجنوب من الغورية إلى جامع المؤيد شيخ. وقد تكلف إنشاء هذه الوكالة الضخمة ٧٥٠،٠٠٠ بارة كان منها

---

(١) بولاق الشرعية: ٢٣١، س ٤٩، م ٧: ٥٤ (١٠٦٤هـ/ ١٦٥٣م).

(٢) إسكندرية الشرعية: ١٩٢، س ٨: ٤، م ٢٤١ (١٠٥٨هـ/ ١٦٤٨م).

(٣) القسمة العسكرية: ٣٣٩، س ١٠٨، م ٣١٤ (١١٢٨هـ/ ١٧١٥م).

ثمن الأرض ٢٦٢,٥٠٠، أما المبنى فقد تكلف ٤٨٣.٧٥٠ بارة. وكانت هذه الوكالة الكبيرة تتكون من ١٨ حانوتًا «محلاً» و١٢ حاصلاً ومبنى فوقها يتكون من ٤٠ مسكنًا[١].

وكان إنشاء التجار لوكالات في مناطق جديدة يحول غالبًا هذه المنطقة من منطقة سكنية إلى منطقة تجارية، فما تلبث أوجه الحياة في هذه المنطقة أن تتغير تدريجيًا نحو تحول المنطقة إلى سوق كبير أو حي تجارى بالدرجة الأولى، حدث ذلك في حي الفحامين والذي كان حيًّا حرفيًّا بالدرجة الأولى عندما توسع التجار المغاربة من الغورية باتجاه الفحامين؛ حيث شيدوا بالفحامين العديد من الوكالات مثل وكالة العجيل ووكالة الفحامين ووكالة العشوبي ووكالة المغاربة[٢]، مما حول هذا الحي إلى الحي التجاري الرئيسي في مصر خلال القرن التاسع عشر.

وبالطبع لم تكن كل الوكالات التي كان يمتلكها التجار المغاربة من إنشائهم بل كان عدد كبير منها يؤول إليهم بالشراء أو عن طريق الرهن العقاري خاصة إذا كانت هذه الصفقات العقارية ناجحة، فالتجار المغاربة كانوا ذوي ثروات كبيرة مما ساعدهم على عقد مثل هذه الصفقات الكبيرة[٣]، فمثلاً في العام (١٢٠٨هـ/١٧٩٣م) آلت وكالة الدنوشري بخط باب الزهومة إلى آل البناني وكانت تدرَ على الخواجا محمد بن عبد الخالق البناني دخلاً سنويًّا قدره ٤٥٥٠٤ بارات وهو مبلغ كبير يعكس رغبة عدد كبير من التجار في حيازة مثل هذه المنشآت التجارية[٤].

(١) الباب العالي: ٨١٢، س ٢٦٥، م ١١٤٧ (١١٧٩هـ ١٧٦٥م).

(٢) القسمة العسكرية: ١٣١، س ١٧٩، م ٤٠٤ (١١٨٠هـ/ ١٧٦٦م).

(٣) بولاق الشرعية: ١٠٦، س ٦٩، م ٢٤٣ (١١٤٥هـ/ ١٧٣٢م).

(٤) القسمة العسكرية: ٦٩٩، س ٢٢٣، م ٨١٢ (١٢٠٨هـ/ ١٧٩٣م).

وفي مدينة الإسكندرية كان لعائلة المراكشي الدور الأول في إنشاء الوكالات في التنمية العمرانية في المنطقة الغربية من الثغر، فقد قام الحاج محمد ساعي باشا بن عمر المغربي الشهير بالمراكشي ببناء ثلاث وكالات كبيرة في ظهير الثغر السكندري؛ حيث كانت إحداها بالنجع الأوسط في الشارع الذي عرف بالمراكشي نتيجة لوجود هذه الوكالة الكبيرة به، والأخيرتان وقعتا بالقرب من الميناء الغربي[1].

المســـاجد

كان الفاسيون من أكثر الطوائف الإسلامية التي أسهمت في إنشاء المساجد والزوايا في مصر خلال القرن الثامن عشر، فعدد كبير من المساجد الأثرية التي ما تزال باقية في القاهرة والإسكندرية تحمل أسماء تجار من المغاربة؛ مثل مسجد الخواجا أحمد الرويعي ومسجد الشرايبي «البكري»[2]، ومسجد العربي بالقاهرة ومسجد الحريشي وغيرها[3].

وفي الإسكندرية مسجد المراكشي، وزاوية المحرص وغيرها الكثير من الزوايا والمساجد والأسبلة[4]، ولكن ما هي العوامل التي كانت تدفع التجار المغاربة إلى إقامة مثل هذه المؤسسات الدينية الضخمة وإنفاق مبالغ طائلة من الأموال في مثل هذه المشروعات الدينية التي لا تعود عليهم بأية منافع أو مصالح مادية؟

فمن الثابت أن الإيمان والتقوى والرغبة في التقرب إلى الله كانت أحد أهداف التجار الفاسيين من وراء ذلك، ولكن يمكن القول بأن الرغبة في الظهور والتألق الاجتماعي

---

(١) إسكندرية الشرعية: ١٤٣، س ٦٦، م ٢٤٤ (١١٣٢هـ/ ١٧١٩م).

(٢) عبد الغني، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر: ٥٨٦.

(٣) القسمة العسكرية: ١٠٣، س ١٩٦، م ١١١ (١١٨٨هـ/ ١٧٧٤م).

(٤) كانت هذه الزاوية ممتدة في كل بلدان شمال إفريقيا وكان يأوي إليها الفقراء من المغاربة من جميع البلدان، وكانت مركزًا رئيسًا لنشر الطرق الصوفية المغربية في مصر، انظر: إسكندرية الشرعية: ١٠٦، س ٣٧، م ٣٦٨ (١٠٢٠ هـ/ ١٦١١م).

بين الناس كان أحد أهدافهم أيضًا فقد كان إطلاق اسم أي تاجر على أحد المساجد يعني إعطاءه مكانة دينية وروحية واجتماعية كبيرة بين جميع فئات المدينة التي يعيش بها؛ حيث تدعم وجاهته الاجتماعية مما يساعدهم بطريق غير مباشر على توسيع أنشطتهم(١).

كما كان التجار بإنشائهم لمثل هذه المنشآت الدينية يكسبون حب وعطف الطبقات الدنيا من المجتمع؛ حيث تساعدهم مثل هذه الأعمال الخيرية على امتصاص الحقد الطبقي، وليس هناك شك في أن إنشاء التجار لمثل هذه المنشآت والمؤسسات الدينية كان يسهم في دعم البنية الحياتية للمجتمع في داخل الأحياء، فقد كانت هذه المساجد تقدم خدمات متعددة لسكان هذه المناطق؛ حيث حرص كل منشئ على أن يرفق بالمسجد الذي أنشأه كُتّابًا لتعليم الأطفال منذ سن السابعة إلى الخامسة عشرة؛ حيث يتعلم الأطفال القراءة والكتابة وحفظ القرآن، كما كان يلحق بكل مسجد مطهرة وسبيل، وكان سكان الحي من الفقراء يستعينون بهما في قضاء حوائجهم اليومية.

ويمكن ملاحظة ذلك في حجة وقف الخواجا الكبير عبد الرحمن بن أحمد الحريشي الفاسي؛ حيث حرص هذا التاجر الكبير على إنشاء مسجده في واحدة من أهم مناطق القاهرة وأكثرها ازدحامًا بالسكان في حي البندقيين؛ حيث قام بشراء أربعة أماكن منها وكالة ثم قام بإزالة هذه المباني المقامة وإنشاء مسجد وإلى جواره دارين للإنفاق من إيجارهم على هذا المسجد إضافة إلى علوفة «مرتب» ٥٠ عثمانيًّا في دفاتر متقاعدي المدينة المنورة. وقد حرص التجار على رصد مبالغ مالية لكل شيء في خدمة هذه المساجد. ويمكن ملاحظة ذلك في حجة وقف الخواجا عبد الرحمن الحريشي في سنة (١١٨٨هـ/ ١٧٧٤م) التي جاءت كالتالي(٢):

---

(١) حنا، تجار القاهرة في العصر العثماني: ٢٠٢.

(٢) القسمة العسكرية: ١٠٣، س ١٩٦، م ١١١ (١١٨٨هـ/ ١٧٧٤م).

هكذا يمكن ملاحظة مدى اهتمام التجار المغاربة بإنشاء المساجد ورصد مبالغ مالية لكل كبيرة وصغيرة لاستمرارها لتحمل أسماءهم وتخلد ذكرى وجودهم وتعطي لهم الوجاهة الاجتماعية في أنحاء المدينة. ولم يكن الخواجا الحريشي هو الوحيد الذي ألحق بمسجده سبيلاً وكُتابًا، بل حرص على ذلك عدد كبير من التجار المغاربة. فالخواجا قاسم الشرايبي شهبندر تجار مصر حرص أيضًا عند إنشاء مسجده بالأزبكية على أن يلحق به سبيلاً وكتابًا، كما أنشأ فوق ميضأته ربعًا وأوقف إيراده على المسجد[1].

غير أن أهم المساجد التي أقامها التجار المغاربة بالقاهرة ولا يزال قائمًا مسجد العربي الذي أنشأه الخواجا أحمد بن عبد السلام بن أحمد عبد السلام مشيش على رأس حارة الجودرية، وكان هذا المسجد في الأصل المدرسة الشريفية التي ذكر المقريزي أنها بدرب كركامة على رأس حارة الجودرية، بناها الأمير فخر الدين أبو النصر إسماعيل بن حصن الدولة في سنة (٦١٢هـ/ ١٢١٤م)، وكانت من مدارس الفقهاء الشافعية، واستمرت عامرة إلى أن خربت ودفن بها الشيخ علي بن علي العربي السقاط الفاسي في سنة (١١٨٣هـ/ ١٧٦٩م)، فحولها المغاربة إلى زاوية[2] إلى أن دفن فيها الخواجا عبد السلام بن أحمد بن عبد السلام المشيشي في حوالي سنة (١١٩٩هـ/ ١٧٨٤م)، وعند ذلك قرر ولده الخواجا أحمد بن عبد السلام بعد عودته من الحجاز وتوليه مهام منصب شهبندر التجار في سنة (١٢٠٢هـ/ ١٧٦٩م) أن يعيد بناء الزاوية مسجدًا ضخمًا؛ فقام بإنشاء هذا المسجد وأوقف عليه مجموعة من منشآته العقارية[3].

---

(١) محمد عبد الحفيظ، دور الجاليات الأجنبية والعربية في الحياة الفنية في مصر في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر: دراسة أثرية حضارية وثائقية (رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الآثار، ٢٠٠٠): ٢٣٩.

(٢) الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، مج. ١: ٣٨٣.

(٣) عبد الحفيظ، دور الجاليات الأجنبية والعربية في الحياة الفنية في مصر: ٢٣٥.

م	العمــــــــــل	المبلغ بالبارة
١	إمام المسجد	٤٨٠
٢	خطيب المسجد	٢٤٠
٣	فراش وكناس المسجد	٩٠٠
٤	مؤذن	٣٦٠
٥	رجل يعمل على أدوات الإضاءة	٣٦٠
٦	حصير كل عام للمسجد	٢٠٠
٧	يصرف لجلب ماء عذب من النيل ووضعه في الصهريج	١٠٠
٨	ثمن زجاج وسلاسل برسم المسجد في كل عام	٢٤٠
٩	يصرف لرجل في ثمن كيزان وقلل فخار لوضعها كسبيل	١٢٠٠
١٠	يصرف لجماعة الفقراء المتقيدين بقراءة حزب الشاذلي الكبير والعودة بعد كل جمعة بالمسجد المذكور في عمل كسكسي يأكلونه بعد الذكر في كل يوم جمعة «كل عام»	٣٦٠
١١	يصرف لكل من يكون فقيهًا بالمكتب المعروف بإنشاء الوقف في نظير تعليمه للأطفال قراءة القرآن والكتابة والهجاء كل عام وله جراية كل يوم ٨ أرغفة	٣٦٠
١٢	عريف بالمكتب «له جراية كل يوم خمسة أرغفة»	١٢٠
١٣	يصرف في كسوة عشرة أطفال يتعلمون القرآن وحروف الهجاء	١٠٠٠
١٤	يصرف لكل غلام من الأولاد في كل يوم أربعة أرغفة خبز قرصة	١٥٠
١٥	يصرف في ثمن زيت يوضع في القناديل وفي شمعدانين في رمضان	١٥٠

وقد أسهم التجار المغاربة بإنشائهم لهذه المساجد في دعم عمليات التوسع الحضري والعمراني في المناطق التي شيدوا بها هذه المساجد. فقد حرص كل منشئ مسجد على ترك أوقاف لتوفير خدمات عامة للفقراء مثل إنشاء سبيل أو كتاب وغير ذلك. وكانت هذه المؤسسات تؤدي دورًا خدميًّا للسكان، كما حرص بعض المنشئين على وقف عدد من

المنشآت الصناعية مثل الطواحين وأفران الخبز أو معامل السكر. وكانت هذه المنشآت تسهم بالطبع في عمليات إعمار الأحياء والمناطق الجديدة.

هكذا قامت العائلات المغربية بتشييد العديد من المساجد ربما بهدف رفع اسمها وتخليده، ولكنها بذلك أسهمت إسهامات جد مهمة في التطورات العمرانية التي حدثت في العديد من المدن المصرية.

الأحيـــاء الجديـــدة

لعبت العائلات الفاسية دورًا مهمًّا في عملية العمران الحضري في المدن المصرية بصفة عامة؛ حيث قام عدد كبير منهم نتيجة لامتلاكهم ثروات ضخمة بإنشاء مبان ومنشآت جديدة أسهمت في تغيير معالم المدن الحضارية؛ حيث أقدم عدد من كبار التجار المغاربة أمثال الخواجا أحمد الرويعي والخواجا قاسم الشرايبي على حركة بناء منشآت ذات طبيعة تجارية وخدمية وحتى صناعية ساعدت على إعمار مناطق توسعية جديدة في هذه المدن، وقد تمثل دور هؤلاء التجار في:

أولاً: استحداث الإقامة في منطقة أو أخرى وهو ما اقتدى به أحيانًا المحيطون بهم مما أدى إلى خلق قلب مركز حضري جديد. علمًا بأن هذا النوع من التطور العمراني ما كان يمكن أن يشمل بالطبع سوى من توفر لديهم إمكانيات مادية ضخمة بما فيه الكفاية.

ثانيًا: إقامة المرافق اللازمة بتوفير مختلف الخدمات الدينية والاقتصادية والسكنية مما يتيح الفرصة لأشخاص آخرين ذوي إمكانيات محدودة للإقامة دون أن تعوزهم

المرافق الضرورية لحياتهم اليومية[١]، فكان المستفيدون من هؤلاء السكان الجدد لهذه الأحياء في حاجة إلى أدوات حياتهم مثل الحوانيت التي تلبي احتياجاتهم والطواحين والأفران والأسبلة والمساجد وغير ذلك مما كانت تتطلبه أدوات حياتهم[٢]، وقد حرص كبار التجار المغاربة على إنشاء واستثمار أموالهم في مثل هذه المشروعات الحياتية التي كانت تؤدي إلى تطوير العمران الحضري في القاهرة[٣].

فقد أسهم التجار الفاسيون في زيادة الحركة العمرانية ونمو القاهرة في المنطقة الواقعة غرب الخليج المعروف ببركة الأزبكية، فكان للخواجا أحمد الرويعي دور مهم في إنشاء إحدى المناطق الحضارية الضخمة في هذا الحي؛ حيث قام في سنة ١٠١٧هـ/١٦٠٨م بإنشاء مسجد وطاحونة وفرن وعدد كبير من الحوانيت وقهوة وعدد كبير من ورش الحياكة وسبيل ماء وكُتاب لتعليم الأطفال، وقد أسهمت منشآت الخواجا أحمد الرويعي هذه في التنمية العمرانية للمنطقة كلها. كما أسهمت منشآته في تنمية إنتاج المنسوجات في هذا الحي[٤].

وعندما قامت أسرة الشرايبي ببناء بيتهم الكبير على ضفاف الأزبكية ثم قيام قاسم الشرايبي ببناء مسجده في نفس المنطقة، كان ذلك بداية الانطلاق لتعمير الأزبكية بصورة جديدة[٥]؛ حيث أنشأ السادة البكرية منزلهم إلى جانب منازل آل الشرايبي. وقد كانت الطبقة البرجوازية والأرستقراطية قبل القرن الثامن عشر تركز إقامتها في الأحياء الواقعة

---

(١) حنا، تجار القاهرة في العصر العثماني: ١٩٦.

(٢) إسكندرية الشرعية: ٤٢٢، س ١٤٧، م ١٠٠٨ (١٠١٥هـ/ ١٦٠٦م).

(٣) حنا، تجار القاهرة في العصر العثماني: ٢٠٣.

(٤) حنا، تجار القاهرة في العصر العثماني: ٢١٤، ٢١٥.

(٥) عبد الغني، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر: ٥٨٦.

جنوب القاهرة الفاطمية وبصفة خاصة حول بركة الفيل وما حولها[١]، ولكن استقرار آل الشرايبي والبكرية بهذه المنطقة، جعل هذه المنطقة محل جذب للعائلات الأرستقراطية، وقد جذبت الأزبكية الصفوة التجارية المغربية خلال القرن الثامن عشر فكانت تسكن بها عائلات البناني وجسوس والقباج وغراب وغيرها، ومن أجل السكن في الأزبكية باع الخواجا أحمد بن عبد السلام مشيش الربع الكبير الذي كان لتوه قد انتهى من بنائه بخط المشهد الحسيني بمبلغ ٨٠٠ ريالٍ[٢] ليقوم بشراء منزل كبير بخط الأزبكية بـ ١٠٠٠ ريالٍ ، ورغم أن الربع في الواقع كان أكثر إدرارًا للربح ، فإن الوجاهة الاجتماعية والسكنى إلى جوار الأرستقراطية السياسية الحاكمة والبرجوازية التجارية الكبرى كان هدفًا يسعى إليه التجار[٣]، وتتجلى هنا ظاهرة معروفة وهي لجوء الناس بسرعة إلى تغيير محل إقامتهم عندما تزداد ثرواتهم نظرًا لأن المسكن يعكس إلى حدٍّ ما المركز الاجتماعي والاقتصادي لساكنيه.

كما أسهمت الهجرة الفاسية إلى مصر خلال القرن الثامن عشر في إحلال وإعمار منطقة الجودرية ومناطق من السبع قاعات والأزهر حيث تميز التجار الفاسيون منذ هجرتهم إلى مصر بامتلاكهم لرءوس أموال كبيرة سمحت لهم بشراء منازل وعقارات في قلب القاهرة الفاطمية[٤]، فالخواجا محمد أبو النصر بن أحمد الحلو الفاسي قام بشراء ثلاثة منازل متلاصقة بخط الأزهر تجاه مقام الشيخ محمد الدويداري وقام بإزالتها وأنشأ قصرًا كبيرًا يشتمل على حوش به حديقة وحمام وقاعات لاستقبال الضيوف[٥]، وهو نفس ما فعلته

---

(١) ريمون، المدن العربية الكبرى في العصر العثماني: ٢٣٨، ٢٣٩.

(٢) الباب العالي: ٣١٠، س ٣٠٦، م ٤٧٧ (١١٩٨هـ/ ١٧٨٣م).

(٣) الباب العالي: ٣١١، س ٣٠٦، م ٤٧٨ (١١٩٨هـ/ ١٧٨٣م).

(٤) القسمة العسكرية: ١١٩، س ١١٥، م ٤٤١ (١١٣١هـ/ ١٧١٨م).

(٥) الباب العالي: ٢٦، س ٣٠٧، م ٣٩ (١١٩٨هـ/ ١٧٨٣م).

عائلات يارو والقباج[١]، ولكن عائلة التاودي آثرت أن تبني قصرها في منطقة السبع قاعات[٢]، ورغم ذلك فقد ظلت الجودرية أهم مناطق تركز الفاسيين؛ حيث أعاد كبار التجار الفاسيين هيكلة وإعمار هذه المنطقة بالكامل من جديد[٣]، وبنت عائلات ذكري وزاكور وبرادة وغيرهم منازلهم في هذه المنطقة[٤].

وهكذا يمكن القول بأن التجار الفاسيين قد شاركوا مشاركة فعالة في الأحداث والتطورات التي مرت على مصر، وكان لهم نصيب وافر في النشاط الاجتماعي والعمراني والحضري باعتبارهم جزءًا لا يتجزأ من الكل المصري، ويخضعون لنفس الظواهر الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية التي خضع لها المجتمع المصري كله، وعلى الرغم من أن تأثير الفاسيين كان واضحًا في الكثير من القيم والعادات التي أفرزوها داخل بنيان المجتمع المصري، فإنهم مارسوا حياتهم اليومية في شتى جوانبها داخل إطار الحياة العامة للمجتمع المصري كله. واستطاع المجتمع المصري صهرهم وإذابتهم داخل بوتقته في النهاية، ولم يشذوا يومًا عن البناء الاجتماعي العام منذ هجرتهم؛ حيث ساعدت وحدة اللغة والدين والثقافة على سهولة امتصاصهم داخل بنيان المجتمع، وإن ظلت لهم شخصيتهم المميزة وحضورهم المادي الملموس لفترات طويلة.

---

(١) الدشت: ٥٧٦، س ٢٨٢ (١١٨٢هـ/ ١٧٦٨م).

(٢) الدشت: ٣٧٥، س ٢٨٦ (١١٨٤هـ/ ١٧٧٠م).

(٣) القسمة العسكرية: ١٠٨، س ١٧٥، م ١٥٢ (١١٧٧هـ/ ١٧٦٣م).

(٤) القسمة العسكرية: ١٧، س ١٧٥، م ٢٨ (١١٧٦هـ/ ١٧٦٢م).

الفصل السادس

المغاربة في الأزهر الشريف

يمثل رواق المغاربة في الجامع الأزهر حالة خاصة من العلاقات الثقافية والاجتماعية بين مصر والمغرب، فقد لعب الرواق دورًا هامًّا في القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية داخل المجتمع المصري والمغربي على حدٍّ سواء، ولعل فهم ذلك يفسر لنا بروز الدور السياسي لرواق المغاربة خلال القرن الثامن عشر، وهو الدور الذي جاء متوافقًا أيضًا مع بروز دور العلماء داخل المجتمع المصري خلال نفس الفترة أيضًا، ولم يحظ الرواق المغربي إلا بتلميحات قليلة استهدفت في الأساس الإشارة إلى وجوده ضمن نظام أروقة الجامع الأزهر، ولعل المقالة التي كتبها عبد الهادي التازي[1] هي المقالة الوحيدة عن الرواق المغربي بالأزهر، وقد ركز التازي على دور الرواق في دعم العلاقات الثقافية بين مصر والمغرب العربي، وهي إشكالية هامة سوف تطرح أيضًا عند تناول الموضوع، وقد ركزت المقالة على دور المغاربة من المراكشيين بشكل أكبر.

على العموم فقد ظل الوجود المغربي في الأزهر على امتداد العصر العثماني يشكل ركنًا أساسيًّا من أركان الحياة الثقافية داخل المؤسسة الأزهرية، وكان هذا الوجود الثري داخل الأزهر يعود في الواقع إلى العديد من العوامل هي:

---

(١) عبد الهادي التازي، «رواق المغاربة»، المصور، العدد ٣٠٩٩ (٢ مارس ١٩٨٤): ٣٦-٣٨.

أولًا: المكانة المتميزة التي حظيت بها القاهرة باعتبارها أهم مركز ثقافي في المشرق العربي خلال العصر العثماني بخاصة في ظل التدهور الذي تعرضت له بغداد في أعقاب الغزو المغولي، ودمشق بالغزو الصليبي[1] وقد أسهم اختلاف اللغة في مركز الخلافة العثمانية (التركية) في دعم دور القاهرة كمركز رئيسي للفكر والثقافة العربية، فتوافد عليها كل طالب علم في العالم الإسلامي، وبخاصة دارسو العلوم الفقهية واللغوية، وكانت القاهرة بسبب موقعها الجغرافي ومكانتها العلمية هذه تعطي فرصة واسعة للعلماء المغاربة من أجل تحقيق الانتشار الواسع فيتعرف عليهم الجميع في المشرق والمغرب، ولعل شهاب الدين المقرئ أوضح مثال على ذلك فقد ذاع صيته في جميع أنحاء العالم الإسلامي من خلال مصر، ولاقت كتبه رواجًا في الحرمين واليمن ودمشق وبيت المقدس، بل أرسل المغاربة أنفسهم في طلبها، وتتأكد مكانة القاهرة فيما يتصل بالعلاقات الثقافية المصرية المغربية، أنه قلما يعثر باحث على واحد من عشرات العلماء وطلاب العلم المغاربة الذين رحلوا من أجل الحج إلى الحرمين دون أن يتلقى العلم في أحد مؤسساتها العلمية[2].

ثانيًا: رسوخ الأزهر كمؤسسة علمية من أهم المؤسسات الفكرية المتواجدة في المشرق، بل أهمها على الإطلاق في هذا العصر، خاصة في ظل نظام الأوقاف الذي اتبعه المماليك ثم العثمانيون، والذي تم في إطاره وقف مساحات شاسعة من الأراضي «رزق أحباسية» والعقارات على الأزهر، وقد تميزت هذه الأوقاف بالاستمرارية المتزايدة؛ فمثلاً في سنة (١١٧٤هـ/ ١٧٥٩م) قام الأمير عبد الرحمن كتخدا بوقف مجموعة ضخمة من المنشآت العقارية والصناعية إضافة إلى قريتين على الجامع

(١) يونان لبيب رزق، ومحمد مزين، تاريخ العلاقات المصرية المغربية منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام ١٩١٢، سلسلة تاريخ المصريين ٣٤ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠): ١٣٣.

(٢) المصدر السابق: ١٣٨.

الأزهر، كما قام بإعادة إعمار الأزهر بالكامل، وكان القسم الأكبر من هذه الأرض بوقف لأغراض التعليم، وقد تمتع الأزهر بجانب هام من ريع تلك الأوقاف، مما وفر له موردًا ماليًّا لا يتوقف(١)، وقد ساعدت هذه الوضعية الاقتصادية التي تتسم بقدر معقول من الاستقرار والدوام على تفرغ الأجيال المتعاقبة من العلماء، ومن ناحية أخرى سمحت باستقبال الطلاب الوافدين من المغاربة وغيرهم بعد أن كفلت لهم أسباب الأمان والعيش ممثلاً في نظام الجراية التي كانت تصرف لكل من يعلم أو يتعلم به، ولاشك أن كل تلك التيسيرات قد مكنت المنتمين للأزهر من العلماء والطلاب من التفرغ تمامًا لرسالتهم العلمية، وقد نتج عن ذلك تكون نخبة علمية رفيعة المستوى من العلماء في الأزهر، وطار صيت هؤلاء العلماء في كل مكان من أرجاء العالم الإسلامي، ومن الطبيعي أن تصل أخبار النهضة العلمية في الأزهر إلى مسامع أهل المغرب غير قافلة الحج والتجار، بل والعلماء العائدين أنفسهم، وأن تنتقل معهم أنباء التسهيلات والمزايا الاقتصادية والاجتماعية التي يخص بها طلاب العلم، كما أن احتضان الأزهر لسائر الاتجاهات واحترامه لكل المذاهب جعله ملاذًا حصينًا للتفكير ومجالاً حيًّا للتعبير، ففيه الشافعية والحنفية والحنابلة والمالكية، ومن أجل ذلك فقد تدفق طلاب العلم من المغاربة على الأزهر، وظل أمل الدراسة والتدريس في رواق المغاربة بالجامع الأزهر حلمًا يداعب المغاربة من العلماء والطلاب(٢).

ثالثًا: خروج قافلة الحج المغربية إلى الحرمين الشريفين في كل عام؛ حيث ساهم الحج بقوة في تعميق الوحدة الثقافية بين مصر والمغرب، وذلك بتردد كبار علماء

(١) سجلات محكمة القسمة العسكرية: ١٧٨، س ١٧٠، م ٢٦١ (١١٧٤هـ/ ١٧٥٩م).

(٢) ليلى الصباغ. «الوجود المغربي في المشرق في العصر الحديث». المجلة التاريخية المغربية. العدد ٧، ٨ (١٩٧٧): ٩٠.

المغرب بصفة دورية على الأزهر وغيره من مراكز الثقافة في مصر[١]، وأصبح من تقاليد الحجيج المغاربة الأساسية الاتصال بالمراكز الثقافية في مصر، وعلى رأسها الأزهر، وقد فضل عدد كبير منهم المجاورة له لبعض الوقت؛ حيث قام أغلبهم خلالها بالدراسة على أيدي علماء الأزهر، وأخذوا منهم الإجازات العلمية، وعاد بعضهم إلى بلاده، واستقر آخرون في مصر، وتجسد رحلة العياشي ذلك بوضوح تام، فالرحلة برمتها تجسيد لهذه الروح العلمية والدينية العالية، فكل اللقاءات والاتصالات التي أجراها العياشي في مصر مع العلماء الكبار سواء في الأزهر أو في المؤسسات التعليمية المصرية الأخرى لا تترك مجالاً للشك في أن سعي العياشي كان سعيًا يهدف أساسًا إلى تحميل المعارف مباشرة من أفواه رجالاتها، والاستفادة من تفسيراتهم وتأويلاتهم في كافة العلوم الشرعية[٢].

رابعًا: زيادة أعداد طلاب هذا الرواق وفاعليته في مصر، فقد كانت مصر تحتفظ بجالية كبيرة للغاية من المغاربة، وطبقًا لتقديرات جيرار فقد كانت القاهرة وحدها تحتفظ بحوالي عشرة آلاف مغربي من بين ٢٥٠ ألف نسمة هو تعداد المدينة، مما دعم الرواق المغربي بعدد وافر من الطلاب، وتميزت الطائفة المغربية خلال العصر العثماني باستمرارية التوافد على مصر، وبالتالي كان هؤلاء الوافدون يدفعون بأبنائهم إلى التعليم في الكتاتيب ثم في مسجد طولون ليزودوا الرواق المغربي في النهاية بعدد وافر من الطلبة، ولعل الشيخ حسن العطار يمثل أوضح مثال على ذلك فقد نشأ في مصر لأسرة مغربية، وكان والده يعمل عطارًا، وعمل حسن مع والده في العطارة، غير أنه تمكن من إتمام حفظ القرآن الكريم، ومن ثم فقد سمح له ذلك

(١) أندريه ريمون، المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، ترجمة لطيف فرج (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٣): ١٩٠.

(٢) الفقيه الإدريسي، «المجتمع المصري من خلال رحلة أبي سالم العياشي ماء الموائد»، في كتاب المغرب: المشرق العلاقات والصورة (المغرب: جامعة القاضي عياض، ١٩٩٩): ٢٣٩.

بالالتحاق بالأزهر؛ حيث درس الفقه المالكي بالرواق المغربي، وظل يرتقي حتى وصل إلى منصب شيخ الجامع الأزهر في عام (١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م) وظل يشغل هذا المنصب الرفيع حتى عام (١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م)"[١].

أما عن نشأة رواق المغاربة في الأزهر، فيجب علينا من البداية أن نشير إلى أن الأزهر منذ نشأته كان مسجدًا مغربيًّا فقد أُنشيء على أيدي الفاطميين في أعقاب انتقال دولتهم من المغرب إلى مصر، وقد ظل الأزهر منذ نشأته مهوى أفئدة المغاربة، ولذلك فقد كان رواق المغاربة من أوائل الأروقة التي أنشئت بالأزهر، فيذكر المقريزي أنه أنشئ في أيام الملك الناصر حسن بن محمد بن قلاوون على يد الوزير سعد الدين بشير، ثم قام السلطان قايتباي بتجديد الرواق في سنة (٨٨١هـ/ ١٤٧٦م) وكانت أروقة الجامع الأزهر تصل لحوالي اثنين وعشرين رواقًا كانت تقسم إلى عدة أنواع منها ما هو على حسب الجنسية مثل رواق الأتراك والشوام أو على حسب المذهب مثل رواق الشافعية والحنابلة[٢]. بيد أن الرواق المغربي كان يتميز بالاثنين معًا فقد كان معقلًا للمذهب المالكي إلى جانب كونه مغربيًّا. وبسبب ذلك فقد ظل رواق المغاربة يستقطب عددًا كبيرًا من أهالي الصعيد أيضًا؛ حيث كانوا في جلهم من المالكية، وظل ذلك مستمرًّا إلى أن أنشأ عبد الرحمن كتخدا رواق الصعايدة في سنة (١١٧٤هـ/ ١٧٥٩م)، وعلى الرغم من ذلك فقد ظلت العلاقات حميمة للغاية بين الرواقين، وبهما معًا جرى تأصيل العديد من القضايا في الفقه المالكي، إضافة لمساندة كبار علماء رواق الصعايدة للعديد من القضايا المتعلقة بالرواق المغربي كما سنرى.

---

(١) علي مبارك، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها، مج. ٤ (القاهرة: مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٤): ٨٢.

(٢) كامل فودة، ومحمد فودة غزي، المؤسسات التعليمية في مصر، إبان العصر العثماني ودورها في الحياة السياسية والفكرية (١٥١٧-١٧٩٨) (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، ١٩٩٥): ٤٦.

وقد وقع رواق المغاربة بالجانب الغربي من صحن الجامع الأزهر على يمين الداخل من باب المزينين؛ حيث كان مجاورًا لرواق الأتراك والسنارية، وقد تكون من خمس عشرة بائكة قائمة على أعمدة من الرخام الأبيض، وقد بلغت مساحته ٢٤٠ مترًا وبداخل الرواق باب على الجدار الغربي ينفذ إلى مساكن علوية كانت تؤوي فقراء الطلبة المغاربة، إضافة إلى كتبخانة الرواق[١]، وكان أغلب الطلبة الوافدين من بلدان المغرب للتعليم في الأزهر يأتون وقد تجاوز كلٌّ منهم العشرين عامًا بعد أن حصلوا على قسط وافر من العلم في بلادهم، أما إذا كان هؤلاء الوافدون صغارًا في السن أو لم ينالوا قدرًا كافيًا من التعليم فقد كانوا يكملون تعليمهم في مسجد طولون، ثم يلتحقون بالرواق بعد إتمامهم تعليمهم وختمهم للقرآن الكريم. ولم يكن يسمح للمقتدرين بالإقامة في غرف الرواق بل كان يسكن بها الأشد فقرًا، فيما كان يمكن لمتوسطي الحال أو المستورين الإقامة في عطفة المغاربة المجاورة مباشرة للأزهر[٢]، أو في الرباع والوكالات التجارية القريبة من الأزهر، فمثلًا كان الشيخ مصطفى عمران التلمساني أحد المجاورين بالرواق يسكن في وكالة العسل الكائنـة بخط الجامع الأزهر[٣].

والواقع أن أغلب طلاب الرواق المغربي جاءوا من بيئات اجتماعية بسيطة فقد كانت العائلات المغربية تحرص على إيفاد أحد أبنائها إلى الأزهر ومتى التحق بالأزهر سهل عليه بعد ذلك الوصول إلى مرتبة العلماء سريع الإيقاع حتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر، فكثير من العلماء الذين جاءوا من أصول مغربية انحدروا من عائلات تجارية أو حرفية بسيطة، وكانت مرونة هيكل العلماء تعني أن هؤلاء لم يتخلوا عن ثقافتهم الأصلية عند انخراطهم في مصاف العلماء في الأزهر، فقد سمحت مرونة هيكل نخبة

(١) مبارك، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها: ٤، ٥٣.

(٢) سجلات محكمة القسمة العسكرية: ٧٩، س ٢٢٦، ١٢٧ (١٢١٢هـ/ ١٧٩٧م).

(٣) سجلات الدشت: ٢٣٦، س ٣٢٥ (١٠٥٣هـ/ ١٦٤٣).

العلماء بانضمام الوافدين الجدد من المغاربة دون أي معوقات؛ حيث لم يعتمد الأزهر على نظام تراتبي (هيراركي) للترقي كما كان في إسطنبول، كما لم تتكون في مصر عائلات صاحبة احتكار طويل للعلم كما كان في الشام، مما جعل المؤسسة الدينية في مصر أكثر حراكًا اجتماعيًّا، وهو ما فتح الباب أمام العلماء المغاربة وغيرهم لتبوء مكانة علمية رفيعة حسب قدرة كلٍّ منهم على التحصيل والتعلم، كما سمحت هذه المرونة بالتعددية الثقافية داخل المؤسسة الأزهرية، مما أعطى صفة الشرعية للثقافات المختلفة داخل الأزهر، فقد حفل الأزهر بالعديد من الثقافات سواء منها المغربية أو الشامية أو السودانية وغيرها، مما جعل الأزهر معقلًا للثقافات المتعددة يدلنا على ذلك الكم الهائل من المخطوطات الموجودة في الخزائن الأزهرية بخط مغربي، ولدينا نماذج عديدة للعديد من العلماء المغاربة الذين ينتمون لعائلات بسيطة ثم أصبحوا من كبار العلماء في الأزهر، فمثلًا الشيخ يوسف المغربي (المتوفي ١٠١٩هـ/ ١٦١٠م) يذكر لنا أنه بدأ حياته حرفيًّا «صانع حمايل السيوف» قبل أن يخطو على الطريق الذي جعل منه عالمًا كبيرًا[١]، وهو نفس الطريق الذي سلكه الشيخ حسن العطار، فقد كان يعمل مع والده في العطارة ثم حفظ القرآن في جامع طولون مما مكنه من الالتحاق بالأزهر ليصبح شيخًا له بعد ذلك.

وقد كانت مدة الدراسة في الرواق لا تقل عن عام واحد، وقد تصل إلى خمسة أعوام على حسب مقدرة كل طالب على التحصيل وقرار مشايخه بمنحه الإجازة، وكان الطلاب يدرسون خلالها الحديث والنحو، وفقه اللغة، وبعض العلوم العقلية كالمنطق والحساب والفلك، بالإضافة إلى العلوم الفقهية المختلفة على مذهب الإمام مالك، ثم الفتاوى والقياس، وكان الشيخ يجلس أمام العمود مستقبلًا والطلبة حلقة حوله، فإذا جلسوا ابتدأ الشيخ بالبسملة والحمد لله والصلاة على النبي ﷺ، ثم يقرر لهم الدرس، وهم يقابلون

---

(١) نيللي حنا، ثقافة الطبقة الوسطى في مصر العثماني (ق١٦ـ ق١٨)، ترجمة رءوف عباس (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٣):١٨٠.

عليه في الورق، ويسألونه ما بدا لهم، وبعد ختم الدرس يقومون لتقبيل يده ولو كبارًا، وغالبًا ما كان الطلاب يراجعون الدروس، وحفظ المتون قبل حضورهم للدرس، وكان من العادة في أغلب الأوقات أن أفضل الطلبة يطالع لباقيهم دروس شيخهم[١] فكثيًرا ما يشير الجبرتي «وصار مقرئه ومعيدًا لدروسه» وغالبًا ما كان الشيخ يحرص على أن يعين النابهين من تلاميذه بعد إجازتهم في التدريس في إحدى المراكز العلمية، فقد كان يعتبـره امتدادًا لأفكاره وتعاليمـه، فنعرف مثلاً أن الشيخ حسـن المقدسي مفتي الحنفية[٢] أعطى تلميذه الشيخ محمد بن حسن الجزائري بعد أن لازمه ودرس عليه متون الفقه وأجازه أعطاه تدريس الحديث في مدرسة الصرغتمشية[٣]، بل وبعد وفاة شيخه تصدر للتدريس محله في الأزهر[٤].

وبعد إتمام الطالب تعليمه كان من العادة في الرواق المغربي أنه فور رغبته في العودة إلى وطنه وإنهاء دراسته أن يقوم بدعوة أصدقائه ومحبيه من طلبة الأروقة، ويضاء الرواق بالشموع، وتمد فيه الفرش بقدر حال الطالب، فيجتمعون عنده، ويطاف عليهم بأكواب من الشربات وأطباق الحلوى ثم القهوة، وينشد بعضهم قصيدة أو أكثر في مدح الطالب وغزارة علمه وخلقه.

---

(١) مبارك، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها: ٦٠، ٦١.

(٢) لقد حظي المذهب الحنفي بإقبال واسع خلال العصر العثماني؛ حيث كان المذهب الأساسي للدولة ، لذلك فقد غير بعض العلماء أو الأهالي مذهبهم من المالكية إلى الحنفية؛ حيث كان ذلك يمكنهم من تولي بعض الوظائف الهامة داخل أجهزة الإدارة في الدولة.

(٣) كانت المدرسة الصرغتمشية تقع بشارع الصليبة الطولونية تجاه جامع الخضري. أنشأها الأمير صرغتمش الناصري (٧٥٩هـ/ ١٣٥٧م) وتعرف أيضًا صرغتش بعلي مبارك، انظر: مبارك، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها: ٦، ٢١.

(٤) عبد الرحمن الجبرتي. عجائب الآثار في التراجم والأخبار. تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٣).

وفور انتهاء أحد المجاورين من الدراسة وحصوله على إجازة كان أمامه مجالان إما العودة إلى بلاده للعمل بإحدى مؤسساتها التعليمية، حيث كان يعد من كبار العلماء الذين يشار إليهم بالبنان في أعقاب عودته من الأزهر[١]، فمثلاً نعرف أن الشيخ محمد بن خليل بن غلبون أحد أبناء مدينة مصراتة تتلمذ في الرواق المغربي بالأزهر، وفور عودته تولى تدريس التفسير والفقه والحديث، وتصدى بحزم لتعسف عمال القرمانلليين من جباة الضرائب، كما تصدى لشيوخ التصوف وأنكر عليهم تصرفاتهم وادعاءهم الولاية وصنع الخوارق، وألّف كتابه التاريخي «التذكار فيمن ملك طرابلس»[٢]. والمجال الآخر هو الاستقرار في مصر والعمل في إحدى المدارس أو المساجد أو الأوقاف، وتوضح سجلات تقارير النظر أن عددًا ليس بالقليل من المجاورين وطلاب العلم في الرواق المغربي فضلوا الاستقرار والإقامة في مصر والعمل في مؤسساتها التعليمية والقضائية، فمثلاً في سنة (١١٤٢هـ/ ١٧٢٩م) عمل الشيخ محمد بن يوسف المغربي الأزهري مباشرًا لوقف جانم الحمزاوي[٣]، وفي سنة (١١٤٣هـ/ ١٧٣٠م) عمل الحاج محمد الزواوي الأزهري بمدرسة الصالحية النجمية[٤] كما تولى عدد من هؤلاء الخريجين التدريس في مسجد طولون، كما تولى بعضهم الإشراف على المكتبات مثل الشيخ خليل بن محمد المغربي الذي تولى أمر خزانة كتب المؤيد مدة فأصلح ما فسد منها[٥]، كما أقبل عدد آخر من هؤلاء العلماء على العمل في التجارة؛ حيث جذبهم النشاط التجاري الضخم في القاهرة فمثلًا الشيخ محمد بن عباس المراكشي الأزهر في

(١) أحمد عزت عبد الكريم، تاريخ التعليم في عصر محمد علي (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٣٨): ١١.

(٢) محمد بن خليل علبون الطرابلسي، تاريخ طرابلس الغرب المسمى التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الأخبار، تحقيق الظاهر أحمد الزاوي (القاهرة: المطبعة السلفية، ١٣٤٩): ١٢.

(٣) سجلات تقارير النظر: ٧٩، س ٢، م ٨٧٢ (١١٤٢هـ/ ١٧٢٩م).

(٤) سجلات تقارير النظر: ١٦٧، س ٢، م ١٨٢١ (١١٤٣هـ/ ١٧٣٠م).

(٥) الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، مج. ١: ٤٢٤.

تجارة البن تلك التجارة المربحة، واستطاع تكوين ثروة كبيرة من وراء ذلك بلغت ٦٨٥٩٤ بارة، كما كان يمتلك منزلاً بخط الصادقية وحانوتين في خط باب زويلة[1].

كما أن فرص تولي الخريجين من طلاب الرواق للعمل في المحاكم كنواب للقضاة للحكم على مذهب الإمام مالك كانت كبيرة، فعلى الرغم من أن النظام القضائي العثماني كان يتخذ المذهب الحنفي مذهبًا رسميًّا فقد كان هناك نواب لكل قاض للحكم على المذهب الذي يرتضيه المتقاضون؛ وحيث إن أغلب المصريين كانوا شافعيين أو مالكيين فقد كان عدد المتقاضين على المذهبين كبيرًا للغاية؛ لذلك فقد كان بكل محكمة من محاكم القاهرة الشرعية أو محاكم الأقاليم نواب مالكيون للفصل في هذه القضايا وكان طلاب الرواق المغربي أفضل من يتولى ذلك. لذلك فقد أشارت الوثائق إلى تولي عدد كبير من المغاربة كنواب مالكيين للقضاة، بل إن شيخ الرواق المغربي عمل بنفسه كنائب لقاضي القضاة في محكمة الباب العالي[2].

وعندما يجد هؤلاء المجاورون فرصة للعمل في مصر غالبًا ما كانوا يتزوجون في مصر إذا لم يكونوا متزوجين، فكانوا يتجهون بأبصارهم أولًا إلى العائلات المغربية المستقرة في مصر ليتزوجوا من إحدى بناتها، وعلى الرغم من فقر أغلب هؤلاء المجاورين فإن العائلات الثرية كانت تجد في مصاهرة هؤلاء العلماء فرصة جيدة من أجل الوجهة الاجتماعية، فالشيخ أحمد بن نور الدين علي السقاط من كاتبة بنت أحمد المهلهل[3]، كما صاهر هؤلاء المجاورون والتجار المغاربة العائلات المصرية العريقة وبخاصة المالكية في مصر؛ فمثلاً

(١) القسمة العسكرية، ١٠٧، س ١٧٦، م ١٧٨ (١١٧٨هـ/ ١٧٧٣م).

(٢) بولاق: ١، س ٥٨ (١٠٩٣هـ/ ١٦٨٢).

(٣) كانت عائلة المهلهل عائلة تجارية كبيرة تنتمي إلى أصول تونسية، انظر: الدشت: ٤٤٤، س٢٨٠ (١١٨١هـ)

تزوج الخواجا محمد بن عبد الخالق البناني من نفيسة بنت الشيخ أحمد اللقاني[١]، والشيخ أحمد بن عبد العزيز الشرفي شيخ رواق المغاربة تزوج من كاتبة بنت الخواجا مصطفي بن زويتة وكان من أعيان تجار سوق الجملون[٢] بيد أن ابنة الشيخ أحمد بن أحمد بن عبد العزيز الشرفي الذي نشأ وتربى في مصر تزوج من صفية بنت الشيخ إبراهيم الزرقاني المالكي وكان من كبار الفقهاء المالكية في مصر حين ذاك[٣].

أما عن التكوين الإداري للرواق فقد كان على رأس الجهاز الإداري للرواق المغربي شيخ الرواق، وكانت مهامه وسلطاته واسعة على الطلاب المجاورين في الرواق، فكان عليه رعاية شئونهم، وكان يقرر من يسكن في غرف الرواق، ويحدد من يتلقى الجراية والرواتب النقدية، كما كان يفصل بين أهل الرواق في أي خلافات قد تقع بينهم، إضافة لتعيينه للمشايخ الذين يدرسون بالرواق، وترتيب أوقات تدريسهم وقيامه بالتدريس لطلاب الرواق، وكان مسئولًا عن النظام والنظافة داخل الرواق، كما كان عليه تسهيل العقبات المالية للطلاب الراغبين في طلب العلم، ومن هنا فقد أصبح ناظرًا على أوقاف الرواق[٤]، والواقع أنه لم يكن يشترط في شيخ الرواق أن يكون أكثر أهل الرواق علمًا؛ حيث كان هذا المنصب [illegible]بًا إداريًا غالبًا ما كان يسعى إليه الرجال من أجل إدارة الأوقاف الواسعة التي يتولى شيخ الرواق النظارة عليها.

---

(١) عند وفاته كان ابنه مصطفى أحد الطلاب المجاورين بالأزهر في الرواق المغربي، انظر: القسمة العسكرية: ٦٩٩، س ٢٢٣، م ٨١٢ (١٢٠٨هـ/ ١٧٩٣م)؛ الدشت: ٦٣، س ٣٣٦، م ٧٥ (١٢٠٨هـ/ ١٧٩٣م).

(٢) الباب العالي: ٢٧٤، س ١٧٢، م ٨٢٣ (١٠٩٨هـ/ ١٦٨٦م).

(٣) الدشت: ٥٠٩، س ٢٩٦ (١١٩٩هـ/ ١٧٨٤م).

(٤) سجلات تقارير النظر: ٣٦، س ٢٠، م ٣٧٤ (١٢٠٨هـ/ ١٧٩٣م)

وكان شيخ الرواق يختار بواسطة الطلاب والمجاورين وعلماء الرواق ثم يصدق على هذا الاختيار شيخ الجامع الأزهر ثم يسجل ذلك ويشهر في المحكمة الشرعية[١]، ولما كانت الغلبة العددية للطرابلسيين والتونسيين فغالبًا ما اختير شيخ الرواق من العائلات الطرابلسية أو التونسية، ويوضح الجدول التالي أسماء بعض العلماء الذين تولوا هذا المنصب خلال القرن الثامن عشر.

يمثل الجدول السابق بعض المشايخ الذين تولوا مشيخة الرواق، وبالطبع هناك فترات نقص لا نعرف من شغلها نتيجة لنقص المادة العلمية، ورغم ذلك فمن خلال الجدول السابق يمكننا تحديد الملامح العامة لمشايخ الرواق المغربي، فمن بين الأحد عشر شيخًا الذين تعرفنا على أسمائهم نجد منهم ستة ينتمون إلى تونس في حين نجد أربعة ينتمون إلى طرابلس بينما لم نجد إلا واحدًا فقط ينتمي إلى المغرب «مراكش» فيما لم تشر الوثائق إلى جنسية واحد بغير المغربي، ولم نعثر على أحد ينتمي إلى الجزائر، ويعكس ذلك بالطبع كثافة الوجود التونسي والطرابلسي بالرواق؛ حيث ظل الانتماء للوطن الأم يلعب دورًا كبيرًا في اختيار شيخ الرواق، ويوضح الجبرتي ذلك عندما يشير إلى الشيخ أبي العباس الجزائري فيقول «وبعد موت شيخه عظم أمره حتى أشير له بالمشيخة في الرواق وتعصب له جماعة فلم يتم له الأمر»[٢]، مما يعكس في الواقع أن اختيار شيخ الرواق غالًبا لم يكن يتم نتيجة لغزارة العلم بقدر ما كان يتم لعلة الجنسية على حد تعبير الجبرتي.

---

(١) سجلات تقارير النظر: ٢١٠، س ١٨، م ١٥١٨ (١٢٠٥هـ/ ١٧٩٠م).

(٢) الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، مج. ٢: ٢٥٨.

اسم الشيخ	السنة التي كان شيخًا للرواق فيها بالهجري	الجنسية	المصدر	ملاحظات
أحمد بن عبد العزيز الشرفي	١٠٨٨ -١١٢٣هـ	تونسي	القسمة العسكرية، س١، ص١٩٤	
عبد السلام بن محمد المغربي	١١٢٣- ١١٤٤هـ	؟؟		عزل وعاد خلالها
محمد بنوا	١١٤٢-١١٤٣هـ	تونسي	تقارير النظر س٢، ص ١٠٨	
محمد المكناسي	١١٧٣هـ	مراكشي	تقارير النظر س٨، ص٢٠	
قاسم بن محمد التونسي	١١٧٦-١١٩٣هـ	تونسي	الجبرتي ج ٢، ص ٧٧	عزل وعاد مرتين
أبو الحسن بن عمر بن علي القلعي	١١٧٧هـ	تونسي	الجبرتي ج٢ ، ص ١٤٢	عزل وعاد
عبد الرحمن بن جاد الله البنان	١١٩٠-١١٩٤هـ	تونسي	الجبرتي ج ٢، صـ١٢٢	
شامل بن أحمد بن رمضان مسعود	١١٩١-١١٩٢هـ	طرابلسي	الجبرتي ج ٣، ص ١٨٧	
عبد الرحمن بن محمد بن بكار السفاقصي	١١٩٥هـ	تونسي	الجبرتي ج ٢، ص ٣٩٢	عزل وعاد مرة
سالم بن أحمد رمضان بن مسعود	١١٩٦-١٢١٣هـ	طرابلسي	الجبرتي ج ٢، تقارير النظر س٢٠، ص٣٦	عزل خلالها
أبو القاسم بن محمد البرقاوي الشهير بالمجاهد	١٢١٣-١٢١٦هـ	طرابلسي	الجبرتي	
حسن بن محمد الطرودي المسراتي	١٢١٧هـ		تقارير النظر س٢٢، صـ٤٢	كان يلقب بأبي الحسن

كما يمكن ملاحظة كثرة عمليات عزل مشايخ الرواق خلال القرن الثامن عشر فمن بين الأحد عشر شيخًا الذين تولوا نجد خمسة مشايخ منهم عزلوا وعادوا أكثر من مرة، مما يوضح الصراع الكبير داخل الرواق المغربي، وهي سمة تميز بها الرواق عن باقي الأروقة في الأزهر، ربما كانت نتيجة لتزايد وكثرة الأوقاف على الرواق إبان هذه الحقبة نتيجة لتزايد عدد التجار المغاربة وتزايد ثروتهم[1]، كما كان الرواق يضم بين أجانبه طلابًا

---

(١) القسمة العسكرية: ١٨٥، س ٢٢٣، م ٢٣٧ (١٢٠٧هـ/ ١٧٩٢م).

وعلماء مناطق مختلفة من المغرب وكانت كل جماعة منها تتحزب لبني جنسها مما كان يدعم الخلافات داخل الرواق أيضًا[١].

أما فيما يتعلق بثروات مشايخ الرواق، ففي الواقع أن مشايخ الرواق لم يتمتعوا بالثراء، فقد كانوا متوسطي الثراء بل أميل إلى الفقراء، فقد احتلوا الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى، وعلى الرغم من صغر حجم ثروات هؤلاء المشايخ فقد كانوا أفضل حال من مشايخ الرواق في القرن السادس عشر والسابع عشر؛ حيث كانت ثرواتهم متدنية للغاية، بل وصل الحال ببعضهم أن أملاكه لم تعط النفقات التي صرفت على إجراءات تسجيل تركته، بل صرفت جميعها في عمليات تسديد ديونه وإجراءات تركته[٢].

وقد انعكست أوضاع هؤلاء المشايخ المالية على أدائهم الإداري فحاولوا تحقيق أكبر قدر من الاستفادة من أوقاف الرواق فمثلاً في سنة (١١٩٢هـ/ ١٧٧٨م) ادعى جابي أوقاف رواق المغاربة على ورثة شيخ الرواق المتوفي لتوه الشيخ قاسم بن محمد التونسي أنه كان يسكن في منزل يقع بخط اللبودية وهو جاري في وقف الرواق، وأنه لم يسدد أجرة هذا المسكن منذ سبع سنوات « لكونه متوجهًا عليهم وذي شوكة» حسب نص الوثيقة، مما حدا بالقاضي إلى استقطاع أجرة الوقف من تركة الشيخ قاسم، والواقع أن موضوع استغلال إيرادات أوقاف الرواق كان مثار العديد من المشكلات والقضايا الخاصة بالرواق، كما سنرى ذلك[٣].

ومن أجل هذه المكاسب، إضافة إلى المكانة السامية التي كان يحتلها شيخ الرواق المغربي داخل المجتمع المصري والمغربي، ويمكن أن نرى تلك المكانة في ترجمة الجبرتي للشيخ أبي

---

(١) ناصر عبد الله عثمان، قبل أن يأتي الغرب الحركة العلمية في مصر في القرن السابع عشر (القاهرة: دار الكتب والوثائق، ٢٠٠٦): ١٤٢.

(٢) القسمة العسكرية: ١١٦، س ٤٠، م ١٦٣ (١٠٣٧هـ/ ١٦٢٧م).

(٣) القسمة العسكرية: ١٩٢، س ٢٠٢، م ٢٦٤ (١١٩٢هـ/ ١٧٧٨م).

الحسن القلعي؛ حيث يقول عنه بعد توليه منصب شيخ الرواق: «وكان وافر الحرمة نافذ الكلمة معدودًا من المشايخ الكبار... إذا مر راكبًا أو ماشيًا قام الناس إليه وبادروا إلى تقبيل يده»[١]، ويقول أيضًا عن الشيخ سالم بن أحمد بن رمضان بن مسعود الطرابلسي في أعقاب توليه مشيخة الرواق المغربي: «ونوه بذكره وزادت شهرته»[٢]. ونتيجة لذلك فقد أصبح منصب شيخ الرواق محل صراع عنيف من قبل المجاورين المغاربة، فكثيرًا ما عزل شيخ الرواق وعاد مرة أخرى. فالجبرتي يحدثنا عن الشيخ قاسم بن محمد التونسي وأنه تولى مشيخة الرواق مرتين[٣]، والشيخ أبو الحسن بن عمر القلعي ثلاث مرات[٤]، والشيخ عبد الرحمن بن محمد بن بكار الصفاقسي مرتين[٥].

والواقع أن مرد ذلك يرجع إلى الصراع الدائم بين شيخ الرواق والمجاورين لتحديد صلاحيات الشيخ داخل الرواق، ودوره الإداري في إدارة الأوقاف الخاصة بالرواق، فقد كانت سلطات وصلاحيات شيخ الرواق واسعة إلى حدٍّ كبير على المجاورين خلال القرن السادس عشر والسابع عشر سواء في الاستبعاد من الرواق أو قطع الجراية، بعد مراجعة شيخ الأزهر الذي غالبًا ما كان يوافق على مطالب شيخ الرواق ومع تطور الوقت كان المجاورون يحصلون على تقييد لسلطة شيخهم بخصوص مجمل إدارته للرواق.

والواقع أن المجاورين كانوا يسيرون في تقييد سلطات شيخهم لمزيد من الدعم لرأي الجماعة لعدم اتخاذ قرارات بالاستبعاد من الرواق أو بالأوقاف وغير ذلك، وتكمن أهمية ذلك في أن هذا التطور حدث في أغلب مؤسسات وطوائف المجتمع المدنية بل وحتى

---

(١) الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، مج. ٢: ١٤٢.

(٢) المصدر السابق: ١٨٧.

(٣) المصدر السابق: ٧٧.

(٤) المصدر السابق: ١٤٢.

(٥) المصدر السابق، مج. ٣: ٣٩٢.

العسكرية، فقد حدث ذلك في الأساس نتيجة لضعف السلطة المركزية للدولة العثمانية، وقد استتبعه بالتالي ضعف ممثليها في الولايات وأصبح رأي الجماعات المحلية ذا دور فعال في إدارة هذه المجتمعات، فقد حدث ذلك في الفرق العسكرية الأساسية في مصر عندما انهارت سلطات الأغوات وكتخدواتهم «ممثلي السلطة المركزية في الفرق» لصالح سلطات الأوضباشية؛ حيث أصبح الأخيرون أكثر قدرة في الحصول على تأييد الجنود داخل هذه الفرق، أما الطوائف المهنية والاجتماعية فقد استطاعت تحقيق قدر كبير للغاية في ضبط إيقاع الأداء لشيوخها؛ حيث أصبح وجود الشيخ في الأساس يرتبط برغبة الجماعة يرأسها في وجوده، وأصبح أهم أدواره على الإطلاق الدفاع عن الطائفة ورجالها، أما عن عمليات الاستبعاد من الطائفة فقد أنيطت بالإجماع من كبار رجال الطائفة[1].

هكذا سارت الأمور آنذاك؛ ففي سنة (١١٤٢هـ/ ١٧٣٠م) اجتمع طلاب الرواق وتقدموا لوالي مصر عبد الله باشا بطلب عزل شيخهم عبد السلام بن محمد بسبب «أنه أضر بهم أضرارًا كثيرة، وكان يمنعهم من استحقاقهم» وقد أحال الوالي القضية برمتها إلى قاضي القضاة للفصل بينهما، وقد طلب القاضي حضور كبار علماء الأزهر وشيخ الرواق، وعندما أثبت عليه طلاب الرواق تعديه على مصالحهم، قرر القاضي عزله وتعيين الشيخ محمد بنوا المغربي التونسي شيخًا عليهم حسب رغبتهم في ذلك، ولم يوافق المجاورون على عودة الشيخ عبد السلام لمشيخة الرواق، رغم وساطة وتدخل كبار أمراء مصر، وعلى رأسهم الأمير عثمان كتخدا القازدغلي، والأمير يوسف كتخدا البركاوي، وكبار علماء الأزهر إلا بعد أن اشترطوا عليه العديد من الشروط التي قيدت من سلطته عليهم وهي: ألا يتصرف في أمر من أمور الرواق والمجاورين به إلا بمعرفة أعيان الرواق ورضاهم، وإذا لم يقم باستشارتهم اعتبر تصرفه باطلاً، ألا يقوم بطرد أحد منهم من الرواق، وألا يقطع معلوم

---

(١) أندريه ريمون، المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، ترجمة لطيف فرج (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩١): ٦٦.

أحد من أهل الرواق، ويصلح بين أهل الرواق بالمعروف، وأن يعاقب كل من يرتكب ذنبًا من المجاورين بالرواق بعقوبة تليق بذنبه بمعرفة أهل الرواق وحضور كبار مشايخ الأزهر، وفي حالة حدوث خلاف بينه وبين أهل الرواق يحكم بينهم كبار مشايخ الأزهر، وفي حالة مخالفة الشيخ عبد السلام لهذه الشروط يكون لا ولاية له على أهل الرواق(١).

مما سبق يبدو جليًّا أن الرواق كان يسير في تطوره الإداري وفقًا لمنظومة المجتمع المصري في التغيرات التي تمر به، فمثلًا في سنة (١١٧٤هـ/ ١٧٦٠م)، قرر قاضي القضاة تعيين الشيخ أبي الحسن بن عمر القلعي شيخًا على الرواق بدلًا من الشيخ محمد المكناسي ليس لأي سبب غير «طلب السادة المغاربة المجاورين بالرواق له» ولابد أن تعرف أن هناك قواعد كانت تضبط علاقة شيخ الرواق المغربي شيخ الأزهر الذي ظل هو المشرف العام من الناحية الأدبية على ما يجري داخل الرواق، وإن كان الرواق يتمتع مع ذلك بكامل الحرية في مساعدة طلبته واختيار أساتذته وصياغة كتبه(٢)، وأخيرًا يجب أن نشير إلى أن شيخ رواق المغاربة لم يكن هو شيخ الطائفة المغربية في القاهرة كما أكد ريمون(٣)، بل كان شيخ مغاربة طولون، وشيخ المغاربة في الغورية هم الرؤساء الفعليون للجالية المغربية في القاهرة، بيد أن شيخ الرواق تمتع بسلطة روحية واسعة على كافة المغاربة(٤)، وكان يعاون شيخ الرواق عدد من الموظفين منهم:

---

(١) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، «المغاربة في مصر في العصر العثماني، ١٥١٧ـ ١٧٩٨»، المجلة التاريخية المغربية (١٩٨٢): ١٠٣.

(٢) سجلات تقارير النظر: ٢٠، س ٥، م ١٢٤ (١١٧٤هـ/ ١٧٦٠م).

(٣) أندريه ريمون، الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر، ترجمة ناصر أحمد إبراهيم، وباتسي جمال الدين، مراجعة وإشراف رءوف عباس (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٥): ٢١٣.

(٤) مثال ذلك أن عبد الله التاودي شيخ الغورية كان ممثل المغاربة في الديوان الذي عقده نابليون بونابرت أثناء الحملة الفرنسية على مصر، انظر: الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، مج. ٣: ٢٥٥.

- النقيب: وهو نائب الشيخ، ينوب عنه في حالة مرضه أو تغيبه للسفر خارج القاهرة أو ينوب عنه في السفر لإنجاز مصالح تتعلق بالرواق، فمثلًا سافر الشيخ موسى بن سعيد نقيب الرواق إلى الإسكندرية في سنة ١٠٧٢هـ/١٦٦١م من أجل إنجاز مصالح تتعلق بأوقاف الرواق.

- الجابي: لتحصيل إيرادات الأوقاف المحبوسة على الرواق.

- الكاتب: لكتابة إيرادات الأوقاف، وتنظيم الحسابات الخاصة بعمليات تأجير الأوقاف، وكتابة أسماء طلاب الرواق وجراياتهم والأموال المخصصة لهم.

- الخازن: الإشراف على المكتبة الضخمة التي كان يمتلكها الرواق، فيذكر البعض امتلاك الرواق لحوالي ثمانية آلاف مجلد، ويرجع ذلك الكم الهائل من الكتب إلى نظام الوقف؛ حيث حرص عدد كبير من العلماء المغاربة على وقف كتبهم على الرواق.

- الفراش: لتنظيم وتنظيف الرواق ورعاية وصيانة أدوات الإضاءة به[1].

إيرادات الرواق

كان الرواق المغربي بالجامع الأزهر أكثر أروقة الأزهر ثراءً بسبب الأوقاف الكبيرة والعديدة التي حرص التجار المغاربة على وقفها على رواقهم خاصة خلال القرن الثامن عشر، فإلى جانب ما تم تخصيصه للرواق المغربي من أوقاف الجامع الأزهر الكبيرة سواء من الرواتب النقدية «حاشية» أو الرواتب العينية «جرايات» فقد حرص أغلب التجار

(١) الصالحية النجمية: ١٣٣، س ٥١١، م ٢٩١ (١١٢٦هـ/ ١٧١٤م).

المغاربة في مصر على إقامة وصيتهم بدفع مبالغ مالية من تركاتهم توزع على المجاورين بالرواق أو يتم بها شراء عقار ويوقف على الرواق، وكان شيخ الرواق وكبار العلماء بالرواق والمجاورين يقررون ما يرونه صالحًا في هذه الأموال؛ فمثلاً رصد الخواجا قاسم بن محمد ديلون الأندلسي مبلغ ٥٨٢٠٠ بارة من تركته لرواق المغاربة، أما الخواجا محمد بن حسن العشوبي فقد أقام وصيته بأن يدفع من تركته مبلغ ١٢٠٠٠ بارة لشراء عقار يوقف على رواق المغاربة بالأزهر[(١)].

كما أن العديد من فئات المجتمع المصري كانت تحرص على رصد مبالغ من أوقافها على المنشآت التعليمية والدينية؛ فمثلاً قام الأمير سليمان ابن ولي أحد أمراء الجراكسة برصد مبلغ ١٤١ نصف فضة من إيرادات وقفه ليصرف كل عام على أربعة عشر مجاورًا من مجاوري الرواق المغربي، كما قرر أن يتولى نظارة وقفه بعد انقضاء ذريته كل من يكون شيخًا لرواق المغاربة، أما الأمير عبد الرحمن كتخدا القازدغلي فقد قرر أن يصرف من ربع وقفه الضخم على الجامع الأزهر مائة رغيف خبز لطلاب الرواق المغربي[(٢)].

كما أن سلاطين المغرب حرصوا على إرسال الهدايا والأموال إلى الرواق بين الحين والآخر ويشير الجبرتي إلى ذلك عند ترجمته للشيخ أحمد الدرديري شيخ المالكية في الجامع الأزهر فيقول: «إن مولاي محمد سلطان المغرب كان له صلات يرسلها لعلماء الأزهر، وخدمة الأضرحة وأهل الحرمين في بعض السنين، وتكرر منه ذلك فأرسل على عادته في سنة ثمان وتسعين مبلغًا وللشيخ المترجم قدرًا له صورة»[(٣)].

---

(١) القسمة العسكرية: ٣٣٢، س ٧٩، م ٥٢٠ (١٠٩٧هـ/ ١٦٨٥م).

(٢) القسمة العسكرية: ١٧٣، س١٧٠، م ٢٦١ (١١٧٣هـ/ ١٧٥٩م).

(٣) الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، مج. ٢: ٢٢٥.

بيد أن الواقع يؤكد بما لا يدع مجالًا للشك أن التجار المغاربة حرصوا بصورة واسعة للغاية على تفعيل دور رواقهم في الأزهر خلال القرن الثامن عشر، وتبدو هذه الملاحظة ذات دلالة أكبر عندما نعرف أن صعود نجم التجار المغاربة إلى قمة الهرم التجاري المصري ارتبط إلى حدٍّ ما بصعود نجم رواق المغاربة في الأزهر أيضًا، والسؤال عن أهمية هذه العلاقة بالنسبة للتجار المغاربة ضروري لمعرفة أهدافهم من وراء ذلك ومن حرصهم المستمر في دعم الرواق المغربي.

العلاقة بين التجار والعلماء المغاربة

ارتبط التجار المغاربة بعلاقات قوية للغاية بالعلماء؛ حيث اتصف التجار المغاربة برعايتهم الكبيرة للعلماء، والواقع أنه كان من تقاليد المجتمعات العربية الإسلامية أن تخصص العائلات القادرة فيها جانبًا من ثروتها للإنفاق على المؤسسات العلمية وعلى غير القادرين من طلاب العلم سواء تم ذلك بوقف بعض أملاكها أو بتقديم الهبات بشكل منتظم أو متقطع، ولم تكن العائلات المغربية الموسرة تختلف في هذا الصدد عن سائر العائلات الإسلامية الثرية التي وجدت في المجتمع المصري وقتئذ[1].

وحرص عدد كبير من التجار المغاربة على أن يوصوا بمبالغ مالية كبيرة من تركاتهم للعلماء سواء كان هؤلاء العلماء من المغاربة أو حتى غيرهم من كبار العلماء في الأزهر أو ممن يعتقدون بهم أو تربطهم بهم علاقات قوية[2]، فالخواجا محمد الكبير بن محمد بن قاسم

---

(١) يونان لبيب رزق، العلاقات المصرية المغربية منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام ١٩١٢، سلسلة تاريخ المصريين ٣٤ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠): ١٩٩.

(٢) القسمة العسكرية: ٢٤٦، س ١٨٦، م ٣٢١ (١١٨٥هـ/ ١٧٧١م).

الشرايبي أوصى عند كتابة حجة وصيته في سنة (١١٢٤هـ/ ١٧١٢م) بأن يعطى مبلغ ٥١ ألف بارة لثلاثة عشر عالمًا من كبار العلماء في مصر، كان منهم الشيخ أحمد النفراوي والشيخ منصور المنوفي والشيخ أحمد الشرفي شيخ رواق المغاربة بالأزهر وغيرهم[1].

كما حرص عدد آخر من التجار على شراء مجموعات كبيرة من الكتب ووقفها على طلاب العلم من الأزهر[2]، وغيره من المساجد والمدارس، وقد ربطت العلاقات القوية بين التجار المغاربة ورواق المغاربة بالأزهر، ومن بين حوالي ٧٥ تركة للتجار المراكشيين تم رصد حوالي ٣٠ تركة بها وصية بدفع مبالغ مالية لطلاب الرواق أو لشراء منزل لوقفه على طلاب العلم في الرواق[3]، وتبدو هذه الملاحظات ذات دلالة أكبر عندما نعرف أن صعود نجم التجار المغاربة إلى قمة الهرم التجاري المصري ارتبط إلى حدٍّ ما بصعود نجم رواق المغاربة في الجامع الأزهر، حيث أصبح رواق المغاربة هو الرواق الأكثر أهمية وفاعلية بين أروقة المؤسسة الأزهرية خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر[4]، أما عن أهمية هذه العلاقة بالنسبة للتجار المغاربة وأهدافهم من وراء هذه العلاقة، وأسباب حرصهم المستمر على دعم رواق المغاربة وحرصهم على تكوين علاقة خاصة مع كبار علماء مصر بصفة عامة، فالواقع إنه لم يكن من الغريب في ظل مجتمع قائم بتفكيره ومنهج حياته على الوازع الديني خلال العصر العثماني أن يحتل العلماء مكانة متميزة في نفوس عامة المجتمع، ونتيجة لهذه المكانة فقد سعى التجار إلى كسب مودة العلماء، خاصة وأنهم ظلوا المنبر الدعائي الأول والأخير في المجتمع عبر خطبهم الأسبوعية، ومنذ منتصف القرن السابع

---

(١) القسمة العسكرية: ٧١٥، س ١٠٢، م ٩٥٢ (١١٢٤هـ/ ١٧١٢م).

(٢) القسمة العسكرية: ٣٠٤، س ٩٨، م ٥٦٤ (١١١٧هـ/ ١٧٠٥م).

(٣) كامل محمد فودة، المؤسسات التعليمية في مصر إبان العصر العثماني ودورها في الحياة السياسية والفكرية (١٥١٧-١٧٩٨م) (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، ١٩٩٥): ٤٦.

(٤) بيتر جيران، جذور الرأسمالية الإسلامية في مصر، ترجمة سليمان محروس، مراجعة رءوف عباس حامد (القاهرة: دار الفكر، ١٩٩٢): ٥٣.

عشر تقريبًا كان نفوذ السلطة المركزية في إسطنبول ونوابها في مصر «الباشاوات» قد شهد ضعفًا كبيرًا في الولاية المصرية، ووجدت السلطات المملوكية الحاكمة في مصر نفسها في حاجة ملحّة للحصول على الشرعية لحكمها، وكان العلماء هم الفئة القادرة على منح هذه الشرعية(١).

وكان من الطبيعي أن يحتاج التجار شأنهم في ذلك شأن الحكام إلى غطاء الشرعية الديني ليبرر تصرفاتهم ويمنع عنهم غوائل تعدي رجال السلطة، وكان تقربهم إلى العلماء واصطناعهم لأدوات يوفر لهم مثل هذا الغطاء خاصة إذا لاحظنا أن المعاملات المالية في تلك الحقبة كانت تحدث من خلال أحكام الشريعة الإسلامية(٢)، وفي ظل مجتمع كانت فيه السلطة السياسية مقسمة دائمًا بين قوتين متصارعتين متساويتين نسبيًّا. وكان التجار فيه يسعون سعيًا حثيثًا لمساندة الفريق الذي يرون فيه مصالحهم، فكان لا بد لهم من استمالة العلماء إلى صفوفهم من أجل إنجاز مصالحهم؛ لذلك فقد سعى التجار المغاربة إلى إيجاد إطار مشترك من المصالح والأهداف المتبادلة بينهما عن طريق:

أولاً: حرص العديد من العائلات التجارية المغربية على دفع أبنائها إلى الدراسة والتعليم في الأزهر، ومن ثم فقد أصبحت هذه العائـلات لديها ازدواجية في العمل التجاري والعلمي(٣) مثل عائلات البناني وميارة والسقاط والآبار(٤) وجسوس وغيرها، فالجبرتي مثلاً عند ترجمته للشيخ محمد بن عبد الواحد ابن عبد الخالق البناني يقول: «أبوه وجده وعمه من أعيان التجار والثروة بمصر»، ثم يقول: «وهو ابن عم الإمام العلامة الشيخ مصطفى بن محمد بن عبد الخالق من أعيان العلماء

(١) ريمون، المدن العربية الكبرى في العصر العثماني: ٦٦.

(٢) رزق، العلاقات المصرية المغربية: ١٩٩.

(٣) القسمة العسكرية: ٦٩٩، س ٢٢٣، م ٨٠٢ (١٢٠٨هـ/ ١٧٩٣م).

(٤) القسمة العسكرية: ٦١، س ١٧٦، م ١٠٤ (١١٧٨هـ/ ١٧٦٤م).

المشاهير بمصر الآن بارك الله فيه»[١]، وفي الوقت الذي كان فيه الشيخ أبو عبد الله محمد بن أحمد ابن الآبار من كبار علماء الدين في مصر؛ حيث كتب مؤلفًا مهمًّا يسمى «الدر الثمين والمورد المعين في شرح المرشد المعين على الضروري في علوم الدين»[٢] كان ابن عمه الخواجا حمودة بن العربي بن الآبار من كبار التجار في الأقمشة في الغورية وهو نفس الحال مع آل ميارة والسقاط[٣].

ثانيًا: الدخول في مصاهرات قوية مع العلماء، مما كان يدعم من مصالحهما المشتركة، وكان يدفع العلماء إلى الدفاع عن التجار عند حدوث أية أزمة لهم مع السلطة السياسية أو حتى مع منافسيهم من التجار. ويكفي هنا الإشارة إلى حادثة الخواجا محمد بن قيمو عندما حاول الفرنسيون القبض عليه بسبب معلومات وصلتهم عن وجود علاقة بينه وبين أحد أتباع مراد بك مما دفعه إلى اللجوء إلى الشيخ عبد الله الشبراوي بسبب كونه متزوجًا من بنت الشيخ الدمنهوري، ورفض الشيخ الشرقاوي تسليمه إلى الفرنسيين وساعد على تهريبه من قبضتهم.[٤] والخواجا محمد بن عبد الخالق بن أحمد البناني تزوج من نفيسة بنت الشيخ أحمد اللقاني المالكي أحد كبار علماء الأزهر[٥]، وتزوجت ابنتهما فاطمة من الأمير علي بن عبد الله كاشف ولاية المنوفية تابع الأمير سليمان بك محمد وغيرها الكثير من هذه

---

(١) الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، مج. ١: ٤٢٣.

(٢) أبو عبد الله محمد بن أحمد الآبار، الدر الثمين والمورد المعين في شرح المرشد المعين على الضروري في علوم الدين، مخطوط دار الكتب المصرية ٢٩٢٣: ١، ٣.

(٣) الدشت: ٧٣٣، س ٣٠٣ (١١٩٥هـ/ ١٧٨٠م).

(٤) عبد الرحمن الجبرتي، تاريخ مدة الفرنسيين بمصر، تحقيق موريه (هولندا، ١٩٧٥): ٦١، ٦٢.

(٥) الدشت: ٦١٤، س ٢٩٦ (١١٩١هـ/ ١٧٧٧م).

الزيجات.[١] فهذه المصاهرة الكبيرة مع العلماء جعلت العلماء يدافعون عن مصالح التجار وأهدافهم.

ثالثًا: دخول بعض العائلات العلمية ميدان التجارة مثل عائلات الصاوي والسادات؛ فكان عبد الله بن أحمد الصاوي من أعيان التجار في البن بوكالة الملا بالجمالية في حين كان ولده الشيخ مصطفى الصاوي واحدًا من كبار علماء الأزهر، وكان الشيخ عبد الفتاح الجوهري أيضًا من كبار التجار، كما كان للشيخ السادات ومحمد الأمير وحتى السادة البكرية كانت لهم أعمالهم التجارية مما دعم من المصالح المشتركة بين العلماء والتجار[٢].

وقد ساعد ذلك على حدوث تفاعل كبير بين العلماء والتجار خاصة خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، لمواجهة الابتزازات المملوكية تجاه التجار بصورة دائمة. وقد كانت النخبة التجارية المغربية ممثلة في عائلة الشرايبي ترى أن من واجبها أن تكون راعية للعلم ولكل العلماء في مصر سواء كانوا مغاربة أو غيرهم بوصفهم سدنة التجارة والتجار في مصر، لذلك فقد كانت دارهم الكبيرة بالأزبكية مقصدًا لطلاب العلم، وفي ذلك يقول الجبرتي: «ومجالسهم مشحونة بكتب العلم النفيسة للإعارة والتغيير وانتفاع الطلبة ولا يكتبون عليها وقفية ولا يدخلونها في مواريثهم ويرغبون فيها ويشترونها بأغلى ثمن ويضعونها على الرفوف والخزائن والخورنقات وفي مجالسهم جميعًا، فكل من دخل إلى بيتهم من أهل العلم إلى أي مكان بقصد الإعارة أو المراجعة وجد بغيته وطلبه في أي علم كان من العلوم، ولو لم يكن الطالب معروفًا ولا يمنعون من يأخذ الكتاب بتمامه

(١) القسمة العسكرية: ٦٩٧، س ٢٢٣، م ٨١١ (١٢٠٨هـ/ ١٧٩٣م).

(٢) القسمة العسكرية: ٤٢٩، س ٢٢٣، م ٥٢٣ (١٢٠٨هـ/ ١٧٩٣م).

فإن رده في مكانه رده وإن لم يرده واختص به أو باعه لا يسأل عنه وربما بيع الكتاب عليهم واشتروه مرارًا ويعتذرون عن الجاني بضرورة الاحتياج»[١].

وقد حرص التجار المغاربة على دعم الوجود العلمي للعلماء المغاربة والمالكية في الجامع الأزهر، فمن أجل دعم قوتهم في السيطرة على أعرق مؤسسة دينية في مصر قدم التجار المغاربة كل الدعم المالي للعلماء المغاربة في الأزهر، فرصدوا المبالغ المالية الكبيرة على طلاب الرواق، فمثلًا قام الخواجا محمد بن قاسم ديلون برصد مبلغ ٥٨٢٠٠ بارة على طلاب الرواق في سنة (١٠٩٧هـ/ ١٦٨٥م)[٢]. ولم يوص الخواجا أحمد بن عبد الخالق جسوس عند وفاته في سنة (١١٤٨هـ/ ١٧٣٥م) بمبالغ مالية للرواق في مصر فقط، بل أوصى أيضًا بدفع مبالغ مالية لطلاب العلم في الحرمين[٣]. أما الحاج محمد بن حسن العشوبي فقد أقام وصيته بأن يدفع مبلغ ١٢٠٠٠ بارة من تركته لشراء عقار يوقف على رواق المغاربة بالأزهر[٤]، أما الحاج الطيب بن محمد الطيب المغربي الشهير بالحلو فقد رصد مبلغ ١٢٠٠ بارة لشراء حانوت ووقفه على الرواق المغربي في الأزهر[٥]. وفي عام (١١٢٧هـ/١٧١٥م) قام كلٌّ من الحاج أحمد مقلب والحاج محمد الأبار بوقف عدد من الأماكن على طلاب رواق المغاربة واشترطا أن يكون ناظر هذا الوقف شيخ رواق المغاربة بالأزهر[٦].

إن ما ذكر لا يمثل سوى القليل مما حرص المغاربة على رصده لرواقهم. ولعل أوضح مثال للدعم الكبير الذي قدمه التجار المغاربة للعلماء المغاربة ما قام به التجار المغاربة

(١) الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، مج. ١: ٢٨٩.
(٢) القسمة العسكرية: ٣٣٢، س ٧٩، م ٥٢٠ (١٠٩٧هـ/ ١٦٨٥م).
(٣) القسمة العسكرية: ٢٠٢، س ١٤٠، م ٣٠٨ (١١٤٨هـ/ ١٧٣٥م).
(٤) القسمة العسكرية: ٣٠٤، س ٩٨. م ٥٦٤ (١١١٨هـ/ ١٧٠٦م).
(٥) القسمة العسكرية: ١٧٥، س ١٤٤، م ٢٦٨ (١١٤٩هـ/ ١٧٣٦م).
(٦) القسمة العسكرية: ٣٢٤، س ١٠٧، م ٣٥١ (١١٢٧هـ/ ١٧١٥م).

بشراء بيت للشيخ محمد البليدي الأندلسي في درب الشيشيني وقسموا ثمنه على أنفسهم، كما عملوا على إعلاء مكانته داخل المجتمع المصري، وفي ذلك يقول الجبرتي: «وانكبوا على تقبيل يده وزيارته وخصوصًا تجار المغاربة لعلة الجنسية»[١].

كما دعم التجار المغاربة العلماء المالكية في الأزهر وهادوهم وأمدوهم بالأموال، وكان جزء كبير من المكانة التي يتمتع بها الشيخ الدرديري والشيخ محمد الأمير كانت راجعة إلى المساندة القوية لهم من جانب التجار المغاربة[٢]. لقد كانت ظاهرة اللجوء إلى العنف والقوة التي اتصف بها المجاورون المغاربة في الأزهر منذ الربع الأخير من القرن الثامن عشر[٣] كانت ترجع في جزء رئيسي منها إلى عاملين:

الأول: هو مساندة التجار المغاربة لهم، ويظهر ذلك في إغلاقهم لحوانيتهم تضامنًا معهم[٤] وتدخلهم لدى رجال السلطة للإفراج عن أي معتقلين من المغاربة[٥].

والثاني: هو تغلغل الوجود العسكري المغربي في داخل بنيان البيوت المملوكية مما كان يوفر لهم حماية عسكرية قوية، فمثلاً كان الأمير زيد بن عبد المجيد المغربي أغا المغاربة بخدمة الأمير ذي الفقار كاشف ولاية المنوفية في العام (١٢١٠هـ/١٧٩٥م)[٦]. وفي العام (١١٦٣هـ/١٧٤٩م) كان عبد القادر بن عبد الوهاب المغربي المكناسي أغا

---

(١) الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، مج. ١: ٣٢٤.

(٢) أحمد الدمرداش كتخدا عزبان، الدرة المصانة في أخبار الكنانة، تحقيق دانيال كريسيليوس، وعبد الوهاب بكر (د.م.، ١٩٩٢): ٣٦٤.

(٣) جيران، جذور الرأسمالية الإسلامية في مصر: ٥٣.

(٤) رزق، العلاقات المصرية المغربية: ٢٠٧.

(٥) أحمد شلبي عبد الغني، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٧): ٥١٥.

(٦) القسمة العسكرية: ٥١٢، س ٢١٤، م ٦٢٨ (١٢٠٢هـ/ ١٧٨٧م).

العسكر المغاربة بخدمة الأمير إبراهيم كتخدا القازدغلي وخلفه في نفس المنصب عبد السلام بن أحمد المغربي الفاسي[١].

وقد حرص التجار المغاربة على تعيين عدد من كبار علماء الأزهر المغاربة ثم المالكية أوصياء على أولادهم ورصدوا لهم مبالغ كبيرة من تركاتهم من أجل ضمان تدخلهم بفاعلية وقوة لحماية تركاتهم من ابتزازات الأمراء المماليك[٢]، هكذا ربطت العلاقات القوية بين التجار والعلماء مما يؤكد رغبة التجار المغاربة في الالتحام مع البيئة الاجتماعية المحيطة بهم.

علاقة الرواق بالسلطة السياسية

في الواقع يجب علينا أن نفهم دور الرواق المغربي في إطار تزايد نفوذ العلماء السياسي التدريجي داخل المجتمع المصري خلال القرن الثامن عشر، وقد برز طلاب الرواق المغربي خلال القرن الثامن عشر كثوريين ضد تزايد ظلم القيادات المملوكية الحاكمة، فقادوا الحركات الثورية الشعبية ونظموا كفاح القاهريين ضد استبداد المماليك، حتى اعتبرهم بعض الكتاب من الطبقات الدنيا المثيرة للقلاقل والاضطرابات، وقد نتج ذلك الدور في الواقع نتيجة لمجموعة من العوامل وهي :

أولاً: تزايد الدور الفاعل للنخبة التجارية المغربية داخل المجتمع القاهري خلال القرن الثامن عشر، ويكفي للدلالة على ذلك أن نعرف أن شهبندر التجار في القاهرة ظل حكرًا على المغاربة من أسرة الشرايبي لما يقرب من أربعين عامًا، ثم تولى

---

(١) الدشت: ٣٩، س ٢٦٠ (١١٦٣هـ/ ١٧٤٩م).

(٢) الدشت: ٦١٤، س ٣٣٠، م ٨٧٥ (١٢٠٦هـ/ ١٧٩١م).

نفس المنصب الخواجا أحمد بن عبد السلام مشيش الفاسي، كما يدعم دور التجار المغاربة بصورة أساسية داخل أسواق القاهرة فبالإضافة لسوق طولون والذي ظل شيخه طوال العصر العثماني من المغاربة، فقد أصبح شيخ الغورية ثم الفحامين من المغاربة بصورة أساسية خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وقد انعكس ذلك على تزايد حجم الأوقاف المرصدة الرواق وتدخل هؤلاء التجار لدى النخبة الحاكمة لحماية الطلاب والمجاورين ضد عسف الحكام إذا حدث من أحدهم ذنب، ولعل حادثة الكسوة التي أوردها أحمد شلبي عبد الغني في عام (١٦٩٨م) أوضح مثال على ذلك فقد تدخل محمد الدادي الشرايبي شهبندر التجار لدى السلطات الحاكمة من أجل الإفراج عن المغاربة سواء من الحجاج أو المجاورين الذين احتجزتهم السلطات الحاكمة في السجن بعد اعتدائهم على أحد الجنود الذي كان يشرب الدخان عند مرورهم حاملين كسوة الكعبة.

ثانيًا: تزايد النفوذ العسكري المغربي في مصر بصفة عامة، فمنذ عهد إبراهيم كتخدا القازدغلي بدأ كبار البكوات المماليك في تكوين فرق عسكرية مغربية داخل بيوتهم، وإن اشترطوا عليهم أن يكونوا من المشاة حملة البنادق، وقد أصبح تدريجيًّا واضحًا داخل القاهرة التي أصبحت مكتظة بالجنود المغاربة المستبعدين دائمًا للاندفاع لمساندة بني وطنهم، وتعاني القاهرة من شغب المغاربة واندفاعهم في أية لحظة لمهاجمة أي معتد على أيٍّ منهم، ولو أدى ذلك إلى حدوث مواجهة حتى مع أغا الإنكشارية نفسه.

ثالثًا: النفوذ الذي أصبح يحوزه كبار العلماء المالكية لتصديهم لتجاوزات السلطة المملوكية، ولعل الشيخ علي الصعيدي والشيخ أحمد بن حامد الدرديري والشيخ محمد الأمير أوضح مثال على ذلك. ولعل قول الجبرتي عن الشيخ الدرديري خير

دليل على مكانته في المجتمع المصري فيقول «تعين المترجم شيخًا على المالكية ومفتيًا وناظرًا على وقف الصعايدة وشيخًا على طائفة الرواق، بل شيخًا على أهل مصر بأسرها في وقته حسًا ومعنى»[1].

وفي نفس هذا الإطار يجب فهم العلاقة التي ربطت بين السيد عمر مكرم الأسيوطي نقيب الأشراف والمغاربة؛ حيث كان السيد عمر مكرم مالكي المذهب، فيوضح لنا الجبرتي مدى مساندة المغاربة من طلاب الرواق والجنود للسيد عمر مكرم في أية لحظة؛ فمثلاً في سنة (١٢٢٠هـ/ ١٨٠٥م) وعندما توجه عمر مكرم لإنزال خورشيد باشا يقول الجبرتي «وفي يوم الاثنين ركب السيد عمر وصحبته الوجاقلية وأمامه الناس بالأسلحة والعدد والأجناد وأهل خان الخليلي والمغاربة شيء كثير جدًا». وبالإضافة إلى ذلك فقد نشأت علاقات حميمة بين الرواق المغربي ورواق الصعايدة الذي نشأ على يد عبد الرحمن كتخدا في عام (١١٧٤هـ/ ١٧٥٩م) والذي تبنى هو أيضًا المذهب المالكي بصورة واسعة وأصبح المجاورون المغاربة يجدون سندًا مهمًا من طلاب وعلماء رواق الصعايدة أيضًا[2].

على العموم فنتيجة لكل ما سبق فقد أصبح المجاورون من المغاربة في الرواق يلعبون دورًا هامًا في أحداث الشارع المصري بخاصة خلال القرن الثامن عشر، وقد برز ذلك واضحًا من خلال العديد من الحوادث التي شاركوا فيها أو كانوا محورها، وكان أول بروز للدور السياسي للرواق المغربي قد ظهر خلال أزمة إفرنج أحمد في عام (١١٢٣هـ/ ١٧١١م) عندما أفتى الشيخ أحمد الشرفي شيخ الرواق مساندًا في فتواه الانكشارية في تصرفاتهم، وكانت نتيجة ذلك في أعقاب هزيمة الانكشارية أمام الفرق العسكرية الأخرى. عزل الشيخ أحمد الشرفي من مشيخة الرواق ونُفي خارج القاهرة مع مجموعة كبيرة من كبار

---

(١) الجبرتي. عجائب الآثار في التراجم والأخبار، مج. ٢: ٢٢٤.

(٢) المصدر السابق: ٢٥٦.

العلماء، وقد عكس ذلك في الواقع البداية لبروز شيخ الرواق كشخصية عامة ذات ثقل ديني وسياسي داخل المجتمع القاهري[1].

والواقع أن تعديات وتجاوزات الأمراء المماليك وتصدي المجاورين المغاربة لها كانت أبرز ملامح مشاركتهم السياسية. فمثلاً في سنة (١١٩١هـ/ ١٧٧٧م) حدث نزاع كبير بين المجاورين المغاربة وأحد الأشخاص على وقف آل إلى الرواق، وأقام المجاورون الدعوى في المحكمة، وحكم القاضي لهم بأن يؤول الوقف لهم، غير أن الرجل المدعي لجأ إلى يوسف بك الذي أرسل جنوده للقبض على الشيخ أحمد أبي العباس وكان من كبار علماء الرواق فطردهم المجاورون، وأخبروا الشيخ أحمد الدرديري شيخ المالكية وشيخ رواق الصعايدة الذي كتب إلى يوسف بك «بعدم تعرضه لأهل العلم» وأرسلها صحبة الشيخ عبد الرحمن الفرنوي المغربي وآخرين، وفور وصول هؤلاء الرسل إليه نهرهم وأمر بالقبض عليهم، وعند ذلك اجتمع الشيخ الدرديري وأبطلوا الدروس والآذان والصلوات وقفلوا أبواب الجامع الأزهر، وطلع صغار الطلاب على المنارات «المآذن» يكثرون الصياح والدعاء على الأمراء المماليك، وأغلق أهل الأسواق القريبة حوانيتهم، وعندما بلغ ذلك كبار الأمراء أرسلوا إلى يوسف بك فأطلق المسجونين، وعندما حضر الأغا «رئيس شرطة العاصمة» إلى الغورية ونادى بالأمان وأمر بفتح الحوانيت تجمع المجاورون المغاربة ورجموهم بالحجارة، فأشهر فيهم الأغا ومماليكه السلاح، فقتل من المجاورين ثلاثة أفراد وأصيب ثلاثة آخرون بجروح، وعلى الرغم من ذلك فقد رفض المجاورون والعلماء المساندون لهم فض الأزمة إلا بعد دفع مرتبات العلماء والطلاب، ومنع الأغا والمحتسب من المرور من جانب الأزهر الشريف، وتعهد إسماعيل بك شيخ البلد بفعل ذلك، ودفع بالفعل الرواتب والجراية

---

(١) عبد الغني، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر: ٢٠٥.

للعلماء، ولعل ذلك يعكس الدور الثوري للمجاورين المغاربة في وجه السلطة المستبدة التي منعت العلماء رواتبهم وحقوقهم[1].

وفي عام (١٢٠٢هـ/ ١٧٨٧م) ثار المجاورون الشوام والمغاربة على شيخ الجامع الأزهر أحمد العروسي بسبب تأخر رواتبهم وجرايتهم ولم يهدأ المجاورون إلا بعد أن قام علي بك الدفتردار ناظر أوقاف الأزهر بصرفها لهم[2].

وعند منتصف عام (١٢٠٩هـ/ ١٢٩٥م) هب الشعب بزعامة العلماء للتصدي لتجاوزات الأمراء المماليك نتيجة لتعديهم على القرى وتزايد ظلمهم وابتزازهم للأهالي، فقد قام الشيخ الشرقاوي شيخ الأزهر بعقد اجتماع لهيئة كبار العلماء بالأزهر، وقرروا الإضراب العام، وأغلق المجاورون الأزهر، وأمروا أهالي الأسواق بإغلاق حوانيتهم، وتجمع العلماء والمجاورون وتوجهوا إلى بيت الشيخ السادات وأرسلوا إلى إبراهيم بك بدفع الظلم عن الأهالي وعنهم، وإزاء هذه الثورة فقد نزل الباشا من القلعة إلى منزل إبراهيم بك واجتمع الأمراء وأرسلوا إلى كبار العلماء؛ حيث دارت مناقشات حامية بين المجتمعين انتهت بإصدار وثيقة متضمنة شروط العلماء وإعلان توبة الأمراء المماليك عن الظلم والتزامهم بالعدل. ومن بين الاثني عشر شيخًا من كبار العلماء الحاضرين للمفاوضات، مع الأمراء كان شيخ رواق المغاربة الشيخ سالم بن أحمد بن رمضان بن مسعود الطرابلسي هو الوحيد من بين مشايخ أروقة الأزهر الحاضر لهذه المفاوضات مما يؤكد الدور الفعال الذي أصبح يلعبه الرواق المغربي داخل المجتمع المصري وقضاياه، وقد حددت هذه الوثيقة الشروط التي فرضها العلماء على الأمراء المماليك وهي: صرف الرواتب المستحقة للعلماء وللأهالي، وصرف استحقاقات الجامع الأزهر من الأوقاف الخاصة به، وصرف مستحقات موكب

---

(١) الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، مج. ٢: ١٢.

(٢) المصدر السابق: ٢٥١.

الحج الشريف، ومنع الفرد «الضرائب غير العادية» المفروضة على القرى، وعزل الكشاف «الجائرين»، إزالة القيلنجية من مصر القديمة «حيث كان هؤلاء الجنود يفرضون ضرائب كبيرة على السفن الحاملة للغلال الواردة من الصعيد للقاهرة، ورفع الضرائب الكبيرة المفروضة على المواد الغذائية من الموانئ، وعدم التعرض للأشراف أو القضاة وعدم بيع الغلال من الديار المصرية إلى أوروبا إلا بعد اكتفاء البلاد بحاجتها»[١].

كما يظهر الدور البارز لشيخ الرواق المغربي أثناء الحملة الفرنسية أيضًا؛ ففي عام (١٢١٥هـ/ ١٨٠١م) قبض الفرنسيون على الشيخ محمد بن أبو القاسم الدرقاوي شيخ رواق المغاربة وحبسوه بالقلعة خوفًا من إثارته للمغاربة ضدهم في وقت كانوا يستعدون لمواجهة الأتراك والإنجليز[٢]. وهكذا لعب رواق المغاربة دورًا بارزًا في العديد من الأحداث السياسية الهامة داخل المجتمع المصري، وبذلك فقد كان دومًا جزءًا من النسيج المصري العام، يتأثر بأحداثه ويؤثر فيه.

الرواق والتواصل الثقافي مع المغرب العربي

لقد غدا الرواق المغربي في الأزهر بمثابة بعثة علمية ثقافية اجتماعية للجالية المغربية وللوافدين المغاربة، وأصبح بما يحويه من طلاب همزة الوصل الرئيسية للتواصل الثقافي بين مصر وبلدان المغرب العربي، فقد كان الرواق الحلقة الأساسية في عمليات التبادل من خلال انتقال الأفكار والعلوم عبر أولئك الذاهبين الآيبين من طلاب الرواق. فقد كان هؤلاء الطلاب بعد عودتهم يحملون الإجازات يصبحون بمثابة سفراء لنشر الأفكار التي

(١) مصطفى محمد رمضان، تاريخ الحركة الوطنية وجذور النضال المصري (القاهرة: مطبعة الأمانة، ١٩٨٥): ١٩.

(٢) الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، مج. ٣: ٢٥٧.

تعلموها في الأزهر، وكان يكفي أيًّا منهم التلقب بلقب الأزهر حتى يتبوأ مكانة علمية رفيعة في مؤسسات التعليم في بلده.

وخلال رحلة الحج حرص كبار العلماء المغاربة الوافدين على الاتصال بأقرانهم في الأزهر، والدراسة لبعض الوقت في الرواق المغربي، كما حرصوا على إلقاء دروسهم في الرواق أيضًا، وبالتالي فقد كان يجري تعريف طلاب الرواق بآخر التطورات المعرفية والفقهية في بلدان المغرب، فنعرف مثلًا أن الشيخ التاودي بن سودة عند حجه في عام (١١٨٢هـ/ ١٧٦٨م) قام بشرح كتابه «شرح التاودي على الجامع» للشيخ خليل كما عقد عقب عودته من الحج درسًا حافلاً برواق المغاربة، وقرأ فيه الموطأ، وحضر دروسه أغلب علماء الأزهر[١]، كما شرح الشيخ أحمد بن علي بن عبد الرحمن المنجور كتابه «شرح المنهج المنتخب في قواعد المذهب المشهور بقواعد الزقاق» في الرواق أيضًا. كما حرص أغلب هؤلاء العلماء والطلاب على شراء ما يتوفر لهم من الكتب الحديثة، حتى إنه يمكن القول بأن موكب الحج المغربي مناسبة هامة لانتعاش سوق الكتب بها، وقد عمل عدد من المجاورين المغاربة في وقت فراغهم في عمليات نسخ الكتب، من أجل بيعها للحجاج المغاربة عند وصول الحج في كل عام.

وقد أصبح العديد من العلماء المغاربة من كبار الفقهاء بالجامع الأزهر فيشير الجبرتي إلى الشيخ محمد بن عبد الواحد البناني بقوله: «وحضر دروس الشيخ الصعيدي والدردير وغيرهم حتى مهر وأنجب ودرس واشتهر بالفضل وعمل الختوم، وحضره أشياخ العصر وشهدوا بفضله وغزارة علمه وانتظم في عداد أكابر المحصلين والمفيدين والمستفيدين»، ومعنى ذلك أنه أصبح شيخ عمود يدرس في الأزهر[٢].

---

(١) الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، مج. ٢: ٣٦٨.

(٢) الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ج١: ص ٢٣٠.

ومن أهم هؤلاء العلماء المغاربة الفقيه علي بن العربي بن علي العربي السقاط الذي توفي بالقاهرة في العام (١١٨٣هـ/١٧٦٩م)؛ حيث درس في الأزهر برواق المغاربة وحصل على العديد من الإجازات العلمية من العديد من العلماء المصريين والمغاربة[١]. ومن هؤلاء العلماء الفقيه أبو عبد الله محمد بن قاسم جسوس[٢].

ويتأكد من خلال تتبع كتب الأخبار والتراجم أن رواق المغاربة كان العمدة والمرجع فيما يحرر حول الفقه المالكي، وكان المركز الذي يسهر على تكوين الأطر اللازمة لنشر المذهب المالكي في المغرب والمشرق، وبسبب ذلك فقد كان واحدًا من أقدم وأهم وأغنى الأروقة التي عرفها الجامع الأزهر[٣].

فقد ظل رواق المغاربة المحور الرئيسي للتطورات الفقهية المالكية في مختلف القضايا، ومن الخطأ أن نعتقد أن المغاربة هم فقط الذين عنوا بدراسة وتطوير المذهب المالكي فقد ساد مصر إبان هذه الحقبة مذهبان أساسيان هما المذهب الشافعي والمذهب المالكي، وقد انعكس ذلك في الصراع على رئاسة المؤسسة التعليمية الأزهرية؛ حيث رأس الأزهر العديد من العلماء المالكية مثل الشيخ محمد الخريشي والشيخ محمد شنن وغيرهم[٤]، وذلك على الرغم من أن المذهب الأساسي للدولة العثمانية الحاكمة كان المذهب الحنفي، ومع توافد كبار العلماء المالكية من مختلف البقاع على مصر تكونت في مصر نخبة علمية رفيعة المستوى من العلماء المالكية المصريين والوافدين إلى الأزهر، ومن هؤلاء الشيخ عثمان بن علي بن محمد بن محمد الغزي المالكي أحد أجلاء شيوخ العربية وصدر أنديتها الندية على

---

(١) المصدر السابق: ٣٨٣.

(٢) المصدر السابق، ج٢، ص ٣٦٧.

(٣) التازي، "رواق المغاربة": ٣٧.

(٤) ميكل ونتر، المجتمع المصري تحت الحكم العثماني، ترجمة إبراهيم محمد إبراهيم (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١): ١٩٥.

حد قول المحبي[1]، بالإضافة إلى عدد كبير من العلماء المصريين مثل الشيخ الإمام الحجة عبد الباقي بن يوسف بن أحمد بن محمد بن علوان الزرقاني المالكي، والإمام العلامة إبراهيم بن مرعي الشبرخيتي، والشيخ علي بن محمد بن عبد الرحمن الأجهوري فقد كان شيخ المالكية في عصره ويقول عنه المحبي إنه «علامة العصر وبركة الزمن». لقد كان الأجهوري بحق أكبر فقهاء المالكية في عصره وحج إليه وقصده العلماء وطلاب العلم من كل مكان في العالم الإسلامي، وأرسل إليه سلاطين المغرب العديد من الأسئلة للإجابة عنها في مختلف جوانب الفروض الشرعية[2].

كما أثرى المجاورون المغاربة الحياة الثقافية المصرية بالعديد من المؤلفات؛ ومن هؤلاء الشيخ شهاب الدين أحمد المقرئ الأندلسي الذي ألف أغلب كتبه ومؤلفاته في مصر مثل كتابه المشهور «نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب»، ومنهم أيضًا أحمد بن قاسم المدعو أفوقاي الذي أتى إلى مصر بعد رحلة في أوروبا؛ حيث كان من الموريسكيين المطرودين من الأندلس، وقد وصل إلى مصر في عام ١٦٣٦م وطلب منه الشيخ علي الأجهوري أن يثبت محاوراته لرجال الدين المسيحي في كتاب فألفه بعنوان «ناصر الدين على القوم الكافرين»[3].

لقد برع العديد من العلماء المغاربة الذين تخرجوا في الأزهر، وعاشوا وتعلموا برواق المغاربة بالجامع الأزهر حتى تمكنوا من الوصول إلى أعلى مناصب التدريس في الأزهر ذاته ومدارس القاهرة المتعددة ووصل كثير منهم إلى منصب مفتي المالكية بالديار المصرية مثل الشيخ محمد الأمير والشيخ محمد عليش، بل إن منهم من وصل إلى رئاسة مشايخ الأزهر مثل الشيخ حسن العطار[4].

---

(١) المحبي، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، مج. ٣ (القاهرة، ١٢٨٤هـ): ١٠٩.

(٢) علي الأجهوري، أسئلة وردت من المغرب وأجوبتها، مخطوط دار الكتب المصرية ٣٩، فقه مالك، ميكروفيلم. ٤٢٠٢٤.

(٣) رزق، العلاقات المصرية المغربية: ٩٠.

(٤) الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها، مج. ٤: ٩٠.

الرواق وقضايا المجتمع

الرواق المغربي هو جزء أصيل من المجتمع المصري، فرغم كونه مغربيًّا فقد عايش الحياة بأطوارها المختلفة داخل المجتمع، وبالتالي فقد تفاعل مع الأحداث التي مرت بهذا المجتمع بكافة أحداثها، وباعتباره جزءًا أساسيًّا من الأزهر الذي اعتبر أن ذاك المرجع الرئيسي لتوجهات المجتمع التشريعية والفقهية فقد كانت حواراته ومؤلفاته الفقهية تعكس مشكلات وقضايا المجتمع التي أثيرت حين ذاك مثل قضايا استبدال الوقف، والفراغ عن الوظائف العديدة التي كانت تخص حياة المجتمع المصري حين ذاك.

ففي مجال قضية انتشار استخدام الدخان نجد أن الرواق أدار نقاشًا واسعًا للغاية حول تحريم إباحة استخدام الدخان، وكان الأزهر بما له من مكانة في العالم الإسلامي محورًا لنقاشات حادة حول هل الدخان حلال أم حرام، وقد وقع خلاف حاد بين أتباع المذاهب الفقهية في مصر حول مسألة الدخان، وقد حرمه الفقهاء المالكية بصفة عامة، وكان الرواق المغربي هو الحجة الأساسية لهذا التحريم مؤكدًا منذ وقت جد مبكر على الأضرار البالغة التي تصيب الإنسان من تناوله فكتب الشيخ محمد بن علي الجمالي التونسي المالكي «تنبيه العقلان في منع الدخان»[1] وكتب الشيخ عبد الملك العصامي المغربي «رسالة في تحريم الدخان»[2]، أما الشيخ العلامة إبراهيم اللقاني أيضًا فقد كتب «نصيحة الإخوان في اجتناب

---

(١) محمد بن علي الجمالي المالكي، تنبيه العقلان في منع شرب الدخان. مخطوط دار الكتب المصرية ١٧١، فقه مالك، ميكروفيلم، ١٢٥٨٩.

(٢) عبد الملك العصامي المغربي، رسالة في تحريم الدخان، مخطوط دار الكتب المصرية ٦٥٩، فقه تيمور، ميكروفيلم، ٢١٥٢٣.

الدخان»[١]، أما الشيخ محمد بن سليمان العلائي فقد كتب مؤلفه «الأدلة الحسابة في بيان تحريم الدخان»[٢].

بيد أن معظم الفقهاء الحنفية أجازوا استخدام الدخان طالما لا تتوفر أدلة قاطعة على تحريمه، ولم يصدر «الحاكم» أوامره بالتحريم لأن الحاكم بحكمته له أن يحرم أو يحل طالما ليس هناك نص قاطع على ذلك، ووضع العلماء الحنفية رسائل ومؤلفات عديدة في إباحة الدخان ولعل أشهرها رسالة عبد الغني النابلسي المسماة «الصلح بين الإخوان في مسألة إباحة الدخان»[٣].

وفي عام (١١٤٠هـ/١٧٢٧م) دارت مناظرات واسعة في الرواق بين الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن ذكري الفاسي وبين بعض رجال العلم الحنفية حول تحريم الدخان، الأمر الذي كان وراء صدور مرسوم بمنع تناول الدخان في شوارع القاهرة وعلى أبواب الدكاكين «الحوانيت»[٤]. ولعل ذلك يعكس مدى اندماج الرواق في القضايا التي تخص المجتمع المحيط به، ولم تكن قضية الدخان هي الوحيدة التي نالت اهتمام الفقهاء في الرواق، فعندما أصبحت مسألة الفراغ عن الوظائف محل جدل واسع حول شرعيتها من عدمه، فقد كتب الشيخ بدر الدين القرافي التونسي مؤلفه الهام «الدرة اللطيفة في الفراغ من الوظيفة» وأكد القرافي على عدم حق المسقط في إسقاط حقه في الوظيفة إذا كان من رجال الجيش إلا بموافقة الأمير الذي يقرر صلاحية المسقط له، كما ربط إسقاط وظائف الوقف بحق الناظر وموافقته على ذلك ورأيه في صلاحية المسقط له في أداء الوظيفة، أما عن

---

(١) إبراهيم اللقاني، نصيحة الإخوان في اجتناب الدخان. مخطوط دار الكتب المصرية ٣٨، ميكروفيلم، ١٩٠٤.

(٢) محمد بن سليمان العلائي، الأدلة الحسابة في بيان تحريم شرب الدخان، مخطوط دار الكتب المصرية ١١٢، ميكروفيلم، ٤٢٢٤٧.

(٣) محمد عفيفي، «مشكلة ظهور الدخان في مصر»، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، العدد ١٧، ١٨ (١٩٨٨): ٣٥٠، ٣٥٢.

(٤) التازي، «رواق المغاربة»: ٣٧.

خلو الحوانيت فقد أجاز القرافي أخذ خلو الحوانيت للورثة ولبيت المال[١]، أما عن الشهود العدول وخصائصهم وصفاتهم فقد كتب الشيخ علي بن محمد بن عبد الحق الدرعي في عام ١١١٨هـ/١٧٠٦م كتابه المعروف «بالأبواب والفصول في أحاكم شهادة العدول»[٢].

هكذا يمكننا القول بأن الرواق المغربي في الأزهر رغم كونه مغربيًا فقد كان جزءًا من النسيج العام المصري يتطور وفقًا لتطوراته وأحداثه، كما كان أداة أساسية من أدوات التواصل الثقافي بين مصر وبلدان المغرب العربي، وكان المرجع والحجة الأساسية في تطورات الفقه المالكي وإعادة نشره في المغرب العربي، كما كان الرواق أحد أدوات المجتمع المصري والمغربي التشريعية والفقهية في العديد من قضايا المجتمع الاقتصادية والاجتماعية.

---

(١) بدر الدين القرافي. الدرة المنيفة في الفراغ من الوظيفة، مخطوط دار الكتب المصرية ٣٥٤، فقه مالك. ميكروفيلم، ٥٣٦٣٨.

(٢) علي بن محمد بن عبد الحق الدرعي، الأبواب والفصول في أحكام شهادة العدول. مخطوط دار الكتب المصرية ١١٩، فقه مالك، ميكروفيلم، ١٣٠٥٤.

الخاتمة

إن الوجود المراكشي الكبير في مصر خلال القرن الثامن عشر حقيقة واقعة يصعب الاختلاف عليها، تتجسد في كل المصادر المعاصرة للفترة موضع الدراسة، وإذ لم يكن هذا الوجود وليد العصر العثماني وحده، فقد أسهم العثمانيون فيه بصورة كبيرة؛ حيث لم يضعوا أي قيود على الترحال بين الأقاليم العربية، مما أسهم في سهولة الانتقال والترحال بين الأقاليم العربية دون عوائق كبيرة، وكان الحج وموقع مصر الفريد في المنطقة العربية والإسلامية من العوامل الأساسية وراء هذا الوجود المغربي الكبير أيضًا، وقد استأثرت مدينة القاهرة بوصفها حاضرة الولاية المصرية بالنسبة الأكبر من المغاربة الذين أقاموا بجميع أحيائها وانتشروا بين أخطاطها ودروبها في تشكيلة اجتماعية متنوعة.

وقد أكد تطور العائلات التجارية المغربية في مصر، استمرارية الدور الذي كانت تقوم به العائلات التجارية في العصر المملوكي، وعندما أقول «الاستمرارية» لا أعني عدم التغير، ولكن بالأحرى أنه كانت هناك أمثلة عديدة من الاستمرار والتكيف للبنى الاجتماعية والاقتصادية ولطرق العمل والتفكير، وذلك في مواجهة الظروف المتغيرة في العصر العثماني، وهذه النتيجة تخالف إلى حدٍّ كبير وجهة النظر السائدة التي تؤكد على الانقطاع التاريخي،

والتي يسود فيها الاعتقاد بأن اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ودخول العثمانيين مصر قد أوصلا مصر إلى أسفل هوة التاريخ.

ويبدو جليًّا أن التجار المغاربة أجادوا في أساليبهم التجارية لتكوين الثروات، فركزوا في نشاطهم على التجارة الدولية العابرة، وقد كانت أكثر أدوات التجارة المصرية إدرارًا للربح، فعندما انتعشت تجارة التوابل أسرعوا إلى العمل بها، وعندما حل البن محل التوابل كانوا من أول العناصر الفاعلة في تجارته، كما سيطروا على تجارة الأقمشة الهندية القطنية التي كانت محل طلب واسع في السوق العثمانية والمغربية والأوروبية، وكان نتاج ذلك تكوينهم لثروات كبيرة سمحت لهم بامتلاك السفن التجارية الضخمة في البحرين الأحمر والمتوسط، كما قدموا القروض إلى كل الطالبين بالفوائد ودخلوا إلى حيازة الالتزامات الزراعية التي كانت واحدة من أهم أدوات تكوين الثروات في مصر.

بيد أنه أصبح واضحًا وجود علاقة قوية بين السوق والزراعة التجارية، فرغم أن التجار المغاربة عملوا أساسًا بالتجارة الدولية العابرة، فإنهم اهتموا أيضًا بالإنتاج المحلي، فقاموا بتطويع الزراعة حتى تواكب الطلب على سلع معينة، ففي الوقت الذي كان فيه الطلب على الكتان المصري إبان القرنين السادس عشر والسابع عشر ملحًّا تم التوسع في زراعته؛ حيث مول التجار المغاربة زراعته من أجل تصديره إلى إسطنبول وبلدان المغرب، وعندما شهد القرن الثامن عشر تراجع الطلب على الكتان وتزايده على القطن الذي أخذ يحل تدريجيًّا محل الكتان، موّل التجار زراعته وهو نفس ما حدث مع السكر والأرز والقمح وغيرها من السلع، فلم تكن مصر تعيش في ظل نظام زراعي معيشي بقدر ما كانت تعرف محاصيل السوق، ولكن ذلك ارتبط بالسوق العثمانية أكثر منه بالأسواق الأوروبية.

وقد استطاع التجار المغاربة استيعاب السلطة السياسية وكونوا معها قواسم وتحالفات من التعاون المشترك كانت تصب جميعها في خدمة مصالحهم، فاستوعبوا الأوجاقات

العسكرية وعملوا في خدمة الأمراء المماليك، وهو ما يؤكد نتيجة مفادها أن الإثراء التجاري إبان هذه الفترة ارتبط إلى حدٍّ كبير بتدخل المصالح السياسية والأوساط التجارية، وهو ما استوعبه التجار المغاربة جيدًا، ومن ثم استطاعوا النفاذ إلى أعالي الهرم التجاري المصري، فتولى العديد منهم منصب شهبندر التجار ورئاسة الأسواق التجارية الكبيرة مثل الغورية وطولون والشرب وغيرها.

لقد تميز تجار النخبة العاملون في التجارة الدولية عبر البحر الأحمر من المغاربة، والشوام والمصريين والأتراك وغيرهم، بتحولهم غالبًا من تجار إلى بيوت تجارية عائلية مؤسسية، فكان أفراد العائلة الذين يعملون بالتجارة غالبًا ما يشكلون بيتًا تجاريًّا عائليًّا، بمعنى اشتراكهم معًا في نشاط واحد برأس مال واحد، وقيام أفراد العائلة بارتياد الأماكن التي تجلب منها البضائع والسلع البعيدة التي تحقق أرباحًا عالية وتشير الإحصائيات من خلال المحاكم الشرعية إلى معدلات مخيفة بالنسبة لاستمرار العائلات التجارية العائلية؛ حيث توضح أن ٣٠٪ فقط من الشركات العائلية هي التي تستمر للجيل الثاني، و١٢٪ هي التي تستمر للجيل الثالث، و٣٪ هي التي تستمر للجيل الرابع في النشاط التجاري.

وظلت المشكلة الأساسية لهذه الشركات والمؤسسات الرأسمالية، هي كيفية الحفاظ على مبدأ توريث الإدارة ورأس مال هذه الشركات الكبيرة للجيل التالي من أبناء العائلة، فقد كانت هناك مشكلات عديدة تواجه عمليات استمرار، وتراكم رأس المال في هذه النخبة وهي:

أولًا: إنجاب رأس العائلة لأبناء ذكور، فقد كانت عملية الإنجاب مهمة للغاية في استمرار العائلة، وكان إنجاب الذكور يعني مبدئيًّا استمرار العائلة في ممارسة جزء من نشاطها أو حتى وجودها، في مجتمع تميز بالذكورية بالأساس، وظل هاجس عدم إنجاب الأبناء يؤرق التجار دومًا، ويفسر ذلك إقبال التجار على تعدد الزوجات بل

وحتى امتلاكهم لجوار بيض كمستولدات من أجل إنجاب أبناء ذكور يرثون مهام وأعباء آبائهم.

ثانيًا: وفاة التاجر في سن مبكرة بينما يكون أولاده قاصرين، فالتاجر الذي يرزق بأبناء من الذكور في وقت مبكر يعمل على تدريب أولاده أسرار المهنة، وحرفية التجارة، وأسرار ممارستها، بينما يعيش الأولاد القصر في نوع من الترف نتيجة للثروات الكبيرة التي تركها لهم آباؤهم دون أن يعلموا شيئًا من أسرار وأمور التجارة، وبالتالي ينشأ هؤلاء بعيدين عن الفهم العميق لكيفية التعامل في السوق التجاري، وغالبًا ما يعزفون في النهاية أمام فشلهم في التعامل مع السوق عن العمل في التجارة مفضلين أن يعملوا في وظائف تدر عوائد ثابتة أو يمتلكوا عقارات ذات دخول مضمونة أو يديروا الوقف الذي أوقفه آباؤهم. كما أن جزءًا من هذا التراجع كان يرجع أيضًا إلى الشخصية الذكورية الشرقية القوية التي كانت دائمًا تمحو وتمحق شخصية الجيل الثاني أو الثالث لتحد من روح المغامرة لديه، فكان أحفاد هذه العائلات ينجون بأنفسهم وبأموالهم من التجارة بأسرع ما يستطيعون فيشترون العقارات والعلوفات ويلوذون بهما وينعمون بالحياة المطمئنة التي تتيحها لهم.

كما يرجع ذلك أيضًا إلى الاهتزازات الاقتصادية الشديدة التي كانت تواكب بداية كل ازدهار أو تراجع اقتصادي لسلعة ما، هذا إلى جانب الاضطرابات السياسية العنيفة والخوف من الابتزازات والمصادرات، ومن أجل ذلك فقد كانت هذه العائلات تستمر ثلاثة أجيال أو أربعة على الأكثر في العمل التجاري، ثم تهجر التجارة لتحتل مكانًا أكثر اتسامًا بالتشريف وأقل في المغامرة.

ثالثًا: ابتزازات السلطة المملوكية الواسعة للتجار؛ حيث عمل البكوات المماليك على امتصاص العائلات والبيوت التجارية عن طريقين؛ أولهما فرض فردة على

تركات التجار المتوفين تسميها الوثائق «صايل» كانت تتراوح بين ٣٠ و٥٠٪ من إجمالي تركات التجار حسب قوة الورثة ومقدرتهم على الدفاع عن حقوقهم وعلاقاتهم بالأمراء المماليك القابضين على السلطة. ولعل ذلك يعكس رغبة التجار في نهاية القرن الثامن عشر في إخفاء أموالهم ودفعها في حلقة الأوقاف العقارية، لتفادي العمليات الابتزازية المستمرة من جانب الأمراء المماليك.

كما كان الزواج بزوجات التجار ووضع أموالهم، وأموال أطفالهم تحت وصاية هؤلاء الأمراء، هدفًا آخر من أهداف الأمراء المماليك؛ حيث استطاعوا امتصاص هذه الأموال وبالتالي انتقلت هذه الأموال من أيدي أبناء التجار، وزوجاتهم إلى الفئة العسكرية، وبالتالي فقد حطموا هذه البيوت اجتماعيًّا؛ واقتصاديًّا؛ وكانت هذه العوامل البداية الحقيقية لمعول الهدم في بناء الطبقة التجارية الوسطى المصرية، التي تعرضت لضغوط جبائية جبارة مع الحملة الفرنسية، ثم محمد علي، مما حطم قواها. وقد أسهم كل ذلك في تراجع حجم الثروات التراكمية داخل المجتمع، وبالتالي كانت الرأسمالية المصرية توصف بأنها فانية متآكلة.

فدراسة ومقارنة أسماء العائلات التجارية الكبرى على مدار الفترات التاريخية توضح بصورة كبيرة اختلافًا كبيرًا في أسماء العائلات التجارية الكبرى في كل فترة تاريخية، مما يجسد حقيقة مفادها أن لكل فترة كبار تجارها ورأسمالييها، وأن الرأسمالية في مصر لم تكن ثابتة الوجود بل كانت متغيرة، مما كان يعوق تطور مؤسساتها بصورة كافية.

ورغم ذلك فقد أصبحت الفوضى السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أصبحت تعانيها مصر في ظل نظام فوضوي كان ينبئ بضرورة التغير جذريًّا إن عاجلاً أو آجلاً كضرورة للتطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، فلم يكن محمد علي إلا إفرازًا للتغير ونتاجًا لهذه الأزمات المزمنة التي كانت تعيشها مصر عند مستهل نهاية القرن الثامن عشر.

لقد كان من السهل على أية عائلة تجارية من إحدى المدن المغربية أن تنتقل إلى القاهرة دون أن يترتب على ذلك تهميش اجتماعي لها عند وصولها إلى القاهرة، يصدق ذلك على العديد من البيوت التجارية المغربية التي نزحت إلى مصر في غضون تلك الفترة التاريخية مثل عائلات كيران وجسوس والشرايبي والعشوبي وغيرها، وكان لهذه العائلات نصيب وافر في النشاط الاجتماعي والعمراني والحضري باعتبارهم جزءًا من النسيج المصري الذي استطاع في النهاية صبغهم بخصائصه. وما لبث أن امتصهم وصهرهم في بوتقته كجزء لا يتجزأ منه، بيد أن تأثير المغاربة كان واضحًا في الكثير من القيم والعادات التي أفرزوها داخل بنيان المجتمع المصري، لكنهم مارسوا حياتهم اليومية في شتى جوانبها داخل إطار الحياة العامة للمجتمع المصري، ولم يشذوا يومًا عن البناء الاجتماعي منذ هجرتهم؛ حيث ساعدت وحدة اللغة والدين والثقافة على سهولة امتصاصهم داخل بنيان المجتمع، وإن ظلت لهم شخصيتهم المميزة وحضورهم المادي الملموس لفترة طويلة.

ملحق (١) موضوع الوثيقة: شركة بين اثنين من التجار المغاربة بالفائدة ووضوح عمليات القروض.
المصدر: طولون: س ١٨٥، ص ٤، م ١٣ بتاريخ ٩٩٩هـ/ ١٥٩٠م.

المـــــلاحق

ملحق (٢) موضوع الوثيقة: قضية تركة الخواجا عثمان بن شحادة القسنطيني شهبندر تجار الثغر السكندري والأزمة مع الإدارة. المصدر: إسكندرية الشرعية: س ٣٩، ص ٤٨، م ٤١٣ بتاريخ ١٠٣١هـ/ ١٦٢١م.

ملحق (٣) موضوع الوثيقة: تقسيم تركة الخواجا محمد عثمان بن شحادة القسنطيني شهبندر تجار الثغر السكندري بين زوجته وأخيه الأمير قاسم بك قابودان السويس. المصدر: الباب العالي: س ١١٩، ص ٢٥٨، م ١٣٢٦ بتاريخ ١٠٤٨هـ/ ١٦٣٨م.

ملحق (٤) موضوع الوثيقة: قاضي الثغر السكندري يقرر تعيين شيخ على زاوية المغاربة بالثغر. المصدر: إسكندرية الشرعية: س ٣٥، ص ١٨٥، م ٥٨٠ بتاريخ ١٠٥٣هـ/ ١٦٤٣م.

ملحق (٥) موضوع الوثيقة: تركة المرحوم محمد الشرايبي ابن المرحوم الحاج قاسم المغربي. المصدر: سجلات القسمة العسكرية: س ٦٧، ص ١٣٨، م ١٩٤ بتاريخ ١٠٦٧هـ/ ١٦٥٦م.

ملحق (٦) موضوع الوثيقة: عمليات القروض لتمويل الأنشطة التجارية للتجار المغاربة. المصدر: طولون، س ٢٠٩، ص ٤٨، م ١٢٢ بتاريخ ١٠٩١هـ/ ١٦٨٠م.

ملحق (٧) موضوع الوثيقة: الخواجا محمد دادي الشرايبي يوقف ١٤ فدانًا على مسجد وضريح الشيخ علي الشبراوي بقرية ضغط تراب بالغربية. المصدر: طنطا الشرعية: س ١، ص٥٢، م ٨٥ بتاريخ ١١٣٣هـ/ ١٧٢٠م.



Contrat conclu entre les notables de la Guinée, concernant la [illegible]

لما كان يوم [illegible] من [illegible] سنة [illegible]

نحن الواضعين أسماءنا أدناه أمام [illegible] الكبير البحري

الفرنسوي [illegible] أعطيناه [illegible] ثابتا من الآن

وساعدان [illegible] من جميع [illegible] الذي [illegible]

يستعيدين [illegible] الإنسان والمعسكرين [illegible]

في بيننا [illegible] بعضه [illegible]

فتنه نحن [illegible] عليه [illegible] حاكم [illegible]

[illegible] الإفرنجي [illegible]

من الأعراب [illegible] نحن الواضعين [illegible] إلى

الحكام المذكور أعلاه [illegible] ولم نعرف

عنها [illegible] القصاص [illegible]

[illegible]

المصـــادر والمراجع

أولاً: الوثائق غير المنشورة

(أ) أرشيف دار الوثائق القومية بالقاهرة

سجلات إسقاطات القرى. سجلات ١-٢٧ (١١٤١-١٢٠٨هـ/ ١٧٢٨-١٧٩٣م).

سجلات الديوان العالي. سجلات ١، ٢ (١١٥٣-١٢١٦هـ/ ١٧٤٠-١٨٠١م).

سجلات محكمة الإسكندرية الشرعية. سجلات ١-١٠١ (٩٥٧-١٢٠٥هـ/ ١٥٥٠-١٧٩٠م).

سجلات محكمة أسيوط الشرعية. سجلات ١، ٤ (١١٥٦-١٢٠٠هـ/ ١٧٨٥-١٧٤٣م).

سجلات محكمة باب الشعرية. سجلات ٥٩٦-٦٤٩ (١٠٠٣-١٢٠٠هـ/ ١٦٩١-١٧٨٥م).

سجلات محكمة الباب العالي. سجلات ١-٣٢٢ (٩٣١-١٢١٦هـ/ ١٥٢٤-١٨٠١م).

سجلات محكمة بولاق الشرعية. سجلات ١-٨٢ (٩٤٤-١٢٢٦هـ/ ١٥٣٧-١٨١١م).

سجلات محكمة دمياط الشرعية. سجل ٢١٦ (١١٤٨هـ/ ١٧٣٥م).

سجلات محكمة رشيد الشرعية. سجلات ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٤١، ١١٤، ١٤٩ (٩٥٦-١١٥٦هـ/ ١٥٤٩-١٧٤٣م).

سجلات محكمة طنطا الشرعية. سجلات ١، ٢ (١١٣١-١١٥٦هـ/ ١٧١٨-١٧٤٣م).

سجلات محكمة طولون الشرعية. سجلات ١٦٠-٢٣٨ (٩٣٧-١٢٠٨هـ/ ١٥٣٠- ١٧٩٣م).

سجلات محكمة الصالحية النجمية. سجلات ٤٩٥-٥١٩ (٩٣٤-١١٩٠هـ/ ١٥٢٧- ١٧٧٦م).

سجلات محكمة القسمة العربية. سجلات ١-٧٠ (٩٧٠-١١٠٦هـ/ ١٥٦٢-١٦٩٤م).

سجلات محكمة القسمة العسكرية. سجلات ١-٢٢٩ (٩٦١-١٢١٤هـ/ ١٥٥٣- ١٧٩٩م).

سجلات مضابط إسكندرية الشرعية. سجلات ١-١٢ (١١٣٠هـ-١٢٠٢هـ/ ١٧١٨-١٧٨٧م).

سجلات محكمة المحلة الشرعية. سجلات ١١، ١٢، ١٣ (١١٥٥-١٢٠٥هـ/ ١٧٤٢-١٧٩٠م).

سجلات وقفيات الباب العالي. سجلات ١، ٤ (١٢٥٣-١٢٦٦هـ/ ١٨٣٧-١٨٥١م).

محافظ الدشت. سجلات محافظ ١-٣١٠ (٩٢٨-١٢١٣هـ/ ١٥٢١-١٧٩٨م).

(ب) أرشيف وزارة الأوقاف المصرية

حجة وقف أحمد بن عبد السلام بن أحمد المشيشى المغربي ٨٠٢ (١٢٠٢هـ/ ١٧٨٧م).

حجة وقف الحاج محمد الخنفري بن عبد الرحمن المغربي ٧٧٨ (١٢٠٠هـ/ ١٧٨٥م).

حجة وقف الحاج عبد الرحمن بن أحمد الحريشي المغربي ٣٥٤ (١٢٠٩هـ/ ١٧٩٤م).

حجة وقف الشيخ محمد السقاط المغربي بن عبد الكريم المغربي ٨٠٦ (١٢٠٣هـ/ ١٧٨٨م).

حجة وقف الشيخ محمد السقاط المغربي بن عبد الكريم المغربي ٨٩٧ (١٢٠٩هـ/ ١٧٩٤م).

ثانيـًا: المخطوطات

الآبار، أبو عبد الله محمد بن أحمد. الدر الثمين والمورد المعين في شرح المرشد المعين على الضروري في علوم الدين. مخطوط دار الكتب المصرية ٢٢٩٢٣. فقه مالك.

اللقاني، إبراهيم. نصيحة الأخوان باجتناب الدخان. مخطوط دار الكتب المصرية ٨١٧. فقه مالك.

المداح، مصطفى بن الحاج إبراهيم. مجموع لطيف يشتمل على وقائع مصر القاهرة من سنة ١١٠٠ إلى آخر تاريخ المجموع ١١٥٢هـ رقم Hist. Osm. 38. فيينا: المكتبة الوطنية، د. ت.

المكي، محمد بن فضل علي بن فضل الطبري. إتحاف فضلاء الزمن بتاريخ ولاية بني الحسن. مخطوط دار الكتب المصرية ٢٢٠٦.

النهرواني، قطب الدين. ابتهاج الإنسان في الأحسن الواصل من اليمن للحرمين. مخطوط دار الكتب المصرية ٧٩.

ثالثـًا: المصادر المطبوعة

الإسحاقي، محمد بن عبد المعطي. أخبار الأول فيمن تصرف في مصر من أرباب الدول. القاهرة: المطبعة العثمانية، ١٣٠٤هـ

الأنصاري، عبد الرحمن. تحفة المحبين والأصحاب في معرفة ما للمدنيين من الأنساب. تحقيق محمد العروسي المطوي. تونس: المكتبة العتيقة، ١٩٧٠.

البكري، محمد بن أبي السرور. الروضة المأنوسة في أخبار مصر المحروسة. تحقيق عبد الرازق عيسى. القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ١٩٧٧.

البكري، محمد بن أبي السرور. النزهة الزهية في ذكر ولاة مصر والقاهرة المغربية. تحقيق عبد الرازق عيسى. القاهرة: العربي، ١٩٩٨.

بن أبي القاسم، عبد الله محمد المعروف. المؤنس في أخبار أفريقية وتونس. تونس: نهضة، ١٣٥٠هـ

بن إياس، أحمد بن محمد. بدائع الزهور في وقائع الدهور. تحقيق محمد مصطفى زيادة. مج. ٥. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤.

بن شقرون، عبد القادر. الطب العربي في القرن الثامن عشر من خلال الأرجوزة الشقرونية. تحقيق بدر التازي. ترجمة عبد الهادي التازي. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤.

الجبرتي، عبد الرحمن. تاريخ مدة الفرنسيين بمصر. تحقيق موريه. هولندا: ليدن، ١٩٧٥.

الجبرتي، عبد الرحمن. عجائب الآثار في التراجم والأخبار. بيروت: دار الجيل، د.ت.

الجزار، أحمد باشا. «نظامنامة مصر». في الدولة العثمانية ومصر في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، عبد الوهاب بكر. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٢.

الدرعي، أبو العباس بن ناصر. رحلة إلى بلاد المناسك (د.م.: مطبعة حجر، د.ت.).

الرشيدي، أحمد. حسن الصفا والابتهاج بذكر من ولي إمارة الحج. تحقيق ليلى عبد اللطيف أحمد. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٠.

الزياني، أبي القاسم أحمد. «الخبر عن أول دولة من دول الأشراف العلويين من أولاد مولانا الشريف بن علي». في الترجمان المعرب عن دول المشرق والمغرب. باريس، ١٨٨٦.

الطرابلسي، أبو عبد الله محمد بن خليل غلبون. تاريخ طرابلس الغرب. تحقيق الطاهر أحمد الزاوي. القاهرة: المطبعة السلفية، ١٣٤٩هـ.

عبد الغني، أحمد شلبي. أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات. تحقيق عبد الرحمن عبد الرحيم. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٧.

عزبان، أحمد الدمرداش كتخدا. الدرة المصانة في أخبار الكنانة. تحقيق دانيال كريسيليوس، وعبد الوهاب بكر .د.م.، ١٩٩٢.

العياشي، أبو سالم بن عبد الله. ماء الموائد المعروف باسم الرحلة العياشية. فاس: طبع حجر، ١٨٩٨.

الغزي، نجم الدين. الكواكب السائرة في أعيان المائة العاشرة. تحقيق جبرائيل سليمان جبور. مج. ١. بيروت، ١٩٤٥.

المرادي، محمد بن خليل. سلك الدرر في أعيان القرن الحادي عشر. د.م.: مطبعة بولاق، ١٢٩١هـ

المقرئ، شهاب الدين أحمد بن محمد. نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين ابن الخطيب. تحقيق إحسان عباس. مج. ٢. بيروت، ١٩٦٨.

الملواني، يوسف. تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب. تحقيق عماد أحمد هلال، وعبد الرازق عبد الرازق عيسى. القاهرة: العربي، ٢٠٠٠.

الورثيلاني، الحسين بن عبد الله. نزهة الأنظار في فضل التاريخ والأخبار. الجزائر: مطبعة بيرفونتانا، ١٩٠٨.

الوزان، الحسن بن محمد. وصف إفريقيا. ترجمة عبد الرحمن حميدة. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٩٨٤.

رابعـًا: المراجع العربية

أباظة، فاروق عثمان. عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر ١٨٣٩-١٩١٨م. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧.

إبراهيم، ناصر أحمد. الأزمات الاجتماعية في مصر في القرن السابع عشر. القاهرة: دار الآفاق العربية، ١٩٨٨.

الأشقر، محمد عبد الغني. تاريخ التوابل في مصر في العصر المملوكي. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩.

أنيس، محمد. الدولة العثمانية والمشرق العربي (١٥١٤-١٩١٤). القاهرة: مكتبة سعيد رأفت، ١٩٨٧.

بركات، علي. رؤية الجبرتي لبعض قضايا عصره. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧.

البزاز، محمد الأمين. تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٩٩٢.

بشتاوي، عادل سعيد. الأندلسيون المواركة: دراسة في تاريخ الأندلسيين بعد سقوط غرناطة. دمشق، ١٩٨٥.

بكر، عبد الوهاب. الدولة العثمانية ومصر في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٢.

التميمي، عبد الجليل. «رؤية منهجية لدراسة العلاقات العثمانية - المغربية في القرن ١٦م». في كتاب الولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني. تونس: منشورات مركز البحوث والدراسات عن الولايات العربية في العهد العثماني، ١٩٨٤.

جمال الدين، عبد الله محمد. المسلمون المتنصرون أو المورسكيون الأندلسيون صفحة مهملة من تاريخ المسلمين في الأندلس. القاهرة: دار الصحوة، ١٩٩١.

حسن، إبراهيم شحاتة. أطوار العلاقات المغربية العثمانية قراءة في تاريخ المغرب عبر خمسة قرون، ١٥١٠هـ/ ١٩٤٧م. الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨١.

حنفي، سحر علي. العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام الكبرى في القرن الثامن عشر. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠.

دهمان، محمد أحمد. معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي. بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٩٩٠.

ذهني، إلهام محمد. مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢.

ذهني، إلهام محمد. مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرنين السادس والسابع عشر. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤.

رافق، عبد الكريم. بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى نابليون (١٥١٦-١٧٩٨م). دمشق، ١٩٦٨.

رزق، يونان لبيب، ومحمد مزين. تاريخ العلاقات المصرية المغربية منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام ١٩١٢. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠.

رزوق، محمد. الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب خلال القرنين ١٦، ١٧ إفريقيا الشرق. الرباط، ١٩٩٨.

رمزي، محمد. القاموس الجغرافي للبلاد المصرية. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤.

رمضان، محمد رفعت. علي بك الكبير. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٥٠.

الزواري، علي. «العلاقات التجارية بين تونس والمشرق في القرن الثامن عشر من خلال قضية قراض». في كتاب الولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني. تونس: مركز البحوث والدراسات الولايات العربية في العهد العثماني، ١٩٨٤.

سليمان، عبد الحميد. تاريخ الموانئ المصرية في العصر العثماني. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥.

سليمان، أحمد السعيد. تأصيل ما ورد في الجبرتي من الدخيل. القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٠.

سمك، ماهر. اليهود في المغرب. القاهرة: دار الحرية، ١٩٩٨.

سيد، سيد محمد. مصر في العصر العثماني في القرن ١٦ دراسة وثائقية في النظم الإدارية والقضائية والمالية والعسكرية. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٧.

الشربيني، أحمد. تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية ١٨٤٠، ١٩٤٠. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥.

الشناوي، عبد العزيز. الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٠.

شومان، محسن. اليهود في مصر العثمانية حتى القرن التاسع عشر. سلسلة تاريخ المصريين. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠.

عبد الرحيم، عبد الرحيم عبد الرحمن. الريف المصري في القرن الثامن عشر. ط. ٢. د.م.: مكتبة مدبولي، ١٩٨٦.

عبد الرحيم، عبد الرحيم عبد الرحمن. فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠.

عبد الرحيم، عبد الرحيم عبد الرحمن. المغاربة في مصر في العصر العثماني. الجزائر، ١٩٨٢.

عبد الرحيم، عبد الرحيم عبد الرحمن. وثائق المحاكم الشرعية عن الجالية المغاربية إبان العصر العثماني. مج. ١. تونس: مركز الدراسات والبحوث العثمانية، ١٩٩٢.

عبد العزيز، عمر. تاريخ المشرق العربي: ١٥١٦- ١٩٢٢. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٢.

عبد اللطيف، ليلى. الإدارة في مصر في العصر العثماني. القاهرة: مطبعة جامعة عين شمس، ١٩٧٨.

عبد اللطيف، ليلى. دراسات في تاريخ ومؤرخي مصر والشام إبان العصر العثماني. القاهرة: مكتبة الخانجى، ١٩٨٠.

عبد الملك، أنور. نهضة مصر وتكون الفكر والأيديولوجية في نهضة مصر «١٨٠٥-١٨٩٢». القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣.

عثمان، شوقي عبد القوي. تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية. سلسلة عالم المعرفة. الكويت، ١٩٩٠.

العقاد، صلاح. المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر. ط. ٦. د.م.: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٣.

فهمي، عبد الرحمن. «النقود المتداولة أيام الجبرتي». ندوة عبد الرحمن الجبرتي: دراسات وبحوث. إشراف أحمد عزت عبد الكريم. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦.

القاضي، جليلة جمال، وآخرون. رشيد النشأة والازدهار. القاهرة: دار الأفاق العربية، ١٩٩٩.

عفيفي، محمد. الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١.

الغربي، محمد. بداية الحكم المغربي في السودان الغربي. بغداد: دار الرشيد، ١٩٨٢.

كريم، عبد الكريم. المغرب في عهد الدولة السعدية. الرباط، ١٩٧٧.

متولي، محمود. دراسات في تاريخ مصر السياسي والاقتصادي والاجتماعي. القاهرة: دار الثقافة، ١٩٨٥.

محمد، عراقي يوسف. الوجود العثماني في مصر في القرنين السادس عشر والسابع عشر. مج.١. القاهرة: بيت الحكمة للإعلام والنشر، ١٩٩٦.

المدني، أحمد توفيق. حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائريين وإسبانيا ١٤٩٢-١٧٩٢م. الجزائر: الشركة الوطنية، ١٩٧٦.

المكني، عبد الواحد. الحياة العائلية بجهة صفاقس بين ١٨٧٥ - ١٩٣٠ دراسة في التاريخ الاجتماعي والجهوي. صفاقس: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٩٩٦.

منصور، أحمد صبحي. العقائد الدينية في مصر الإسلامية «بين الإسلام والتصوف». القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠.

موسى، رفعت. الوكالات والبيوت الإسلامية في مصر العثمانية. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٣.

ميلاد، سلوى علي. وثائق الخلع دراسة ونشر وتحقيق. الإسكندرية: مطبعة إسكندرية، ١٩٩٦.

هلال، عماد. الرقيق في مصر في القرن التاسع عشر. القاهرة: العربي، ١٩٩٩.

يحيى، جلال. مصر الحديثة «١٥١٧ - ١٨٠٥». الإسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢.

خامسًا: المراجـع المعربـــة

إستيف. وصف مصر. ترجمة زهير الشايب. مج. ٥. النظام المالي والإداري في مصر العثمانية. القاهرة: الخانجى، ١٩٧٩.

أندروهيس. افتراق العالمين الإسلامي والمسيحي في المغرب والأندلس. ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى. الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٦.

ايفانوف، نقولاي. الفتح العثماني للأقطار العربية (١٥١٦/١٥٧٤). ترجمة يوسف عطا الله. بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٨.

بانيكار. آسيا والسيطرة الغربية. ترجمة عبد العزيز جاويد. القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٢.

برنار، صامويل. وصف مصر. ترجمة زهير الشايب. مج. ٣. الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر، الموازين والنقود. القاهرة: مكتبة مدبولى، ١٩٨٢.

بروديل، فرناند. الحضارة المادية والاقتصادية والرأسمالية. ترجمة مصطفى ماهر. القاهرة: دار الفكر، ١٩٩٤.

بروديل، فرناند. «دراسات في النقود والحضارات». فى بحوث في التاريخ الاقتصادي. ترجمة توفيق إسكندر. الجمعية المصرية للدراسات التاريخية. القاهرة: مطابع دار النشر للجامعات المصرية، ١٩٦١.

بوركهارت، لويس. «جدة الدكاكين والميناء والعطور». فى قافلة الحبر والرحالة الغربيون إلى الجزيرة العربية (١٧٦٢-١٩٥٠)، ترجمة سمير عطا الله. بيروت: دار الساقي، ١٩٩٤.

بوفيل. الممالك الإسلامية في غرب إفريقيا وأثرها في تجارة الذهب عبر الصحراء الكبرى. ترجمة زاهر رياض. د.م.: الأنجلو المصرية، ١٩٦٨.

بووين، هاملتون جب وهارولد. المجتمع الإسلامي والغرب. ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣.

بيرين، جاكلين. اكتشاف جزيرة العرب خمسة قرون من المغامرة والعلم. ترجمة قدري قلعجي. بيروت: دار الكاتب، د.ت.

جيرار. وصف مصر. ترجمة زهير الشايب. مج. ٤. الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر. د.م.: الخانجي، ١٩٨٤.

جيران، بيتر. جذور الرأسمالية الإسلامية في مصر. ترجمة سليمان محروس. مراجعة رءوف عباس حامد. القاهرة: دار الفكر، ١٩٩٢.

حنا، نيللي. بيوت القاهرة في القرنين السابع عشر والثامن عشر. ترجمة حليم طوسون. القاهرة: العربي، ١٩٩٣.

حنا، نيللي. تجار القاهرة في العصر العثماني سيرة أبو طاقية شهبندر التجار. ترجمة رءوف عباس حامد. د.م.: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٧.

حوراني، ألبرت. تاريخ الشعوب العربية. ترجمة نبيل صلاح الدين، مج. ٢. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩.

ريمون، أندريه. فصول من التاريخ الاجتماعي للقاهرة العثمانية. ترجمة زهير الشايب، وروز اليوسف. القاهرة، ١٩٧٤.

ريمون، أندريه. القاهرة تاريخ حاضرة. ترجمة لطيف فرج. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٤.

ريمون، أندريه. المدن العربية الكبرى في العصر العثماني. ترجمة لطيف فرج. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩١.

ريمون، أندريه. المصريون والفرنسيون في القاهرة ١٧٩٨-١٨٠١م. ترجمة بشير السباعي. القاهرة: دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية، ٢٠٠١.

شابرول، دي. وصف مصر. ترجمة زهير الشايب. مج. ١. دراسة في عادات وتقاليد سكان مصر المحدثين. القاهرة: مكتبة مدبولى، ١٩٨٢.

فاي، ماري آن. «الأواصر الرابطة النساء والبيت في مصر في القرن الثامن عشر». في النساء والأسرة وقوانين الطلاق في التاريخ الإسلامي. ترجمة مها حسان. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٩.

فرانك، أندريه جوندر. الشرق يصعد ثانية الاقتصاد الكوكبي في العصر الأسيوي. ترجمة شوقي جلال. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠.

فولني، ثلاثة أعوام في بر الشام ومصر. ترجمة إدوارد البستاني. بيروت: منشورات دار المكشوف، ١٩٤٩.

كريسيلوس، دانيال. جذور مصر الحديثة. ترجمة وتعليق عبد الوهاب بكر. د.م.: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٠.

كلي، أندو. سليمان القانوني. ترجمة البشير سلامة. بيروت: دار الجيل، ١٩٩١.

كولز، بول. العثمانيون في أوروبا. ترجمة عبد الرحمن عبد الله الشيخ. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣.

لا نداو، يعقوب. تاريخ يهود مصر في الفترة العثمانية (١٥١٧-١٩١٤). ترجمة جمال أحمد الرفاعي، وأحمد عبد اللطيف حماد. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠.

لوبير، جراتيان. وصف مصر. ترجمة زهير الشايب. ط. ٢. مج. ٣. دراسة عن مدينة الإسكندرية. د.م.: الخانجي، ١٩٨٤.

لين، إدوارد وليم. المصريون المحدثون شمائلهم وعاداتهم. ترجمة عدلي طاهر. القاهرة: مطبعة الرسالة، ١٩٥٠.

لوطورنو، روجيه. فاس قبل الحماية. ترجمة محمد حجي، ومحمد الأخضر. مج. ١. لبنان: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٦.

نيبور، كارستين. رحلة إلى بلاد العرب وما حولها (١٧٦١/١٧٦٧). ترجمة مصطفى ماهر. مج. ١. د.م.: المطبعة العالمية، ١٩٧٧.

هايد، تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى. مج. ٤. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤.

ونتر، ميكل. المجتمع المصري تحت الحكم العثماني. ترجمة إبراهيم محمد إبراهيم. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١.

سادســـًا: الرسائـــل العلميـــــة

حسن، محمد حسن محمد. الأبعاد الاجتماعية لظاهرة التصوف عصر سلاطين المماليك ٦٤٨-٩٢٣هـ/ ١٢٥٠-١٥١٧م. رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة الزقازيق. ١٩٩٦.

حسين، سليمان محمد. تجار القاهرة في القرنين السادس عشر والسابع عشر. رسالة دكتوراه. جامعة الزقازيق، ٢٠٠١.

الحفيظ، محمد عبد. دور الجاليات الأجنبية والعربية في الحياة الفنية في مصر في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر: دراسة أثرية حضارية وثائقية. رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة القاهرة، ٢٠٠٠.

الصاوي، أحمد السيد محمد. النقود المتداولة في مصر العثمانية (١٥١٧-١٧٩٨). رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية الآثار جامعة القاهرة، ١٩٩١.

عبده، ياسر حلمي أحمد. طبقة التجار في مصر عصر دولة المماليك وأثرهم في المجتمع المصري. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة طنطا، ١٩٩٦.

العدل، صبري أحمد. سيادة البيت القازدغلي على مصر ١٦٦٢/١٧٦٨. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة عين شمس، ١٩٩٥.

عمر، سميرة فهمي. دور عربان الوجه البحري في تاريخ مصر العثمانية. رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة الإسكندرية، ١٩٩٢.

الغنام، زينب. تجار القاهرة في القرن الثامن عشر. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الإسكندرية. ١٩٨٣.

الغنام، زينب. الجاليات الأجنبية في مصر العصر العثماني ١٥١٧ - ١٧٩٨. جامعة الأزهر، ١٩٨٨.

فوده، كامل محمد. المؤسسات التعليمية في مصر إبان العصر العثماني ودورها في الحياة السياسية والفكرية (١٥١٧-١٧٩٨م). رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة جنوب الوادي، ١٩٩٥.

النادي، علي مسعد. الإسكندرية في العصر العثماني ١٧٩٨/١٥١٧. رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة الإسكندرية، ١٩٩٠.

سابعـــًا: الدوريـــــــات

الإمام، عوض عوض. «مسجد الحاج إبراهيم تربانة بالإسكندرية». مجلة كلية الآداب، جامعة جنوب الوادي، العدد ١٥ (١٩٩٣).

الإمام، عوض عوض. «وكالة جديدة في ضوء وثيقة الحاج إبراهيم بن عبيد المسراتي». مجلة كلية الآداب، جامعة جنوب الوادى، العدد ١٦ (١٩٩٤).

التميمي، عبد الجليل. «الدولة العثمانية وقضية المورسكيين». المجلة التاريخية المغربية، العدد ٢٣ (١٩٨١).

التميمي، عبد الجليل. «رسالة من السلطان العثماني أحمد الأول إلى دوج البندقية حول المورسكيين». المجلة التاريخية المغربية، العددان ٧، ٨ (١٩٧٧).

ريمون، أندريه. «مصر وقهوة اليمن». مجلة العهد الفرنسي للدراسات القانونية والاجتماعية «سيداج»، العدد ١٢ (١٩٩٥).

ساحلي، خليل. «مغاربة في تركيا في أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر». المجلة التاريخية المغربية، العدد ٣ (١٩٧٥).

سليمان، عبد الحميد. «نظم إدارة الأمن في مصر العثمانية». مجلة كلية الآداب، العدد ٥٧ (١٩٩٣).

ثامنا: المراجع الأجنبيــــة

Arenal, M. Garcia. *Les Bildiyyin de Fès, un groupe de néo-musulmans d'origine juive,* Studia Islamica. Paris, 1987.

Braudel, Fernand. *The Mediterranean World in the Age of Philip II.* Paris, 1949.

Crecelius, Daniel. *Some Remarks on the Importance of Quasar in the Eighteenth Century*. Los Angeles: California State University. N.d.

Kling, Blair B., and Pearson, M.N. *The Age of Partnership: Europeans in Asia before Dominion.* Honolulu: The University Press of Hawaii. N.p.

Hanna, Nelly. *An Urban History of Būlāq in the Mamluk and Ottoman Periods.* Cairo, 1983.

Hathaway, Jane. *Cambridge Studies in Islamic Civilization: The Politics of Households in Ottoman Egypt.* N.p.: Ohio State University, 1997.

Holt, M.P. "The Beylicate in Ottoman Egypt during the Seventeenth Century". *Bulletin of the School of Oriental and African Studies,* University of London, vol. 24 (1962).

Lane, Frederick G. "Notes and Suggestions, The Mediterranean Spice Trade". *American Historical Review* 11 (April 1973).

Norman, Cigar. *Société et vie politique à Fès sous les premiers Alawites (1601/1830)*. N.p., 1978.

Raymond, André. "Ahmad Ibn Abd al-Salam, un Sah bandar des tuggar au Caire à la fin du XVIII^e siècle". *Annales Islamologiques*. Le Caire, 1967.

Raymond, André. *Artisans et commerçants au Caire au XVIII^e siècle*. N.p., 1973.

Raymond, André. "Deux familles de commerçants Fasi au Caire à la fin du XVIII^e siècle". *Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée*. Aix-en-Provence, 1973.

Raymond, André. *Les quartiers de résidence des commerçants et artisans maghrébins au Caire aux XVII^e et XVIII^e siècles*. Tunis, 1984.

Raymond, André. *Une famille de grands négociants en café au Caire dans la première moitié du XVIII^e siècle : les Sharaeybi, le commerce du café avant l'ère des plantations coloniales*. Le Caire: Institut Français d'Archéologie Orientale, 2001: 113.

Shaw, Stanford. *The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt, 1517-1798*. Princeton: Princeton University Press, 1962.

Tuchscherer, Michel. "Café et cafés dans l'Egypte ottomane". *Contributions au thème du et des cafés dans les sociétés du Proche-Orient, Hélène Desmet Grégoire*. Aix-en-Provence, 1992.

Valensi, Lucette. *Islam et capitalisme : production et commerce des chéchias en Tunisie et en France aux XVIII^e et XIX^e siècles, Revue d'histoire moderne et contemporaine*. N.p., 1969.

Walz, Terence. *Trade between Egypt and Bilād as-Sūdān, 1700-1820*. Cairo, 1978.

